

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة دكتوراه علوم في:

الشعبة: علوم اقتصادية.

تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك.

أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة

(2000-آفاق 2019)

تحت إشراف الدكتور:

فاتح جاري .

من إعداد الطالب:

عبد القادر فار

لجنة المناقشة:

رئيساً.	جامعة بومرداس	استاذ	بوزيدة حميد
مشرفاً ومقرراً.	جامعة بومرداس	استاذ محاضر أ	جاري فاتح
عضواً ممتحناً.	جامعة بومرداس	استاذ محاضر أ	بوشة محمد
عضواً ممتحناً.	جامعة البليدة 2	استاذ	رزيق كمال
عضواً ممتحناً.	جامعة الجزائر 3	استاذ	جراج محمد
عضواً ممتحناً.	جامعة الجزائر 3	استاذ	بن عيشة باديس

السنة الجامعية: 2017-2018.

إهداء

إلى أبي وأمي العزيزين.

إلى زوجتي.

إلى قرة عيني "محمد أنس".

إلى الإخوة والأخوات.

إلى كل من مدني بيد العون.

حبا وعرفانا وتقديراً.

أهدي هذا العمل.

الطالب.

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على ما منحني من عز ووارادة في إتمام هذا العمل، كما يطرب لي في هذا المقام أن أتقدم بخالص شكري وامتناني ومعرفاني إلى الأساتذة الكرامين أوسريد أمانور وجاري فاتح اللذان خصا جزءا كبيرا من وقتيهما لإتمام هذا العمل، واللذان لم يبخلا علينا بالنصائح القيمة. كما أتقدم مسبقا بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا العمل، وكل الأساتذة الذين مدوا لي يد العون.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل أفراد العائلة بداية والوالدين الكريمين حفظهما الله وأدام عليهما الصحة والعافية، والزوجة الكريمة وقررة عيني وممثل أملي أنس، والأخوة والأخوات على جميل صبرهم وتعاونهم معي طيلة مدة إنجاز هذا العمل، وأدعو الله أن نكون دائما يد العون لبعضنا البعض.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

جزاهم الله جميعا كل خير.

الطالبة: محمد القادر فار.

ملخص:

عرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2016 توسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث سطرت الجزائر عديد البرامج التنموية هدفت من خلالها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ساعدها في ذلك الموارد المالية المتأتية من الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي عرفت تحسناً ملحوظاً خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وبدأت بالتراجع ابتداءً من سنة 2015.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق السياسة المالية في الجزائر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في كل من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، وذلك من خلال الإلمام بالجانب النظري لكل من السياسة المالية والنمو والاستقرار الاقتصادي، وتحليل التطور الحاصل في السياسة المالية المطبقة من خلال تقسيم فترة الدراسة حسب الإطار الزمني المخصص لتطبيق البرامج التنموية المتزامنة مع الفترة المخصصة للدراسة، وخلصت نتائج الدراسة أن الجزائر من خلال البرامج التنموية المطبقة توسعت بشكل كبير في الإنفاق العام محاولة من خلال ذلك تحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي التي عرفت تذبذباً مستمراً طول فترة الدراسة.

كما خلصت الدراسة القياسية إلى أن تأثير الإيرادات العامة والنفقات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي كان ضعيفاً، وعليه توجب على الدولة الجزائرية إعادة النظر في كيفية تطبيق أدوات السياسة المالية وتهيئة مناخ ملائم يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك، من خلال زيادة الوعي الضريبي وتحسين أداء السوق المالي وتنويع المصادر المالية للعملة الصعبة التي تساعد على الخروج من التبعية لقطاع المحروقات والحيلولة دون الوقوع في أزمات مالية تحتم عليها اللجوء إلى الهيآت العالمية كصندوق النقد الدولي للحصول على قروض مالية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، التضخم، البطالة.

Résumé:

Durant la période s'étalant de 2000 à 2016 l'interventionnisme de l'état dans le secteur économique s'est accru à travers ses instruments privilégiés de dépense et de recettes publiques où l'Algérie a engagé une multitude de programmes ambitieux par lesquels elle s'est fixé des objectifs macroéconomiques soutenus par une fiscalité pétrolière accommodante. Cette dernière, en dépit de son évolution constante au cours de la dernière décennie, a connu une contraction à partir de 2015

Cette étude vise à connaître l'impact de la mise en œuvre de la politique financière de l'état sur les indicateurs de la stabilité macroéconomique interne durant la période sous revue qui concerne la croissance économique, l'inflation ainsi que le chômage, et ce à travers en se basant sur l'aspect théorique de chacun des politiques de croissance et de stabilisation économique et à travers l'analyse des dernières évolutions qu'a connues cette politique lors de son application à travers la segmentation de l'horizon temporel consacrée à sa mise en œuvre.

L'étude a conclu que la dépense publique en Algérie a connu une trajectoire expansionniste visant d'améliorer les facteurs internes de la croissance qui du reste ont fait l'objet de fluctuations

L'étude a souligné également l'impact limité des recettes et des dépenses publiques sur les indicateurs de stabilité interne, qui impose à l'état de revoir sa façon de conduire les instruments de la stabilité interne et de préparer un terrain propice à même de produire les résultats escomptés. Et ce à travers l'élargissement de l'assiette fiscale et le perfectionnement du rôle des marchés financiers et la diversification des sources de devises qui pourront aider le pays à répudier le secteur des hydrocarbures et à prévenir un éventuel recours aux institutions financières internationales à l'image du FMI en vue de se procurer une assistance financière.

Mots clés : politique économique, politique fiscale, recettes publiques, dépenses publiques, croissance économique, stabilité économique, inflation, chômage.

Abstract :

During the period from 2000 to 2016, state interventionism in the economic sector has increased through its privileged instruments of expenditure and public revenue, where Algeria has embarked on a multitude of ambitious programs by which it has set macroeconomic targets supported by an accommodating oil tax. The latter, despite its constant evolution over the last decade, has experienced a contraction from 2015.

This study aims to know the impact of the implementation of the financial policy of the state on the indicators of internal macroeconomic stability during the period under review which concerns economic growth, inflation as well as unemployment, and this through the theoretical aspect of each of the growth and economic stabilization policies and through the analysis of the latest developments that this policy has experienced during its application through the segmentation of the time horizon devoted to its implementation.

The study concluded that public spending in Algeria has had an expansionary trajectory aimed at improving internal growth factors, which have fluctuated.

The study also highlighted the limited impact of government revenue and expenditure on internal stability indicators, which requires the state to review its way of driving the instruments of internal stability and to prepare a fertile ground for even produce the expected results. And this through the broadening of the tax base and the enhancement of the role of the financial markets and the diversification of the sources of foreign exchange that can help the country to repudiate the hydrocarbon sector and prevent a possible recourse to the international financial institutions to the image of the IMF in order to obtain financial assistance.

Key words: economic policy, fiscal policy, government revenue, public spending, economic growth, economic stability, inflation, unemployment.

فهرس المحتويات.

البيان	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر وعرفان	
الفهرس	
قائمة الأشكال البيانية والجداول	
مقدمة	10-1
الفصل الأول: مدخل نظري حول السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي.	
تمهيد.	12
المبحث الأول: السياسة الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي.	13
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.....	13
1- تعريف السياسة الاقتصادية.....	13
2- خطوات صياغة السياسة الاقتصادية.....	15
3- أقسام السياسة الاقتصادية.....	15
المطلب الثاني: قياس دور الدولة في النشاط الاقتصادي.....	18
1- مفهوم الدولة.....	18
2- تفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.....	19
3- العوامل الداعية إلى زيادة وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد.....	21
المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية	23
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....	23
1- تعريف السياسة المالية.....	23
2- العوامل المحددة للسياسة المالية.....	24
المطلب الثاني: الإطار الفكري للسياسة المالية.....	25
1- السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجارين والطبيعيين).....	25
2- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.....	27
3- السياسة المالية في الفكر الكينزي.....	28
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.	33

33	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وطرق معالجة العجز فيها.....
33	1- مفهوم الموازنة العامة.....
34	2- مكونات الموازنة العامة.....
35	3- أنواع الموازنة العامة.....
35	4- عجز الموازنة العامة وطرق تمويله.....
39	المطلب الثاني: تعريف النفقات العامة وأهم تقسيماتها.....
39	1- تعريف النفقات العامة.....
40	2- قواعد وأسباب زيادة النفقات العامة.....
43	3- التقسيمات المختلفة للنفقات العامة.....
44	4- التوزيع الاقتصادي للنفقات العامة في الجزائر.....
46	5- الآثار غير المباشرة للإنفاق العام(أثر المضاعف والمعدل).....
48	المطلب الثالث: تعريف الإيرادات العامة وأهم تقسيماتها.....
48	1- إيرادات أملاك الدولة.....
49	2- الرسوم.....
49	3- الضرائب.....
51	4- إيرادات أخرى.....
52	5- تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر.....
54	المبحث الرابع: السياسة المالية وتوازن الاقتصاد الكلي.
54	المطلب الأول: أهداف السياسة المالية.....
54	1- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
56	2- دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني.....
58	3- أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية.....
58	المطلب الثاني: التوازن الكلي في الاقتصاد.....
59	1- التوازن في سوق السلع والخدمات IS.....
61	2- التوازن في سوق النقود LM.....
64	3- التوازن الكلي LM-IS.....

65	المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على انتقال منحني <i>IS</i>
65	1- حالة الكساد الاقتصادي.....
66	2- حالة وجود تضخم في الاقتصاد.....
67	3- مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص.....
70	خلاصة.....
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التوجهات الفكرية المختلفة.	
72	تمهيد.
73	المبحث الأول: ماهية النمو والاستقرار الاقتصادي
73	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
73	1- تعريف الاستقرار الاقتصادي.....
75	2- التكتلات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.....
76	المطلب الثاني: تفسير الاستقرار الاقتصادي في المدارس الفكرية.....
76	1- المدرسة التقليدية (الكلاسيكية).....
79	2- المدرسة الكينزية.....
81	3- المدرسة النقدية وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
83	4- المدرسة النيوكلاسيكية وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
84	5- المدرسة النيوكينزية.....
85	6- الفكر الاشتراكي والاستقرار الاقتصادي.....
87	المطلب الثالث: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي.....
87	1- اختلال التوازن الداخلي.....
87	2- اختلال التوازن الخارجي.....
88	3- العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي.....
91	المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي
91	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهم محدداته.....
91	1- تعريف النمو الاقتصادي.....
92	2- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....

94	المطلب الثاني: مفهوم البطالة، أسباب حدوثها وأهم أنواعها.....
95	1- تعريف البطالة.....
97	2- أسباب حدوث البطالة.....
97	3- أنواع البطالة.....
99	4- تفسير البطالة من خلال قانون أوكن okun.....
100	المطلب الثالث: مفهوم التضخم، أسباب حدوثه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.....
100	1- مفهوم استقرار الأسعار.....
101	2- طرق قياس التضخم.....
102	3- أسباب التضخم الاقتصادي.....
104	4- أنواع التضخم.....
105	5- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.....
106	6- سياسة استهداف التضخم.....
108	المبحث الثالث: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي.
108	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنمو الاقتصادي.....
108	1- نظرية آدم سميث (Adam Smith, 1776).....
109	2- روبرت مالتوس (Robert Malthus, 1836-1766).....
109	3- دافيد ريكاردو (Dévide Ricardou, 1817).....
110	4- التفسير الرياضي للنموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي.....
111	5- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.....
111	المطلب الثاني: نماذج تقليدية أخرى.....
111	1- نموذج شومبيتر (Schumpeter, 1939-1911).....
114	2- نموذج هارود ودومار (Harrod-Domar).....
119	3- نموذج آرثر لويس (Arthur Lewis).....
120	المطلب الثالث: النماذج النيوكلاسيكية.....
120	1- نموذج "سولو" (Solo, 1956).....
122	2- نموذج فيلدمان-ماهانوبيس (Feldman-Mahalanobis).....

123	3- نموذج ميد (Meade, 1961):
124	4- نموذج "كالدور" (N. Kaldor):
126	المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نماذج النمو الذاتي).
126	المطلب الأول: الأساس الرياضي لنماذج النمو الداخلي
128	المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي
128	1- بول رومير (Paul Romer, 1986)
129	2- نموذج أغيون- هويت (Agion-Hewitt)
130	3- نموذج روبرت بارو (Robert Barro, 1990)
132	4- الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلية
133	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: تطور السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة	
135	تمهيد.
136	المبحث الأول: السياسة المالية وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000).
136	المطلب الأول: مخطط الإنعاش الاقتصادي (2004-2000)
136	1- أهداف المخطط
137	2- السياسات المصاحبة للمخطط
138	المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)
138	1- الإنفاق العام
140	2- الإيرادات العامة
142	3- الموازنة العامة
145	المطلب الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال الفترة (2004-2000)
145	1- النمو الاقتصادي
148	2- التشغيل والبطالة
150	3- التضخم والتوازن الخارجي
153	المبحث الثاني: تطور السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-

	2009)
153	المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ..
153	1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو ..
154	2- توزيع الإعتمادات حسب كل باب ..
155	المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة المالية خلال الفترة (2005-2009) ..
155	1- الإنفاق العام ..
157	2- الإيرادات العامة ..
159	3- الموازنة العامة ..
161	المطلب الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال الفترة (2005-2009) ..
161	1- النمو الاقتصادي ..
163	2- التشغيل والبطالة ..
166	3- التضخم والتوازن الخارجي ..
169	المبحث الثالث: تطور السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال لفترة (2010-2016) ..
169	المطلب الأول: برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014 ..
170	1- ترتيبات برنامج توطيد النمو ..
170	2- محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014 ..
171	المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة المالية خلال الفترة (2010-2016) ..
171	1- الإنفاق العام ..
173	2- الإيرادات العامة ..
175	3- الموازنة العامة ..
177	المطلب الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال الفترة (2010-2016) ..
178	1- النمو الاقتصادي ..
180	2- التشغيل والبطالة ..
182	3- التضخم والتوازن الخارجي ..
185	خلاصة ..

الفصل الرابع: قياس أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)	
187	تمهيد.
188	المبحث الأول: الأدوات والاختبارات المعتمدة في الدراسة القياسية
188	المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.....
188	1- مفهوم السلاسل الزمنية.....
190	2- السلاسل الزمنية غير المستقرة.....
191	3- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....
193	4- اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM.....
197	المطلب الثاني: نماذج الانحدار الذاتي Vector Autoregressive.....
198	1- الصياغة العامة للنموذج العام VAR.....
198	2- ديناميكية عمل نماذج VAR.....
200	3- اختبار السببية ل: granger.....
203	المبحث الثاني: قياس أثر الإيرادات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2016).
203	المطلب الأول: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة.....
203	1- المتغيرات المستخدمة في الدراسة.....
205	2- استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة.....
208	المطلب الثاني: قياس أثر الإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي (النموذج رقم 1).....
208	1- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن.....
208	2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي.....
210	المطلب الثالث: قياس أثر الإيرادات العامة على معدل البطالة (نموذج رقم 2).....
210	1- اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل غرانجر.....
211	2- تقدير نموذج الدراسة.....
214	3- الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي.....
216	المطلب الرابع: قياس أثر الإيرادات العامة على معدل التضخم (النموذج رقم 3).....

216	1- اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل غرانجر.....
217	2- تقدير نموذج الدراسة.....
219	3- الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي.....
222	المبحث الثالث: قياس أثر النفقات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1985-2016).
222	المطلب الأول: قياس أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي (النموذج رقم 4).....
222	1- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن.....
223	2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج النفقات العامة والنمو الاقتصادي.....
224	المطلب الثاني: قياس أثر النفقات العامة على معدل البطالة (النموذج رقم 5).....
225	1- اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل غرانجر.....
225	2- تقدير نموذج الدراسة.....
228	3- الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي.....
230	المطلب الثالث: قياس أثر النفقات العامة على التضخم (النموذج رقم 6).....
230	1- اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل غرانجر.....
231	2- تقدير نموذج الدراسة.....
234	3- الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي.....
237	خلاصة.....
245-238	خاتمة.....
256-246	قائمة المراجع.....
278-257	قائمة الملاحق.....
	ملخص.....

قائمة الجداول

رقم	العنوان	صفحة
(1-1)	أهداف السياسة التجارية.	17
(2-1)	تصنيف أدوات السياسة التجارية.	17
(3-1)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات	46
(4-1)	تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر خلال سنة 2018.	53
(1-3)	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	135
(2-3)	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	136
(3-3)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).	137
(4-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).	139
(5-3)	رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2004).	142
(6-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).	144
(7-3)	القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2004).	146
(8-3)	تطور مؤشر التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).	147
(9-3)	تطور معدل التضخم وأهم مكوناته ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2004).	147
(10-3)	توزيع اعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب.	153
(11-3)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).	154
(12-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).	156
(13-3)	رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2005-2009)	158
(14-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الداخلي خلال الفترة (2005-2009).	160
(15-3)	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2005-2009).	161
(16-3)	تطور مؤشر التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).	163
(17-3)	تطور مكونات معدل التضخم وأرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).	165
(18-3)	توزيع الاعتمادات المالية لبرنامج التنمية (2010-2014) على القطاعات الاقتصادية.	170
(19-3)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	170
(20-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	172

174	رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2010-2016).	(21-3)
177	تطور الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الداخلي خلال الفترة (2010-2016).	(22-3)
178	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(23-3)
179	تطور مؤشر التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(24-3)
181	تطور معدل التضخم والتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(25-3)
206	درجات تكامل متغيرات الدراسة	(1-4)
207	اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي	(2-4)
208	نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لسلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك للنموذج رقم (1).	(3-4)
209	نتائج نموذج تصحيح الخطأ بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة.	(4-4)
210	اختبار درجة تأخير النموذج رقم (2) المثلثي.	(5-4)
211	نتائج تقدير النموذج رقم (2) بواسطة VAR.	(6-4)
211	اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي VARp	(7-4)
212	نتائج تقدير النموذج رقم (2) لشعاع الانحدار الذاتي بواسطة (OLS)	(8-4)
214	نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة	(9-4)
216	اختبار درجة تأخير النموذج رقم (3) المثلثي.	(10-4)
217	نتائج تقدير النموذج رقم (3) بواسطة VAR.	(11-4)
217	اختبار استقرارية النموذج رقم (3).	(12-4)
218	نتائج تقدير النموذج رقم (3) لشعاع الانحدار الذاتي VARp بواسطة (OLS).	(13-4)
219	نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل التضخم	(14-4)
220	اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة	(15-4)
222	نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لسلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك للنموذج رقم (4)	(16-4)
223	نتائج نموذج تصحيح الخطأ بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة	(17-4)
224	اختبار درجة تأخير النموذج رقم (5) المثلثي.	(18-4)
225	نتائج تقدير النموذج رقم (5) بواسطة VAR.	(19-4)
226	اختبار استقرارية النموذج رقم (5).	(20-4)
226	نتائج تقدير النموذج رقم (5) لشعاع الانحدار الذاتي VARp بواسطة (OLS)	(21-4)

228	نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة.	(22-4)
230	اختبار درجة تأخير النموذج رقم(6) المثلثي.	(23-4)
231	نتائج تقدير النموذج رقم(6) بواسطة VAR.	(24-4)
231	اختبار استقرارية النموذج رقم(6).	(25-4)
232	نتائج تقدير النموذج رقم(6) لشعاع الانحدار الذاتي VARp بواسطة (OLS).	(26-4)
234	نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل التضخم.	(27-4)

قائمة الأشكال.

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
(1-1)	المنحنى الممثل لقانون فاجنر.	20
(2-1)	أثر الاستبدال عند بيكوك - وايزمان وتطور النفقات العامة على المدى الطويل.	21
(3-1)	منحنى الطلب الكلي.	29
(4-1)	منحنى العرض الكلي.	30
(5-1)	اشتقاق منحني IS.	61
(6-1)	اشتقاق منحني LM.	63
(7-1)	التوازن الكلي وفق نموذج IS-LM.	64
(8-1)	أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الناتج وفق نموذج IS-LM.	65
(9-1)	أثر انخفاض الإنفاق العام على منحنى IS.	66
(10-1)	أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على منحنى IS.	67
(11-1)	عدم وجود تأثير معوق للسياسة المالية عندما يكون منحنى IS رأسيًا.	68
(1-2)	العاطلون عن العمل.	94
(2-2)	حركة الأفراد بين المجالات الثلاثة للعمل.	96
(3-2)	البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.	98
(4-2)	عوامل النمو الاقتصادي الداخلي.	125
(5-2)	العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الضريبة.	130
(1-3)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).	138
(2-3)	نسبة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من الإنفاق الكلي خلال الفترة (2000-2004).	139
(3-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).	140
(4-3)	تطور نسبة الإيرادات العادية والجباية البترولية من الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2004).	141
(5-3)	تطور رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية خلال الفترة (2000-2004).	142
(6-3)	رصيد صندوق ضبط الموارد قبل وبعد التعويض خلال الفترة (2000-2004).	144
(7-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).	145
(8-3)	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).	146

147	حجم الفئة النشطة والمشغلة والعاطلة عن العمل في الجزائر خلال الفترة (2004-2000).	(9-3)
149	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2000).	(10-3)
150	تطور معدل التضخم وأهم مكوناته في الجزائر خلال الفترة (2004-2000).	(11-3)
150	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2004-2000).	(12-3)
151	تطور معدل التغير في رصيد ميزان المدفوعات والحساب الجاري خلال الفترة (2004-2000).	(13-3)
155	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).	(14-3)
156	نسبة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من الإنفاق الكلي خلال الفترة (2009-2005).	(15-3)
157	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).	(16-3)
158	تطور نسبة الإيرادات العادية والجبائية البترولية من الإيرادات العامة خلال الفترة (2009-2005).	(17-3)
159	تطور رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية خلال الفترة (2009-2005).	(18-3)
160	رصيد صندوق ضبط الموارد قبل وبعد التعويض خلال الفترة (2009-2005).	(19-3)
161	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).	(20-3)
162	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).	(21-3)
163	حجم الفئة النشطة والمشغلة والعاطلة عن العمل في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).	(22-3)
165	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).	(23-3)
166	تطور معدل التضخم وأهم مكوناته في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).	(24-3)
166	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).	(25-3)
167	تطور معدل التغير في رصيد ميزان المدفوعات والحساب الجاري خلال الفترة (2009-2005).	(26-3)
171	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(27-3)
172	نسبة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من الإنفاق الكلي خلال الفترة (2010-2016).	(28-3)
173	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(29-3)
174	تطور نسبة الإيرادات العادية والجبائية البترولية من الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2016).	(30-3)
175	تطور رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية خلال الفترة (2010-2016).	(31-3)
176	رصيد صندوق ضبط الموارد قبل وبعد التعويض خلال الفترة (2010-2016).	(32-3)
178	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(33-3)
179	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(34-3)

180	حجم الفئة النشطة والمشغلة والعاطلة عن العمل في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(35-3)
181	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(36-3)
182	تطور معدل التضخم وأهم مكوناته في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(37-3)
183	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).	(38-3)
203	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة (1985-2016).	(1-4)
210	دراسة استقرارية سلسلة بواقي النموذج رقم (2).	(2-4)
212	الدائرة الأحادية لاستقرارية النموذج رقم (2).	(3-4)
214	استجابة معدل البطالة لصدمات تنبؤية لمتغير الإيرادات العامة خلال العشر سنوات المقبلة.	(4-4)
216	دراسة استقرارية سلسلة بواقي النموذج رقم (3).	(5-4)
217	الدائرة الأحادية لاستقرارية النموذج رقم (3).	(6-4)
219	استجابة معدل التضخم لصدمات تنبؤية لمتغير الإيرادات العامة خلال العشر سنوات المقبلة.	(7-4)
224	دراسة استقرارية سلسلة بواقي النموذج رقم (5).	8-4
226	الدائرة الأحادية لاستقرارية النموذج رقم (5).	(9-4)
228	استجابة معدل البطالة لصدمات تنبؤية لمتغير النفقات العامة خلال العشر سنوات المقبلة.	(10-4)
230	دراسة استقرارية سلسلة بواقي النموذج رقم (6).	(11-4)
231	الدائرة الأحادية لاستقرارية النموذج رقم (6).	(12-4)
233	استجابة معدل التضخم لصدمات تنبؤية لمتغير النفقات العامة خلال العشر سنوات المقبلة.	(13-4)



يمثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولتحقيق ذلك فقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة في الوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع تجنب التضخم والقضاء على البطالة. وقد شكّل تكرار الأزمات المالية في الدول النامية خلال تسعينيات القرن الماضي تهديداً كبيراً للاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي، ولمواجهة هذه التحديات اتجهت الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية معينة حاولت من خلالها التخفيف من حدة الأزمات، والوصول إلى معدلات نمو اقتصادية، تنعكس بالإيجاب على الأوضاع الاجتماعية، وتُعَدّ السياسة المالية من بين أهم هذه السياسات التي تستطيع الدول من خلالها التأثير على الأوضاع الاقتصادية، بالقضاء على المشاكل الاقتصادية المختلفة والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

وعرّفت الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي وما قبلها أوضاعاً اقتصادية حرجية، تميزت بضعف معدل النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون، فضلاً عن معدلات تضخم عالية. وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية، إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، حيث تستخدم ضمن آلياتها السياسات النقدية والمالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات، كما تعمل على ضبط سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية المتداولة، وأسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

ولللخروج من تلك الأوضاع الصعبة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، عمدت الجزائر في بداية القرن الحادي والعشرين على إتباع سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية الخماسية والرباعية والمكاملة، التي تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)، وأيضاً برنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014)، والبرنامج التنموي (2015-2019)، هدفت الدولة من خلال هذه البرامج إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تحسين معدلات النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر والبطالة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

1- الإشكالية الرئيسية: من خلال ما تقدم، ونظراً لأهمية السياسة المالية المتبعة في الاقتصاد الجزائري، يتم طرح

الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)؟ آفاق

2- الأسئلة الفرعية: تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، هل واكبت السياسة المالية هذه التطورات؟ وما هي أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لحل هذه المشاكل؟
- كيف يتم قياس النمو الاقتصادي وما هي أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها والمستخدم في قياس الاستقرار الاقتصادي الداخلي؟
- في ظل التوجه الاقتصادي والسياسة المالية المتبعة في الجزائر، وتزامنا مع تقلبات أسعار البترول، ما هو مسار النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل أدت السياسة المالية المتبعة إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

3- فرضيات الدراسة: تتمثل الفرضيات التي نريد اختبار صحتها في ما يلي:

- تعتمد الدولة على السياسة الإنفاقية فقط للتأثير على النشاط الاقتصادي؛
- يمكن تحقيق معدلات نمو عالية تمكن من الوصول إلى استقرار اقتصادي جزئي في الدول التي تعتمد في صادراتها على منتج واحد؛
- لم تحقق الجزائر استقراراً اقتصادياً ونمواً اقتصادياً مقبولين خلال كل فترة الدراسة (2000-2019)؛
- تؤثر النفقات العامة والإيرادات العامة إيجابياً على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي على المدى المتوسط والطويل.

4- أهمية الدراسة: تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة السياسة المالية، ومدى فعاليتها في الوصول

إلى الأهداف المرجوة من خلال تطبيقها، كما تبرز الأهمية أيضاً من خلال توضيح المعايير والأدوات اللازمة للوصول إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والأزمات الاقتصادية المتوالية التي شهدها بعض اقتصاديات دول العالم التي لها تأثير كبير على باقي اقتصاديات دول العالم الأخرى.

5- مبررات اختيار الموضوع: يعود اختيار الموضوع للأهمية التي يكتسبها موضوع النمو والاستقرار الاقتصادي ضمن الأهداف الاقتصادية الكلية، كما تنبع الرغبة في دراسة لهذا الموضوع في محاولة استهداف النمو الاقتصادي، والبحث في العوامل المؤثرة فيه، وأيضاً رغبتنا في البحث عن الآليات الفعالة في تطبيق السياسة المالية، لتحقيق استقرار اقتصادي داخلي ونمو مرتفع في الجزائر، ذلك أن الجزائر عانت في سنة 2012 من ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ 8.4 % وتراجع معدل النمو الذي بلغ 3.3 %.

6- أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية، والتأكد من الفرضيات المقدمة، من خلال ما يلي:

- إبراز أهم المفاهيم الخاصة بالسياسة المالية وتبيان أهم أدواتها وأهدافها، وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.
- الإحاطة بجوانب كل من النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي، ومحاولة إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري.
- تتبع التطورات الحاصلة في السياسة المالية المطبقة في الجزائر وانعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- قياس مدى تأثير الإيرادات العامة والنفقات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2016).

7- حدود الدراسة: يتمثل الإطار المكاني والزمني للدراسة في ما يلي:

- يتمثل الإطار المكاني للدراسة في إسقاطها على الجزائر، وذلك لصعوبة دراسة مجموعة من الاقتصاديات دفعة واحدة.
- حددت الفترة من 2000 لغاية آفاق 2019 ، وذلك لمعرفة السياسة المالية المطبقة في الجزائر، ومتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي بعد فترة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، وتزامنا مع البرامج التنموية المسطرة خلال العشرية الأولى وبداية العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، ويتم ذلك من خلال تحليل التطور الحاصل في مؤشرات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم.

8- المنهج المتبع: للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات سنعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي والمنهج القياسي، حيث نعتمد على المنهج الأول في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من السياسات المالية والنمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي، أما المنهج التحليلي فيتم استخدامه أثناء دراسة أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال التطرق إلى مسار السياسة المالية، ومعرفة النتائج المتوصل إليها من خلال هذه التوجهات، بالإضافة إلى الاستعانة

بالمنهج التاريخي عند استعراض واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة المدروسة، أما المنهج القياسي فسيتم الاستعانة به عند قياس أثر السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-آفاق 2019) من خلال الاستعانة بالأساليب القياسية المناسبة لذلك.

9- الدراسات السابقة: هناك عدة دراسات تناولت الموضوع حسب وجهة نظر كل باحث. سنحاول إبراز أهمها حسب ما أتيج لنا كما يلي:

أ. دراسة: ¹ **Vijay L.N. Gangal and Ms. Honey Gupta : 2013**: التي كانت تحت عنوان سياسة الإنفاق العام في الهند خلال الفترة 1980-2012: حيث قام بهذه الدراسة من خلال استخدام الاختبار المعزز لديكي - فولر للجذور الحدودية ADF، واختبار التكامل المشترك بهدف دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال ذلك توصل الباحث إلى وجود علاقة موجبة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

ب. دراسة: **Brahim Bouyacoub, Sabiha Touami 2016**:² التي كانت تحت عنوان السياسة الاقتصادية والنمو في الجزائر "دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2014"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي وتحديد العلاقة السببية بين السياسة النقدية والسياسة الميزانية من خلال استخدام مؤشرات كل من معدل التضخم والإيرادات العامة والنفقات العامة من خلال استخدام الاختبار المعزز لديكي - فولر للجذور الحدودية ADF، وتوصلت الدراسة إلى ضعف تأثير السياسة الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبار أن النفقات العامة كانت غير منتجة.

ج. دراسة **(Ahmed Zakan, 2003)**: والتي كانت تحت عنوان: dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique essai d'analyse économétrique applique au cas de l'Algérie، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق إلى النظريات الاقتصادية التي تفسر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأهم النظريات التي تبين العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ومن خلال

¹ Vijay L.N. Gangal and Ms. Honey Gupta, Public Expenditure and Economic Growth A Case Study of India, Global Journal of Management and Business Studies, Volume 3, Number 2, Research India Publications, India , 2013.

² Brahim Bouyacoub, Sabiha Touami, la politique économique et la croissance en Algérie « économétrie analysais », revue algérienne de développement économique n°03, juin 2016.

تقديره لدالة الإنتاج للاقتصاد الجزائري وجد أن المعلومات المحصل عليها غير معنوية مما دفعه إلى دراسة العلاقة بين رأس المال البشري بالنمو الاقتصاد

د. دراسة: بن عزة محمد (2014-2015): ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف "دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان. **هدفت الدراسة** إلى تحليل الجوانب الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام من خلال إبراز أهمية النفقات العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية، وإظهار الدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد، بالإضافة إلى معرفة توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر، واستعراض أهم المجهودات المبذولة من أجل تحقيق أهم الأهداف الاقتصادية التي تعتبر بوابة لضمان رشادة برامج الإنفاق العام المبرمجة ضمن الموازنة العامة للدولة. **وتوصلت الدراسة** إلى أن الدولة تهدف من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى تفعيل دور النفقات العامة، من خلال إحداث أثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، التي تمكن من الوصول إلى الهدف المنشود، كما أن ظاهرة تزايد النفقات العامة تعبر عن إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما توصل الباحث إلى أن الأزمات المتعاقبة حتمت على الدول النامية مراجعة طريقة تسييرها لمواردها، بالإضافة إلى تدني أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض مداخيل الدول المصدرة للنفط، كما أن الانضباط بالأهداف في إطار الموازنة العامة للدولة شرط مهم من أجل تحقيق برامج الإنفاق العام لأهدافها.

هـ. دراسة: (ضيف أحمد، 2014-2015) بعنوان: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. **حيث هدفت الدراسة** إلى تبين مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وما هي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو، بالإضافة إلى إعطاء بعض الآراء في كيفية استعمال السياسة المالية للتمكن من حفز النمو الاقتصادي بناء على التجارب السابقة. **وتوصلت الدراسة** إلى أن النمو الاقتصادي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، كما تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر متذبذباً وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات، وارتباط السياسة المالية بالتغيرات الحاصلة كذلك بقطاع المحروقات باعتبار الجباية البترولية المورد الأساسي للموازنة العامة.

و. دراسة: (بودخدخ كريم، 2014-2015) بعنوان: اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض "دراسة حالة الجزائر: 2001-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. حيث هدفت الدراسة إلى تفسير الجدل بين اقتصاديات جانب الطلب واقتصاديات جانب العرض فيما يخص سياسات تحقيق النمو الاقتصادي، والعمل على وضع تصور لطبيعة السياسة الاقتصادية في الجزائر التي تساهم تحسين معدلات النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار الجزائر في دعم الطلب الكلي من خلال برامج الإنفاق العام لأكثر من عقد من الزمن يعتبر توجها خاطئا للسياسة الاقتصادية في الجزائر، بحكم أن دعم الطلب الكلي في ظل جمود الجهاز الإنتاجي المحلي لم يساهم بشكل فعال في التأثير على الاقتصاد الجزائري من الناحية الإيجابية.

ز. دراسة: (مختاري مصطفى، 2015-2016)، بعنوان: إشكالية السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، هدفت الدراسة إلى إبراز تأثير الإصلاحات المتبعة من خلال المخططات التنموية وبرامج دعم النمو المتبعة من قبل الدولة على مؤشرات الاقتصاد الوطني، ومحاولة تقييم أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة، وتوصلت الدراسة إلى اتساع الفجوة المتعلقة بالموازنة العامة للدولة من حيث تركيبة الإيرادات التي تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية التي تتسم بالتذبذب المستمر في حصيلتها مما أدى إلى إلغاء عديد المشاريع التنموية خاصة سنة 2015 و2016.

ح. دراسة: (عبد الحميد قجاتي، 2016-2017)، بعنوان: دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر(1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر. هدفت الدراسة إلى إبراز أسباب ودوافع الإصلاحات الجبائية التي اعتمدها الجزائر سنة 1991، بالإضافة إلى إبراز كيفية تأثير الجباية البترولية على متغيرات الاقتصاد الكلية، وقياس أثر إيرادات الجباية البترولية على متغيرات الاقتصاد الكلي ووضع نموذج قياسي يوضح مجال تأثير الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني. كما توصلت الدراسة إلى أن قطاع المحروقات يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وأن النظام الجبائي ما يزال يعاني من نقص الفعالية الجبائية، وأن للإيرادات العامة أثر إيجابي على رفع معدلات النمو الاقتصادي وأن الجباية البترولية لها وزن مهم في التأثير على النمو الاقتصادي.

ط.دراسة: (العمراوي سليم، 2017-2018)، مساهمة سياسة الإنفاق العام في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات "دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، **هدفت الدراسة** إلى قياس الأثر طويل الأجل للإنفاق العام على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، **وتوصلت الدراسة** إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدل الإنفاق العام ومعدل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات الحقيقي في الجزائر ووجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين الإنفاق العام ومداخيل الجباية البترولية في الجزائر.

ي.دراسة (خلوط فوزية، 2004)، بعنوان: دور السياسة المالية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ببسكرة. **حيث هدفت الدراسة** إلى معرفة آليات ومعايير عمل السياسة المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية والمالية، ومعرفة مسار السياسة المالية في الجزائر، وأهم الإصلاحات المالية الذاتية والمدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية، والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. **وتوصلت الدراسة إلى** أن للسياسة المالية دور في النشاط الاقتصادي يبرز من خلال الأهداف التي تصبوا إليها هذه السياسة، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، كما أن غياب الرقابة على إنجاز المشاريع والتأخر في تسليمها يؤدي إلى حدوث اختلالات مالية تتحملها الخزينة العمومية.

ك.دراسة (ماجدة مدوخ، 2004)، بعنوان: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة- دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، **حيث هدفت الدراسة إلى** محاولة إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة والتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، والتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. **وتوصلت الدراسة إلى** أن السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، ولكي تبلغ الأهداف المرجوة لا بد أن تتوفر لها ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية، كذلك اعتماد كل من السياستين في آن واحد أمر واقعي مع ضرورة التنسيق بين أهدافهما.

ل. دراسة (أحمد محمد صالح الجلال، 2006)، بعنوان: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري للتضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على اقتصاديات الدول النامية وأهم وسائل مكافحته، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على الاقتصاد اليمني، ومحاولة تقييم مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الداخلية والخارجية ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، كما ساهمت السياسات المالية والنقدية التي طبقتها الحكومة اليمنية في الحد من نمو السيولة المحلية في الاقتصاد اليمني وانخفاض متوسط نسبة الاستهلاك النهائي الكلي والعام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، كما انخفضت نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة على الرغم من ارتفاع قيمة إجمالي النفقات العامة.

10- هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول فصلين خصصا للجانب النظري وفصلين خصصا للجانب التطبيقي.

حيث تم التطرق من خلال الفصل الأول المعنون: **مدخل نظري حول السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي.** تطرقنا فيه إلى مفهوم السياسة الاقتصادية وقياس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما بينا التطور التاريخي للسياسة المالية من خلال تبيان آراء أهم المدارس الفكرية المتعاقبة، بالإضافة إلى تبيان الأدوات التي يتم من خلالها الوصول إلى الأهداف المرجوة من خلال السياسة المالية وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي.

أما الفصل الثاني والموسوم بـ: **الإطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التوجهات الفكرية المختلفة،** فيتيم من خلاله التطرق إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي من خلال تبيان التعريفات المختلفة به بالإضافة إلى تطور تفسيره من خلال المدارس الفكرية المختلفة، وتبيان كيفية حدوث الاختلال الداخلي والخارجي وأهم المؤشرات التي يتم من خلالها قياس ذلك، كما تطرقنا إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وتبيان أهم النظريات المفسرة لكيفية حدوث النمو الاقتصادي العوامل التي تساعد على ذلك حسب المدارس الفكرية المختلفة.

ومن خلال الفصل الثالث الذي كان عنوانه: **تطور السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة،** سنحاول تبيان التطورات الحاصلة في كل من السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار

الاقتصادي من خلال تقسيم فترات الدراسة حسب الفترات التي تم فيها تطبيق البرامج التنموي التي باشرت الجزائر خلال فترة الدراسة، محاولين تبيان التطابق بين الأهداف المحددة في البرامج التنموية وما تم الوصول إليه.

أما الفصل الرابع والموضوع تحت عنوان: : قياس أثر السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2016). فسيخصص لدراسة العلاقة الموجودة بين أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي المتمثلة أساسا في النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار والتشغيل الكامل من خلال استخدام أدوات القياس الكمية.

وفي الأخير وكخاتمة عامة، سنحاول إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وإعطاء جملة من التوصيات

المتعلقة

بالدراسة

الفصل الأول:

مدخل نظري حول السياسة المالية ودورها في
النشاط الاقتصادي.

تمهيد:

يتعرض الاقتصاد إلى مجموعة من التقلبات تؤثر سلباً على أدائه مما ينعكس مباشرة على مستوى معيشة أفراد المجتمع، وتحاول الدولة التدخل من خلال السياسة الاقتصادية لحل هذه المشكلات وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وتعد السياسة المالية من بين أهم أجزاء السياسة الاقتصادية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي حسب الوضعية التي يكون فيها من خلال أدوات معينة تتمثل في الإنفاق العام والضرائب.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تبيان أهم الجوانب المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التطرق إلى ماهية السياسة المالية وتبيان أدواتها، وأهم أهدافها، ولإلزام بكل هذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: السياسة الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية.
- المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.
- المبحث الرابع: السياسة المالية وتوازن الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي

تتجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بالتأثير على النشاط الاقتصادي محاولة من خلال ذلك الوصول إلى أهداف معينة حسب الوضع الذي يمر به الاقتصاد، وللوصول إلى ذلك تطبق الدولة سياسة اقتصادية معينة تستخدم فيها أدوات معينة تتناسب مع الوضع السائد في الاقتصاد، وسنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

يمكن تبين مفهوم السياسة الاقتصادية من خلال ما يلي:

1. تعريف السياسة الاقتصادية: هناك عدة تعريفات للسياسة الاقتصادية الكلية سنحاول إبراز بعض منها فيما يلي:

1.1- لغة: تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدراً لاسم يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة، ومعناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيراً يغلب عليه الإحسان، ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضاً بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة المالية، السياسة التجارية والسياسة النقدية¹.

2.1- إصطلاحاً: تم وضع تعريف محدد للسياسة الاقتصادية الكلية في بداية الأربعينيات من القرن العشرين، تزامناً مع ظهور مصطلح الاقتصاد الكلي في كتابات الأدب الاقتصادي، حيث ظهرت البطالة والتضخم عقب حدوث أزمة الكساد العالمي خلال الفترة (1929-1933)، وتعرف السياسة الاقتصادية الكلية بأنها "الوسيلة أو الوسائل التي يتم التعامل بها لمعالجة المشكلات والقضايا الاقتصادية التي تواجه اقتصاد ما"²، ومن هذه المشكلات أو القضايا: مشكلة البطالة، ارتفاع المستوى العام للأسعار، تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وغيرها.

ومن خلال التعريف السابق تتضح النقاط التالية³:

✓ يرتبط مفهوم السياسات الاقتصادية الكلية بثلاث تساؤلات تتمثل في: كيف نفكر في السياسة الاقتصادية الكلية المناسبة؟ وكيف نبحث في اختيار الأدوات الملائمة؟ ثم كيف نحقق الأهداف الاقتصادية التي نصبوا إليها من خلال تنسيق هذه السياسات؟؛

✓ هناك مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيقها تتمثل في "النمو والإستقرار"^{*}؛

¹ السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: التوزيع العادي للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص15.

² سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص98.

³ المرجع السابق، ص98.

* يشترك من هذين الهدفين ستة أهداف فرعية يطلق عليها The Six(S,s) تتمثل فيما يلي:

- الاستقرار الاقتصادي سواء كان استقراراً سريعاً، أو الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، أو استقرار ميزان المدفوعات، أو إعادة توزيع الدخل وفقاً لمفهوم الاستقرار الاقتصادي.

✓ تستخدم السياسات الاقتصادية مجموعة من الأدوات والمتغيرات في سبيل تحقيق هذه الأهداف كالسياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية وغيرها.

كما يقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق "التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الوطني كالإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي"¹، وهنا يلاحظ أن كافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك يعني أن أي قرار تتخذه السلطات العامة ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات فمثلاً خفض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات في الاقتصاد في هذه المنظومة، وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته (تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفه الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أي تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية في المجتمع) طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة - في إطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية)².

كما تعرف بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، كما أنها مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة"³.

ويقصد بها عامة "كل ما تعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف"¹.

-
- الإشباع بمعنى تحقيق إشباع حاجيات أفراد المجتمع، أو تحقيق الرفاهية الاقتصادية.
 - الأمن أو الحماية سواء كانت حماية الأفراد اقتصادياً من خلال السياسات الاقتصادية التشريعية أو التنظيمية مثل قوانين حماية المستهلك أو اجتماعياً من خلال توفير الأمن أو السكن أو الرعاية الصحية وغيرها، أو بيئياً من خلال حماية البيئة من التلوث.
 - الاستمرارية التي يعبر عنها بسياسة القدرة التنافسية وضمان تحقيقي استمرارية الاقتصاد الوطني من خلال السياسات التي تتبناها الدولة، سواء كانت من خلال سياسة القدرة التنافسية أو سياسة التنمية المستدامة.
 - تحقيق فائض سواء كان في ميزان المدفوعات، أو دخول الأفراد من خلال إعادة توزيع الدخل، أو تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي؛
 - الخدمات والأهداف الاجتماعية كالعليم، الرعاية الصحية وغيرها.

¹ عبد الله الصعيدي، دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العربي الخامس حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم بمصر، مركز تطوير وتدريس العلوم، جامعة عين شمس وجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، أبريل 2005، ص 536.

² محمد مجيب حسن، أحمد رمضان اشنبيش، التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، مجلة فكر وإبداع، العدد 86، مصر، جوان 2014، ص 510.

³ عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكي، مطبعة العمرانية للأوفست، القاهرة، مصر، 1998، ص 213.

ومنهم من عرفها على أنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"².

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن السياسة الاقتصادية هي حل الإجراءات التي تتخذها الدول للتأثير على مكونات اقتصادياتها، للوصول إلى أهداف اقتصادية محددة سلفاً من خلال استخدام مجموعة من الأدوات.

2. خطوات صياغة السياسة الاقتصادية: قام الاقتصادي الإيرلندي الشمالي "Tinbergen" في كتاب له حول السياسة الاقتصادية سنة 1956 بتحديد خطوات صياغة السياسة الاقتصادية الكلية كما يلي³:

- تحديد الأهداف من خلال دالة الرفاه الاجتماعي التي يعمل متخذ القرار على تعظيمها، والتي بناء عليها يتم تحديد الأهداف الاقتصادية المستقبلية؛

- ضرورة تحديد أدوات السياسة المتاحة لتحقيق الأهداف؛

- أن يكون لمتخذ القرار نموذج للاقتصاد يربط من خلاله الأدوات بالأهداف، وبالشكل الذي يؤهله لاختيار القيمة المثلى لأداة السياسة.

3. أقسام السياسة الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

1.3- السياسة المالية*: تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لما تحوزه من أدوات تمكن الدولة من خلالها التأثير على مكونات الاقتصاد العام بطريقة مباشرة.

ويتم التأثير على السياسة الاقتصادية لدولة معينة من خلال السياسة المالية بالاعتماد على سياسة الإنفاق العام أو السياسة الضريبية بحسب الحالة التي يكون عليها اقتصاد الدولة المعنية.

2.3- السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية على أنها "جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف في التأثير على النظام النقدي"⁴.

وتنطوي السياسة النقدية على نوعين من القرارات: قرارات تخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وهي قرارات سياسية اقتصادية تتخذ على مستوى الحكومة، كما قد تتخذ على مستوى السلطة النقدية إذا كانت

¹ لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2017، ص18.

² لطيفة كلاخي، مرجع سابق الذكر، ص18.

³ أحمد الكواز، السياسات التنموية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 71، السنة السابعة، الكويت، مارس 2008، ص03.

* سيتم التطرق إلى عنصر السياسة المالية في المبحث الثاني من هذا الفصل وبالتفصيل.

⁴ Einzig, monetary Policy : means and Ends, penguin books harnonsdworth midilesex, 1964, p50.

نقلا عن: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص98.

مستقلة، وقرارات تتعلق بوسائل انتقال السياسة النقدية لبلوغ الهدف، وهي قرارات تتخذ على مستوى السلطة النقدية وليس السياسية¹.

ولتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال السياسة النقدية، تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات (أدوات السياسة النقدية) متمثلة أساساً في: سياسات الخصم وإعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة².

3.3- السياسة التجارية: تعرف السياسة التجارية على أنها "اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حماية) وتعبّر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق"³.

كما تعرف السياسة التجارية على أنها "مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعزيز الفائدة، وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"⁴.

كما تسعى الدولة من خلال سياستها التجارية المطبقة إلى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة نوجزها من خلال الجدول التالي:

¹ أحمد إسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمه، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثاني والثلاثون، 2012، ص132.

² للمزيد من الاطلاع أنظر:

- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 263-264.
- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 192-193.
- جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي " المنظور العلمي"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 96-97.

³ لطيفة كلاخي، مرجع سابق الذكر، ص21.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني (تحليل كلي)، الجزء 2، مجموعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص124.

الفصل الأول: مدخل نظري حول السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (1-1): أهداف السياسة التجارية.

أهداف اقتصادية	أهداف اجتماعية	أهداف إستراتيجية
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي)، وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير وخلق فرص عمل جديدة. - زيادة موارد الخزينة العامة، وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق، ومن التقلبات الخارجية. - حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية.	- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الفلاحين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة. - إعادة توزيع الدخل بين فئات وطبقات المجتمع المختلفة (العدالة الاجتماعية).	- المحافظة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والعسكري في الدولة. - توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة المختلفة.

المراجع: زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص51.

ولتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال السياسة التجارية يتم استخدام مجموعة من الأدوات المختلفة التي يتم من خلالها التأثير على صادرات وواردات الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة متمثلة فيما يلي:

جدول رقم (2-1): تصنيف أدوات السياسة التجارية.

الأدوات التي تؤثر على الواردات.	الأدوات التي تؤثر على الصادرات.
- الرسوم الجمركية. - نظام الحصص. - القيود الطوعية على الصادرات. - الاتفاقيات السلعية الدولية. - اتحادات المنتجين الدولية. - ميكانيزم المحتوى الدولي أو قاعدة المنشأ. - الإغراق. - آليات الربط.	- الرسوم على الصادرات. - نظام الحصص ورخص التصدير. - دعم الصادرات.

المراجع: فله عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور السياسة التجارية الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع والعشرون، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مارس 2012، ص487.

وتعد الاقتصاديات النامية من بين أكثر الاقتصاديات فعالية في استخدام السياسة التجارية، وحسب تقارير الرصد الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، فقد فرضت الدول النامية تدابير تجارية تصل إلى 1243 تدبير في الفترة الممتدة

من أواخر سنة 2008 إلى غاية نهاية الربع الرابع من عام 2011، وقد عمدت حوالي ثلاثة أرباع هذه التدابير إلى فرض قيود على التجارة، بينما أسهم ربعها في تخفيض مستوى حماية الواردات¹.

المطلب الثاني: قياس دور الدولة في النشاط الاقتصادي

عرف الدور الذي تؤديه الدولة في النشاط الاقتصادي تطوراً مستمراً تماشياً مع الفكر السائد في كل فترة، إذ ناد الكلاسيك بضرورة حيادية الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وتزامناً مع الكساد الكبير الذي عرفه الاقتصاد العالمي نادى كينز بالزامية تدخل الدولة (الدولة المتدخلة) للتأثير على جانب الطلب والقضاء على مشكلة الكساد، وسنحاول تبين ذلك من خلال ما يلي:

1- مفهوم الدولة: الدولة (state) اصطلاحاً ينصرف لمعنيين متداخلين، الأول يفيد كونها ذلك الجهاز أو التنظيم الذي تلجأ إليه الحكومة أو السلطة لكي تمارس احتكارها للاستعمال الشرعي للعنف في حين يكاد المعنى الثاني يكون مرادفاً لمعنى المجتمع وهو بذلك يعني أن المنظومة الاجتماعية كلها خاضعة للحكومة أو السلطة². وعليه يتوجب علينا أن نفرق بين بعض المصطلحات القريبة في المعنى من بعضها البعض، ومن هذه المصطلحات الدولة، المجتمع والحكومة:

1.1- المجتمع: يقصد بالمجتمع على أنه "مجموعة من الأفراد الآدميين الذين يعيشون تلقائياً، ولهم نظم وقواعد وتقاليد وعادات وآمال واحدة، أو بمعنى آخر هو أكبر جماعة تحوي داخلها الجماعات الأخرى، والتي تسود في كل منها شعور بالمماثلة والانتماء"³.

2.1- الدولة: تعرف الدولة على أنها "مختلف النظم المستعملة في إدارة منطقة محدودة، ومن هذه النظم ما هو قمعي مثل الجيش والشرطة، وهي النظم التي تعطي الدولة أهم سماتها لاحتكار السلطة القمعية، كما أن الدولة تتكون من نظم إدارية بحتة متمثلة في المجالس والوزارات، وتكون هذه النظم ما يسمى بالحكومة، وأما الجزء المتبقي فيتمثل في القطاع العام"⁴.

3.1- الحكومة: "فهي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين، محدّد تاريخياً في فترة معينة، ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية"⁵.

¹ برنارد هوكمان، السياسة التجارية "هل تسيير على ما يرام حتى الآن"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2012، ص 17.

² داود سلوم عبد الحسين الخرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص فلسفة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص 38.

³ طارق المجذوب، الإدارة العامة، دط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 667.

⁴ حسن عبد الحميد أحمد شروان، العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 337.

⁵ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دط، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، دت، ص 18.

مما سبق يتضح أنّ الدولة نتاج اجتماعي ظهر من خلال عملية تحوّل المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة، أي أنّها نتاج تطوّر الحياة الاجتماعية. ويمكن القول أنّ الدولة ظاهرة تاريخية لم توجد في كل مراحل التطوّر البشري، ومن هنا اختلفت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة لاختلاف نوع المجتمع.

2- تفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: ظهرت عدة أطروحات حول تفسير حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والمتمثلة أساساً في محاولة تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، ولعل من أبرز هذه الأطروحات تتمثل في قانون فاجنر (Wagner) وتحليل بيكوك ووايزمان (peacock-wiseman). وسنحاول إبراز ذلك في ما يلي:

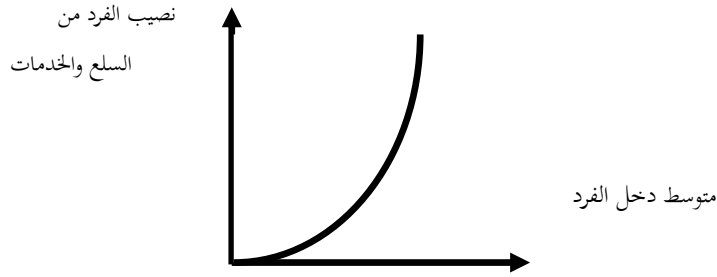
1.2- قانون فاجنر (Wagner, 1982): يعد الاقتصادي الألماني Adolph Wagner من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم عام 1892 ما سمي آنذاك تزايد نشاط الدولة، حيث حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي، والتي تحدّد أن حجم القطاع العام في اقتصاد ما ينمو مع نمو الدخل، وأن هذه العلاقة ناتجة ضمناً من النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تغيرات هيكلية كبيرة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وقد ركز في تحليله على مجموعة من الدول الأوروبية¹؛ وكانت نقطة الانطلاق في تحليله من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصّة الإنفاق الحكومي في الدخل الوطني، وبالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، الهياكل القاعدية، التدخل الاجتماعي. وبالتالي استنتج العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي، حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني². وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹ حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر "شواهد دولية"، مجلة جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، السعودية، 2002، ص136.

² وليد عبد الحميد عايد، مرجع سابق الذكر، ص56.

الفصل الأول: مدخل نظري حول السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي.

شكل رقم (1-1): المنحنى الممثل لقانون فاجنر.



المصدر: وليد عبد الحميد عايد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 57.

وقد أرجع "فاجنر" النمو في الإنفاق الحكومي لأسباب تتعلق بتوسع وظائف الدولة التقليدية وزيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات العامة، ويمكن صياغة قانون فاجنر على الشكل التالي¹:

$$\frac{G}{Y} = F \left(\frac{Y}{N} \right) \dots \dots \dots (1 - 1)$$

حيث أن: G: حجم النفقات العامة ، Y: الدخل الوطني ، N: عدد السكان.

$$\frac{dG}{dY} > 0 \dots \dots \dots (1 - 2) \quad \text{مع أن:}$$

أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكبر من الواحد.

ونشير إلى أنه وجهت لهذا القانون مجموعة من الانتقادات تتمثل في ما يلي:

- وجود عوامل عديدة تؤثر في النفقات العامة منها السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى العلاقة السببية الرئيسية بين العوامل الاقتصادية وزيادة النفقات العامة التي اعتمدت في التحليل.
- أوضحت دراسات متأخرة - وإن لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات - من خلال تحليل لبعض الإحصائيات لدول معينة أن معدلات الزيادة في النفقات العامة مرتبطة بمراحل النمو التي تمر بها الدولة، وتزداد تلك المعدلات خلال ارتفاع مستوى المعيشة ولكنها تنخفض بعد مستوى معين.

2.2- أطروحة بيكوك وويزمان (Thèse de Peacock and Wiseman-1961): حاول المفكران تفسير ظاهرة ازدياد النفقات العامة ومنه حجم تدخل الدولة، وذلك لتأثرهما بالأحداث الاستثنائية خاصة الحريين العالميتين، حيث قادتا إلى زيادة النفقات العامة، وقد بنيت هذه النظرية من خلال طرح ثلاث فرضيات هي:

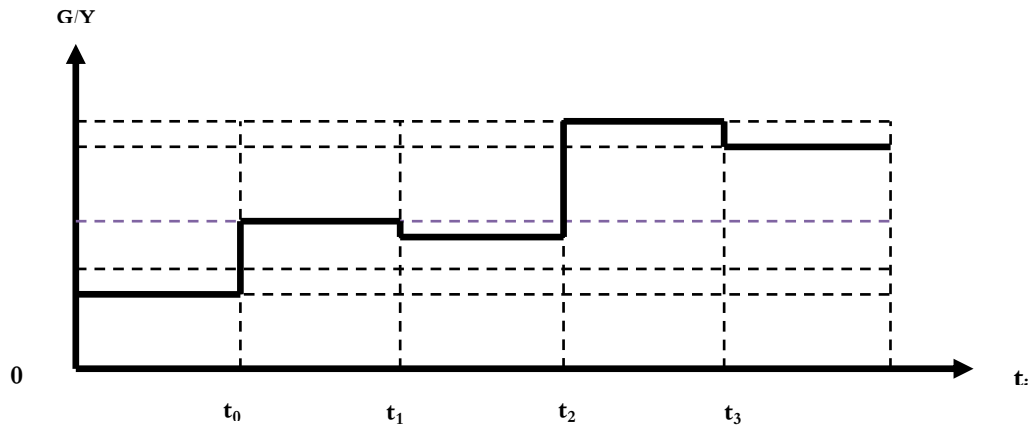
- تكون الحكومة قادرة على إيجاد طرق مجدية لإنفاق الدخول أو العائدات المتاحة؛
- الشعوب غير راغبة في معدلات الضرائب العالية؛

¹ عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 16.

- الحكومات ليس أمامها سوى القبول برغبات شعوبها¹.

ومفاد طرحهما أن النفقات العامة تزداد بشكل فجائي، ثم سرعان ما تعود لطبيعتها، وهذه الارتفاعات عادة ما تكون في أوقات الأزمة، حيث تكون قدرة الدولة كبيرة على زيادة تحصيل الضرائب لتمويل الإنفاق الاستثنائي لتقبل الناس لذلك، وهو الأمر الذي لا يكون متاحا في الأوقات العادية². ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل كما يلي:

شكل رقم (1-2): أثر الاستبدال عند بيكوك - وايزمان وتطور النفقات العامة على المدى الطويل.



المراجع: محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع الانضباط بالأهداف "دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص46.

حيث أن: t_i : الزمن، G/Y : حصة النفقات العامة G من الدخل الوطني Y .

$[0-t_0]$: فترة عدم حدوث الأزمة؛

$[t_0-t_1]$: استقرار قيمة G/Y مع انخفاض طفيف عند t_1 ،

$[t_1-t_2]$: أزمة جديدة عند t_2 وتشهد ارتفاع آخر للقيمة G/Y ؛

$[t_2-t_3]$: فترة استقرار وثبات للقيمة G/Y .

3- العوامل الداعية إلى زيادة وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد: هناك عدة عوامل أثرت على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، سنحاول إبراز أهمها في ما يلي:

1.3- العوامل الداعية إلى زيادة تدخل الدولة: خضع دور الدولة لتطور كبير، وتغير حجم هذا الدور ومداه في الزمان والمكان، وبصفة عامة يمكن القول بأن الاتجاه العام كان لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من

¹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص31.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص18.

إمكانات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية، كما ساهم ظهور المذاهب الاشتراكية والتدخلية على زيادة دور الدولة، من جهة أخرى فقد ساهم استقلال العديد من الدول المستعمرة وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسيع هذا الدور في عدد كبير من الدول سالفه الذكر، كما كان للكساد الكبير عام 1929 الذي أصاب الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وظهور الفكر الكينزي الداعي إلى زيادة تدخل الدولة لإنعاش الاقتصاد¹.

2.3- العوامل الداعية إلى تقليص دور الدولة: بالإضافة إلى العوامل الداعية إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هناك عوامل أخرى أدت إلى تقليص دور الدولة مع مرور الزمن، أهمها انفجار الثورة العلمية التكنولوجية وتأثيراتها على نمو وتطور وسائل الاتصال، مما أدى إلى تراجع أهمية المكان، والقضاء على الحدود الجغرافية في الكثير من القضايا، وهذا ما جعل الدولة تفقد وسائل مراقبة الإقليم من الناحية الاقتصادية والاتصالية؛ بالإضافة إلى حالة الحرب والحصار التي واجهت الدول الاشتراكية في بداية ظهورها، وبالذات بعد الحرب العالمية الثانية حيث فرضت الدول الرأسمالية الحصار على هذه الدول، الأمر الذي فرض على الدول الاشتراكية ضرورة السيطرة على مواردها الاقتصادية وتعبئتها، من خلال التخطيط من أجل تطوير قدراتها الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أدت حتمية مواجهة متطلبات الصراع ما بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، من خلال الحرب الباردة آنذاك، ضرورة زيادة التدخل في النشاطات الاقتصادية وتخطيطها².

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدولة تهدف من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ معتمدة في ذلك على أدوات لسياسات معينة تعتبر أجزاءً من السياسة الاقتصادية الكلية كالسياسة المالية والسياسة النقدية وغيرها من السياسات، تماشياً مع الظرف الذي يمر به الاقتصاد.

¹ حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص 35.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص 6-7.

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية.

تطرقنا من خلال ما سبق إلى السياسة الاقتصادية بصفة عامة وبيننا أن السياسة المالية هي جزء من هذه السياسة بالإضافة إلى مجموعة من السياسات الأخرى كالسياسة النقدية والسياسة التجارية، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى السياسة المالية من خلال تبيان أهم التعريفات المتعلقة بها بالإضافة إلى تطورها عبر الزمن كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى:

1. تعريف السياسة المالية: اشتق مفهوم السياسة المالية أصلاً من الكلمة الفرنسية "Fisc" التي تعني "حافضة النقود أو الخزانة"¹، وقد بقي مفهوم السياسة المالية مرادفاً لمفهوم المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة نسبياً، إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية، وقد اختلفت هذه التعريفات باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، ويمكن تعريف السياسة المالية كما يلي:

تعرف السياسة المالية بأنها "برنامج تخطيطه الدولة وتنفعه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع"².

وتعرف على أنها "استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع الخاص والقطاع العام، واستخدامها في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي"³.

وتعرف أيضاً بأنها "السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام -بوحداثه المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية- وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً للإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 201.

² عاطف وليم أندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005، ص 118.

³ نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 299.

الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات"¹.

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة"². وتعرف بأنها "تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمد عليها في تحديد مصادر الإيرادات العامة وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، وكذلك تحديد الكيفية التي تستعمل بها هذه الإيرادات العامة لغرض تمويل الإنفاق العام، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة ولا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي"³.

2. العوامل المحددة للسياسة المالية: تتوقف السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل سنحاول إبراز أهمها كما يلي:⁴

1.2- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ: يقصد بالوعي الضريبي، أن يكون للمكلف حس وطني وشعور بالانتماء، يحفز على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه تجاه مجتمعه، كما أن العدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة - بحيث يلمس المواطن ثمن تضحيته بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته - تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي عنده⁵.

وأما كفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به الضرائب، فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب ابتداءً من التشريع (سن القوانين التي تعينها وتحدد نسبها)، مروراً باللوائح التنظيمية التي تحول تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاءً بالربط والتحصيل، كل هذا يسهم إسهاماً كبيراً في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة، ولا شك أن لكفاءة الجهاز الإداري دوراً كبيراً في الحد من التهرب الضريبي* وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

2.2- كفاءة المؤسسات العامة: تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها، كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن للمستوى الإداري في المؤسسات العامة دوراً هاماً في ترجمة

¹ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر -، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 6.

² عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 221-222.

³ سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك " النظريات والسياسات النقدية والمالية"، الكتاب الثاني، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 693.

⁴ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 186-187.

⁵ حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 295.

* يقصد بالتهرب الضريبي "أن يحاول المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينتقل عبئها إلى شخص آخر".

مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه، وعندما يخطط واضعوا السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة ، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتنفق في المجال الذي خصصت له دون تبذير أو خطأ، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها وأهليتها.

3.2- وجود سوق مالي منظم: يعد السوق المالي همزة الوصل بين الأفراد الذين لديهم فائض من المدخرات لا يستطيعون توظيفه بشكل سليم، والمستثمرين الذين يحتاجون إلى هذه الأموال لتوظيفها بطريقة مثلى بين مختلف مجالات الاستثمار، إذ تُوفّر السوق المالية مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية النقدية، وبذلك وجود سوق مالية منظمة في بلد معين ودرجة تنظيمه تحدد صنع السياسات المالية الملائمة، ومن غير الممكن أن يصلح سياسات مالية ملائمة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لبلد لا يوجد فيه "سوق مالي منظم" حيث يؤدي السوق المالي المنظم عددًا من الوظائف الرئيسية للاقتصاد الوطني من أهمها تعبئة المدخرات وتوجيهها للمشروعات الاستثمارية أي توفير الأموال اللازمة للمشروعات، بدلا من قيام المشروع باقتراض تلك الأموال من الجهاز المصرفي وبالتالي زيادة التكاليف¹.

4.2- وجود جهاز مصرفي كفء: تمر معظم السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي الذي يقع في قمته البنك المركزي، ويشمل على جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أم متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد اعتمادًا كبيراً على الجهاز المصرفي، لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد حسب قدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

المطلب الثاني: الإطار الفكري للسياسة المالية.

بعد تطرقنا إلى مفهوم السياسة المالية من خلال إبراز أهم التعريفات المتعلقة بها بالإضافة إلى أهم العوامل التي تساعد على تطبيقها بشكل يتم من خلاله تحقيق الأهداف المسطرة، سنحاول من خلال الجزء الموالي التطرق إلى المراحل التي مرت بها السياسة المالية وفق الإطار الفكري السائد كما يلي:

1. السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجارين والطبيين): يعد مبدأ تدخل الدولة من الأركان الهامة في نظرية التجارين، فقد أدى التوسع في التجارة إلى تشعب مصالح المشتغلين بها، لذا أصبح لزاما وجود سلطة مركزية تحمي حقوق التجار من منافسيهم²، ومن بين المفكرين الماليين في تلك الفترة الكاتب الفرنسي "جون بودان"، الذي أورد في رسالته عام 1569 أن سبب ارتفاع الأثمان في القرن السادس عشر مرتبط بوفرة الذهب والفضة وندرة السلع بسبب كثرة التصدير، وتترف الملوك والأمراء، وقد أوصى بودان بضرورة جعل التجارة حرة³.

¹ مولاي لحضر عبد الرزاق، بنونة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 06، 2009-2010، ص141.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971، ص508.

³ المرجع السابق، ص508.

كما ناد التجاريون بأهمية تدخل الدولة لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع الصالح العام، ويرفضون قيام الحكومة بإعادة توزيع الملكية الخاصة بين الناس، وأن هذه الملكية تخضع لما تراه الحكومة أو تفرضه من قيود على استخدام الملكية، بالإضافة إلى ضرورة إشراك الأفراد المالكين للثروة لغيرهم من الأفراد الذين لا يمتلكون شيئاً من الثروة ذلك أن القوانين الإنسانية يمكن مخالفتها في حالات الضرورة القصوى وللصالح العام، كما أن للسلطات العامة الحق في وضع الحدود العليا والدنيا للأسعار، وتنظيم السعر العادل في الأسواق، وأن الفائض الذي يتولد في قطاع الزراعة يمكن استخدامه في تمويل بقية القطاعات التي تعتبر أقل إنتاجية من قطاع الزراعة، كما أكدوا على أن الدخل يختل في المجتمع نتيجة ممارسة عمليات تغيير وتزييف العملات النقدية المتداولة، كما أن الضرائب يصعب تحديدها بدقة على الدخل المتولدة في المجتمع، ولا يجوز فرضها أو تحديدها إلا بموافقة ممثلي الشعب، الممثلين في رجال الدين والنبلاء، كما يجب أن تتصف الضرائب بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد، وهي الصفات نفسها التي أشار إليها آدم سميث من بعدهم، كما أكدوا أيضاً على عدم جواز لجوء الحكومة إلى مصادرة الممتلكات وإدارتها بنفسها لأن الحكام إلى المصلحة الخاصة دون النظر إلى المصلحة العامة¹.

ومع تزايد الاتجاه إلى تدخل الدولة في الاقتصاد حسب الفكر التجاري، اتجهت أنصار بعض المفكرين إلى الدور الذي تؤديه الضرائب في النشاط الاقتصادي، إذ أوضح "توماس" من خطورة التوسع في فرض الضرائب على النشاط الاقتصادي، وأن زيادة الدخل تكون من خلال زيادة الصادرات، كما اعتبر أن ما لدى الحكام من معادن نفيسة مصدر تمويل احتياطي يمكن اللجوء إليها في الحالات الطارئة².

أما الفيزيوقراط (الطبيعيين) فقد بنوا أفكارهم من خلال رفضهم لتوجهات التجاريين والتي من بينها إرجاع الثروة وغوها إلى التجارة، وأكدوا على أن زيادة الثروة وإنتاج الفائض هما وليدا عملية الإنتاج لا عملية المبادلة، حيث أبرز "فرانسوا كيني" الذي شغل منصب طبيب للويس الخامس عشر ملك فرنسا، الجدول الاقتصادي الذي يحوي كيفية دوران هذا الفائض بين فئات المجتمع وكيفية إنتاجه سنة بعد أخرى، كما قسم الفيزيوقراط العمل إلى قسمين: القسم المنتج والقسم العقيم، حيث يتكون القسم الأول من العمل الذي يستطيع إنتاج فائض الممثل فيما تبقى من الإنتاج بعد الاستهلاك أثناء العملية الاستهلاكية، وما عدا هذا فهو غير منتج، كما يؤكد "كيني" على ضرورة اقتصار الضرائب على الناتج الصافي للملكية الأرضية و ليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثمَّ الأسعار وبالتالي الإضرار بالنشاط التجاري والثروة، ومن ثمَّ يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى ، وذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتران سلباً على دورة النشاط الاقتصادي³.

¹ حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 190-191.

² المرجع السابق، ص 194.

³ جورج ناهمانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1997، ص 81.

ويفترض "كيني" في الجدول الاقتصادي انقسام المجتمع إلى طبقة الزراع والمستأجرين وهي الطبقة الوحيدة المنتجة، وطبقة ملاك الأراضي، وطبقة الصناع والتجار (الطبقة العقيمة)، كما يعتقد الطبيعيون أن الإنتاج الزراعي هو وحده الذي ينتج فائضا، وان الصناعة لا تخلق قيمة جديدة، لذا طالبو بحرية التجارة والصناعة¹.

2. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: كانت من الأفكار التي سادت عند الكلاسيك أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائما²، كما اعتمد الكلاسيك في توجهاتهم الفكرية على "قانون ساي" للأسواق، و مدلول "اليد الخفية لآدم سميث" وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة. فقانون ساي للأسواق والتي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق طلبه،" يؤكد على أن "الاقتصاد شأنه في ذلك شأن الكون، يبلغ حد الكمال إذا ما ترك وشأنه، فمن شأن الإنتاج أن يوجد الطلب الخاص به، ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة، وأي ميل من جانب الاقتصاد للإفراط في الإنتاج أو البطالة سيصحح تلقائيا، فالقوانين الاقتصادية قوانين قوية ولا تطبق التدخل"³، أي أن هناك علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي⁴، ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا، فإن أي زيادة في الدخل النقدية سيقابلها مباشرة زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات⁵.

فإذا ما ترك الفرد حراً في بيئة تتوافر فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية يسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثرواته وتحقيق مصلحته الشخصية، فإنه لن يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث تصبح كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً، وباعتبار مصلحة المجتمع وفق المفكرين الكلاسيك هي مجموع مصالح الأفراد، فإن كل فرد في سعيه لتحقيق المصلحة الخاصة إنما يسعى في الوقت نفسه وكأنه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع⁶.

¹ عبد المنعم فوزي، مرجع سابق الذكر، ص 514.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديد لنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 44.

³ عبد الله بن منصور، غالم جلطي، أحلقه الفكر الاقتصادي كآلية لتحسيد الحوكمة العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

⁴ حازم البني، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006، ص 245.

⁵ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 21.

⁶ المرجع السابق، ص 22.

- وحسب الكلاسيك فإن أوجه الإنفاق العام تقتصر على الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة، ولكي يضمن الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي فإنهم يركزون على ضرورة مراعاة الأسس الثلاثة للسياسة المالية وهي¹:
- الالتزام بمبدأ توازن الموازنة العامة.
 - الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية، وهو يحقق الصالح العام ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن والنظام.
 - ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية واكتفائها بتوفير الأمن والعدالة والمرافق العامة، أو كما كانت تسمى "بالدولة الحارسة".
- وقد أدى التمسك الحرفي بأسس السياسة المالية وفقاً للفكر الكلاسيكي، إلى ظهور أزمة الكساد العالمي التي اجتاحت أرجاء العالم عام 1929 والتي أظهرت عجز الكلاسيك عن القضاء عليها مما استلزم تطبيق أفكار أخرى يتم من خلالها تخفيف جانب الطلب الكلي.

3. السياسة المالية في الفكر الكينزي: أبرز الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل الوطني بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في ثلاثينيات القرن الماضي، فقد كان من غير المتوقع أن تقف السياسة الاقتصادية من خلال شقها المالي موقفها الحيادي التقليدي، وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، إذ كان لشدة تأثير هذا الكساد الدور الكبير في إعادة النظر في فكرة حياد الدولة، وأفسحت المجال أمام وجهات نظر أخرى مختلفة، تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة، متمثلة في التوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية تحقيق هذه الأهداف، ويعني ذلك السماح بوجود عجز أو فائض في الموازنة، إذا كان هذا يساعد في القضاء على الكساد والتضخم².

ويعد الاقتصادي الانجليزي "كينز" أول من نادى بتلك الأفكار سالفة الذكر، إذ أوضح أن السياسة المالية من بين أكثر الأدوات أهمية في القضاء أو التقليل من حدة الكساد والبطالة، وذلك من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام، رافضاً بذلك فكرة "قانون ساي للأسواق"، وفكرة اتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائياً نحو التوازن الاقتصادي³، ومضى كينز في تحليله من خلال استنتاجه أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، لذا أكد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لرفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل، عن طريق تطبيق حزمة من السياسات أهمها زيادة الإنفاق العام

¹ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 152.

² عباس كاظم الدغمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 52.

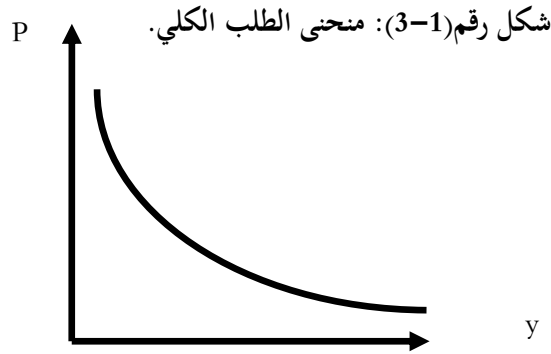
³ جواد كاظم البكري، التحليل الكينزي وتطور النظام الرأسمالي، [على الخط]، (أطلع عليه في 30 مارس 2016)، متاح على الرابط:

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/filesshare/articles/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf> >

وتخفيض الضرائب أو كلاهما معا، وخصوصا في مجال الخدمات العامة، وبالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز في الموازنة العامة، لذلك دافع كينز بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد¹.

1.3- منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي عند كينز: سنحاول تبين ذلك من خلال ما يلي:

— **منحنى الطلب الكلي:** يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية الموجودة بين المستوى العام للأسعار والنتائج أو الدخل الحقيقي، ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:



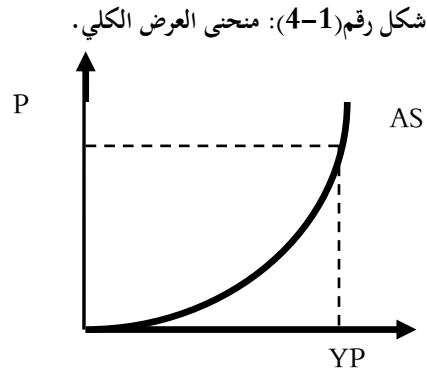
المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 177.

ويعبر منحنى الطلب الكلي في الشكل السابق رقم (1-3) عن العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار والدخل الحقيقي، حيث أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع مستوى الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي والعكس صحيح².

— **منحنى العرض الكلي:** يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي كما في الشكل التالي:

¹ عباس كاظم الدغمي، مرجع سابق الذكر، ص 55.

² محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 177.



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، 2004، مرجع سابق الذكر، ص178.

يوضح منحني العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، بمعنى أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح، حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل، وهنا يأخذ منحني العرض الكلي الشكل العمودي على المحور الأفقي، حيث لا تؤدي الزيادة في الأسعار إلى أي زيادة في الناتج الكلي¹.

سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال أربعينيات القرن العشرين، وأفاض زملاء "هانسن" وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكاناتها محولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية، والمالية الوظيفية²، وسنحاول إبراز كل منهما في ما يلي:

2.3- مراحل السياسة المالية المتدخلة: تتمثل فيما يلي:

- **السياسة المالية المحضرة:** يطلق عليها أيضا سياسة "سقي المضخة"، ويقصد بها "أن توسع الدولة عن طريق سلطاتها المركزية والمحلية في النفقات العامة - مع عدم تخفيض النفقات الخاصة - وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تفتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، وأن تمول هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة كالقروض مثلا، وأن تعطي هذه النفقات دفعة للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية، وبالضبط كما هو الحال بالنسبة لمضخة المياه الجافة التي يلزم أن يوضع فيها شيء قليل من الماء في البداية حتى تستطيع أن تعمل وتخرج الماء من باطن الأرض"³.

¹ المرجع السابق، ص178.

² حامد عبد المجيد دراز، 2004، مرجع سابق الذكر، ص35.

³ هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق الذكر، ص58.

– **السياسة المالية التعويضية:** يقصد بالسياسة المالية التعويضية "تلك السياسة التي تعمل على تجنب التغيرات الدورية سواء كانت انكماشية أو تضخمية، ما يعني أن تتمثل هذه السياسة في حالة الانكماش في التوسع في النفقات العامة وفي ضغط الضرائب، وفي حالة الانتعاش إلى ضغط النفقات العامة، ورفع الضرائب"¹.

تستند هذه السياسة إلى نظرية الموازنة الوظيفية، القائمة على استبعاد القواعد الصحية للمالية أي توازن الموازنة حسابيا، ولهذا تستخدم تيارى الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي، بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل والعمالة، والتوصل إلى تحقيق توازن اقتصادي كلي، ولتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة من خلال التأثير على الطلب الفعال، أن تغير من طلبها للسلع والخدمات، أو أن تؤثر على طلب الأفراد والمشروعات بزيادة أو تخفيف أعبائهم الضريبية، أو على حجم الاستثمارات، أو مقدار السيولة، وتعتبر قاعدة التشغيل الكامل بدون وجود تضخم القاعدة الوحيدة التي يخضع لها نشاط الدولة، فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة².

وتستند السياسة المالية الوظيفية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين هما:

✓ **التأثير على الاستهلاك:** يتم ذلك من خلال تخفيض الضرائب وزيادة بعض أنواع الإنفاق العام، فتخفيض الضرائب خلال فترة الركود يؤدي إلى زيادة الإنفاق وما ينتج عنه من ارتفاع القوة الشرائية المتاحة للأفراد والمشروعات، وتكون الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الاستهلاكية أكثر فعالية في هذه الحالة من تخفيض الضرائب على الدخل، لأنه من الصعب قياس آثار تخفيض ضرائب الدخل لتوقفها على كيفية توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة وميولها الاستهلاكية؛

وتتمثل الوسيلة الثانية في زيادة بعض أنواع النفقات العامة وخاصة النفقات الاجتماعية والتحويلية، حيث تؤدي هذه الزيادة إلى تجنب المنافسة بين القطاعين الخاص والعام التي توجد في حالة قيام هذا الأخير بمشروعات معينة، وإلى جانب هذه الوسائل التي تتخذ في مجال الموازنة للتأثير على مستوى الاستهلاك توجد وسيلة أخرى تستطيع الدولة أن تلجأ إليها لتثبيت الأوضاع الاقتصادية هي سياسة الأجور³.

✓ **التأثير على الاستثمار:** تستطيع الدولة أن تقوم باستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على حجم الاستثمارات في القطاع العام والخاص، وذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت المشروعات من إعانات وقروض وعن طريق المعاملة الضريبية وتحديد مستوى سعر الفائدة.

¹ المرجع السابق، ص 58.

² باهر عتلم، سامي السيد، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، دار التعاون للطباعة، دت، ص 444-445.

³ المرجع السابق، ص 445.

وللتأثير على الاستثمارات الخاصة نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق وسائل غير مباشرة من خلال التخفيضات الضريبية والإعانات، أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات وتحسين مستوى ربحيتها¹.

ومنه يمكن القول أن الظروف التي عرفها الاقتصاد العالمي في القرن العشرين ساعدت على تطور السياسة المالية ودورها في الاقتصاد وزادت من أهميتها، ومن أهم هذه الظروف الكساد الكبير الذي شل الاقتصاد العالمي مما حتم على الدولة التدخل من خلال أدوات السياسة المالية، وسنحاول من خلال الجزء الموالي من هذا الفصل التطرق إلى هذه الأدوات بشيء من التفصيل.

¹ المرجع السابق، ص 449.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية، من خلال سياساتها المالية على مجموعة من الأدوات، مراعية في ذلك الوضع الاقتصادي السائد، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة إبرازها كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وطرق معالجة العجز فيها

تعتبر الموازنة العامة الصورة العاكسة للسياسة المالية المطبقة خلال سنة مقبلة، إذ تحتوي على مجموع النفقات التي تنوي الدولة القيام بإنفاقها من أجل الوصول إلى أهداف معينة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، كما تحتوي على مجموع التقديرات الخاصة بالإيرادات العامة المراد تحصيلها، وسنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى مفهوم الموازنة العامة من خلال تبيان بعض التعريفات المتعلقة بها مع إبراز أهم الخصائص المتعلقة بها، بالإضافة إلى تبيان العجز الموازي وطرق معالجته.

1. مفهوم الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة للدولة حسب القانون الفرنسي لعام 1926 على أنها "تنبؤ وإقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدولة".¹

وتعرف الموازنة العامة على أنها "توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة، عن مدة مقبلة عادة ما تكون سنة".²

وتعرف على أنها "الخطة المالية الأساسية التي من خلالها يمكن للدولة أن تقدر الموارد اللازمة، لتنفيذ وظائفها الأساسية وحجم الإنفاق وتمكنها من التدخل الاقتصادي والاجتماعي لخدمة أهداف إستراتيجية تتمثل في زيادة معدل التنمية ودخل الفرد وغيرها من الأهداف التي تتحدد في ضوء النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم، والخطط الإستراتيجية التي تقرها".³

كما تعرف على أنها "برنامج تخطيطي يعد من سنة إلى أخرى بحيث يعكس التطورات على الأداء المالي الحكومي وعلى الأداء الاقتصادي الكلي من جهة وترسيخ التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقبلية من جهة أخرى، وهي أيضا بمثابة أداء الحكومة في تنفيذ خطط التنمية على اختلاف أنواعها وآجالها".⁴

وتعرف على أنها "الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة تحمل التقديرات الخاصة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، أي يظهر فيها مختلف الضرائب ورخص النفقات الخاصة بالدولة، كما تعد بياناً يُرخص ويناقش مسبقاً ويُطرح في قانون المالية، كما تعد أداة من أدوات السياسة الاقتصادية".⁵

¹ فيصل فخري مرار، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة "مدخل مفاهيمي وإداري وتنظيمي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص7.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سابق الذكر، ص262.

³ لطيفة كلاحي، مرجع سابق الذكر، ص74.

⁴ المرجع السابق، ص74-75.

⁵ Maurice Baslé, le Budget de l'Etat, 6ème édition, édition la découverte, Paris, 2000.

وحسب القانون 90-21 تعرف الموازنة العامة على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"¹.

من خلال التعريفات السابقة يمكن إبراز أهم الخصائص المتعلقة بالموازنة العامة كما يلي:

1.1- الصفة التقديرية للموازنة العامة: تعد الموازنة العامة لعام مقبلة ولهذا يعتمد مشروع الموازنة على التقدير، لأنه من الصعب التحديد بدقة وبشكل نهائي حجم النفقات التي ستصرف والإيرادات التي ستحصل خلال العام المقبلة، كما أن هذا التقدير قد لا يتوافق في كثير من الأحيان مع النفقات الفعلية على الرغم من أن هناك نفقات يمكن تقديرها بصورة نهائية إلى حد ما كرواتب الموظفين، ومعاشات التقاعد وغيرها، فهناك نفقات لا يمكن تحديدها إلا بصورة تقديرية، كنفقات التجهيز والإنشاء، والنفقات الاجتماعية وغيرها، لأن مقدارها يتوقف على العديد من العوامل لا توضع في الحسبان كتقلبات الأسعار، أو انتشار وباء أو اندلاع حرب إلخ....؛

كذلك الحال بالنسبة للإيرادات العامة، فبعض الإيرادات كالضريبة على الأرباح مرتبطة بمدخيل المكلفين التي تزايد بازدهار الحالة الاقتصادية، وتنخفض بانكماش الحالة الاقتصادية وغيرها؛

2.1- إجازة الجباية والإنفاق: لا تصبح الموازنة وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ، إلا بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، وإعطاء الحق للحكومة بجباية الإيرادات وصرف النفقات؛

3.1- الموازنة محددة المدة: في غالبية الدول تكون سنة واحدة، فيكون التقدير في الموازنة عندئذ لعام ويعطى الإذن بالجباية والإنفاق لعام مقبل².

2. مكونات الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة من العناصر التالية:

1.2 الإيرادات العامة: تعني الإيرادات العامة مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة، وتحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل الوطني في حدود المقدرة المالية الوطنية، أو من الخارج عند عدم كفاية الموارد الداخلية، وذلك لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة في العصر الحديث، وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها، لأنواع الخدمات العامة التي تقوم بتقديمها الدولة³.

2.2 النفقات العامة: لكي تقوم الدولة بإشباع الحاجات العامة، يتطلب ذلك قيامها بالإنفاق العام للوفاء بالتزاماتها، وتقديم الخدمات العامة، ومع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة، وصولا إلى الدولة المتدخلة، ازدادت أهمية النفقات

¹ القانون رقم 90-21 المؤرخ في 7 جويلية 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية، المادة رقم 03، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 15/08/1990.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سابق الذكر، ص 263.

³ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 21.

العامّة، وتمّ التحلي عن فكرة النفقة المحايدة التي نادي بها المفكرون التقليديون، وتمّ التركيز على ضرورة أن يكون للنفقة آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية، لأي نوع من أنواع النفقات العامّة، في مجريات النشاط الاقتصادي¹.

3. أنواع الموازنة العامّة: هناك عدة أنواع للموازنة العامّة تختلف باختلاف السياسات المطبقة في بلد معين، وسنحاول إبراز أهم الأنواع الخاصة بالموازنة العامّة فيما يلي:

1.3- الموازنة التقليدية (موازنة البنود): ويتمّ التركيز فيها على الاعتماد المدرج بها حيث يتمّ التأكد من أن الصرف يتمّ في حدود الاعتمادات المدرجة والأغراض المخصصة لها، وأن يتمّ ذلك في ضوء اللوائح والقوانين المعمول بها².

2.3- موازنة البرامج والأداء: يمكن تعريف موازنة البرامج والأداء بأنها " مجموعة من الأهداف المقررة على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة، تحقّقها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها تبعا للبرامج والأنشطة والجهود اللازمة لتحقيق ذلك، مع تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط، وتحديد معايير الإنجاز وقياس الكفاءة، وفيها يتمّ التركيز على المقابل الذي يعود من الإنفاق، أي يسلط فيه الضوء على العمل الذي يتمّ أدائه أو الخدمة التي أنجزت ومن ثمّ تفصيل النفقة وتحديد الاحتياجات تحديدا دقيقا مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء حيث ينبغي أن يكون لكل نفقة مردود معروف ومحدد وفقا لمعايير قياسية ومالية وكمية وان كل إيراد ينبغي أن يتوجه إلى مساره الصحيح"³.

3.3- الموازنة الصفريّة: تعرف الموازنة الصفريّة على أنّها "عملية التخطيط والتشغيل وإعداد الموازنة بصورة تفصيلية، بحيث تلقى على عاتق كل مسئول تبرير الموارد المطلوب تخصيصها لبرامجه"⁴، ويتمّ إعداد تقديراتها على أساس افتراضي، كما يتمّ تقدير اعتماداتها وفقا للمتطلبات الحتمية والجديدة دون الرجوع إلى نتائج التنفيذ الفعلي للسنوات السابقة، ومن ثمّ يبذل مجهود في إعدادها ويتطلب توفير كافة البيانات التحليلية اللازمة والتحلي بالدقة المطلوبة، وتتميز عن الموازنة التقليدية ترتيب البرامج حسب أولوياتها، تحديد الوسائل البديلة لتنفيذ النشاط، تقديم وعرض مستويات مختلفة للتمويل تحديد مسؤوليات الإدارات⁵.

4. عجز الموازنة العامّة وطرق تمويله: مع تفاقم حالة عجز الموازنة العامّة في الدول النامية بسبب التباين الحاصل بين النفقات العامّة للدولة من ناحية، ونمو الإيرادات العامّة من ناحية أخرى، أصبح من الضروري فهم هذه الظاهرة فهما صحيحا، وتحويل هذا الفهم إلى سياسات ملائمة لتحجيم هذا العجز والسيطرة عليه على النحو الذي يخدم أهداف الاستقلال الاقتصادي والوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية⁶.

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق الذكر، ص 50.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص 316.

³ المرجع السابق، ص 319.

⁴ قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والموازنة العامّة للدولة، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، عمان، الأردن، 1999، ص 130.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 131.

⁶ رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامّة في العالم الثالث، دار سينما للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992، ص 40.

ويقصد بالعجز في الموازنة العامة "زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة"¹

1.4 أنواع عجز الموازنة: يتنوع عجز الموازنة إلى نوعين أساسيين هما العجز الدوري والعجز الهيكلي، ويمكن تبيان ذلك من خلال ما يلي:

— **العجز الدوري للموازنة العامة:** يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل للمستوى القاعدي (حالة الكساد) للدورة التجارية، حيث أن معدلات البطالة تكون كبيرة جداً، ومن ثم تزداد النفقات العامة، وعلى العكس تكون البطالة منخفضة في قمة الدورة التجارية (حالة الرواج)، لأن هذا الوضع يعزز من عائدات الضرائب، ومن ثم يؤدي إلى خفض في النفقات العامة؛

— **العجز الهيكلي للموازنة العامة:** هذا النوع من العجز ليس راجعاً إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة العامة ذاتها، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدّر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهرب الضريبي².

— **العجز الناتج عن خطأ حسابي في تقدير عناصر الموازنة:** وهو عجز بسيط يمكن تفاديه من خلال مراعاة الدقة في عمليات تقدير هذه العناصر في السنوات اللاحقة³.

2.4 صيغ تمويل عجز الموازنة العامة وطرق معالجته: يعد اختيار الطريقة التي يتم من خلالها تمويل عجز الموازنة العامة أهم من العجز نفسه، وتعاني معظم الدول والنامية منها بصفة خاصة من وجود عجز هيكلي في الموازنة العامة للدولة، فمع زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي زادت نفقاتها المقدرة بشكل كبير، في حين لم تتزايد إيراداتها بنفس القدر، ويستلزم سد العجز في موازنة الدولة قيام الحكومة بالاقتراض لسد هذا العجز كما يلي:

1.2.4 - طرق تمويل عجز الموازنة العامة: تتمثل فيما يلي:

— **تمويل العجز عن طريق الاقتراض:** سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين من خلال بيع الدولة لأوراق مالية في صورة سندات حكومية أو أدوات الخزنة يقوم الجمهور بالاكتتاب فيها، ولا يترتب على ذلك زيادة في العرض النقدي في المجتمع؛

¹ عبد اللطيف ماجد، مأمون دقاسمة، "الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة"، مجلة آفاق إقتصادية، مجلد 22، العدد 87، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 52.

² إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، مصر، 2012، ص 06.

³ فاديا قاسم مشيك، دور الموازنة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية غير منشورة، المعهد العالي للإدارة، الجامعة الإسلامية، لبنان، 2003، ص 61.

- تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي: من خلال شراء الأخير لسندات الحكومة بشيكات مسحوبة عليه، ومن ثم يقوم بطبع المزيد من النقود لتغطية قيمة القروض، وبالتالي يزيد العرض النقدي في المجتمع، ويطلق على هذه الطريقة بسياسة التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز، يتم هذا النوع من التمويل عن طريق لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي لطلب إصدار كتلة نقدية جديدة دون أن يقابلها غطاء حقيقي، وتتعهد الخزينة بإرجاع هذه الأموال لاحقاً، وبذلك يمكن للدولة عن طريق هذا الإصدار النقدي الجديد أن تمول نفقاتها العامة بموارد غير مملوكة لها، أو غير حقيقية¹.

ولإنجاح هذا النوع من التمويل يجب توفر عدة شروط نذكر منها²:

✓ أن يكون الجهاز الإنتاجي في هذه الدولة مرناً وليس جامداً .

✓ توجيه الإصدار النقدي الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار النقدي لاحقاً.

✓ ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وبمجموعات صغيرة.

✓ تضافر السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية أي يسببها هذا الإصدار.

- تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب: تسعى جميع الدول دائماً إلى تطوير هيكلها الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية، وتعمل جاهدة لمكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه ومعاينة المتهربين من دفع الضرائب، ففي الدول النامية تمثل الإيرادات الضريبية نسبة قليلة ومحتشمة من الإيرادات العامة بسبب هشاشة الأنظمة الضريبية في هذه الدول مما ساعد على تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وتدني الموارد المالية للموازنة واتساع الهوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة وبالتالي تزايد العجز في الموازنة العامة، لذلك فإن إعادة إصلاح النظام الضريبي والعمل على تنظيم القطاع الضريبي يؤدي إلى التقليل من هذه الآثار، وتعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك سواء برفع نسب ضرائب معينة أو استحداث أنواع جديدة من الضرائب³.

2.2.4- طرق علاج عجز الموازنة: يوجد توجهان مختلفان يمكن للدولة أن تتبعهما لمواجهة العجز حسب الحالة الاقتصادية للبلاد، وهما المنهج الانكماشى والمنهج التوسعي.

¹ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 264-265.

² ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر للفترة (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 109.

³ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 153.

- **المنهج الانكماشى:** يعتمد هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي (الأفكار النيو كلاسيكية) التي ترى أن اختلال التوازن الداخلي المتمثل في عجز الموازنة والخارجي ممثلاً في عجز ميزان المدفوعات الذي تعانيه جل البلدان النامية، إنما يعود في النهاية إلى حصول فائض طلب في الاقتصاد الوطني يزيد عن المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الداخل، وتعتبر مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة سمة عامة من سمات الاقتصاديات المعاصرة، المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد اعتمدت الليبرالية الجديدة على آلية السوق المطلقة وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، وتهميش القطاع العام وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث كان الحل في معظم دول العالم لمواجهة هذا العجز هو ضغط الإنفاق العام وخاصة بما يتعلق منها في الاستثمارات الحكومية ومشاريع الضمان الاجتماعي والخدمات العامة التي يستفيد منها شريحة واسعة من الفقراء محدودي الدخل، والعمل على التوسع في زيادة موارد الدولة السيادية والمتمثلة في الضرائب غير المباشرة والتي يتحمل عبئها تلك الشريحة الواسعة من الفقراء ومحدودي الدخل، وتنعكس نتائج هذا الحل الانكماشى على تعطيل عملية التنمية، وزيادة معدلات البطالة، واتساع الهوة ما بين الفقراء والأغنياء، وتدهور مستويات المعيشة، وعدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع¹.

وانتقلت هذه السياسات إلى الدول النامية تحت ضغط عبء الديون الخارجية، بحيث يجبر البلد المدين الذي يطلب إعادة جدولة ديونه أن يوافق على تنفيذ حزمة من البرامج متمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي².

- **المنهج التوسعي:** تتمثل الرؤية البديلة للسياسة الانكماشية في رؤية التنمية المستقلة (الذاتية)، حيث يعتبر مؤيدوا هذا الاتجاه أنه لتحقيق هذه التنمية الوطنية المستقلة يستلزم إعطاء الدولة النامية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية ومراعاة حصول العدالة الاجتماعية، دونما إزاحة للقطاع الخاص الوطني المنتج، بالإضافة إعادة توجيه الإنتاج وتعديل مسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان، من خلال تحرير الاقتصاد من التبعية والسيطرة الخارجية بالاعتماد على الذات في عملية التنمية من خلال وإتباع استراتيجيات تنمية تتناسب مع الإمكانيات المتاحة³.

ويتم ذلك من خلال التوازن ما بين تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسير في برامج التنمية والنظرة الاجتماعية الهادفة إلى تقليص الفجوة بين شرائح المجتمع، وتخفيف معدلات البطالة، وتحسين المستويات المعيشية وتحقيق الرفاهية العامة⁴.

¹ حمزة فرحان التميمي، أثر المساعدات والمنح الخارجية في رفد الموازنة العامة في الأردن، رسالة ماجستير في الإدارة العامة غير منشورة، قسم الإدارة العامة، جامعة مؤتة، الأردن، 2008، ص 29.

² إيمان غسان شحرور، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، 2013، ص 98.

³ المرجع السابق، ص 99.

⁴ حمزة فرحان التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 29.

المطلب الثاني: تعريف النفقات العامة وأهم تقسيماتها

مع التوسع الذي عرفه دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية ازدادت أهمية النفقات العامة في الفترة الأخيرة لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

1. تعريف النفقات العامة: للنفقات العامة تعريفات عديدة يمكن حصر أهمها من خلال ما يلي:

تعرف النفقات العامة على أنها "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة"¹.

كما يمكن تعريف النفقة العامة على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"².

من خلال المعنى فإن النفقة العامة تشمل على ثلاثة عناصر أساسية تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة لها عن غيرها من أنواع النفقات التي تقوم بها الدولة، والمتمثلة في ما يلي:

1.1- الصفة النقدية للنفقة العامة: يقصد بها استعمال مبلغ من النقود ثمنا لم تحتاج الدولة إليه من خدمات أو إنشاءات أو غيرها من الوظائف التي تقوم الدولة بأدائها، إذ ولتحقيق العدالة والمساواة في توزيع النفقات العامة بين أفراد المجتمع، تحولت الحكومات من الإنفاق العيني إلى أسلوب الإنفاق النقدي، بالإضافة إلى صعوبة إجراء الرقابة على الإنفاق العيني، وصعوبة تحديده.

2.1- صفة القائم بالإنفاق: وفقا لهذا العنصر، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، وعلى هذا فإن النفقات التي يقوم بإنفاقها أشخاص خاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى لو وكانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

3.1- هدف النفقة العامة: يتمثل هدف الإنفاق العام في إشباع وتلبية الحاجات العامة كالأمن والاستقرار والحماية من العدوان الداخلي والخارجي وغيرها، وبالتالي، لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات العامة التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد، وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدل والمساواة بين جميع الأفراد³.

2. قواعد وأسباب زيادة النفقات العامة: للقيام بالإنفاق تتبع الدولة قواعد معينة تعطي النفقات العامة صبغة القانونية، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة النفقات العامة تحكمها عدة عوامل سنحاول إبرازها فيما يلي:

1.2 قواعد النفقات العامة: يتم تحديد الإنفاق العام للدولة وفقا لأسس وضوابط معينة تتمثل فيما يلي¹:

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 55.

² حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 11.

³ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 27.

- **قاعدة المنفعة:** يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، وينبغي لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، أن تتجه سياسة الدولة في الحصول على إيراداتها وصرف نفقاتها نحو العمل على زيادة الدخل الوطني، وتقليل الفوارق بين دخول أفراد المجتمع².

- **قاعدة الاقتصاد في النفقات:** الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني هذا اللجوء إلى التقليل في الإنفاق العام، والتقليل منه، وتحديد به الشكل الذي لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرجوة من وراء هذا الإنفاق، بل أن مبدأ الاقتصاد في النفقات، يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد، من خلال تجنب التبذير والإسراف في الإنفاق العام، لأن مبرر النفقة هو بما تحققه من منفعة اجتماعية، ويحتاج تجنب التبذير في الإنفاق العام إلى تعاون وتضافر جهود مختلفة، ورقابة الرأي العام للكشف عن ذلك، إلى جانب الرقابة الإدارية والبرلمانية؛

- **قاعدة الترخيص:** يعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف، إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

2.2 أسباب زيادة النفقات العامة. يعد العالم الألماني "أدولف فاجنر" أول من استدعى الانتباه إلى هذه الظاهرة، حيث استنتج أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي، أدى ذلك إلى اتساع النشاط الاقتصادي (زيادة الإنفاق العام)³.

ويمكن التمييز بين الزيادة الظاهرية في النفقات العامة والزيادة الحقيقية في النفقات العامة كما يلي:

- **الزيادة الظاهرية في النفقات العامة:** يقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة الزيادة التي لا يترتب عليها أي منفعة حقيقية، أي أن هذه الزيادة هي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، وتعزى الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة إلى:

✓ **انخفاض قيمة النقود:** يقصد بتدهور قيمة النقود "انخفاض قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات"⁴.

ويترتب على تدهور قيمة النقود، زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة -مثلة في الشخص العام- تدفع عدداً من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل، للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة هنا هي زيادة ظاهرية في رقم النفقات العامة، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الفعلية¹.

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 34-35.

² محمد عباس محرز، 2003، مرجع سابق الذكر، ص 96.

³ سعدي بخته، تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد الإصلاح الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 16، 2011، ص 69.

⁴ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 43.

✓ **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** مع إتباع مبدأ وحدة، أو عمومية الموازنة العامة، الذي يقتضي ضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الموازنة العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الموازنة العامة، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الموازنة الحديثة².

✓ **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** قد تكون مرئ هذه الزيادة الظاهرية في النفقات العامة زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة بالتوسع الجغرافي من خلال احتلالها لدولة أخرى، أو استرداد جزء محتل من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على عاتق السكان دون مقابل فعلي؛

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، في هذه الحالات، إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون فعلية، أما إذا تزايد الإنفاق العام لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة في عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية³.

- **أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة:** ترجع حقيقة تزايد النفقات العامة إلى أسباب عديدة منها ماهو اقتصادي ومنها ماهو اجتماعي وسياسي، وسنحاول إجمالها في ما يلي⁴:

✓ **الأسباب اقتصادية:** هناك عدة أسباب اقتصادية لزيادة النفقات العامة لعلّ من أهمها القيام بالمشروعات العامة، وزيادة الثروة الوطنية والمنافسة الاقتصادية بين الدول والتقدم التكنولوجي والدورة الاقتصادية⁵.

ومن ناحية أخرى فإن الكساد، بكل أثاره السلبية، يلزم الدولة بتقرير زيادة في النفقات العامة وهذا للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل، كما أنّ زيادة المنافسة الاقتصادية الدولية مهما كانت أسبابها تؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية، وإما في شكل إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود، من ناحية الجودة، في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية⁶.

✓ **الأسباب الاجتماعية:** يترتب على زيادة النمو الديمغرافي وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات، والماء والكهرباء والأمن العمومي،

¹ المرجع السابق، ص 43-44.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكي، دط، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 438.

³ المرجع السابق، ص 439.

⁴ محمد عباس محرز، 2003، مرجع سابق الذكر، ص 109.

⁵ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 44.

⁶ محمد عباس محرز، 2003، مرجع سابق الذكر، ص 110.

ويرجع ذلك إلى أن حاجات السكان في المدن أكبر وأبعد من حاجات سكان المناطق الريفية، كما تعد زيادة النفقات العامة أكبر في الدول النامية، وذلك راجع إلى أن نسبة عدد السكان الفقراء وصغار السن في الزيادة تتجاوز عادة نسبة عدد الأفراد القادرين على العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة أعباء الدولة التي تسعى باستمرار إلى رفع مستوى معيشة سكانها الفقراء إلى المستوى الذي تراه مناسباً، هذا بالإضافة إلى ضرورة توسع الخدمات العامة وتطويرها، الأمر الذي يتطلب بالضرورة زيادة في الإنفاق العام، ويعتبر كذلك ازدياد الوعي الاجتماعي من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة، فقد ترتب على الوعي الاجتماعي لدى الأفراد تطلعهم باستمرار إلى زيادة خدمات الدولة حتى تكفل لهم حياة كريمة ومستقرة يؤمن الفرد فيها ضد البطالة والعجز والمرض والشيخوخة¹.

✓ **الأسباب المالية:** من الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة سهولة اقتراض الدولة سواء من الأفراد أو من الدول الأخرى، وذلك للقيام بالإنفاق العام، مما يترتب على هذه القروض من الفوائد والأقساط، من زيادة النفقات العامة، كذلك مما يساعد على زيادة الإنفاق العام وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي مما يدفع بالحكومة بزيادة الإنفاق العام، كما يترتب أيضاً على عدم مراعاة بعض القواعد المالية كقاعدة وحدة الموازنة إلى زيادة الإنفاق العام².

✓ **الأسباب الإدارية:** أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أن تشعبت وظائفها، وازداد بالتالي عدد الموظفين القائمين بذلك، مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة التي تلزم لمرباتهم، بالإضافة إلى ذلك هناك عدة أسباب إدارية أخرى من أهمها تدني مستوى الكفاءة الإنتاجية للعاملين، الزيادة المستمرة في مرتبات الموظفين ومخصصاتهم الأخرى دون أن يقابل ذلك زيادة مماثلة في الإنتاج أو الخدمات التي يتولون مسئولية تنفيذها³.

✓ **الأسباب السياسية:** هناك عدة أسباب سياسية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بصورة مباشرة، أهمها انتشار المبادئ الديمقراطية مما أدى إلى توسع دور الدولة وزيادة اهتمامها بالفقراء، وانتشار بعض صور الفساد الإداري والسياسي المترتب على ضعف الرقابة على الأجهزة الإدارية، بالإضافة إلى ازدياد الإنفاق على القوات المسلحة في معظم البلدان بسبب الاضطرابات السياسية⁴.

3. التقسيمات المختلفة للنفقات العامة: تعددت أوجه الإنفاق العام نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهناك تصنيفات متعددة للنفقات العامة حسب عدة معايير تماشياً مع أثارها وانعكاساتها، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة التركيز على المعايير الاقتصادية كما يلي:

¹ علي زغردود، مرجع سابق الذكر، ص 49.

² هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق الذكر، ص 187.

³ بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 50.

⁴ المرجع السابق، ص 52.

1.3- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: يمكن تقسيم النفقات العامة، وفقا لمعيار استخدام القوى الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها على الدخل الوطني، إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية كما يلي¹:

- النفقات الحقيقية: يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع أو الخدمات، أو رؤوس الأموال الإنتاجية، كالمزببات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية، وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوة العاملة، فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن شراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق، كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في الناتج الوطني وذلك من خلال خلق إنتاج جديد من خلال القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- النفقات التحويلية: تتمثل النفقات التحويلية في النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل من خلالها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع إلى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد، وبمقتضى ذلك فإن الدولة من خلال النفقات التحويلية لا تشترط الحصول على مقابل لهذه النفقات في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها، ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات، أي أن الدولة تهدف من ورائها إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات، وفي إطار الإعانات يُفرّق بين الإعانات الاجتماعية (النفقات التحويلية الاجتماعية)، وبين الإعانات الاقتصادية (النفقات التحويلية الاقتصادية).

فالأولى هي تلك التي تمنحها الدولة للأفراد استجابة لحاجة فردية (الفقر أو وقوع كارثة)، أو اجتماعيا (بقصد زيادة السكان في المجتمعات التي تشجع النسل، أو للهيئات الخاصة التي تقوم بخدمات اجتماعية كالنوادي والجمعيات)².

أما الإعانات الاقتصادية، فهي الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الخاصة والعامة بغرض خفض أثمانها رغبة في زيادة الاستهلاك، أو بغرض رفع إنتاجها لزيادة أرباحها، ومن أمثلتها الإعفاءات الضريبية حتى وإن كانت غير مباشرة³.

وعليه يمكن القول أن النفقات الحقيقية تعد نفقات منتجة، عكس النفقات التحويلية التي تعتبر نفقات غير منتجة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 440-441.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 51.

³ لتفاصيل أكثر أنظر: سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق الذكر، ص 42-46.

2.3- تقسيم النفقات حسب التكرار: يتم تقسيم النفقات حسب التكرار إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية كما يلي¹:

- **النفقات العادية:** يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر دوريا في موازنة الدولة، أي كل عام مالية، ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب، وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر؛

- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مكافحة وباء طارئ، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات الحروب... إلخ.

فإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض. وبالتالي قد يحدث في بعض الأحيان أن تسيء السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية، ويظهر ذلك عادة في حالة حدوث عجز في موازنة الدولة، فتعتمد إلى تجنب بعض النفقات واعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدل الضرائب، وبذلك تظهر الموازنة متوازنة، أضف إلى ذلك أن القروض والإصدار النقدي التي يمكن اللجوء إليها لتغطية النفقات العامة غير العادية، لم تعد إيرادات غير عادية، بسبب ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية، بحيث أصبحت مع كثرة اللجوء إليها من الإيرادات العامة العادية.

ونتيجة لذلك فإن الفكر المالي الحديث قد اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات²: النفقات الجارية، وتسمى أيضا بنفقات التسيير، وهي تلك النفقات التي تساهم في سير المرافق العامة، وإشباع الحاجات العامة. والنفقات الرأسمالية وتسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية: وهي تلك المتعلقة بالثروة الوطنية، مثل نفقات إنشاء المشروعات الجديدة من مدن وطرق وسكك حديدية...، فهي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع، ومن ثم فهي نفقات تقابل النفقات غير العادية.

4- التوبيل الاقتصادي للنفقات العامة في الجزائر: تقسم النفقات العمومية في الموازنة العام للجزائر إلى نفقات التسيير: (dépenses de fonctionnements) ونفقات التجهيز: (dépenses d'équipements)، وهذا حسب المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية 90-21.

¹ غازي عناية ، مرجع سابق الذكر، ص 190.

² Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000, P 226.

1.4- نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقد قسمت المادة 24 من القانون (17/84) القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب¹:

- **أعباء الدين الخارجي:** وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.
- **تخصيصات السلطة العمومية:** وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.
- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.
- **التدخلات العمومية:** وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها من أموال الدعم).

2.4- نفقات التجهيز: فهي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة الدولة، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نصت عليها المادة 35 من القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية وصنفها إلى ثلاثة أبواب²:

- **الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة:** وهي موزعة على تسعة قطاعات الصناعة، الفالحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية (PCD).
- **إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة:** وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.
- **النفقات الأخرى بالرأسمال (les dépenses en capital):** وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

وحسب قانون المالية لسنة 2018 فقد تم تقسيم نفقات التجهيز كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ Loi n°84/17 du juillet 1984, relatif aux lois des finances, art n° 24, journal officiel n°28 du 10/07/ 1984.

² Loi n°84/17 du juillet 1984, art n°35, op ct.

الفصل الأول: مدخل نظري حول السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (1-3): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة الفلاحة والري دعم الخدمات المنتجة المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التربية والتكوين المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية دعم الحصول على السكن مواضيع مختلفة المخططات البلدية للتنمية		
المجموع الفرعي للاستثمار		
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد) احتياطي لنفقات غير متوقعة تسوية الديون المستحقة على الدولة المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية		
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال		
مجموع ميزانية التجهيز		

المصدر: قانون رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ: 27-12-2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة بتاريخ 28-12-2017، ص 67.

5- الآثار غير المباشرة للإنفاق العام (أثر المضاعف والمعجل): لتحليل النظري لمبدأ المضاعف والمعجل يستلزم منا التفرقة بين الاستثمار الذاتي (المستقل) والاستثمار المشتق (التابع)، على أساس أن فكرة المضاعف ترتبط بالنوع الأول من الاستثمار بينما ترتبط فكرة المعجل بالنوع الثاني.

يتمثل **الاستثمار الذاتي** في كل استثمار يتم اتخاذا لقرارات مستقلة عن مستوى الدخل، أي دون أن تكون لها علاقة مباشرة بمستوى الدخل التجاري، بينما يقرر **الاستثمار المشتق** استجابة لزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، إذ قد تؤدي هذه الزيادة في حالة غياب الطاقة الإنتاجية الزائدة أو المعطلة إلى زيادة في الطلب على مدخلات الإنتاج ومن بينها وسائل الإنتاج الثابتة الناتج على الزيادة الأولية في الطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم يقال أن الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة هو طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية (النهائية)¹.

1.5- أثر المضاعف: يشير المضاعف، في التحليل الاقتصادي، إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك، بمعنى أنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء من هذه الزيادة تذهب في شكل أجور ومرتببات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، ويخصص جزء

¹ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق الذكر، ص 123-124.

من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي يتم إنفاقها على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسّم كذلك بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار وينفق جزئ منه في الاستثمار¹.

وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج. مع الملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي المضاعف، ويختلف الميل الحدي للاستهلاك من قطاع لآخر ومن فئة لأخرى، فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات فإن الميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء عكس أصحاب رأس المال الذين يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطاً بالنسبة لهم².

2.5- أثر المعجل: يقصد بالمعجل الآثار التي يتركها الإنفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة الدخل الوطني (بفعل المضاعف) يؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج، بفرض عدم وجود خزين منها (وهذا ما يعرف بالاستثمار المشتق أو المولد)، وبعبارة أخرى يشير المعجل إلى أن الاستثمار الصافي دالة لمعدل التغير في الناتج الكلي وليس لمستوى الناتج الكلي، وقد كان أول من تطرق إلى هذا المفهوم الاقتصادي الفرنسي Aflalion عام 1908 ، وتعود الصيغة الحديثة لهذا المبدأ إلى الاقتصادي الأمريكي (J. M. Clark) عام 1917 ثم قام بتطويره الاقتصادي (P. Samuelson)³.

والفكرة الأساسية لنظرية المعجل تقول أنه إذا كان الدخل ثابتاً فلا داعي للاستثمار من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية، وإنما تقتصر العملية على الاستثمار الإحلالي، أي إحلال ما يستهلك من أصول رأسمالية، وأما إذا تزايد مستوى الدخل فيجب زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال استخدام كل الطاقة الرأسمالية القائمة إذا لم تكن مستخدمة، ومن ثم وبعد ذلك فإن كل زيادة تتبعها زيادة أكبر في الإنفاق الاستثماري بشكل يزيد عن الاستثمار الإحلالي حيث أن: الاستثمار الكلي - الاستثمار الإحلالي = الاستثمار الصافي⁴.

بالإضافة إلى ذلك فإن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الاستثمار، فزيادة وحدة واحدة في الدخل تقابلها زيادة في الاستثمار تكون أكبر من الوحدة الواحدة، وهذا سببه أن الأصول الرأسمالية تبقى فترة زمنية

¹ محرز محمد عباس، 2015، مرجع سابق الذكر، ص 108.

² المرجع السابق، ص 109.

³ صلاح مهدي البيرومي، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم - المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 52، المجلد 14، 2008، ص 164.

⁴ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق الذكر، ص 117.

طويلة نسبيا صالحة للاستعمال مما يجعل قيمتها غالبًا أكبر مما تنتجه في عام واحد، وعلى العموم يمكن كتابة علاقة المعجل كما يلي¹: $V = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots \dots \dots (1-3)$

حيث: Δk : تمثل الزيادة في رأس مال وتمثل الاستثمار الصافي. Δy : تمثل الزيادة في الناتج الوطني.

وبافتراض ثبات نسب " $\Delta k / \Delta y$ " فإن النسبة الحدية لمعامل (k/y) ، تماثل قيمة المعجل على مستوى الاقتصاد

الوطني، أي أن: $V = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K}{Y} \dots \dots \dots (1-4)$

إذن من العلاقة رقم (3) والعلاقة رقم (4) نجد أن²:

$$I_n = \Delta K = V \Delta Y \dots \dots \dots (1-5)$$

$$I_n = K_{t+1} + K_t = V(Y_{t+1} + Y_t) \dots \dots \dots (1-6)$$

وهذا معناه أن الاستثمار الصافي (Δk) الذي يمثل رصيد المجتمع من رأس المال يساوي الزيادة في الدخل الوطني (ΔY) مضروب في النسبة $(\frac{K}{Y})$. فإذا كانت قيمة المعجل أكبر من الواحد فإن ذلك معناه أن الزيادة في الرصيد الكلي لرأس المال ستزيد على الزيادة في الدخل الوطني.

المطلب الثالث: تعرف الإيرادات العامة وأهم تقسيماتها.

لكي تستطيع الدولة أن تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالإنفاق العام، يتعين عليها تحديد مصادر الإيرادات العامة، ويقصد بالإيرادات العامة "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"³.

وهناك عدة مصادر تعتمد عليها الدولة في تحصيل إيراداتها سنحاول إبرازها فيما يلي:

1. إيرادات أملاك الدولة: يقصد بأملاك الدولة كل ما تملكه الدولة سواء كان ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت ملكية عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيمه وفق معيار النفع إلى عام وخاص كما يلي⁴:

1.1- الأملاك العامة: يقصد بالأملاك العامة الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعًا عامًا، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، ومن أمثلتها الطرق العامة، المطارات، الموانئ، الحدائق العامة، وغيرها، والأصل أن استخدام هذه الممتلكات من جانب الجمهور يتم بالجان، وإن كان من الممكن أن تفرض الدولة في حالات معينة رسوما ضئيلة مقابل الانتفاع بها مثل فرض رسوم على دخول الحدائق العامة والمطارات، وذلك بغية تغطية نفقات معينة أو صيانتها.

2.1- الأملاك الخاصة: يقصد بها الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، ومعددة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعًا خاصًا للفئة التي تستخدمها، وهذا الاستخدام يكون بمقابل ويحقق دخلاً يمثل مصدراً من مصادر الإيرادات العامة،

¹ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق الذكر، ص 303.

² المرجع السابق، ص 303.

³ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 75.

⁴ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 94-95.

وهناك نصوصا خاصة متعلقة به، كحماية لهذه الممتلكات من أمثلتها عدم جواز تملكها عن طريق التقادم، ويتم تقسيم الأملاك الخاصة كما يلي:

- **الأملاك العقارية:** يتضمن الدومين العقاري ما تملكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الزراعية والغابات ويطلق عليه اسم الدومين الزراعي، والمناجم والمحاجر ويطلق عليه اسم الدومين الإستخراجي، وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق المورد المالي الذي يحققه الدومين العقاري في جملته؛

- **الأملاك الصناعية والتجارية:** يتمثل في مختلف المشاريع الصناعية والتجارية التي تديرها الدولة وفقا للأساليب المتبعة في النشاط الخاص، ويتم استغلال هذه المشاريع من قبل الدولة إما عن طريق المشاركة، أو الاستثمار المباشر، أو التأمين الكلي أو الجزئي؛

- **الأملاك المالية:** يقصد به الأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحصل منها على إيراد مالي يتمثل في الأرباح والفوائد، وتمثل إيرادا للخرينة العامة.

2. **الرسوم:** يعرف الرسم على أنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة وذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج للفرد والمجتمع"¹.

3. **الضرائب:** تعتبر الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وسنحاول في هذا العنصر الإلمام ببعض الجوانب الخاصة بها في ما يلي:

1.3- **تعريف الضريبة:** هناك عدة تعريفات متعلقة بالضريبة سنحاول إبراز البعض منها كما يلي:

تعرف الضريبة بأنها "أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة"².

كما تعرف الضريبة على أنها "اقتطاع يوجه من أجل ضمان تغطية وتوزيع الإنفاق العام"³.

وتعرف على أنها "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة، وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"⁴.

وهناك من يعرف الضريبة على أنها: "اقتطاع نقدي، نهائي دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية، أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية" (الدولة وجماعاتها المحلية)⁵.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن أن نستنتج ما يلي:

¹ محمود شهاب مجدي، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص136.

² أحمد حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة اللبنانية، مصر، 1992، ص261.

³ Emmanuel Disle, Jacques Saraf, droit fiscal, épreuve n°1 du DECF, maison d'édition Dunod, Paris, 1993, p01.

⁴ Pierre Beltrame, la Fiscalité en France, Hachette livre, 6ème édition, Paris, 1998, p12.

⁵ Raymond Muzellec, Finances Publiques, Edition Dalloz, 8ème édition, Paris, 1993, p423.

- الضريبة اقتطاع نقدي.
- تفرضها الدولة بدون مقابل.
- تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق المنفعة العامة.

2.4- أنواع الضرائب: تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها الفنية باختلاف المكان والزمان، ولكل نوع من هذه الأنواع مزايا وعيوب، لذلك لا تقتصر النظم الضريبية الحديثة على نوع من هذه الأنواع دون سواه، بل تحاول كل دولة أن تشكل مزيجاً متكاملًا من أنواع الضرائب، وأن تصيغه في أكثر صور التنظيم الفني ملائمة لتحقيق أهداف المجتمع، وفيما يلي أهم التقسيمات الخاصة بالضرائب:

- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة: يلخّص نظام الضريبة الوحيدة في أن يخضع الدخل الكلي للفرد الذي تتعدد مصادره بتعدد أوجه نشاطه لضريبة واحدة، فلا تخضع كل أنواع الدخل التي يتقرر أن تصيبها الضريبة إلا لهذه الضريبة الواحدة، أي أن الدولة تكتفي بفرض ضريبة واحدة فقط تسعى من خلالها لتحقيق أهداف السياسة الضريبية، أما في نظام الضرائب المتعددة تحصل الدولة على إيراداتها من مصادر مختلفة، أي تخضع الدولة المكلفين لأنواع مختلفة من الضرائب¹.

تمتاز الضريبة الوحيدة بسهولة تحديدها، وهذا ما يسمح ويسهل للمكلف معرفة ما سيدفعه، لكن اعتماد الدولة على هذا النوع من الضرائب في تغطية نفقاتها العامة أدى إلى تضخيم العبء الضريبي على المكلف بها، وهذا ما أدى إلى لجوءه إلى التهرب الضريبي، هذا التهرب يجعل الضريبة الوحيدة عرضة لانخفاض حصيلتها، عكس الضرائب المتعددة التي بإمكانها تعويض العجز الناتج عن انخفاض إحدى الضرائب. والضرائب المتعددة بمواعيدها وطرق تحصيلها تخفف من حدة العبء الضريبي على المكلف، الأمر الذي من شأنه التقليل من التهرب الضريبي².

- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية: تعرف الضريبة النسبية بأنها الضريبة التي يبقى سعرها ثابتاً رغم تغير المادة الخاضعة لها، وبعبارة أخرى فهي الضريبة التي يكون سعرها نسبة ثابتة من وعاء الضريبة مهما كانت قيمة هذا الوعاء، أي أن هذا السعر ثابت ووحيد بالنسبة لجميع المداخل، وتكون الضريبة تصاعدية إذا كان سعرها يزداد بازدياد المادة الخاضعة للضريبة، أي أن الضريبة التصاعدية يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة، فيزداد كلما ازدادت المادة الخاضعة لها³.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص178.

² المرجع السابق، ص178.

³ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق الذكر، ص201.

- **الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:** يعد هذا التقسيم من أهم تقسيمات الضرائب على الإطلاق وبالرغم من أهمية هذا التقسيم إلا أنه لا يوجد حتى الآن معيار دقيق للتمييز بين هذين النوعين، فأغلبية الكتاب الاقتصاديين يتفقون على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب على الدخل والثروة، بينما الضرائب غير المباشرة هي ضرائب على التداول والإنفاق.

تعرف الضرائب المباشرة على أنها اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، فهي التي لا يمكن انتقال عبئها بصفة كلية، وأن المكلف بها هو الذي يتحملها نهائياً، ومن بينها ضريبة الدخل، وضريبة رأس المال¹.

أما الضرائب غير المباشرة هي الضريبة التي يدفعها المكلف (الممول) مؤقتاً، ويستطيع نقل عبئها لشخص آخر، فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة، ونستطيع تقسيم هذه الضرائب إلى ضرائب على الاستهلاك وضرائب التداول كما يلي²:

✓ **الضرائب على الاستهلاك:** ويطلق عليه بالنفقات الجارية وتفرض هذه الضريبة على الفرد بمناسبة حدوث واقعة الاستهلاك أو الإنفاق.

✓ **الضرائب على التداول:** هي الضريبة التي تفرض على انتقال الثروة والعقارات من شخص لآخر، ومن أمثلتها الضريبة على التسجيل التي تفرض عند إثبات واقعة انتقال الملكية من شخص لآخر وضريبة الطابع التي تفرض على عملية تداول الأموال وانتقالها من شخص لآخر.

4. **إيرادات أخرى:** يستدعي عدم كفاية الإيرادات العادية التي تعتمد عليها الدولة غالباً في تغطية نفقاتها العامة إلى مصادر أخرى، ومن بين هذه المصادر القروض العامة والإصدار النقدي الجديد، وسنحاول تبين ذلك كما يلي:

1.4- **القروض العامة:** يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى أموال لتغطية نفقاتها المتزايدة، والتي لا تسمح الإيرادات الاعتيادية بتغطيتها فتلجأ الدولة في مثل هذه الحالات إلى اقتراض الأموال، ويمكن تعريف القرض العام على أنه "دين مستحق على الدولة بموجب قانون تتعهد به بسداد أصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها"، ويطلق على مديونية أي دولة مصطلح الدين العام، ونجد أن غالبية الدول لديها دين عام خاصة النامية منها، ويختلف حجمه من دولة إلى أخرى³.

¹ العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص 244.

² عبد الرزاق غازي النقاش، المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 160.

³ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 148.

وهناك عدة تقسيمات للقروض تبعا للمعيار الذي تستند إليه كالقروض المؤبدة والقروض المؤقتة، القروض الداخلية والقروض الخارجية، القروض الإجبارية والقروض الاختيارية¹.

2.4- الإصدار النقدي (التمويل بالعجز): تجد الدولة نفسها أحيانا مضطرة إلى إتباع وسيلة أخرى غير فرض الضرائب أو عقد قروض جديدة لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، ومن هذه الوسائل الإصدار النقدي الجديد، أي قيام الحكومة بإصدار نقد جديد خلال فترة معينة، بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني، خلال نفس الفترة، ولهذه الطريقة أثارها الضارة على الاقتصاد الوطني، فإن طرح كميات إضافية من النقود في التداول دون أن ترافقه زيادة إضافية في الإنتاج، يؤدي ذلك إلى حدوث تضخم، وإذا كان من الضروري أن تلجأ الدول النامية إلى هذه الوسيلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يجب أن يكون بتوفر شرطين أساسيين هما²:

- أن يخصص الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية، ولتمويل المشاريع ذات المردود السريع.

أن لا يكون هذا الإصدار في شكل دفعة واحدة وإنما على شكل دفعات صغيرة تتباعد فترات إصدارها.

5. تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر: يقسم المشرع الجزائري إيرادات الدولة إلى³:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وحاصل الغرامات.
 - مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
 - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المقدمة والأتاوى.
 - الأموال المخصصة للمساهمات والهبات.
 - التسديد برأس المال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامة والفوائد المترتبة عنها.
 - مختلف حواصل الموازنة العامة التي ينص عليها القانون.
 - مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونيا.
 - حصة الدولة من أرباح المؤسسات العمومية والمحسوبة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.
- ويمكن تبين تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر المطبقة في سنة 2018 من خلال الجدول الموالي رقم (1-4) كما

يلي:

¹ خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق الذكر، ص 238.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 162.

³ loi n°84/17 du juillet 1984, art n°11, op ct .

الفصل الأول: مدخل نظري حول السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (1-4): تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر خلال سنة 2018.

المبلغ	إيرادات الدولة
	1. <u>الموارد العادية</u>: تنقسم إلى: 1.1 - الإيرادات الجبائية: تتمثل فيما يلي: - حاصل الضرائب المباشرة - حاصل التسجيل والطابع - حاصل الرسوم المختلفة والطابع - حاصل الضرائب غير المباشرة - حاصل الجمارك 2.1 - الإيرادات العادية: تتمثل في: - حاصل ومداخيل أملاك الدولة - الحواصل المختلفة للميزانية - الإيرادات النظامية 3.1 - إيرادات أخرى: تتمثل في: - إيرادات أخرى 2. <u>الجباية البترولية</u>:

المصدر: قانون رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق ل: 27-12-2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ص66.

المبحث الرابع: السياسة المالية وتوازن الاقتصاد الكلي.

تهدف الدولة من خلال تطبيق سياستها المالية خلال فترة معينة من الزمن إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تماشياً مع الأوضاع السائدة خلال نفس الفترة، وسنحاول إبراز ذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: أهداف السياسة المالية.

يعد الاستقرار الاقتصادي من بين أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الأخرى سنحاول إبرازها فيما يلي:

1- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعد الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية للسياسة المالية، والمحافظة على مستوى أسعار مستقرة، ومعدل كاف من تجميع رأس المال ومستوى معيشة يرتفع باستمرار، والاستقرار الاقتصادي هو مفهوم نسبي تتبلور نسبته في النقاط التالية¹:

- الاستقرار الاقتصادي بمفهومه النسبي يسمح بتغيرات في النشاط الاقتصادي، ومن ثم في المستوى العام للأسعار في حدود معينة مقبولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق مستوى التشغيل الكامل كأحد أهداف الاستقرار الاقتصادي لا يعني أن مستوى تشغيل الموارد سيصل إلى مئة بالمائة، وإنما المقصود به بمفهومه العملي يسمح بوجود مستوى مقبول من البطالة.

وسنحاول إبراز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والكيفية التي يمكن أن تؤدي إلى التقليل من حدة التقلبات الاقتصادية أو القضاء عليها كما يلي:

1.1- حالة انخفاض الطلب الكلي: في هذه الحالة فإن الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، ويطلق على هذه الحالة إسم الركود أو الكساد*، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعود ذلك إلى قصور الطلب الكلي، لذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 147.

* يقصد بالركود الاقتصادي انخفاض في الناتج الكلي والدخل والاستخدام والتبادل التجاري الداخلي والخارجي لمدة ستة أشهر أو أكثر، أي أنه حالة عامة تسود معظم القطاعات ولا تقتصر على قطاع معين دون الآخر. ونقول عنه أنه كساد إذا استمر الركود ليصل الاقتصاد إلى أدنى مستوياته، أي هو المرحلة التي تلي مرحلة الركود.

تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع معدل نمو الدخل، ويتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب، أو المزج بين الأداتين معاً.

فمن خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) تستطيع الدولة أن ترفع من مستوى الطلب، من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات..... الخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام، بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

كما يؤدي تخفيض الإيرادات الضريبية إلى مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل، نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل، أو زيادة حدود الإعفاء من ضريبة الدخل لجميع أفراد المجتمع عامة ولأصحاب الدخل المنخفضة خاصة، أو من خلال تخفيض سعر الضريبة على أرباح المستثمرين وتقديم الحوافز الضريبية الملائمة، أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به¹.

ويتربط على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

2.1- حالة زيادة الطلب الكلي: في هذه الحالة فإن الاقتصاد يعاني من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات وانخفاض معدلاته، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة، وكل

¹ رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 188.

هذا ناتج عن الزيادة في الطلب الكلي. وفي حالة الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع، لذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة من خلال السياسة المالية الانكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، ويتم ذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، أو المزج بين الأدوات معاً، أي تعمل الحكومة على إحداث فائض في الميزانية، لامتناس فائض الكتلة النقدية الموجود في الاقتصاد، إذ تعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة، لأنها تقلل من السيولة النقدية الزائدة في أيدي الأفراد، ويتم ذلك من خلال زيادة معدل الضريبة على الدخل، وفرض ضرائب جديدة على الدخل بصفة عامة، بالإضافة إلى ذلك زيادة درجة التصاعد في معدلات الضرائب القائمة، كما يمكن تخفيض معدل الضريبة على السلع الضرورية المستوردة لزيادة السلع المتاحة في الأسواق الداخلية¹.

كما يؤدي تخفيض الإنفاق العام إلى تخفيض الضغوط التضخمية، كما أن أنواع التضخم يحدث في فترات الإنفاق العالي، حيث لا يمكن فيه تخفيض الأصناف الكبيرة للإنفاق إذا كانت الأهداف المعتبرة ذات أهمية أولى في مثل هذه الفترات؛ كنفقات الدفاع على سبيل المثال، لذلك فإن وجود تضخم يجعل من الأهمية بمكان إعادة فحص برامج الإنفاق، لاستبعاد التبديد في إدارة الأنشطة وإيقاف البرامج التي كان لها مبرر في فترات التوظيف المنخفض، ولكنها ليست مهمة في حالة التوظيف الكامل، كما يمكن تقليل الضغوط التضخمية عن طريق تقديم منح لزيادة السلع الإستراتيجية، كما يمكن أن تعطي المنح لمنتجات أصناف السلع الاستهلاكية أي تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية (Policy Fiscal Contractionary) من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة التضخم².

2- دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني: يعتبر توزيع الدخل الوطني من أهم أهداف السياسة المالية، لما له من تأثير على تقليل التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويمكن للحكومة من خلال نشاطها المالي أن تؤثر على نمط توزيع الدخل، من خلال إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق الذي تستفيد منه فئات الدخل المختلفة³.

¹ أكرم حداد، مشهور مذلول، مرجع سابق الذكر، ص198.

² المرجع السابق، ص198.

³ فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، دون دار نشر، دون مكان نشر، 2001، ص182.

وبصاحب النمو الاقتصادي عادة في الدول التي تأخذ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج اتساع الفروق بين طبقات المجتمع، لصالح الطبقات الغنية التي تزداد غنا بينما تزداد الطبقات الفقيرة بؤساً، ويرجع ذلك إلى سوء توزيع الناتج واستثناء مالكي وسائل الإنتاج بالقدر الأكبر منه، لذلك لا تتردد الدولة في التدخل لعلاجها عن طريق استخدام ما لها من قدرة على فرض الضرائب التصاعدية وعلى توجيه الإنفاق العام نحو تقليل الفوارق بين الطبقات ويعود ذلك لسببين هما¹:

- أن جميع الأفراد يتمتعون بالخدمات العامة غير القابلة للتجزئة، في حين أن الجزء الأكبر من نفقاتها يتحمله أصحاب الدخل الكبيرة، وعلى هذا فإن النفقات المخصصة لأداء هذه الخدمات تؤدي لنقل جزء من دخول الأغنياء للفقراء.
 - أن الطبقات الفقيرة تستفيد عادة أكثر من الطبقات الغنية من الخدمات التي تقدمها الدولة، مما يجعل من الإنفاق العام وسيلة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات.
- ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1.2- أثر النفقات على إعادة توزيع الدخل الوطني: يؤدي التوسع في الإنفاق الاستهلاكي بوجه عام لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات لصالح الطبقات الفقيرة، إذ أنها تتمتع بمعظم الخدمات التي تقدمها الدولة، ويتم تمويل هذه الخدمات من خلال اقتطاع جزء متزايد من دخول الطبقات الغنية، ومن أمثلة هذه الخدمات كفالة الدولة للتعليم المجاني لمنح تسهيلات كبيرة لأفراد الطبقات الفقيرة على تقليل التفاوت بين الطبقات الغنية والفقيرة، وتوسع الحكومة في إقامة نظم التأمينات الاجتماعية مباشرة لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وذلك من خلال الاشتراكات التي تحصل عليها من المستفيدين من خدماتها بالإضافة إلى المساعدات التي تتحصل عليها من طرف الدولة، وتستفيد منها الطبقات الفقيرة على شكل تأمينات صحية، وتأمينات ضد البطالة، والعجز، والشيخوخة، وهذا يساهم في تقليل الفوارق بين الطبقات².

كما تؤدي النفقات الاستثمارية الحكومية إلى التأثير على توزيع الدخل الوطني بين الطبقات لصالح الطبقة الفقيرة، ذلك لأن الاستثمارات الحكومية -التي تمول غالباً عن طريق الإيرادات المتأتية من الضرائب التصاعدية التي تفرض على دخول الطبقة الغنية- تهدف بالدرجة الأولى لبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد، وإتاحة الفرصة لزيادة المشروعات الإنتاجية

¹ عبد الله إبراهيم علي، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دت، ص 199.

² عبد الله إبراهيم علي، مرجع سابق الذكر، ص 200.

والتوسع فيها، مما يؤدي لاستيعاب المزيد من الأيدي العاملة ورفع مستويات دخول العاملين بوجه عام، وبهذا تقل الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة¹.

2.2- أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل الوطني: تؤدي الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال وخاصة إذا ارتفع سعرها إلى التقليل من حدة انعدام التساوي في توزيع الدخل، لأنها تتضمن اقتطاع جزء أكبر نسبياً من الدخل المرتفعة، الأمر الذي يقلل من النقص النسبي في الاستهلاك الذي يميز أصحاب الدخل المرتفعة، على أنه يلاحظ أن للضريبة التصاعدية حدوداً في هذا المجال²:

- لكي تحقق أثراً هاماً يتعين أن يكون النظام الضريبي كله نظاماً تصاعدياً فلا يكفي أن توجد ضريبة تصاعدية مع غلبة نسبية الضريبة على باقي النظام الضريبي.
- إلزامية قيام الدولة بمنح بعض الإعانات المباشرة لذوي الدخل المنخفضة، أو تقديم خدمات اجتماعية مجانية، وذلك لتسهيل نقل القوة الشرائية من ذوي الدخل المرتفعة إلى أصحاب الدخل المنخفضة.

وعليه يمكن القول أن السياسة المالية بشقيها (النفقات العامة والإيرادات العامة) يمكن أن تؤثر على توزيع الدخل الوطني من خلال التأثير على توجهات الأفراد الإنفاقية، وخاصة ذوي الدخل المرتفعة التي تسرف في الإنفاق على السلع الكمالية، وتقديم الخدمات العامة في شكل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها الموجهة بالأساس لذوي الدخل المنخفضة، والممولة عن طريق اقتطاع جزء من دخول الطبقات الغنية.

3- أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية: تدعو الحاجة في الدول التي لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد "أي تلك البلدان التي لا يتوفر لسكانها بصفة عامة مستوى معيشي أقل ما تكفله لأمثالهم اقتصاديات الدول المتقدمة" إلى ضرورة السعي الجاد لرفع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط، وذلك من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، والأصول الرأسمالية والكفاءات التنظيمية، وكذلك من خلال النهوض بالاستثمارات كماً وكيفاً لزيادة موارد المجتمع الإنتاجية، وعلى العموم النهوض بمعدل تكوين رأس المال المنتج المادي والبشري³.

وعليه يمكن تبين أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

¹ المرجع السابق، ص 200.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سابق الذكر، ص 403.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق الذكر"، ص 52.

1.3- دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية: أصبحت الضريبة تؤدي وظائف هامة ومتعددة، وأصبحت أداة جوهرية لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، لذا لم يعد ينظر للضريبة على أنها اقتطاع مالي، بل ينبغي أن ينظر إليها على أنها أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، كما أن الضريبة تعتبر من بين وسائل التمويل المتاحة في الدول النامية، لكن من المؤسف أن الضريبة تساهم بنصيب ضعيف للغاية في تمويل عملية التنمية، ويأتي ذلك من عدم توافر الأوعية الضريبية الكافية في الدول النامية، بسبب سيادة ظاهرة الدخول المنخفضة، لذا فإن مهمة الضريبة لا يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة في الدول النامية لخدمة التنمية الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك بصفة جوهرية للحكومات لنقص الإرادة لفرض عبء ضريبي جديد، يتم توجيهه نحو التنمية الاقتصادية، والتوجه نحو منح المزيد من الامتيازات الضريبية الكبيرة¹.

2.3- دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية: تتم النفقات العامة في صور متعددة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أكثر هذه الصور أهمية الإعانات التي ترصد في الموازنات العامة بهدف المساعدة في تحقيق التنمية، حيث تعمل الإعانات على زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بدوره " بالطلب الفعال " إلى الأعلى، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: التوازن الكلي في الاقتصاد

يتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد في دولة معينة إذا تحقق التوازن في الأسواق الأربعة* في آن واحد، ويلاحظ أن شرط التوازن في سوق واحد يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التوازن العام ولكنه لا يعد شرطاً كافياً، ونظراً للارتباط الوثيق بين السوق النقدي وسوق الإنتاج، والارتباط الوثيق بين كل من الإنتاج وسوق النقد فسوف نكتفي بهما في هذه الدراسة، حيث يتحقق التوازن الكلي عندما يتحقق التوازن في كلا السوقين معاً وفي نفس الوقت، فالتوازن في سوق الإنتاج يتحقق عندما تعادل التسريبات مع الإضافات، أما في السوق النقدي فيتحقق التوازن من خلال تعادل الطلب على النقود مع عرض النقود.²

¹ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص17.

* الأسواق الأربعة الرئيسية هي: السوق النقدي، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، سوق الإنتاج.

² محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق الذكر، ص231.

حيث بني هذا النموذج IS-LM على مجموعة من الأسس والافتراضات تتمثل فيما يلي¹:

- ثبات المستوى العام للأسعار.

- الإنفاق العام والضرائب يعتبران متغيران خارجيان.

- اقتصاد مغلق، عدم وجود القطاع الخارجي.

- الاستهلاك عبارة عن دالة في الدخل الجاري.

- الاستثمار عبارة عن دالة عكسية في سعر الفائدة.

- يتكون عرض النقود من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد إضافة إلى الودائع الجارية في البنوك.

1. التوازن في سوق السلع والخدمات: ويعني الاستثمار I والادخار S وهو يحدد التوازن في السوق السلعية حيث يتساوى الطلب مع العرض ويتحدد الناتج، ويعبر عن هذا السوق من خلال خمس معادلات أربع منها معادلات سلوك وواحدة معادلة توازن (متطابقة) تتمثل فيما يلي²:

- متطابقة الدخل: $Y = C + I + G + X - M \dots \dots \dots (1 - 7).$

- دوال القطاع الحكومي: تتمثل في ما يلي³:

✓ الضرائب: تكتب دالة الضرائب على الشكل التالي: $T = T_a + tY \dots \dots \dots (1 - 8)$

حيث: T: قيمة الضرائب الكلية، T_a : الضريبة المستقلة عن الدخل، t: معدل الضريبة، Y: الدخل.

✓ الإنفاق الحكومي: في هذا النموذج سنميز بين نوعين من النفقات :

نفقات بمقابل والمستعملة في شراء السلع والخدمات ونرمز لها بالرمز G ويعتبر ثابت أي يتحدد بعوامل خارج النموذج

كالسياسة المتبعة من قبل الدولة أي: $G = \bar{G}$

النفقات التحويلية بدون مقابل TR متمثلة في الإعانات المقدمة إلى العائلات من أجل رفع القدرة الشرائية لهم حيث:

$$TR = TR_0 - bY \dots \dots \dots (1 - 9)$$

ومن أجل تبسيط النموذج اعتبرت النفقات التحويلية ثابتة أي: $TR = \overline{TR}$

الدخل المتاح Y_d حيث: $Y_d = Y - T + TR \dots \dots \dots (1 - 10)$

- دالة الاستهلاك: يعرف الاستهلاك على أنه "استخدام المنافع التي تتضمنها السلع والخدمات" وهناك علاقة بين إجمالي الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الدخل المتصرف فيه، حيث أن الإنفاق الاستهلاكي لاقتصاد معين يتوقف على

¹ محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع الانضباط بالأهداف "دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 140.

² كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، القاهرة، مصر، 2015، ص 187.

³ ضيف أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 122.

مجموعة من العوامل يتأثر بها ويتغير تبعاً لتغيرها، هذه العوامل تتفاوت من حيث أهميتها، ويعتبر مستوى الدخل المتصرف فيه أهم هذه العوامل، ومنها تعرف "دالة الاستهلاك" بأنها العلاقة بين مقدار ما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية والدخل المتصرف فيه¹، أي: $C = f(Y_d)$

وبافتراض العلاقة خطية يمكن كتابتها على الشكل التالي: $C = C_0 + c(1 - t)Y \dots \dots \dots (1 - 11)$ حيث: C_0 : الاستهلاك الثابت، c : الميل الحدي للاستهلاك، t : معدل الضريبة، Y : الدخل.

- **دالة الاستثمار**: يعرف الاستثمار على أنه "تيار من الإنفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات وكذلك الإضافات للمخزون مثل المواد الأولية، السلع الوسيطة والنهائية خلال فترة زمنية معينة"². وينقسم الاستثمار من حيث طبيعته إلى قسمين استثمار مستقل يتحدد بعوامل لا علاقة لها بالدخل (الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة)، واستثمار تابع يتبع في تغيره الدخل الوطني ويكون دالة متزايدة فيه³. وتوضح دالة الاستثمار العلاقة بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة كما يلي:

$$I = I_a - gi \dots \dots \dots (1 - 12)$$

حيث: I_a : الاستثمار المستقل، g : الميل الحدي للاستثمار (تغيرات سعر الفائدة وأثرها على الاستثمار)، i : سعر الفائدة.

- **دالة صافي الصادرات والواردات (قطاع العالم الخارجي)**: تتمثل فيما يلي:

✓ **دالة الصادرات**: $X = \bar{X}$ حيث اعتبر كينز أن الصادرات ثابتة وتتغير بعوامل خارج النموذج.

✓ **دالة الواردات**: $M = M_0 + mY \dots \dots \dots (1 - 13)$

حيث: M_0 : الواردات المستقلة عن الدخل، m : الميل الحدي للواردات، Y : الدخل.

- **معادلة التوازن**: يحدث التوازن من خلال تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، ويمكن كتابة معادلة التوازن كما يلي:

$$Y + M = C + I + G + X \dots \dots \dots (1 - 14)$$

حيث تمثل هذه المعادلة الإنفاق يساوي الدخل، ويمكن استنتاج معادلة IS عن طريق معادلة التوازن كما يلي:

$$Y + M = C + I + G + X \Rightarrow Y = C_0 + cY_d + I_0 + gi + \bar{G} + \bar{X} - (M_0 + mY)$$

$$\Rightarrow Y = C_0 + c(Y - T_0 - tY + \bar{T}R) + I_0 + gi + \bar{G} + \bar{X} - M_0 - mY$$

$$\Rightarrow Y(1 - c + ct + m) = (C_0 - cT_0 + c\bar{T}R + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0) + gi$$

$\Rightarrow$

¹ كمال سلطان محمد سالم، مرجع سابق الذكر، ص 94.

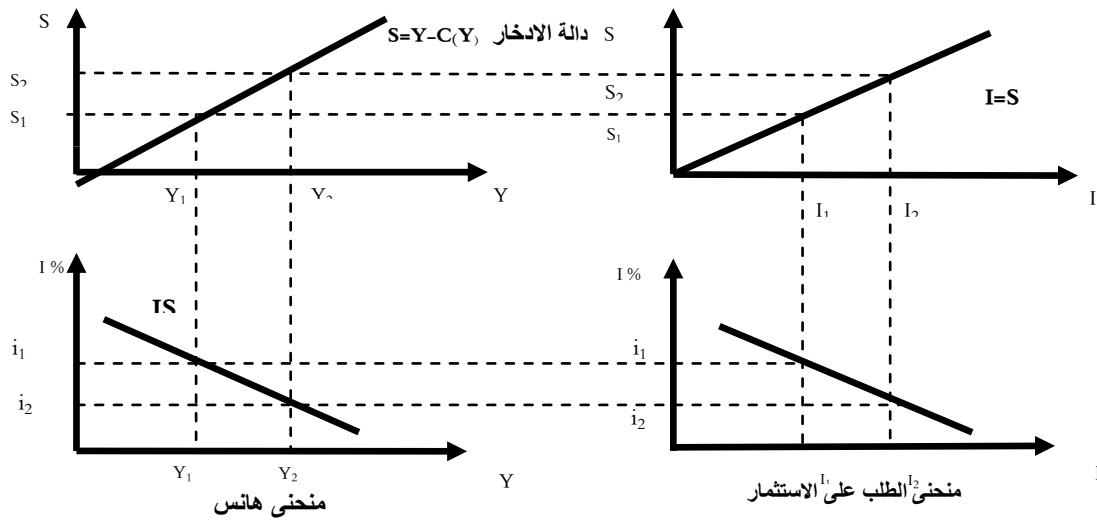
² مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 124.

³ منى الطحاوي، المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 308.

$$\begin{cases} Y = \frac{(C_0 - cT_0 + c\bar{T}\bar{R} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0)}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i \dots \dots \dots (1 - 15) \\ i = \frac{(C_0 - cT_0 + c\bar{T}\bar{R} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0)}{g} - \frac{1 - c + ct + m}{g} Y \dots \dots \dots (1 - 16) \end{cases}$$

- اشتقاق منحنى IS: يوضح هذا المنحنى مختلف مستويات الدخل وسعر الفائدة التي يتحقق من خلالها التوازن في سوق الإنتاج، وهذا بتعادل الاستثمار I والادخار S، ويتم اشتقاق منحنى IS بيانيا من خلال الاعتماد على أربع علاقات أساسية هي¹: علاقة سعر الفائدة بالاستثمار، علاقة الاستثمار بالدخل، علاقة الادخار بالدخل، علاقة الدخل بسعر الفائدة، وانطلاقاً من هذه العلاقات يمكن اشتقاق منحنى IS كما يلي:

شكل رقم (1-5): اشتقاق منحنى IS



Source: Christian bialés, modélisations schématiques de l'équilibre macroéconomique, (en line), disponible sur : <http://www.christian-biales.net/documents/modelschema.pdf>, (consulté le 31/07/2016), p :28.

2. التوازن في سوق النقود: يعبر التوازن في سوق النقود عن تساوي الطلب على النقود وعرض النقود، وسنحاول تبين ذلك من خلال ما يلي:

- عرض النقود Ms: هو كمية السيولة الموجودة في الاقتصاد من أوراق مالية أو معدنية وحتى السندات المالية والتي يتم احتواؤها من الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة والجهات الحكومية². بالنسبة لعرض النقود فهو معطى ويتحدد خارج

النموذج بسبب قرار البنك المركزي، حيث: $M_s = M_0 \dots \dots (1 - 17)$

- الطلب على النقود Md: أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود تتمثل فيما يلي:

¹ رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي "مقدمة رياضية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 219.

² وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010، ص 166.

✓ **دافع المعاملات والاحتياط:** يقصد بدافع المعاملات الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة للحصول على ما يحتاجه الفرد من سلع وخدمات، وهذا الدافع يتأثر بعدد من العوامل منها مدة الإنفاق وأنماط الاستهلاك، إلا أن الدخل يعتبر العامل الأهم حيث يرتبط الطلب على النقود بدافع المبادلات بعلاقة طردية مع الدخل، كما يمكن للأفراد الاحتفاظ بالنقود بدافع الاحتياط بهدف التمكن من مواجهة الأحداث المختلفة ذات الطبيعة الطارئة مثل المرض والبطالة، أو للاستفادة من الفرص أو التخفيضات في أسعار البيع، وبصورة عامة فإن كمية النقود التي يتم الاحتفاظ بها لغرض الاحتياط تعتمد على طبيعة الفرد بالإضافة إلى مستوى الدخل، فإن الطلب على النقود بدافع الاحتياط شأنه شأن الطلب على النقود بدافع المبادلات ويعتمد في الأحوال العادية على مستوى الدخل، لذا سيتم جمع كليهما في الطلب على النقود بدافع المعاملات¹، حيث: $M_T = f(Y)$ وتكتب دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط على الشكل التالي:

$$M_T = kY \dots \dots \dots (1 - 18)$$

حيث: k معامل ثابت يدل على حساسية الطلب على النقود للتغير في الدخل بوحدة واحدة، ويطلق عليه الميل الحدي للطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، وهو موجب مما يشير إلى العلاقة الطردية بين الطلب على النقود والدخل.

✓ **دافع المضاربة:** تعني المضاربة "عملية شراء وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات في الأسواق المالية بغية الحصول على أرباح، وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضارب بالتنبؤ بأحوال البورصة، ويعتبر كينز أول من تطرق إلى هذا الدافع باعتبار النقود مخزن للقيمة، بحيث يتم تجميد النقد عن الاستثمار والإنفاق بهدف تحقيق أرباح معتبرة من خلال الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية (أسعار الفائدة)، وهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة حيث²:

$$M_{sp} = f(i) \dots \dots \dots (1 - 19)$$

تعني العلاقة السابقة أن مقدار الطلب على النقود بدافع المضاربة هو دالة في سعر الفائدة تؤخذ الصيغة الخطية التالية³:

$$M_{sp} = L_0 - si \dots \dots \dots (1 - 20)$$

حيث: S : معامل ثابت يعبر عن شدة تفضيل السيولة ويطلق عليه حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة، $L_0 (L_0 < M_0)$: الطلب على النقود المستقل من أجل المضاربة الذي لا يتأثر بالدخل أو مستوى تفضيل السيولة، si : مقدار الطلب على النقود المخصص للمضاربة.

✓ **دالة الطلب على النقود الكلية:** تتمثل في الطلب على النقود بغرض المعاملات والإحتياط والمضاربة، وبذلك يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$M_d = M_T + M_{sp} = kY + (L_0 - si) \dots \dots \dots (1 - 21)$$

¹ رفاة شهاب الحمداني، مرجع سابق الذكر، ص 203-204.

² المرجع السابق، ص 202.

³ ضيف أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 127.

- معادلة التوازن في السوق النقدية: يتحقق التوازن في هذا السوق من خلال تساوي الطلب على النقود مع عرض النقود كما يلي: $M_s = M_d$

$$\bar{M}_0 = kY + (L_0 - si) \dots \dots \dots (1 - 22) \Rightarrow$$

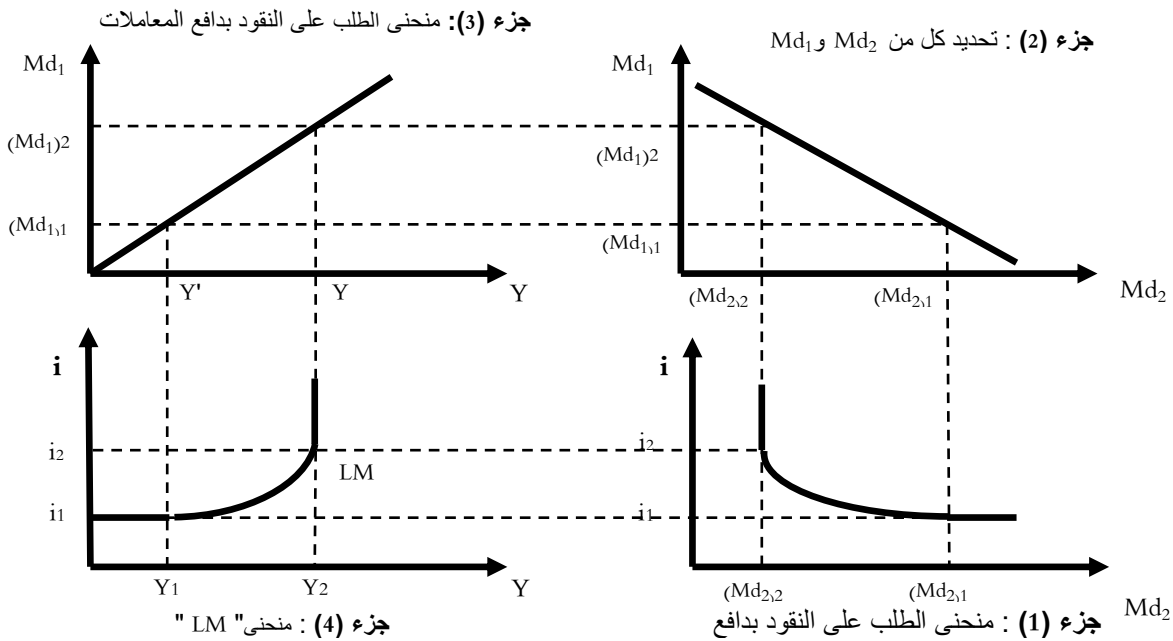
$$\left\{ Y = \frac{\bar{M}_0 - L_0}{k} + \frac{s}{k} i \dots \dots \dots (1 - 23) \right.$$

$$\left. i = \frac{k}{s} Y + \frac{L_0 - \bar{M}_0}{s} \dots \dots \dots (1 - 24) \right.$$

- اشتقاق منحنى LM بيانياً: يتم اشتقاق هذا المنحنى من خلال أربع علاقات أساسية تتمثل في علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المضاربة، علاقة الطلب على النقود بدافع المضاربة بالطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، علاقة الطلب على النقود بدافع الإحتياط والمعاملات بالدخل، علاقة الدخل بسعر الفائدة¹.

ومن أهم خصائص منحنى LM أنه موجب الميل لوجود العلاقة الطردية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، حيث أن زيادة الدخل مع ثبات عرض النقود يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة لإقناع الأفراد بالتنازل عن السيولة². ويمكن اشتقاقه بيانياً كما يلي :

شكل رقم (1-6): اشتقاق منحنى LM.



المصدر : عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 242.

¹ رفاه شهاب الحمداني، مرجع سابق الذكر، ص 223.

² منى يونس حسين، الاقتصاد الكلي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 284.

3. التوازن الكلي $LM-IS$: يتحقق التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج والسوق النقدي عندما يتقاطع كل من منحنى IS ومنحنى LM في نقطة توازنية وحيدة تحدد لنا كل من سعر الفائدة التوازني i وحجم الدخل التوازني Y^1 ، ويمكن تبين ذلك من خلال ما يلي:

1.3- اشتقاق التوازن الكلي جبرياً: يمكن اشتقاقه من خلال معادلي التوازن لكل من $IS-LM$ كما يلي:

$$\begin{cases} Y = \frac{(C_0 - cT_0 + c\bar{T}\bar{R} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0)}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i \dots \dots \dots (IS) \\ Y = \frac{\bar{M}_0 - L_0}{k} + \frac{s}{k} i \dots \dots \dots (LM) \end{cases}$$

أي أن:

$$\frac{(C_0 - cT_0 + c\bar{T}\bar{R} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0)}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i = \frac{\bar{M}_0 - L_0}{k} + \frac{s}{k} i$$

وبتعويض قيمة i المعبر عليها بدلالة Y في معادلة IS السابقة نجد:

$$Y = \frac{(C_0 - cT_0 + c\bar{T}\bar{R} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0)}{1 - c + ct + m} + \frac{g}{1 - c + ct + m} \left(\frac{k}{s} Y + \frac{L_0 - \bar{M}_0}{s} \right) \Rightarrow$$

$$Y = \frac{(C_0 - cT_0 + c\bar{T}\bar{R} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0)}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} \left(\frac{k}{s} Y + \frac{L_0 - \bar{M}_0}{s} \right)$$

وبعد النشر والاختزال تصبح معادلة التوازن الكلي على الشكل التالي:

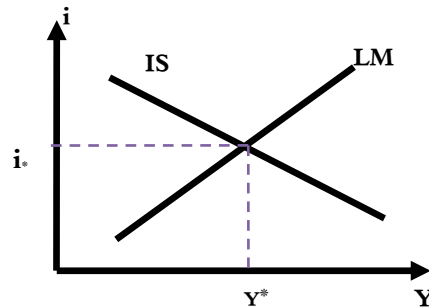
$$Y = \frac{s}{(1 - c + ct + m)s + gk} (C_0 - cT_0 + c\bar{T}\bar{R} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0) + \frac{g}{(1 - c + ct + m) + g\frac{k}{s}} (\bar{M}_0 - L_0) \dots (1 - 25)$$

حيث: $\frac{1}{(1 - c + ct + m) + g\frac{k}{s}}$ تمثل قيمة مضاعف الاستثمار.

$\frac{1}{(1 - c + ct + m)g + \frac{k}{s}}$ تمثل قيمة مضاعف النقود.

2.3- اشتقاق التوازن الكلي بيانياً: ويمكن تبين ذلك من خلال الشكل الموالي رقم (7-1) كما يلي:

شكل رقم (7-1): التوازن الكلي وفق نموذج $IS-LM$.



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق الذكر، ص 231.

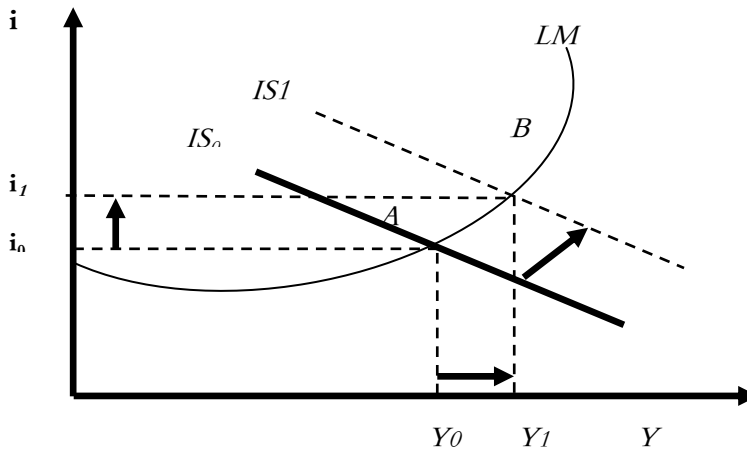
¹ مكي يونس حسين، مرجع سابق الذكر، ص 285.

المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على انتقال منحنى IS .

يُمكننا من خلال تطبيق سياسة مالية لمعالجة وجود فجوة تضخمية أو فجوة ركودية في الاقتصاد من التأثير على منحنى IS ، من خلال التغيرات في النفقات الحكومية، أو تغيير الحصيلة الضريبية، أو مزيج بين السياستين.

1. حالة الكساد الاقتصادي: ففي هذه الحالة يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي في الاقتصاد، لذلك تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والنتائج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحنى IS يميناً للأعلى عن وضعه الأول IS_0 إلى الوضع الجديد IS_1 ، وتنتقل نقطة تقاطعه مع المنحنى LM من الوضعية A إلى الوضعية B ويؤدي هذا إلى زيادة الناتج من Y_0 إلى Y_1 وزيادة معدل الفائدة من i_0 إلى i_1 ، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الكلي¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (8-1): أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الناتج وفق نموذج $IS-LM$.



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 338.

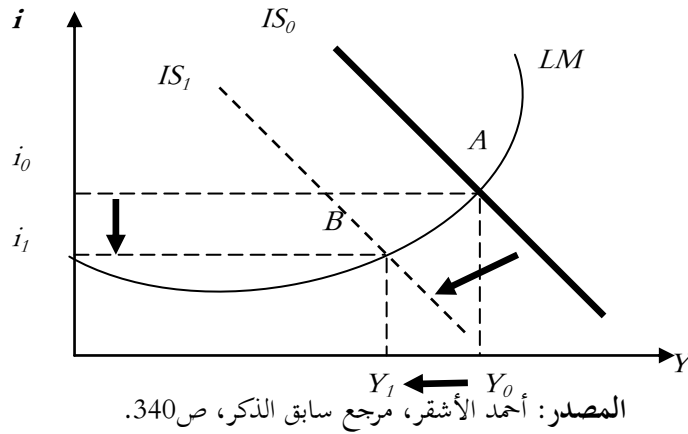
إذ أن إن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج، وإنما يؤدي أيضاً إلى زيادة معدل الفائدة، مما يقلل الرغبة في الاستثمار.

2. حالة وجود تضخم في الاقتصاد: وذلك بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، ففي هذه الحالة فإن دور السياسة المالية هو محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع، عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية. وتتلخص السياسة المالية الانكماشية فيما يلي²:

¹ أحمد الأشقر، مرجع سابق الذكر، ص 338.

² خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 29.

- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يقلل من حدة الطلب وكبح مستوى الزيادة في الأسعار.
 - رفع مستويات الضرائب في الاقتصاد (رفع معدلات الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة) مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.
 - مزيج من الحالتين، أي تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب.
- تؤدي الإجراءات السابقة إلى إنتقال منحنى IS إلى اليسار (للأسفل) من IS_0 إلى IS_1 ، وبهذا ينخفض مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 ، والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات، مما ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة من i_0 إلى i_1 ، وبالتالي ارتفاع الطلب على الاستثمار، ويمكن تبيان ذلك من خلال الشكل رقم (9-1) كما يلي:
- شكل رقم (9-1): أثر انخفاض الإنفاق العام على منحنى IS .



3. مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص: سنحاول إبراز الكيفية التي يتم من خلالها التأثير على إنفاق القطاع الخاص من خلال قيام الدولة بالتوسع في الإنفاق العام كما يلي:

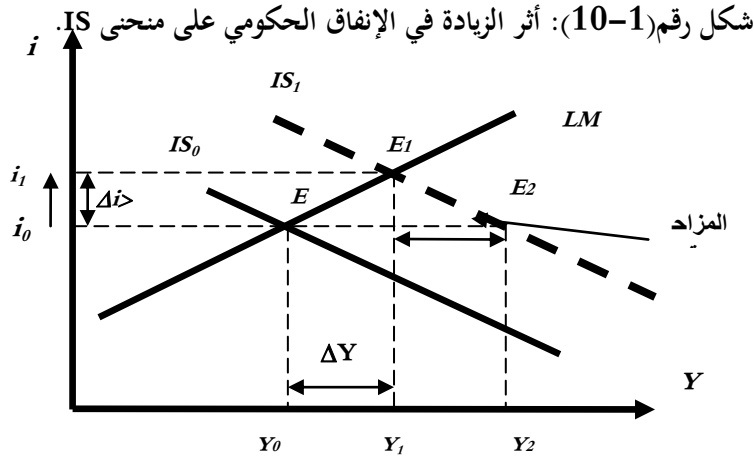
1.3- تعريف أثر الإزاحة: يقصد بأثر الإزاحة "إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي"، والفكرة الأساسية التي تعطي تفسيراً لهذا التعريف تتمثل في ندرة الموارد، إذ أن حدوث إرتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة¹.

حيث تفترض النظرية الكينزية من خلال فرضية المضاعف أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تولد تغييرات مضاعفة في الإنفاق الكلي، وهذا التحليل يعطي القليل من الإهتمام في الكيفية التي يتم من خلالها تمويل هذا الإنفاق، لذلك فإن الإنفاق الحكومي الممول بمصدر غير خلق النقود قد يؤدي إلى انخفاض إنفاق القطاع الخاص، ويشار إلى هذه الحالة بأثر

¹ البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية وقياسية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009، ص 4.

مزاحمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص، وهذه الفرضية تقول بأن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو الإقتراض العام هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وأن هذه الطريقة ستكون لها حافز فقط إذا تم تمويله من خلال إصدار نقود جديدة (التمويل بالعجز)، لأن سعر الفائدة ما هو إلا التقاء بين عرض النقود والطلب على النقود¹.

والشكل الموالي رقم (10-1) يبين أثر زيادة الإنفاق الحكومي على معدل الفائدة، كما يلي:



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص. 283.

2.3- تفسير أثر الإزاحة: يبين الشكل السابق رقم (10-1) أن التوسع المالي يزيد من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني، فعند مستويات أسعار الفائدة i_0 تزيد المستويات العالية للإنفاق الحكومي من مستوى الطلب الكلي AD ، ولتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات يجب أن يرتفع الإنتاج بواسطة تحرك منحنى IS ، وعند كل مستوى سعر فائدة يجب على الدخل أن يرتفع بواسطة α_G مضروبة في مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي ΔG ، فإذا كان الاقتصاد مبدئياً عند نقطة التوازن E ، ثم ارتفع الإنفاق الحكومي بواسطة 100 وحدة نقدية، يحدث انتقال إلى النقطة E_2 (إذا بقي i ثابتاً)، فعند النقطة E_2 تكون السوق السلعية في توازن (أي أن الإنفاق المخطط يساوي الإنتاج)، وبالتالي يزداد الطلب على النقود باعتبار أن هناك فائض في الطلب على الأرصدة الحقيقية، مما يجعل سعر الفائدة يرتفع، وكنتيجه لذلك تخفض المؤسسات من إنفاقها الاستثماري عند المستويات العالية لسعر الفائدة، لينخفض الطلب الكلي كمحصلة لذلك، كما يبين الشكل السابق رقم (10-1) بأن النقطة التوازنية E_1 هي النقطة التي تحقق توازن السوقين في نفس الوقت، أي عند هذه النقطة يتحقق التساوي بين الإنفاق المخطط والدخل، وفي الوقت نفسه يكون الطلب على الأرصدة الحقيقية مساوياً لمخزون النقود الحقيقي.

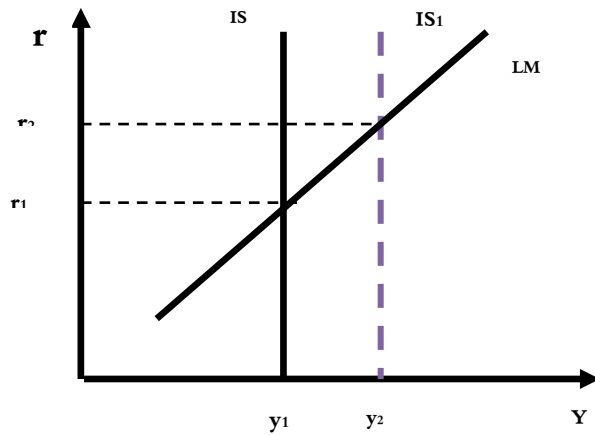
¹ philips arestis, the case for fiscal policy, the levy economics institutson university of leeds, London, 2005, p7.

نقلا عن: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 167.

غير أنه بمقارنة E_1 مع التوازن الأصلي E نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى ارتفاع كل من الدخل وسعر الفائدة، لكن هناك مقارنة مهمة بين E_1 و E_2 (التوازن في السوق السلعية مع ثبات أسعار الفائدة)، حيث يظهر بوضوح من خلال المقارنة بينهما أن تعديل سعر الفائدة وأثرها على الطلب الكلي، فالدخل عوضاً عن ارتفاعه إلى مستوى Y_2 يزداد إلى مستوى Y_1 فقط، والسبب هو ارتفاع سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 الذي قلص من مستوى الإنفاق الاستثماري، ونقول أن زيادة الإنفاق الحكومي قد زاحمت (طردت) وتظهر هذه المشكلة لما تتسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص، وبالتحديد الإنفاق الاستثماري الخاص¹.

فإذا لم ترتفع أسعار الفائدة فإنه لن يكون هناك أثر مزاحمة وتكون السياسة المالية كاملة الفعالية، كما أنه يمكن أن يكون أثر المزاحمة معدوماً حتى لو ترتب على السياسة المالية ارتفاع أسعار الفائدة، إذا لم يكن لهذا الارتفاع في سعر الفائدة أثر على الاستثمارات الخاصة، وهذا يتحقق عندما يكون منحني الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ويكون بالتالي منحنى IS رأسياً، لذلك فإنه في هذه الحالة كذلك تكون السياسة المالية كاملة الفعالية²، والشكل التالي يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم (11-1): عدم وجود تأثير معوق للسياسة المالية عندما يكون منحنى IS رأسياً.



المصدر: كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 208.

وبالتالي فإن أثر السياسة المالية يضعف عندما يكون أثر المزاحمة كبيراً، ففي الحالة التي يكون فيها منحنى LM رأسياً، فإن انتقال منحنى IS نتيجة للسياسة المالية التوسعية سيؤدي إلى ارتفاع كبير في سعر الفائدة مما يترتب عليه انخفاض في الاستثمارات الخاصة بقدر معادل للزيادة في الإنفاق الحكومي بحيث أن الناتج لن يتغير، ويكون أثر المزاحمة كاملاً والسياسة المالية عديمة الفعالية³.

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 284.

² المرجع السابق، ص 284.

³ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سابق الذكر، ص 518.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أنه يمكن من خلال السياسة الاقتصادية تنظيم أوضاع الاقتصاد وإعادةه إلى الوضع الأنسب من خلال تطبيق مجموعة من التدابير تندرج في إطار السياسة الاقتصادية، من خلال تطبيق مجموعة من الأدوات كأدوات السياسة المالية والسياسة النقدية وغيرها من السياسات التي تعتبر من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، كما عرف موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي اهتماماً كبيراً من قبل الاقتصاديين، فمنهم من أكد على ضرورة تدخل الدول لحل المشكلات الاقتصادية ومنهم من أكد على ضرورة حيادية الدولة وترك السوق ينضم نفسه بنفسه في بيئة اقتصادية تسودها الحرية التامة، كما تم قياس تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قام بها مجموعة من الاقتصاديين، ومن أهم هذه الدراسات قانون فاجنر وأطروحة بيكوك ويزمان.

وتعد السياسة المالية من بين أهم مكونات السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على الاقتصاد من خلال مجموعة من الأدوات تتمثل في الإنفاق العام والإيرادات العامة، بحيث تطبق حسب الوضع السائد وحسب الأهداف المسطرة والمراد الوصول إليها في المستقبل، ففي حالة الرواج (وجود تضخم) تتبع الدولة سياسة مالية انكماشية من خلال زيادة الضرائب والتقليل من الإنفاق العام، أما في حالة وجود كساد (وجود بطالة) فيحدث العكس حيث تتوسع الدولة في النفقات العامة وتحاول التقليل من الضرائب.

ومن خلال الفصل الموالي سنحاول إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالنمو والاستقرار الاقتصادي وتفسير كل منهما في الفكر السائد خلال كل فترة، وإبراز أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي

في ظل التوجهات الفكرية المختلفة

تمهيد:

تعاني الكثير من البلدان من وقت لآخر من مجموعة من الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مما قد يضطرها إلى إتباع مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي قد تكون في بعض الأحيان برامج وسياسات وطنية تقوم بها الدولة بنفسها، أو برامج وسياسات يتم وضعها بمعية المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول القيام بإعداد مسح نظري حول النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال التطرق إلى الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي وأهم مؤشرات، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وذلك من خلال أربعة مباحث.

- المبحث الأول: ماهية والاستقرار الاقتصادي.
- المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي.
- المبحث الثالث: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي.
- المبحث الرابع: نماذج النمو الذاتي للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي.

يمكن تجزئته موضوع الاستقرار الاقتصادي إلى ثلاثة أهداف رئيسية محددة تتمثل في نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، ويمكن إضافة الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي إذا ما أخذ في الحسبان درجة الانفتاح الاقتصادي، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة فيما بينها، فبدون تحقق شرط التشغيل الكامل فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق بصفة كلية، كما تؤدي تقلبات الأسعار إلى عرقلة عملية النمو الاقتصادي¹.

وسنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى موضوع الاستقرار الاقتصادي كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود مفهوم واسع للاستقرار الاقتصادي، بحيث تمثل هياكل الاقتصاد الكلي السليمة الموضوعية من خلال هذا المفهوم إطار عمل متكامل يمكن للحكومات إتباعه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن تطبيق الحكومات هذا الإطار الذي يقوم على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى حفز ودعم أداء الاقتصاد الكلي من خلال²:

✓ توفير بيئة جيدة للاقتصاد الكلي لكل من الشركات والأفراد يمكن لهم من خلالها اتخاذ قرارات كفئة فيما يتعلق بتخصيص الموارد.

✓ تدعيم درجة مرونة السياسات الاقتصادية في مواجهة الصدمات الاقتصادية المختلفة التي تتعرض لها الدول.

✓ تجنب حالة الاستغلال غير الكفاء للموارد وإهلاك رأس المال البشري والمادي، والذي يصاحب التغيرات الحادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

✓ تعزيز تحقيق الكفاءة في الأجل الطويل، وتحسين جودة وكمية الاستثمارات في رؤوس الأموال المادية والبشرية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

وسنحاول تبين بعض التعريفات الخاصة بالاستقرار الاقتصادي وموقعه في التكتلات الاقتصادية من خلال ما يلي:

1. تعريف الاستقرار الاقتصادي: لا يوجد تعريف واحد للاستقرار بصفة عامة وذلك بسبب تعدد الأوضاع التي تعبر عنه، ويمكن تعريفه كما يلي:

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق الذكر، ص 62.

² عبد العزيز رشا سعيد، الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 03، مصر، 2011، ص 291.

1.1- لغة: الاستقرار يمكن أن يعبر عن حالة السكون التام لشيء ما، "فيعرف في هذه الحالة بأنه الوضع الذي لا تظهر فيه أي من المتغيرات التي شاركت في إيجادها أي اتجاه نحو التغير"¹. "كما يمكن أن يصف حالة الحركة لشيء ما عندما لا تتغير العوامل التي تحركه بشكل حاد، لأن الحركة تقتضي التغير ولكن هذا التغير ينبغي ألا يكون حاداً فلا ترتفع إلى حدود غير مقبولة ولا تنخفض إلى حدود غير مقبولة كذلك"².

2.1- اصطلاحاً: يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستقرار الاقتصادي بأنه "الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات اقتصادية أو مالية، وهي الوضعية التي من شأنها تمكين الدول من التغلب على التقلبات والتغيرات الحادة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف والفائدة ومعدلات التضخم وأسواق المال، حيث تزيد هذه التقلبات من مستويات عدم التيقن، وتؤثر سلباً على مستويات قدرة الدول على جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم فمن الأهمية بمكان التأكد من قدرة اقتصاديات العالم المختلفة على تعزيز فرص النمو الاقتصادي والحيلولة دون وقوع تقلبات من شأنها الإضرار بالاستقرار الاقتصادي والمالي، وفي حالة وقوع تلك التقلبات، فإن وضعية الاستقرار الاقتصادي والمالي تعزز فرص هذه الدول في تجاوز أثر هذه الصدمات، والحد من تأثيراتها السلبية على الأداء الاقتصادي والمالي بقدر الإمكان"³.

كما يذكر التعريف المتداول في أروقة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي بكونها "الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادر على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف، ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة"⁴.

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن "تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)"⁵.

¹ عبد الرحمن أحمد يسرى، أحمد الناقه، النظرية الاقتصادية الكلية "مدخل حديث"، منشورات كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1994، ص26.

² خليل الطيب، السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي في ضوء الإسلام، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان، 1997، ص118.

³ International Monetary Fund, "How the IMF promotes global economic stability", Fact sheet, August, disponible sur: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm>, (consulté le : 30/08/2016), 2011, p01.

⁴ Briguglio L, "Economic Vulnerability and Resilience: Concepts and Measurements", United Nation University, disponible sur: <https://www.ciaonet.org/attachments/914/uploads>, World Institute for Development Economics Research, Research paper N°2008/55, May, (consulté le: 30/08/2016), 2008, p01.

⁵ مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص141.

كما يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه "تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني"، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين هما:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يمثل الحالة التي يكون فيها الاقتصاد قادراً على مواجهة التقلبات الاقتصادية الحادة؛ أي تحقيق معدلات نمو عالية مع وجود معدلات منخفضة للتضخم والبطالة.

2. التكتلات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي: أخذ موضوع الاستقرار الاقتصادي اهتماماً كبيراً من قبل التكتلات الاقتصادية في العالم، ففي إطار التكتل الأوروبي (الإتحاد الأوروبي) فقد حددت معاهدة ماستريخت في مرحلتها الثانية سنة 1998 المعايير الاقتصادية التي يتعين على دول الإتحاد الالتزام بها لتحقيق الوحدة النقدية، والمتمثلة أساساً في عدم تجاوز نسبة عجز الموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وعدم تجاوز نسبة الدين العام 60% والحفاظ على مستويات للتضخم لا تزيد عن 1.5% مقارنة بمتوسط معدل التضخم المسجل في دول المنطقة الثلاث الأقل من حيث معدلات التضخم، إضافة إلى بعض المعايير الأخرى لضمان تقارب أسعار الصرف والفائدة طويلة الأجل².

وفي حال فشل أي دولة في استيفاء تلك المعايير لمدة ثلاث سنوات متتالية يفرض عليها عقوبات اقتصادية بنسبة 0.5% من ناتجها المحلي، وفي أعقاب تدشين اليورو لم تلتزم العديد من دول المنطقة بهذه المعايير ومن بينها الدول ذات الثقل الاقتصادي الأكبر في المنطقة (ألمانيا وفرنسا) ومع ذلك لم تطبق عليهما العقوبات الاقتصادية المفروضة، وهو ما دفع الدول الأوروبية الأخرى إلى عدم الالتزام بشروط المعاهدة، ومن ثم تجاوز نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي مستوى 60% المحددة في المعاهدة وتفاقم أزمة الديون السيادية خلال عامي 2010 و 2011 بعدد من الدول الأوروبية من بينها اليونان³.

¹ بهدل ولد لحبيب، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة مورتانيا خلال الفترة 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 16.

² مقروش كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي" دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 124.

³ هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقد الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، (على الخط)، صندوق النقد العربي، متاح على الرابط: <http://www.amf.org.ae>، تاريخ الاطلاع: 2017/02/18، جانفي 2012، ص 05.

أما على مستوى الدول العربية فقد بذلت جهوداً كبيرة خلال العقدين الماضيين لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم فرص الوصول للنمو الشامل والمستدام، فمنذ بداية تسعينيات القرن العشرين اتبعت معظم الدول العربية برامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ساهمت بشكل كبير في دعم أداء الاقتصاد الكلي وساعدت على احتواء ولو بشكل قليل الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كما مكنت هذه الإصلاحات الدول العربية من رفع معدلات النمو الحقيقي ليصل إلى 05% في المتوسط خلال الفترة (2000-2014)¹.

المطلب الثاني: تفسير الاستقرار الاقتصادي في المدارس الفكرية

عرف موضوع الاستقرار الاقتصادي اهتماماً كبيراً من قبل المفكرين التابعين لمختلف المدارس الاقتصادية، فمنهم من ناد بالحرية الاقتصادية ومنهم من ناد بتدخل الدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسنحاول تبين هذه التوجهات الفكرية من خلال ما يلي:

1- المدرسة التقليدية (الكلاسيكية): لقد كان من نتائج تفاعل كل من المدرسة الطبيعية في فرنسا والثورة الصناعية في إنجلترا ظهور فكر اقتصادي جديد سمي بالفكر الكلاسيكي، وقد ظهر هذا الفكر بصورة منظمة لأول مرة في كتاب آدم سميث (ثروة الأمم) عام 1776، وقد استمر هذا الفكر حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، وتعد الحرية الاقتصادية بمثابة المبدأ الأساسي الذي ارتكز عليه الكلاسيك في تحليلهم لأسباب الاختلال في النشاط الاقتصادي، ومن ثم في السياسات والبرامج اللازمة من وجهة نظرهم لاستعادة هذا الاستقرار².

1.1- فرضيات المدرسة الكلاسيكية: أسس أنصار هذه المدرسة رؤيتهم وأفكارهم بناء على مجموعة من الافتراضات والمتمثلة أساساً في³:

- ضرورة توافر الحرية الاقتصادية والسياسية بأوسع معانيها أمام القطاع الخاص (حرية التملك، حرية إنشاء المشروعات، حرية التعاقد)، فهذه الحرية تسمح للفرد بإشباع رغباته وتنظيم ثرواته ومنفعته الخاصة.
- آلية السوق الحرة التلقائية هي التي تحدد النشاطات الاقتصادية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب.

¹ محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد العربي، متاح على الرابط: <http://www.amf.org.ae>، تاريخ الاطلاع:

18/02/2017، أوت 2015، ص 04.

² هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 53.

³ فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 26-27.

- التوافق بين المصلح العامة والمصلحة الخاصة، من خلال تحقيق المصلحة الخاصة، لأن الفرد في سبيل تحقيق مصلحته الخاصة سوف يسعى في نفس الوقت لتحقيق مصلحة الجماعة، وهذا يعني عدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد الجماعة.

- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يؤثر على نشاط الأفراد، فقوى السوق الحرة في ظل ظروف المنافسة الكاملة كفيلة ليس فقط بتخصيص الموارد الاقتصادية بل بتحقيق التخصيص الأمثل أيضا وبصورة تلقائية دون الحاجة إلى تدخل الدولة، وبالتالي عدم حدوث المشكلات الاقتصادية.

- إمكانية انحراف مستوى التشغيل السائد في الاقتصاد عن مستوى العمالة الكاملة، ولكنه اختلال قصير الأجل، لأن قوى السوق الحرة كفيلة بإعادة التوازن التلقائي للاقتصاد الوطني استنادا لقانون "ساي" للأسواق الذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المساوي له تماما"، وهو ما يعني عدم وجود بطالة بين الأفراد.

2.1- سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند الكلاسيك: يتم تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية دون تدخل الدولة من خلال آلية السوق، وفي حالة حدوث تقلبات في الاقتصاد في الأجل القصير، فإنها لا بد وأن تتلاشى في الأجل الطويل، وذلك من خلال عوامل الاستقرار الذاتية الموجودة في الاقتصاد أو ما أطلق عليها ادم سميث "اليد الخفية"، والتي يتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، وان الأسباب الرئيسية في تلك التقلبات في الأجل القصير تتمثل في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وجمود الأسعار والأجور في حالات الاحتكار، وعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ووجود فائض في الإنتاج عن الاستهلاك.

أما بالنسبة للآليات التي يتحقق من خلالها التوازن في النشاط الاقتصادي في ظل الافتراضات السابقة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيمكن تقسيمها لقسمين:

- **التوازن الداخلي:** يتحقق هذا التوازن عندما يصل النشاط الاقتصادي إلى المستوى الذي تختفي فيه البطالة، وتحقيق التشغيل الكامل للموارد، وعدم وجود طاقات عاطلة في الاقتصاد، ويعتبر تساوي الادخار مع الاستثمار مع عدم وجود الاكتناز، وهو أحد الشروط الأساسية لقانون "ساي" للأسواق وعاملا رئيسيا في تحقيق التوازن الكلي، بمعنى أنه لا توجد تسرب من الدخل، وأن الفئة المدخرة هي الفئة نفسها التي تقوم بالاستثمار، وتقوم الطبقة العاملة على إنفاق كل دخلها على الإستهلاك الضروري¹.

¹ zhiyuan cui, an appendix on saving and investment, harvard law school, consulté le : 12/11/2016, disponible sur : www.law.harvard.edu/faculty/english/pdfs/Demore10.pdf, états unis, p280.

- **التوازن الخارجي:** والمقصود بهذا هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات دون تدخل الدولة، ومن خلال التخصيص وتقسيم العمل في التجارة الدولية، وهي الفكرة التي نادى بها آدم سميث ومن بعده دافيد ريكاردو في نظريته عن الميزة النسبية، التي تتمحور حول تخصيص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بإنتاجية عمالة أعلى وتكاليف عمالة أقل، مما يؤدي لخفض أسعارها في الأسواق الدولية، ويعطيها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، لذلك فقد ناد الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية في إطار الحرية الاقتصادية¹.

إذاً كانت القاعدة الأساسية في الفكر الكلاسيكي هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد، إلا أن تدخل الدولة في حالات معينة يعد من الأمور الضرورية والحتمية وفقاً لهذا الفكر، بإشباع الحاجات العامة (الأمن، الدفاع، العدالة، إنشاء المرافق العامة)، يستلزم ضرورة تدخل الدولة، لأن جهاز الثمن والسوق غير قادرين على إشباعها كلياً²، وحتى لا تبالغ الدولة في درجة تدخلها فإن المفكرين الكلاسيك يقرون عدداً من القواعد المالية منها³:

- **قاعدة الحياد المالي للدولة:** حيث لا يؤثر هذا التدخل سواءً من خلال فرض ضريبة أو إنفاق نفقة عامة على قرارات وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال.

- **قاعدة توازن الميزانية ومحدوديتها:** تتضمن هذه القاعدة ضرورة تعادل إجمالي إيرادات الدولة مع نفقاتها تعادلاً تاماً، ووفقاً للفكر الكلاسيكي يتعين على الدولة أن تقوم أولاً بتقدير حجم نفقاتها العامة في أضيق نطاق ممكن، وبما يسمح بإشباع الحاجات الأساسية المتمثلة في الدفاع، الأمن، العدالة والمرافق العامة، ثم يتم بعد ذلك تقدير إيرادات المال العام، فإذا لم تكف لتغطية النفقات العامة المقدرة يتم الاعتماد على الضرائب، وفي حالة عدم كفاية حصيلة كل من المال العام والضرائب فإن الفكر الكلاسيكي يوافق على الالتجاء إلى الإقراض العام من الأفراد، ولكن يتعين ألا يحدث ذلك إلا في حالات استثنائية مثل الحروب والإعداد لها، لأن التوسع من وجهة نظرهم يؤدي إلى منافسة الدولة للقطاع الخاص في سوق الإقراض، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة في السوق، وتقل قدرة القطاع الخاص على الاقتراض لتمويل استثماراته، كما يرون أن الإصدار النقدي كوسيلة لتمويل النفقات العامة ما هو إلا ضريبة جديدة تعيق النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

¹ Stephen S. golub, Chang-Tai Hsieh, classical ricardian theory of comparative advantage revisited, review of international economics, vol 8, consulté le : 12/11/2016, disponible sur : http://www2.econ.iastate.edu/classes/econ521/orazem/Papers/Golub_hsieh.pdf, états unis, 2000, p222.

² سكيينة بن حمودة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006، ص92.

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص18-19.

سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة لغاية حدوث مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية (السوق ينظم نفسه بنفسه) كما كان يدعى الكلاسيك¹.

2- المدرسة الكينزية: ارتبط الفكر الكينزي بأزمة الكساد التي تحققت في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي أثبتت عجز الفكر الكلاسيكي عن تفسير استمرار هذه الظاهرة، خاصة وأن هذا الاستمرار في تحقق حالة الكساد يتعارض مع الافتراض الكلاسيكي، بأن هذه الحالة هي حالة مؤقتة تزول بفعل آلية السوق من خلال قوى العرض والطلب².

وخلفت أزمة الكساد مجموعة من الآثار السلبية منها: انخفاض حجم الإنتاج الوطني في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين 45 و60% وإفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية، حدوث بطالة على نطاق واسع قدر بحوالي 100 مليون عاطل عن العمل، وانحيار قيم عملات 56 بلدا رأسماليا وحدث تدهور مريع في حركة التجارة الدولية³.

أدى هذا إلى فسخ المجال للأفكار التي نادى بها كينز والتي وردت في مؤلفه الشهير (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقد) عام 1936، التي تسمح للدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق التشغيل الكامل، عن طريق التأثير على مكونات الطلب الفعال، الذي يتكون من الطلب على سلع الاستهلاك والطلب على سلع الاستثمار⁴.

1.2- أسس الفكر الكينزي: تم التركيز في الفكر الاقتصادي الكينزي على عدة جوانب أساسية، والتي من أهمها ما يلي⁵:

- تحول الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل الجزئي الذي كان يتم الاستناد إليه في الفكر الكلاسيكي، والذي يركز على سلوك الفرد كمستهلك، وكمنتج، إلى التحليل الاقتصادي الكلي، والذي يتم من خلال تجميع وحدات الاقتصاد وأجزائه في مجاميع كلية، كالإنتاج والإنفاق والاستهلاك والادخار.

- إمكانية حصول اختلاف وعدم تطابق، وحتى تعارض بين تحقيق المصلحة الخاصة والمصلحة الاجتماعية، مما يستدعي قيام الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي.

¹ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، 1994، ص 85.

² فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق الذكر، ص 29.

³ ماهر ظاهر بطرس، مرجع سابق الذكر، ص 13.

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص 29.

⁵ المرجع السابق، ص 29-30.

- تحول الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل المرتبط بالسياق طويل الأجل الذي تم التركيز عليه في التحليل الكلاسيكي، والذي تضمن عدم الاهتمام بما يحصل في الأجل القصير، والذي منه حصول اختلالات وعدم توازن في الاقتصاد، ومن أمثلتها أزمة الكساد الكبير ما هي إلا حالات ظرفية تنزل في الأجل الطويل بفعل آلية السوق الحرة والتلقائية، والذي لم يتحقق حيث استمر الكساد ما أدى إلى التركيز على الأجل القصير.
- ضرورة تدخل الدولة في عمل النشاطات الاقتصادية من خلال التأثير على المجاميع الاقتصادية الكلية لمعالجة مشكلة الكساد الكبير والتي تضمنت التأكيد على عدم قدرة آلية السوق التلقائية في معالجة هذه المشكلة.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال**، وبالتالي فإن النظرية الكينزية هي نظرية طلب في اقتصاد لديه طاقات إنتاجية غير مستخدمة.

ووفقا لما سبق فإن دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرتبط بالعمل على تحقيق ما يلي¹:

- تنشيط الطلب الفعلي على سلع الاستهلاك بتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة، لأن ميل هذه الطبقات للاستهلاك أكبر من ميل الطبقات الغنية، ويمكن للدولة إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء بفرض الضرائب التصاعدية ومنح الإعانات النقدية وأداء الخدمات المجانية.
- تنشيط الطلب الفعلي على سلع الإنتاج بتدخل الدولة للقيام ببعض المشروعات أو بخفض سعر الفائدة تشجيعا للمنظمين على القيام باستثمارات جديدة، أو القضاء على الاحتكارات حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة.
- لم يعد التوازن في الميزانية العامة للدولة بمعزل عن التوازن الاقتصادي، والذي يتحدد من خلال المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي، بل يعتبر جزء مهم وأساسي فيه.

ولذلك برزت أهمية زيادة دور الدولة وزيادة درجة تدخلها من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة في علاج المشكلات التي تعترض عمل الاقتصاد ونشاطاته، وحسب حالته وحاجته.

2.2- سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند الكينزيين: حسب المدرسة الكينزية لكي يتم التعامل مع مشكلتي البطالة والتضخم فليد من انتهاج سياسة مالية ونقدية توسعية، وذلك عكس ما يراه النقديون من أن ذلك ينجر عنه ضغوط تضخمية، فوفقا للكينزيين فإن السياسة المالية والنقدية التوسعية ستؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعلي، ومن ثم زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستوى التوظيف، فيتم حل مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه حل

* الطلب الفعال مصطلح استخدمه كينز في تحديد حجم الدخل عند مستوى التوازن وحجم التوظيف المحقق عند هذا المستوى، وهو قيمة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في المجتمع، ويتكون هذا الطلب من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار.

¹ خالد شحاتة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص37.

مشكلة التضخم، وأن انتهاج تلك السياسات التوسعية تكون بدون وجود آثار تضخمية، وذلك نتيجة حالة عدم التشغيل الكامل للموارد كما يدعي الكلاسيك حيث يستجيب العرض الكلي لهذه الزيادة في الطلب الكلي من خلال المرونة الموجودة في هياكل الإنتاج للدولة التي تمكنها من الاستجابة لأية زيادة في الطلب الكلي، ولعل هذا الأمر لا ينطبق على كثير من الدول النامية ذات الهياكل الإنتاجية غير المرنة، والتي في تلك الحالة سينجم عن تلك السياسات ضغوطات تضخمية وعجزاً في موازين مدفوعاتها جراء لجوئها للاستيراد لتلبية تلك الزيادة في الطلب الكلي، بل كما يرى النقديون سيؤدي ذلك إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والإفراط في إصدار النقود مما سيترتب عليه في النهاية زيادة حدة التضخم، وسوء استخدام الموارد، ومن ثم زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي¹.

وتعد السياسة المالية من بين أهم السياسات التي أعطى كينز لها دوراً هاماً من خلال انتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة (الدولة المسؤولة) التي أصبحت مسئولة عن سلامة واستقرار الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على الطلب الفعال وعلى الاقتصاد.

3- المدرسة النقدية وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ظهرت هذه المدرسة مع عدم قدرة أفكار الكينزيين على تفسير ظاهرة "الركود التضخمي"، وهو ذلك التضخم الذي تزامن مع ظاهرة الركود الاقتصادي الذي كان يسود الاقتصاد العالمي، هذه الأزمة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية خمسينات القرن العشرين، ويعد الاقتصادي الشهير "ميلتون فريدمان" أحد أبرز الاقتصاديين الذين أسسوا وأرسوا مبادئ المدرسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية².

3.1- فرضيات المدرسة النقدية: يقوم فكر المدرسة النقدية على مجموعة من الفرضيات ذات الأساس الكلاسيكي والتي تشكل الحجر الأساس لأفكارهم ورؤيتهم لآليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأهم تلك الفروض³:

- وجود نظام ذاتي أو تلقائي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استقرار دالة الطلب على النقود في الأجلين القصير والمتوسط، وبالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود ستتحول لزيادة في الطلب الكلي.
- استقرار دالة الإنفاق الاستهلاكي في الأجل الطويل، الذي يعتمد على فكرة "الدخل الدائم"^{*}.

¹ Geoff Til, the policy implications of the General Theory, real- world economics review, issue n°50, 2009, p17.

² إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري "دراسة تحليلية، ورقة بحثية رقم 5465، كلية العلوم الاقتصادي، جامعة الزقازيق، مصر، متاح على الرابط: <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/5465/>، تاريخ الاطلاع: 2016/11/10، ص30.

³ نفس المرجع السابق، ص ص30-37.

^{*} الدخل الدائم: هو متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في المستقبل نتيجة لاستغلاله عناصر ثروته، سواء كانت ثروة بشرية أو ثروة مادية. فالفرد يحصل على الأجر من استغلاله لمهاراته و خبراته و التي تمثل ثروته البشرية، و يحصل على فوائد أو أرباح من رأسماله المستثمر في أسهم أو سندات أو ودائع

- وجود معدل بطالة طبيعي، حيث يرى فريدمان أنه في أي وقت من الأوقات فإن هناك مستوى معين من البطالة يتسق وهيكل الأجر الحقيقي السائد، وأن السياسة النقدية محايدة في الأجل الطويل، ومن ثم فإن أي زيادة في كمية المعروض النقدي من خلال انتهاج سياسة نقدية توسعية لن يكون لها أثر كبير وملحوس في تخفيض معدل البطالة في الأجل الطويل، وسيكون لها تأثير مؤقت في الأجل القصير.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتم من خلال تحقيق الاستقرار في الأسعار.

- السبب الرئيسي وراء الاختلالات الاقتصادية كالتضخم، الانكماش، خلل ميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية. 2.3- سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند النقديون: يمكن ملاحظة أن كلا من الفكر الكلاسيكي والفكر النقدي قد تعاملتا مع قضية الاستقرار الاقتصادي من منظور واحد على الرغم من الفارق الزمني بينهما، أما بالنسبة لمدى تطابق الواقع النظري مع الواقع العملي بالنسبة للنقديين التي تدور أفكارهم حول أن التغيرات في الإجماليات النقدية تلعب دورا رئيسيا في تفسير النشاط الاقتصادي والدخل بنوعيه الإسمي والحقيقي والتغيرات في الأسعار وذلك كما جاء في النظرية الكمية للنقود والمعادلة الشهيرة لكمبردج (صاغها ألفريد مارشال أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج):

$$M = Ky \dots \dots \dots (2 - 1)$$

حيث تمثل: **M**: رصيد المعروض النقدي الاسمي، **K**: النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بدخلهم في صورة نقدية، **y**: الدخل النقدي.

وقد كانت أفكار النقديين محل جدل واسع بين الاقتصاديين في محاولة منهم لدراسة مدى تطابق هذا التأسيس النظري مع الواقع العملي، خاصة مع افتراض المعادلة السابقة أن التغير في المعروض النقدي من الممكن أن يؤثر في كل من الدخل الحقيقي والأسعار، حيث أن الدخل النقدي هو حاصل ضرب الدخل الحقيقي والأسعار، ومن ثم يمكن كتابة

$$M = K(y p) \dots \dots \dots (2 - 2)$$

وعليه فإذا قررت السلطة النقدية زيادة المعروض النقدي، وافتراض ثبات **k** وعدم تأثر الدخل الحقيقي، فإن تلك الزيادة في المعروض النقدي سيترتب عليها زيادة في الأسعار بشكل مباشر، وتفسير ذلك عند النقديون أن هناك حدود معينة لا يمكن عندها أن تستخدم السلطات النقدية زيادة المعروض النقدي لتحفيز النشاط الاقتصادي، فمع افتراض أن زيادة المعروض النقدي ستؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد، فإن مدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على تلبية تلك

أو أصول مادية، ووفقا لذلك فإن الدخل الدائم مفهوم طويل الأجل لأنه يتحدد بعناصر الثروة التي تتكون عبر فترة طويلة من الزمن نسبيا، ويقاس الدخل الدائم كمتوسط للدخل المتولد من الثروة عبر عدد من السنوات السابقة والسنة الحالية.

أنظر: أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر (1970-2005)، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص133.

الزيادات في الطلب الإجمالي هي العامل الحاسم فيما إذا كانت الزيادة في الطلب ستتحوّل لزيادة في العرض ومن ثم الناتج الحقيقي أو أنها ستتحوّل فقط لزيادة في الأسعار¹.

وبالرغم من انتهاج الولايات المتحدة لأفكار النقديين ابتداءً من أكتوبر 1979 بهدف التخفيض من حدة التضخم ونجاحها نسبياً في ذلك، إلا أن الاقتصاد الأمريكي تعرض لأزمة كساد كبيرة اعتبرت الأعنف بعد أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، الأمر الذي عرض أفكار النقديين للانتقاد الكبير، فمع عدم الاستقرار الذي شهدته سرعة دوران النقود، التي كانت من بين الافتراضات الكمية التي بنو عليها تحليلهم، وذلك تأثراً بالتطور التكنولوجي الذي شهدته النظام المالي العالمي، وترتب على ذلك رفض متخذي القرار استخدام الإجماليات النقدية كأدوات للسياسة النقدية، وحل محلها استخدام أسعار الفائدة كأداة رئيسية للسياسة النقدية، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار أو ما يعرف بعد ذلك بسياسة "استهداف التضخم"^{*}، وذلك وفق قاعدة "تايلور الشهيرة"^{**}، والتي سيطرت على السياسة النقدية في العديد من الدول والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وأهم ما يميز تلك القاعدة هو عدم وجود دور للنقود في تلك المعادلة، الأمر الذي فسره الكثير على أنه بمثابة فشل لآراء وأفكار النقديين².

4- المدرسة النيوكلاسيكية وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعد المدرسة النيوكلاسيكية امتداداً طبيعياً لكل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النقدية، وذلك من حيث تبنيهم لمبدأ السوق الحر، وأن الأسواق تنضم نفسها بنفسها، وأن النظام الرأسمالي لا ينطوي في حد ذاته على عيوب خطيرة تعمل على إفشاله، إنما هو مستقر بطبيعته، وذلك بفضل تلك الآلية الذاتية التي تقود الاقتصاد نحو التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

أما الدور الرئيسي للمدرسة النيوكلاسيكية ورؤيتها لآلية تحقيق الاستقرار الاقتصادي يمكن في افتراضها الرئيسي، والذي يعد نقطة الخلاف مع النقديون، وهو المتعلق بدور النقود في الحياة الاقتصادية، وتأثيره على كل من الناتج والتشغيل، فبينما يرى النقديون مبدأ حيادية النقود في الأجل الطويل، بمعنى أن للنقود أثر مؤقت في التأثير على الناتج

¹ ماجد حسني صبيح، تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، يناير 2015، ص 79.

^{*} سنحاول التطرق لقاعدة استهداف التضخم من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل.

^{**} قاعدة تايلور: هي عبارة عن معادلة تبدو قادرة على تفسير ردود فعل البنك الاحتياطي الأمريكي بخصوص سعر الفائدة، حيث يسعى البنك المركزي إلى السيطرة على انحرافات التضخم النقدي عن الهدف وانحراف الناتج الوطني الإجمالي عن قيمته في المدى البعيد.

أنضر: وشاح رزاق، استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، ماي 2009، ص 14.

² Frédéric S. mishkin, monetary policy strategy : lessons from the crisis, national bureau of economic research, working paper n°16755, Etats Unis, 2011, p7

ومستويات البطالة في الأجل القصير، بينما لا يوجد لها دور في الحياة الاقتصادية في الأجل الطويل، تأتي المدرسة النيوكلاسيكية لتدعي أن للنقد أثر محايد في الحياة الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل¹.

ومن ثم، وفي ضوء تلك الافتراضية، فإن أي محاولة من جانب السلطة النقدية لتخفيض معدلات البطالة من جانب السلطة النقدية سيكون مصيرها الفشل، ما لم تشمل تلك السياسة على عنصر المفاجأة، فوفقا للنيوكلاسيك، فإن التحليل النقدي يستند إلى ما يعرف بالتوقعات المستمدة من الماضي أو التوقعات المعدلة، وهي تلك التوقعات التي تستخدم للتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه الذي سلكته المتغيرات محل التنبؤ في الماضي².

ويرى النيوكلاسيك أن توقعات الأفراد تبنى على أساس أخذهم في الاعتبار كافة المعلومات والبيانات المتاحة، وليس فقد القيام بعملية الاستقراء للماضي من أجل توقع المستقبل، الأمر الذي أطلق عليه النيوكلاسيك التوقعات الرشيدة، وهنا تصبح توقعات الأفراد رشيدة في حالة تطابق توقعاتهم لمتغير ما مع قيمة المتغير الفعلية، والتوقعات الرشيدة تعبر عن أفضل تخمين مستقبلي باستخدام كل المعلومات المتاحة عن الظاهرة محل التنبؤ³.

5- المدرسة النيوكينزية: أكد أنصار تلك المدرسة من أمثال "هيلر" و"توبين" أن آلية السوق الحر لا تضمن بشكل كامل ودائم تحقيق نمو متوازن عند مستوى التشغيل الكامل، مؤكدين على أن النظام الرأسمالي يخضع للتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار، كما أكدوا على أن ما يتعرض له الاقتصاد الرأسمالي من أزمات اقتصادية ليست حدثا عارضا، وإنما هو وثيقة الصلة بالمبادئ التي يقوم عليها، الأمر الذي دعاهم للمطالبة مرة أخرى بأهمية ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وانتهاج ما يلزم من سياسات مالية ونقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك نتيجة عجز النظام الرأسمالي وآلياته عن تحقيق ذلك⁴.

1.5- أسس وأفكار المدرسة النيوكينزية: في تفسيرها لأزمة الاقتصاد الرأسمالي التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي والاقتصاديات الغربية في السبعينيات من القرن الماضي وعرفت بالركود التضخمي، وأن تلك الأزمة ليست سببها كما أرجعها كل من الكلاسيك والنقديون لانتهاج سياسة نقدية توسعية، وأن مسؤولية تلك الأزمة تقع على عاتق الحكومات التي اتبعت سياسات اقتصادية غير ملائمة، وأن الزيادات الحادة في التضخم ليس سببها تضخم جانب الطلب، وإنما هو

¹ Fernando Ferrari Filho, keynesians, monetarists, new classicals and new keynesians, post keynesian critique, analyse economic, issue n°14, 1996, p66.

² Fernando Ferrari Filho, op ct, p66.

³ A. Steven Holland, rational expectations and the effects of monetary policy : a guide for the uninitiated, federal reserve bank of St. louis, Etats Unis, 1985, P6.

⁴ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الثاني، الكويت، 1994، ص757.

تضخم تكلفة نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج الذي نتج عنه النمو السريع في الإنتاج الصناعي والمضاربة التي سادت السوق الدولية على المواد الأولية، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط سنة 1973، ومما زاد من حدته مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور النقدية، مما دفع الحكومات الغربية إلى إتباع سياسة نقدية تقييدية إيماناً منهم أن سبب التضخم هو الطلب وليس تكلفة الإنتاج¹.

2.5- سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند النيوكينزيين: في تفسيرها لظاهرة الركود التضخمي وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جاء أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية لينتقدوا بشدة أفكار من سبقوهم من النقديون والنيوكلاسيك، كما قاموا باستكمال ما كان كينز يرغب في استكماله من حيث دراسة تأثير سلوك الوحدات الفردية على الاقتصاد الكلي، وإضافة العديد من من القضايا التي لم يتطرق لها كينز من قبل ميل نظرية التوزيع ونظرية النمو المصحوب بالتقلبات، ومن ثم فإن أصحاب تلك المدرسة وفي تفسيره لظاهرة الركود التضخمي قد استندوا على ما افترضوه من فكرة "الاقتصاد المزدوج"، حيث ينقسم الاقتصاد حسبهم إلى قسمين²:

✓ **القسم الأول:** وهو ذلك الجزء الصغير من الاقتصاد ويعرف باسم الأسواق التنافسية والتي كان يتم تحديد الأسعار فيها من خلال قوى العرض والطلب، كما أن الأسعار والأجور يتمتعان بمرونة تامة.

✓ **القسم الثاني:** والذي يضم الجزء الأكبر من الاقتصاد، فيعرف باسم الأسواق المدارة من قبل التكتلات الاقتصادية الكبيرة، كما أن المتعاملين فيها لديهم القدرة على التحكم في الأسعار والأجور، وأن الأسعار في هذه الأسواق عديمة المرونة بالنسبة للتغيرات التي تحدث في الطلب، ولكنها مرنة أمام التغيرات التي تحدث في جانب التكاليف، أي أن التضخم في هذه الأسواق هو تضخم تكلفة وليس تضخم طلب، حيث أن:

$$P = AVC(1 + m) \dots \dots \dots (2 - 3)$$

حيث: AVC : متوسط التكاليف المتغيرة، P : أسعار المنتجات في الأسواق المدارة، m : مقدار الزيادة كنسبة مئوية.

6- الفكر الاشتراكي والاستقرار الاقتصادي: ارتبط دور الدولة في زيادته واتساعه بالاقتصاد الاشتراكي، وذلك بسبب وذلك بسبب طبيعة هذا الاقتصاد، الذي يتضمن ويفرض مثل هذا الدور الأساسي والحاكم لعمل النشاطات الاقتصادية وتطورها، نتيجة لسمات الاقتصاد الاشتراكي.

1.6- أسس الفكر الاشتراكي: تتمثل فيما يلي³:

¹ إبراهيم لطفي عوض، مرجع سابق الذكر، ص42.

² المرجع السابق، ص ص43-44.

³ أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص69.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التوجهات الفكرية المختلفة

- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، أي امتلاك الدولة لمختلف وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، وتصفية الملكية الفردية والقضاء على الطبقة البرجوازية لصالح الطبقة العاملة؛
- هدف النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي هو تحقيق المصلحة الاجتماعية، من خلال استخدام الموارد ووسائل الإنتاج، بالشكل الذي تتحقق معه مصلحة المجتمع؛
- الوسيلة التي يتم من خلالها تحقيق المصلحة الاجتماعية، هي تحقيق الإشباع المتزايد لاحتياجات المجتمع وأفراده، من خلال زيادة الناتج ونموه، وذلك بتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية عن طريق عملية التخطيط.

2.6- سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند الاشتراكيين: استنادا إلى الأسس السابقة لعمل الاقتصاد الاشتراكي وسماته، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتم من خلال ما يلي¹:

- اعتماد الاقتصاد الاشتراكي على آلية التخطيط الاقتصادي بدلا من آلية السوق الحرة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، والذي يتم من خلاله تحديد السلع والخدمات التي تنتج، والكميات التي تنتج منها، والكيفية التي يتم بها هذا الإنتاج، من خلال تحديد الدولة للدخول التي تمثل عوائد عناصر الإنتاج كضمن لخدماتها؛
- تحقيق تطور سريع، حيث أن الدول الاشتراكية (سابقا) من خلال التخطيط، تعمل على ضمان نمو سريع للاقتصاد عن طريق تعبئة الموارد، أي تجميعها، وزيادتها، وتطويرها، وضمان حسن استخدامها في المجالات الأكثر إسهاما في تحقيق النمو وبأفضل طريقة ممكنة؛
- إلغاء الاستغلال في المجتمع، من خلال الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، وبذلك يبقى العمل المصدر الوحيد للدخل في الاقتصاد الاشتراكي، ويحصل العامل على مقابل خدماته؛
- إلغاء الأرباح والعلاقات التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال، وإبدالها بالعلاقة التنظيمية.

حققت النظم الاشتراكية تقدما ملحوظا خلال الفترة من 1945 إلى غاية 1970 في ضوء نموذج النمو الذي وضعه "ستالين"، هذا النموذج كان يقوم أساسا على ما يلي²:

- تحويل الفائض الاقتصادي من القطاع الزراعي لتمويل القطاع الصناعي والبنية الأساسية، وذلك من خلال تأميم الملكيات الزراعية وتحديد أسعار منخفضة لهذه المنتجات، ونظام التسليم الإجباري للمحاصيل الزراعية؛

¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص73.

² ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دط، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، دت، ص28.

- الاعتماد على التخطيط المركزي الأمر في عمليات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، وإهمال علاقات السوق، ونتيجة لذلك كان تنفيذ الخطة يحسب بالكم دون الكيف؛
- وجود سلطة ذات بناء هرمي يعتمد على الأوامر من الأعلى أدى إلى سيطرة البيروقراطية، كان من نتيجتها غياب المبادرة الفردية في العملية الإنتاجية؛
- إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج إلا في أضيق الحدود كالصناعات الحرفية.

المطلب الثالث: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي.

تعاني الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من اختلالات اقتصادية داخلية وخارجية متفاوتة الحدة من وقت لآخر تحول دون الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي الذي يعد الهدف المنشود لهاته الدول، وسنحاول تبين هذه الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال ما يلي:

1. اختلال التوازن الداخلي: ويحدث الاختلال الداخلي عندما لا يتساوى كل من الناتج الفعلي والناتج الممكن مع بعضهما البعض، والناتج الممكن هو المستوى الذي يتم فيه استخدام الموارد المتاحة استخداما كاملا وأمثلا، ويعرف على "أنه أقصى ناتج يمكن تحقيقه في الاقتصاد عندما يتم استخدام الموارد المتاحة استخداما كاملا وأمثلا في ظل المستوى الفني المتاح"¹.

ويكون الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل بالمفهوم العملي الذي يسمح بحد أدنى من البطالة عندما يتساوى الناتج الفعلي مع الناتج الممكن، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي، ويكون الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل في حالة ما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن².

2. اختلال التوازن الخارجي: يقصد بالتوازن الخارجي "external balance" "التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموع التزامات الاقتصاد الوطني اتجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة"³، وهو ما يبينه ميزان المدفوعات الذي يعرف على أنه "بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما تحدد بسنة واحدة"⁴.

¹ محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص17.

² المرجع السابق، ص18.

³ المرجع السابق، ص23.

⁴ عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص203.

كما يعرف على أنه بيان إحصائي بالعمليات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تحققت خلال فترة معينة من الزمن -عادة سنة- بين الأفراد والمؤسسات الوطنية والهيئات في دولة ما (المقيمين)، والأفراد والهيئات والمؤسسات الوطنية في دول العالم الأخرى (غير المقيمين). ويستخدم في حساب هذا البيان طريقة القيد المزدوج المستخدمة في علم المحاسبة. ونتيجة لذلك الجانب الدائن لا بد أن يساوي الجانب المدين إذا شمل البيان جميع العمليات¹.

ويساعد ميزان المدفوعات على القيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية من خلال استخراج بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الوضعية إلى العالم الخارجي أهمها²:

1.2 نسبة الاحتياجات الأجنبية إلى الديون: ويتم من خلالها معرفة مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة الأعباء المترتبة عن المديونية، فكلما كانت مرتفعة أدى ذلك إلى زيادة وفرة السيولة الخارجية، والتي تعد هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار صرف العملة المحلية ومواجهة الاختلالات الظرفية، كما يعكس ارتفاع هذه النسبة تجميد هذه الأموال وعدم استغلالها في مجال الاستثمار؛

2.2 الطاقة الاستيرادية للاقتصاد: يتم حسابها من خلال العلاقة التالية: $C_m = (X - F) - \frac{(D-P)}{B} \dots (2-4)$ حيث: F: الأموال الأجنبية المحصلة، P: تحويلات نحو الخارج، X: الصادرات، D: خدمة الديون، B: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابة العلاقة رقم (4) على النحو التالي: $C_m = \frac{(X-D)}{B} + \frac{(F-P)}{D} \dots (2-5)$ حيث تمثل $\frac{(X-D)}{B}$: الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض عن حصيللة الصادرات، $\frac{(F-P)}{D}$: الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض؛

3.2 نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50% من خلال زيادة الصادرات باعتبارها المصدر الرئيسي لتسديد الديون في الأجل الطويل، وباعتبار انه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زاد قدر مواجهة الاقتصاد خطر التوقف عن التسديد، .

4.2 نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا المؤشر عن مدى قدرة تسديد خدمات المديونية من خلال الناتج المحلي الإجمالي، هذه النسبة تكون أقل من الأولى (نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات)، وكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما زادت القدرة على تسديد خدمات الدين من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ محمد حامد الزهار، وسائل علاج العجز في ميزان المدفوعات ومدى فاعليتها في البلدان النامية دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، 1983، المجلد 07، العدد 01، ص 93.

² ضيف محمد، مرجع سابق الذكر، ص 190.

3- العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي. يمكن تبين العلاقة الموجودة بين اختلال

الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي من خلال معادلة الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$GDP = C + I + (X - M) \dots \dots \dots (2 - 6)$$

حيث تمثل: **C**: الاستهلاك الوطني الكلي (الخاص والعام)، **I**: الاستثمار الوطني الكلي الخاص والعام **X**: صادرات

الدولة من السلع والخدمات، **M**: واردات الدولة من السلع والخدمات، وبإضافة صافي دخل عوامل الإنتاج **Yf** إلى

جانب المتطابقة رقم (2-6) يصبح الناتج المحلي إجمالي الدخل المحلي **GDI** على النحو التالي:

$$GDI = C + I + (X - M) + Yf \dots \dots \dots (2 - 7)$$

وفي حالة ما إذا أضفنا صافي التحويلات من الخارج **Trf** إلى جانبي المعادلة نجد أن إجمالي الدخل المحلي يتحول إلى

إجمالي الدخل الوطني المتاح **GNDI** على النحو التالي:

$$GNDI = C + I + (X - M) + Yf + Trf \dots \dots \dots (2 - 8)$$

ومن المعادلة رقم (2-8) نستطيع أن نطرح الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي الذي يمثل مجموعهما استيعابا

للموارد **A** في اقتصاد الدولة المعنية، وتصبح المعادلة رقم (2-8) على الشكل التالي:

$$GNDI - A = (X - M) + Yf + Trf \dots \dots \dots (2 - 9)$$

والجانب الأيمن من المعادلة رقم (2-9) تمثل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ومن ثم فإن وجود اختلال في

الدخل الوطني المتاح الذي يمثل الموارد المتاحة للإنفاق لدى الاقتصاد المعني ومصرفات ذلك البلد (الاستيعاب **A**) نجده

ينعكس بصورة مباشرة على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فعندما يكون الاستيعاب أكبر من إجمالي الدخل

الوطني المتاح فهذا يؤدي إلى وجود عجز في الحساب الجاري، ومن أجل الخروج من هذه الحالة المتمثلة في اختلال

الاستقرار الاقتصادي الخارجي يمكن للأطراف المعنية اتخاذ التدابير اللازمة على صعيد السياسة الاقتصادية¹.

ولتوضيح العلاقة بين الادخار والاستثمار الوطنيين من جهة وبين رصيد الحساب الجاري من جهة أخرى،

وبالعودة إلى المعادلة رقم (2-8) نقوم بطرح الاستهلاك من جانبي المعادلة لتصبح على الشكل التالي:

$$GNDI - C = I + (X - M) + Yf + Trf \dots \dots \dots (2 - 10)$$

$$S = I + (X - M) + Yf + Trf \dots \dots \dots (2 - 11)$$

وبطرح الاستثمار الوطني من جانبي المعادلة ينتج لدينا: $S - I = (X - M) + Yf + Trf \dots \dots \dots (2 - 12)$

وبملاحظة الجانب الأيمن من المعادلة رقم (2-12) الذي يمثل رصيد الحساب الجاري المساوي للجانب الأيسر

الذي يمثل الفرق بين الادخار والاستثمار، وعليه يمكن القول أنه في حالة ما إذا زاد الإنفاق على الاستثمارات في اقتصاد

* الدخل الوطني المتاح: **revenu national disponible**.

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق الذكر، ص 65.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التوجهات الفكرية المختلفة

معين على القدر المتوفر من مدخراته فهذا يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري مما يحتم على الدولة المعنية اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتمويل النقص¹.

في ضوء التحليل المتقدم يمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة وهي : تغير مستويات أسعار السلع والخدمات، وتغير أسعار الصرف الأجنبية، ثم تغير مستويات الدخل. من هنا أيضا يمكن أن نقرر أن استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي يتطلب إحداث تغيير في هذه العوامل الثلاثة مجتمعة بحيث تحدث التغير المطلوب في ميزان المدفوعات.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن موضوع الاستقرار الاقتصادي عرف اهتماما كبيرا من قبل المدارس الاقتصادية، فمنهم من ناد بالحرية الاقتصادية باعتبار أن السوق ينضم نفسه بنفسه، ومنهم من ناد بوجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تزامنا مع حدوث الكساد الكبير من خلال زيادة الإنفاق العام لتنشيط الطلب الكلي الفعال للرجوع إلى حالة التوازن الاقتصادي من خلال تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. وسنحاول من خلال المبحث الموالي معرفة أهم مؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

¹ نفس المرجع السابق، ص 65.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي

يمكن ملاحظة مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل اقتصاد ما من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتي تشمل متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، بحيث يؤدي التغير في هذه المؤشرات إلى تغير بيئة السياسة الاقتصادية الكلية، ومن ثم، فإنه من خلال النظر إلى سلوك تلك المتغيرات فإنه يمكن تحديد ما إذا كانت السياسات الاقتصادية المتبعة تؤدي إلى تحقيق أهداف الاستقرار المرغوبة أم لا.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهم محدداته

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس درجة التقدم الاقتصادي في دولة معينة، وتحاول جميع الدول الوصول إلى معدلات نمو عالية من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج، وللإلمام بمفهوم النمو الاقتصادي سنحاول إبراز أهم التعريفات المتعلقة به وأهم محدداته في ما يلي:

1. تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعريفات خاصة بالنمو الاقتصادي، سنحاول إبراز جزء منها في ما يلي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة"¹. كما يعرف بأنه "الزيادة المضطردة الطويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فإذا كانت هذه الزيادة بعد الخروج من فترة الكساد، فهي زيادة دورية وليست مضطردة، وبذلك فهي لا تعبر عن النمو الاقتصادي، ويعبر عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الدخل، وحتى إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو"².

كما عرّف "معروف هوشيار" النمو الاقتصادي "كونه يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً كان أم خارجياً"³. ويعرّف النمو الاقتصادي على أنه "التغير (الزيادة) في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني بهدف رفع مستويات المعيشة الفعلية للسكان"⁴.

¹ دوجلاس موسشيت، ترجمة: بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 167-168.

² مايكل إجمدان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، مرجع سابق، ص 455.

³ معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 347.

⁴ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 527.

كما يعرف على أنه "الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج".¹

عرف "سيمون كزنتس" * النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها".²

يتكون هذا التعريف من العناصر التالية:

✓ تبين استمرارية الزيادة في الناتج الوطني النمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي.

✓ أساس استمرار النمو الاقتصادي في الدول هي التكنولوجيا المستعملة المتقدمة، وهي شرط ضروري وليس كافي.

✓ ضرورة وجود تعديلات مؤسسية تصاحب التقدم التكنولوجي لتحقيق النمو المرتقب أو المنشود.

ومما سبق يمكن تقديم تعريف للنمو الاقتصادي على أنه "الزيادة المستمرة في الدخل الوطني وفي قدرات الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات المبنية على التطورات التكنولوجية خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الدخل الوطني وارتفاع مستوى معيشتهم".

ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية:³

$$Tc = \frac{PIBr(t) - PIBr(t-1)}{PIBr(t-1)} \times 100 \dots \dots \dots (2 - 13)$$

Tc: معدل النمو الاقتصادي، **PIB:** الناتج المحلي الإجمالي، **t:** الزمن (السنة المعنية)، **t - 1:** السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

2. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: لإيضاح حقيقة النمو الاقتصادي يمكن الانطلاق من دالة الإنتاج التالية:⁴

$$Y = f(K, L, A) \dots \dots \dots (2 - 14)$$

حيث: **Y:** الإنتاج الوطني السنوي بالأسعار الثابتة، **K:** حجم رأس المال، **L:** حجم القوى العاملة، **A:** مستوى التقدم التقني.

¹ كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص281.

* "سيمون كزنتس" حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة.

² ميشال تودأور، ترجمة: محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص175.

³ M. Bade, R. Parkin, B. Carmichael, "Introduction à la Macroéconomie Moderne", ERPI, 3^e édition, Québec, p.130.

⁴ أكتف عيسى أحمد المغيرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970-1990)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص45.

واستنادًا إلى دالة الإنتاج الكلي هذه، فإن حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، وهذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي رأس المال، العمل، التقدم التقني، كما أن معدل نمو الناتج يتعلق بمعدلات نمو كل من العوامل الثلاثة المذكورة.

وهناك عدة عوامل بالإضافة إلى العوامل السابقة تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، سنحاول إبرازها في ما يلي:

1.2- كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان.

يتضح من المعادلة السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يزداد، كلما ازداد الحد الأدنى من المعادلة الذي يعتمد على الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، فكلما كانت الزيادة في الأخير أكبر من الزيادة السكانية، كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في النمو الاقتصادي، وأما إذا كانت الزيادة في عدد السكان مساوية للزيادة في الناتج الوطني الإجمالي، فمعنى ذلك أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لن يتغير¹.

2.2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على حجم ونوعية الموارد الطبيعية المتاحة، ولا تعتبر هذه الموارد ذات قيمة إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنيًا بالموارد الطبيعية إلا أن مستوى معدل نموه الاقتصادي لا يتأثر مطلقًا إذا بقيت هذه الموارد بدون استغلال، ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية إلى الحالة الاقتصادية².

3.2- تراكم رأس المال: يتكون رأس المال من رأس المال المادي ورأس المال البشري، ويقصد برأس المال المادي "كل أصل منتج وينتج سلعا أخرى كآلات والمعدات والتجهيزات، والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، ويطلق على عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال بالتراكم الرأسمالي، وهي تعبر كذلك عن الاستثمار الذي يعبر بدوره عن الزيادة في رأس المال للمجتمع، ويعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس³؛

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 270.

² المرجع السابق، ص 271.

³ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص 468.

ويعتبر رأس المال البشري الذي يشمل كل الخبرات البشرية الموجودة والمشاركة في عملية الإنتاج¹، من أهم محددات النمو الاقتصادي، ويعتمد -بالإضافة إلى التعليم والتدريب- على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بنائه وصيانتها، ويعتبر رأس المال البشري الكفاء من أهم ما تتميز به الدول المتقدمة على الدول النامية التي تعاني من نقص في رأس المال البشري الكفاء، لذا وجب على هذه الدول الاهتمام به لتحسين القدرة الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي².

4.2- التخصّص والإنتاج الواسع: حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتحسين الأداء، وتوليد التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

5.2- التقدم التكنولوجي: حيث يؤدي هذا العامل دوراً أساسياً في استحداث وسائل جديدة للإنتاج، وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي، ويمكن للتكنولوجيا أن تتضمّن العديد من العناصر من بينها: براءات الاختراع، والعلامات التجارية، المهارات التي تتصل بأشخاص العاملين ولا تنفصل عنهم³.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي تتوجب تجنب الارتفاعات المستمرة في الأسعار مع الحيلولة دون تزايد الفئة العاطلة عن العمل، والعمل على الوصول إلى تحقيق معدلات نمو عالية، ويتحقق ذلك من خلال إتباع سياسات معينة تتلاءم مع الحالة التي يكون عليها الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول النامية التي تعتمد على المواد الأولية ومنها البترول فيتوجب عليها استغلال الفوائض المالية المتأتية من الطفرة التي تحدث تارة في الأسعار في تحسين وضعيتها الاقتصادية، من خلال تنويع مصادر الصادرات للحيلولة دون وقوع الأزمات الاقتصادية التي يتسبب فيها الانخفاضات المستمرة في أسعار البترول، والتي تؤدي إلى تدهور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

المطلب الثاني: مفهوم البطالة، أسباب حدوثها وأهم أنواعها

تعد البطالة من بين أهم المشكلات التي تسعى الدول تجنب حدوثها أو تلافي ارتفاع معدلها في الاقتصاد لما ينجر عنها من آثار سلبية وخيمة تنعكس مباشرة على أداء الاقتصاد، وسنحاول من خلال هذا الجزء تبيان بعض الجوانب المتعلقة بها من خلال ما يلي:

¹ فضل النقيب، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، [على الخط]، متاح على الرابط: < http://www.wafainfo.ps/pdf/social_capital_arabic.pdf >، (تاريخ الاطلاع: 20 مارس 2016)، 2006، ص12.

² عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص470.

³ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص468.

1. تعريف البطالة: هناك عدة تعريفات متعلقة بالبطالة سنحاول إبراز جزء منها من خلال ما يلي:

من بين أبرز التعريفات الرسمية للبطالة ذلك الذي تبنته منظمة العمل الدولية (OTI) الذي يعتبر أن "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبون فيه وباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد (فترة مرجعية)¹".

كما تعرف البطالة على أنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه"² وطبقاً للتعريف الذي اعتمدته المكتب الدولي للعمل **BIT** في الملتقى الدولي الثامن عشر له سنة 1982 حول إحصاءات العمل، حيث اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالاً كل من توفرت فيه ثلاث شروط أساسية وهي³:

✓ **بدون عمل:** يعني عدم وجود للعمل أثناء فترة البحث عن العمل.

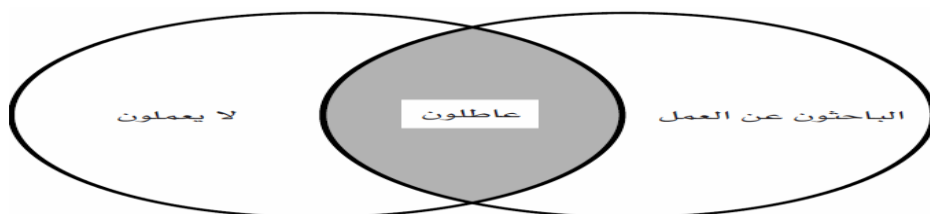
✓ **متاح للعمل:** يعني أن يكون قادراً ومستعداً للعمل إذا أتيحت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد جل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة؛

✓ **يبحث عن العمل:** كل الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة زمنية معينة. ويمكن قياس معدل البطالة بالصيغة التالية⁴:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

والشكل الموالي رقم (2-1) يبين العاطلون عن العمل كما يلي:

شكل رقم (2-1): العاطلون عن العمل.



المصدر: معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد حسن، الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، 2012، ص 192.

كما يمكن تبيان بعض المصطلحات المتعلقة بالبطالة كما يلي:

1.1- الاستخدام الكامل: يقصد بالاستخدام الكامل (أو التوظيف أو التشغيل الكامل) "الحالة التي يتوفر فيها العمل لأكبر نسبة من القوى العاملة Labor Force (حوالي 98% مثلاً)". وتعرف حالة الاستخدام الكامل أيضاً بأنها

¹ صالح خصناوة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، 1995، ص 106.

² مدحت القريشي، "اقتصاديات العمل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 183.

³ Muller. J et autres, "Manuel et applications Économie", 4ème édition, Dunod, Paris, 2004, p71.

⁴ ألبر داغر، البعد الاقتصادي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، لبنان، 2007، ص 135.

"الحالة التي يكون فيها عدد الأماكن أو الوظائف الشاغرة بقدر عدد العاطلين". والمهم من التعريفين هو أن الاستخدام الكامل لا يعني أن جميع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه يزاولون العمل فعلاً¹.

2.1- القوى العاملة: تشمل جميع الأفراد من السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، ويقصد بالقادرين على العمل الأفراد القادرون وهم في سن العمل، ولا يدخل ضمن هؤلاء من لم يبلغوا سن العمل أو جاوزوها أو كانوا عاجزين عن العمل كالمقعدين².

كما تشمل القوى العاملة على صنفين من الأفراد:

✓ **الصنف الأول:** القوى العاملة المستخدمة، وهي التي يمارس أفرادها العمل فعلاً للحصول على الكسب الذي يكون في شكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج³.

✓ **الصنف الثاني:** القوى العاطلة عن العمل، حيث يجمع الاقتصاديون والخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية (ILO) على تعريف العاطل بأنه "كل من هو قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن دون جدوى"⁴.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري فإن مصطلح "بدون عمل" يقصد به "بطل" ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على الخصائص التالية:

- أن يكون من سن العمل أي بين 16 و 60 سنة؛
 - أن يكون بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛
 - أن يكون قد قام بالعمل الجاد عن منصب شغل؛
 - أن يكون مستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.
- ويمكن تبيان حركة الأفراد في البحث عن العمل من خلال الشكل رقم (2-2) كما يلي:

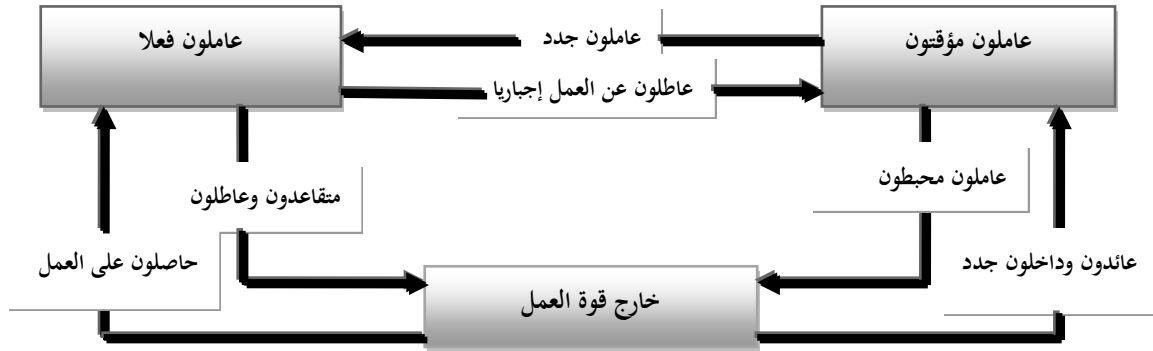
¹ ج.د.ن. ورسك، ترجمة: محمد عزيز، محمد سالم كعييه، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، منشورات جامعة قار يونس، بن غازي، ليبيا، 1997، ص 20-21.

² المرجع السابق، ص 21.

³ المرجع السابق، ص 21.

⁴ معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد حسن، الأثر الاقتصادي للبطالة "حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، العراق، 2012، ص 192.

شكل رقم (2-2): حركة الأفراد بين المجالات الثلاثة للعمل.



المصدر: محمد بن عزة ، مرجع سابق الذكر، ص 167.

2. أسباب حدوث البطالة: تعد ظاهرة البطالة من بين أكبر المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول والتي تسعى من خلال إتباع سياسات معينة التقليل من حدتها، وتتشترك مجموعة من العوامل في توسع هذه الظاهرة سنحاول حصرها فيما يلي:

- الارتفاع المستمر في معدل الإنجاب والنمو الديمغرافي؛
- تدني مستوى مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية؛
- اختلال التوزيع السكاني من الشمال إلى الجنوب فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال؛
- تركز العمل في قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى خاصة في الدول النامية التي تعاني من الاختلال الاقتصادي الهيكلي¹.

3. أنواع البطالة: هناك عدة أنواع للبطالة يمكن تمييزها سنحاول حصرها فيما يلي:

1.3- حسب نمط التشغيل: تنقسم إلى:

- **البطالة السافرة:** يقصد بها وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدون عملاً، فهم عاطلون عن العمل بشكل كامل كبطالة الخريجين.
- **البطالة الجزئية:** يقصد بها الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً لوقت أقل من وقت العمل المعتاد، أي وجود مجموعة من الأفراد يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، وعقود تختلف عما هو مرغوب ، ويعملون في أماكن غير مرغوبة.
- **البطالة المقنعة:** وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية لهم، وهذا النوع يعد من بين أسوأ أنواع البطالة المنتشرة في الدول النامية، كونها تبرر تدني الإنتاج في العمل المبذول¹.

¹ محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع الانضباط بالأهداف "دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 168.

2.3- حسب طبيعة النشاط الاقتصادي: تشمل على²:

— البطالة الاحتكاكية: تتمثل في البطالة التي تحدث نتيجة التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، وتحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل، كما قد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، ويمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

✓ الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .

✓ صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.

✓ التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة و متجددة باستمرار.

— البطالة الهيكلية: ويقصد بها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، حيث يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما يمكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، كما ساهم نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في ذلك من خلال تحويل صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة، هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالههم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.

3.3- حسب طبيعتها الخاصة: تتمثل فيما يلي³:

— البطالة الدورية (الموسمية): وهي التي تنشأ نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية، يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة، مما يضطر المؤسسات إلى تسريح العمال.

— البطالة الإجبارية: هي التي تفرض على الإنسان، فقد يكون سببها تعلمه مهنة ثم كسد سوقها لتغيير البيئة أو تطور الزمن، فقد يحتاج لآلة أو أدوات لازمة لمهنته ولكنه لا يجد مالا يشتري به ما يريد، وقد يعرف التجارة ولكنه يفتقر لرأس المال الذي تدور به تجارته.

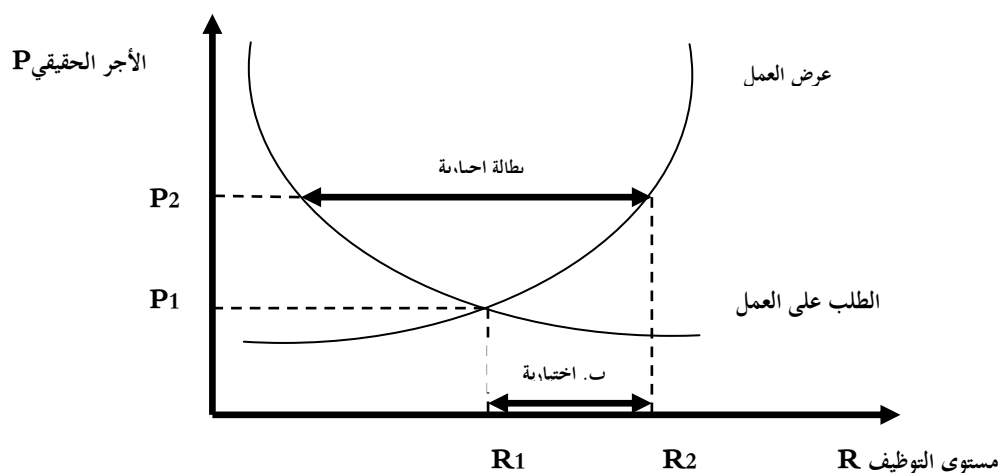
¹ إيداد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص223-224.

² ألبر داغر، مرجع سابق الذكر، ص134.

³ إيداد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق الذكر، ص ص224-225.

— البطالة الاختيارية: وهي بطالة من يقدر على العمل ولا يوجد مانع لذلك ويفضل أن يعيش دون عمل مع وجود فرص عمل في المجتمع، مثل إدعاء التوكل والتفرغ للعبادة والمتسولين، والشكل الموالي يبين البطالة الاختيارية والإجبارية كما يلي:

شكل رقم (2-3): البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجاء، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 270.

— البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تحدث لجزء من قوة العمل المحلية في قطاعات معينة نتيجة إحلال العمالة الأجنبية في هذه القطاعات.

— البطالة السلوكية: ويقصد بها الحالة التي تؤدي إلى إحجام ورفض القوة العاملة في الاقتصاد عن المشاركة في العملية الإنتاجية، بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

4. تفسير البطالة من خلال قانون أوكن okun: يعتبر قانون أوكن لصاحبه (Arthur Melvin Okun 1962) من القوانين التجريبية التي تفسر وتقيس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث فسر علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي من خلال نموذجين كما يلي:

— نموذج الفرق: يتم وفق هذا النموذج ربط التغير في معدل البطالة ΔU بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ΔY من خلال العلاقة التالية¹:

$$\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 0.3 + U_t \dots \dots \dots (2 - 15)$$

¹ قدور بن نافلة، محمد بن مريم، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر "دراسة قياسية وفق نموذج أوكن/غوردن للفترة 1970/2012، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 17، العدد 01، الكويت، يناير 2015، ص 77.

تعني هذه العلاقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب زيادة معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

– **نموذج الفجوة:** يشير قانون أوكن إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل التغير في معدل البطالة، بحيث اعتبر أوكن أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي الممكن أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما، وحسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة فيجب على الاقتصاد الوطني تسجيل معدل نمو يفوق الحد الأدنى أو الحد الطبيعي للنمو، ويرتبط معدل النمو الاقتصادي بمعدل البطالة حسب أوكن من خلال العلاقة التالية¹:

$$U = a + b(Y - Y^*) \dots \dots \dots (2 - 16)$$

ووفق هذا النموذج فإن البطالة الطبيعية a حددها أوكن ب: 3% وتحديد نسبة النمو الفعلي Y^* ، وبإدخال

عامل الزمن في التحليل يصبح نموذج أوكن على النحو التالي: $\Delta U = a' + b\Delta Y + \varepsilon \dots (2 - 17)$ حيث: ΔU :

التغير في معدل البطالة ΔY : معدل النمو الاقتصادي، b : المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة، ε : نسبة الخطأ.

وتسمح المعاملات a و b بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفعلي الذي يبدأ عنده معدل البطالة في الانخفاض،

فإذا لم يتغير معدل البطالة أي ($\Delta U = 0$) فإن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي.

هي نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغير أي ضمان استقرار في معدل البطالة، $\Delta Y = -a'/b$:

ويبدأ التأثير بين النمو الاقتصادي والبطالة عندما يتحقق معدل نمو أعلى من معدل النمو الطبيعي أو الفعلي.

ويشير b إلى العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي من خلال تحديد نسبة التغير في البطالة مع كل تغير بوحدة واحدة في

$$b = \Delta U / \Delta Y \dots \dots \dots (2 - 18)$$

النمو الاقتصادي ويكون:

المطلب الثالث: مفهوم التضخم، أسباب حدوثه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر التضخم من بين المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، وبالرغم من

اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هناك جدلاً كبيراً بينهم حول أسبابها والآثار الاقتصادية لها على النظام

الاقتصادي، وما هي أفضل السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها وما هو المدى الذي يتعين اللجوء إليه في

استخدام هذه السياسات عندما يكون لهذه السياسات آثار سلبية على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

1. مفهوم استقرار الأسعار: يعني باستقرار الأسعار "تجنب حالة التضخم أو الكساد التي كثيراً ما تصاب بها الدول

الرأسمالية خلال مراحل الدورة الاقتصادية، وما يستهدفه ذلك من ضرورة الحيلولة دون حدوث تغيرات فجائية ومستمرة

في المستوى العام للأسعار، والمهم هنا أن يتم الوصول لذلك دون التدخل المباشر الذي يعوق سهولة تغير الأسعار، إذ

¹ معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد حسن، مرجع سابق الذكر، ص 201.

يجب أن تظل الأسعار النسبية للسلع المختلفة قادرة على التغير بحرية استجابة للتغيرات في ميول المستهلكين بصفة عامة وفي نفقات الإنتاج بصفة خاصة¹.

وهنا يجب التفرقة بين التضخم وارتفاع الأسعار، فالتضخم يعرف بأنه "الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"، كما يعرف بأنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما خلال فترة زمنية معينة". ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة بالدرجة التي تؤدي إلى انخفاض قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، ولهذا فإن حدوث ارتفاع طفيف في الأسعار ولمدة محدودة لا يعتبر ظاهرة تضخمية ولا يطلق عليه لفظ تضخم².

2. طرق قياس التضخم: يستخدم في قياس التضخم عدة مؤشرات يأتي في مقدمتها الأرقام القياسية Index numbers وهي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار أي أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة تسمى سنة الأساس والتي يعتمد اختيارها على الثبات النسبي للأسعار في تلك السنة، ويتم الاستعانة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك لقياس المستوى العام للأسعار من خلال تتبع التطورات التي تحصل في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، مما يعطي لنا نظرة واضحة عن التغيرات التي تحدث في نفقات المعيشة، كما تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد³. ويمكن تبيان ذلك من خلال ما يلي:

1.2- الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI: ويعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود التي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين مختلفتين من الزمن، ويهتم في العادة بأسعار السلع والخدمات المستخدمة من قبل قطاع العائلات (أسعار التجزئة)، ويتم أخذ المنتجات الاستهلاكية "بواسطة معاملات الترجيح" حسب ثقل السلعة في سلة المستهلك، حيث أن⁴:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الحالي} - \text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}} \times 100$$

¹ رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1996، ص 48.

² مجدي سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 95.

³ إيمان إبراهيم إسماعيل، تقوم فاعلية السياسة النقدية في تخفيف حدة التضخم في العراق خلال الفترة (1980-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، 2011، ص 12.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص 46.

2.2- المخفض (المكمش) الضمني للناتج المحلي الإجمالي: هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار، مشتريات، صافي الصادرات)، وهو يختلف عن CPI في أنه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية، ويتم احتسابه كما يلي¹:

المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي = (الناتج المحلي الاسمي / الناتج المحلي الحقيقي) $\times 100$

فإذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت، أما إذا كانت أسعار السنة الجارية أقل من 100 فهذا يعني أن الأسعار قد انخفضت.

3.2- الأرقام القياسية لأسعار الجملة: يستخدم هذا الرقم في قياس التغيرات المتوسطة لأسعار الجملة وللمجموعة من السلع المهمة كالمحاصيل الزراعية، الأدوية والمواد الطاقوية....، كما يعكس التغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات النقدية كالأجور ودخول العمال².

وتأخذ الأرقام القياسية عدة أشكال يمكن تبيانها كما يلي³:

✓ **صيغة لاسبير:** يتم الحصول عليه من خلال ترجيح كميات سنة الأساس؛ أي يتم استخدام الأوزان الثابتة المعبر عنها بالكميات المباعة أو المستهلكة من السلع في سنة الأساس، ويتم كتابته على الشكل التالي:

$$IN_L = \sum P_1 \cdot Q_1 / \sum P_0 \cdot Q_0 \times 100 \dots \dots \dots (2 - 19)$$

حيث: P_0 : سعر السلع في سنة الأساس، P_1 : سعر السلع في سنة المقارنة، Q_0 : كمية السلع في سنة الأساس، Q_1 : كمية السلع في سنة المقارنة.

✓ **صيغة باش:** تتطلب هذه الصيغة إيجاد كميات الإنتاج لكل سنة مقارنة مما يعتبر مكلفاً من ناحية النفقات ومن ناحية الفترة الزمنية المخصصة لذلك، ويمكن كتابة هذه الصيغة كما يلي:

$$IN_P = \sum P_0 \cdot Q_1 / \sum P_1 \cdot Q_2 \times 100 \dots \dots \dots (2 - 20)$$

حيث: Q_2 : كمية السلع في سنة المقارنة.

✓ **صيغة مارشال وإيجورت:** استحدثت هذه الصيغة للتغلب على التحيز في الصيغتين السابقتين من خلال ترجيح الأسعار بمجموع أو متوسط كميتي سنة المقارنة وسنة الأساس، ويكتب على الشكل التالي:

$$IN_{M\&I} = \sum P_1 \cdot (Q_0 + Q_1) / \sum P_0 \cdot (Q_0 + Q_1) \times 100 \dots \dots \dots (2 - 21)$$

✓ **صيغة فيشر:** وهو المتوسط لصيغتي لاسبير وباش، ويكتب على النحو التالي:

$$IN_F = (IN_P \cdot IN_L)^{1/2} \dots \dots \dots (2 - 22)$$

¹ أحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، جامعة الزاوية، قسم الاقتصاد، ليبيا، 2013، ص 242.

² طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2004-2005، ص 15.

³ المرجع السابق، ص 16.

3. أسباب التضخم الاقتصادي: هناك عدة عوامل تسبب في حدوث التضخم في الاقتصاد سنحاول تبيانها من خلال ما يلي:

1.3- التضخم الناشئ عن الطلب: ينشأ التضخم عندما يتزايد الطلب الكلي على السلع والخدمات على العرض الكلي سواء في سوق السلع والخدمات أو في سوق عوامل الإنتاج على إجمالي العرض الكلي، وهذا بدوره يؤدي إلى فائض في الطلب الكلي ما ينعكس في التزايد في مستوى الأسعار نتيجة لعدة عوامل تتمثل في ما يلي¹:

- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري.
- ✓ زيادة الدخل النقدي المترتبة على زيادة العوائد من النقد الأجنبي المتأتية من زيادة الصادرات، أو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل القطر بفعل ارتفاع معدل الفائدة أو زيادة تحويلات العاملين في الخارج.
- ✓ الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

2.3- التضخم الناشئ عن زيادة النفقات: يرجع التضخم في هذه الحالة إلى زيادة نفقات عوازل الإنتاج دون أن يقابله زيادة في الطلب، ومن بين هذه العناصر عنصر العمل الذي تتزايد تكلفته باستمرار²، وهناك سببين أساسيين للتضخم من جانب العرض، يتمثل السبب الأول في الأجور العالية التي تؤمنها اتحادات العمال لمنسوبيها، بينما يتمثل السبب الثاني في الأسعار العالية التي يؤمنها رجال الأعمال لأنفسهم في الصناعات الاحتكارية وما يماثلها، يسمى النوع الأول بتضخم الأجور، بينما يطلق على الثاني تضخم الأرباح، و كليهما يحدث في ظروف الأسواق التي تتسم بالتنافس غير الحر³.

3.3- التضخم الهيكلي: هو الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي، والقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الاقتصادي، والهيكل الاقتصادي يتمثل في "مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية والتي يرتبط بعملية الإنتاج وتوزيع المواد المادية داخل المجتمع"⁴ ووفقا للمدرسة الهيكلية، فإن ظاهرة التضخم لا تعود إلى أسباب نقدية، بل إلى أسباب هيكلية أخرى تتمثل في:

- ✓ عدم مرونة عرض السلع الغذائية؛
- ✓ نقاط الاختناق بالعملة الأجنبية؛
- ✓ القيود المالية المفروضة.

ويعود السبب الأول لزيادة الطلب على السلع الزراعية بفعل النزوح من الريف نحو المدينة وعدم مرونة القطاع الزراعي، أما السبب الثاني فيعود إلى عدم كفاية المتحصلات من النقد الأجنبي جراء عملية التصدير نحو العالم الخارجي

¹ صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 26.

² خبابة عبد الله، بلاطة أمبارك، أساسيات في الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 275.

³ حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، ورقة بحثية رقم 0702، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد، السودان، ص 05.

⁴ خبابة عبد الله، بلاطة أمبارك، مرجع سابق الذكر، ص 275.

لتغطية احتياجات الواردات لمتزايدة بفعل مشروعات التنمية من جهة، وارتفاع معدل النمو السكاني من جهة أخرى، وفي هذه الحالة فإن لجوء الدولة إلى تخفيض قيمة العملة لن يحل المشكلة بل سيزيد في تفاقمها بفعل ارتفاع حصة المدخلات الأولية المستوردة إلى إجمالي المدخلات، في حين يهتم السبب الثالث بعدم كفاية الحصيلة الضريبية لتمويل مشروعات البنية الأساسية المسطرة والتصنيع وغيرها، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتسبب في التضخم الهيكلي وتشارك فيها معظم الدول النامية تتمثل في مشاكل النقل والطاقة والتسهيلات الائتمانية وتسهيلات الصيانة وغيرها¹.

كما ركزت هذه المدرسة في تفسير ظاهرة التضخم على جانب العرض وذلك من ناحية مرونة عرض بعض منتجات القطاعات الاقتصادي كالقطاع الزراعي والصناعي، حيث أن القطاعات ذات مرونة العرض الضعيفة يؤدي زيادة الطلب فيها إلى زيادة مستوى الأسعار نتيجة لعدم تمكن هذه القطاعات من زيادة الإنتاج ومواكبة زيادة الطلب في المدى القصير².

4. أنواع التضخم: للتضخم الاقتصادي أنواع عديدة وهي مختلفة باختلاف تصنيفاتها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1.4- التضخم الأصيل (الصريح): يحدث هذا التضخم عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي أي زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

2.4- التضخم العادي أو الزاحف: في هذا النوع من التضخم يكون مستوى ارتفاع الأسعار بطيئاً نسبياً في الفترات التي يكون فيها الطلب معتدلاً، وتنحصر نسب الارتفاع ما بين 2 و3%، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم يعد مفيداً للاقتصاد ويدعوا البعض منهم إلى التضخم الزاحف لتحريك الاقتصاد و إبعاده عن حالة الجمود، ومنهم من يرى العكس من ذلك ويدعو إلى التخلص منه من البداية، ويرى البعض الآخر أن ارتفاع معدل الأسعار بنسبة 3% لا يؤثر على التوازن الاقتصادي³.

3.4- التضخم المكبوت: وهي الحلة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع المستمر نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ذلك، نتيجة لعدة عوامل منها الرقابة المستمرة للأسعار بسبب التدخل الحكومي وإتباع سياسة التقنين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار⁴.

4.4- التضخم المفرط: وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق عندما تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة نتيجة لزيادة كمية النقود بشكل مفرط، مع نقص في المعروض

¹ أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية الهيكلية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 107، نوفمبر 2011، ص 05.

² حسن بن فردان المهجوع، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك، ورقة مقدمة ضمن الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية تحت عنوان: التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، 26-28 ماي 2009، الرياض، السعودية، ص 06-07.

³ سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 621.

⁴ صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 23.

السلي فضلًا عن ارتفاع الأجور والتكاليف مع ارتفاع الأسعار، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في ألمانيا بين عامي 1921 و1923.¹

5.4- التضخم المستورد: يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات المفتوحة على الخارج ويعرف هذا النوع على أنه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وهذا التأثير يتزايد كلما زادت درجة الانكشاف الاقتصادي" ويقصد به أيضاً "الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج" وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة السعر وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار فالدول الفقيرة المفتوحة على الخارج لا يمكن أن يكون لها دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها ولا تستطيع أن تؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره². ويمكن قياس نسبة التضخم المستورد كالآتي³:

التضخم المستورد = (الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات / إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية) $\times 100$

5. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم: يخلف التضخم آثاراً اقتصادية واجتماعية عديدة سنحاول تبيانها من خلال ما يلي:

1.5- الآثار الاقتصادية للتضخم: تتمثل فيما يلي:

- انخفاض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد رغم الزيادة الاسمية القيمة في حجم الاستثمار: وذلك لأن زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار قد تدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الاستثمارات الكبيرة والتوجه نحو الاستثمارات الهامشية ذات التكلفة القليلة والربحية العالية مثل أعمال المضاربة وغيرها من العمال غير المنتجة، ما ينجم عن ذلك من عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي⁴.
- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم: يترتب على التضخم (الارتفاعات المستمرة في الأسعار) إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية وإضعاف الحافز على الإدخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر مم يؤدي ذلك إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، تبدأ بفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، وهنا يزيد تفضيل الأفراد للإنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم إلى الادخار وما يتبقى لديهم من الأرصدة النقدية يحولونها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة والاستثمار في شراء العقارات والسلع المعمرة⁵.

¹ المرجع السابق، ص 24.

² أحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، جامعة الزاوية، قسم الاقتصاد، ليبيا، 2013، ص 258.

³ المرجع السابق، ص 238.

⁴ محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 16.

⁵ نجابة عبد الله، بلاطة أمبارك، مرجع سابق الذكر، ص 276.

- تشويه العلاقات الاقتصادية والنقدية مع العالم الخارجي: وهذا نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات، وازدياد معدل الاعتماد على الديون الخارجية، وتعميق علاقات التبعية إلى السوق العالمية، والوقوع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية¹.

- حدوث حالة من الإرتباك في تنفيذ مشروعات التنمية: حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية نظر للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، مما يسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، ما يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي ارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو مشروعات الربح السريع والأقل إنتاجية².

2.5- الآثار الاجتماعية للتضخم: تتمثل فيما يلي³:

- إعادة توزيع الدخل وزيادة الهوة بين الطبقات: حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع والتاجر و المقاولين، من خلال زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة)، أما بالنسبة للفئة ذات المداخيل الثابتة أو شبه الثابتة فيؤثر التضخم سلباً على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية. ويؤدي اتساع الهوة بين دخول أفراد المجتمع، إلى إيجاد حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، وهو ما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

- تفشي الرشوة والفساد الإداري: حيث يلجأ ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية مقابل إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة وغير المشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

6. سياسة استهداف التضخم: ظهرت هذه السياسة في نيوزيلندا، حيث أصدر البنك الاحتياطي النيوزيلندي قانوناً في 20 ديسمبر 1989، قدم من خلاله تعريفاً يعتبر الأكثر شيوعاً للمصطلح، إذ ينظر إليه على أنه "وصفة إستراتيجية لإدارة التضخم تركز على الإطار المؤسسي المتكون أساساً من عمليات المساءلة والشفافية والاتصال"⁴.

1.6- تعريف سياسة استهداف التضخم: سنحاول إبراز أهم التعريفات المتعلقة بها من خلال ما يلي:

¹ المرجع السابق، ص 276.

² محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، 2013، ص 256.

³ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2005-2006، ص 35-36.

⁴ شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سابق الذكر، ص 75.

تعرف سياسة استهداف التضخم اعتماداً على خبرات كل من نيوزيلندا وكندا وفنلندا وإنجلترا على أنها "عبارة عن نظام يتميز بتوافر هدف صريح كمي رقمي لمعدل التضخم من خلال تحديد: المؤشر، والمستوى المستهدف، ومجال التغير، والأفق الزمني، وتعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية بتغيير الهدف وعدم وجود أهداف وسيطة مثل استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف"¹

كما تعرف بأنها نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع الإعلان الظاهر بأن تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية².

وفي تعريف آخر فإن استهداف التضخم هو "إطار للسياسة النقدية يستطيع البنك المركزي من خلاله ضمان انخفاض معدلات التضخم، ويتمثل الاستهداف في تحديد معدل أو مجال للتضخم تعمل السلطات النقدية على تحقيقه في غضون الفترة المحددة مسبقاً، ويتيح هذا الإجراء إعلان توقعات التضخم في وقت مبكر، وكذا رسم التدابير اللازمة للسيطرة على الأسعار، كما يتطلب استهداف التضخم من البنك المركزي حداً أدنى من الاستقلال وإنشاء نظام ملائم للتحليل والتنبؤ"³

2.6- ركائز سياسة استهداف التضخم: تركز سياسة استهداف التضخم على النقاط التالية⁴:

- استهداف التضخم يقوم على أساس تعريف معدل التضخم المستهدف بشكل معلن وصريح.
- بيان واضح لا لبس فيه حول طبيعة الأهداف الرئيسية التي تؤدي إلى استقرار معدلات التضخم.
- منهجية التنبؤ بالتضخم تتمثل في استخدام أي من المعلومات المتوافرة حول التضخم المستقبلي.
- تنفيذ الإجراءات الإستشرافية بهدف تسيير الأدوات القيادية، التي تعتمد على تقييم المعدلات المتوقعة مقارنة بالهدف المرسوم مسبقاً.

ويقرر البنك المركزي كيفية تطبيق السياسة النقدية بعد تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من عدة مؤشرات كتوقعات معدل التضخم التي تقدمها له نماذج الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى عمليات المسح القائمة على

¹ Zied Ftiti & Jean – François Goux, Le ciblage d'inflation: un essai de comparaison internationale, Groupe d'Analyse et de Théorie Economique, Lyon - St Etienne, France, working paperes n°1107, Disponible sur : <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00573742/document>>, (consulté le: 10/08/2016), Mars 2011, p5.

² رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، متاح على الرابط: www.cbi.iq>raja_pub2_f.pdf، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2016، ص02.

³ شوقي جبّاري، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى إستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 08، أكتوبر 2014، ص76.

⁴ المرجع السابق، ص76.

أساس توقعات التضخم، كما تنظر السلطة النقدية في تطورات المتغيرات المالية والنقدية الرئيسية مثل النقود والإئتمان، والهيكل الزمني لأسعار الفائدة وأسعار الأصول ووضعية سوق العمل، وفي حالة إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يتجاوز المعدل المستهدف فإن ذلك يحتم على السلطة النقدية انتهاج سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) أو انتهاج سياسة نقدية توسعية إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يقل عن المعدل المستهدف¹.

¹ رجاء عزيز بندر، مرجع سابق الذكر، ص02.

المبحث الثالث: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات التي يتم من خلالها قياس الاستقرار الاقتصادي للدول بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تبيان أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "آدم سميث"، "ودفيد ريكاردو"، "وروبارت مالتوس"، "وماركس" وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية للأفراد، واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني معتمدا على أسلوب التحليل الجزئي، وسنحاول إبراز أهم أفكار رواد هذه المدرسة في ما يلي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنمو الاقتصادي.

عاصر الكلاسيك فترة الثورة الصناعية في غرب أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر والتي تحقق فيها النمو التلقائي، وقد بنو أفكارهم بناءً على مشاهداتهم بالإضافة إلى أن التحليل الكلاسيكي حاول إلقاء الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه، وسنحاول عرض أفكار الكلاسيك من خلال التطرق إلى توجهات بعض مفكرها في ما يلي:

1- نظرية آدم سميث (Adam Smith, 1776): وضّح "آدم سميث" أن مصدر الثروة هو العمل الإنساني، ومن ثم كلما زادت إنتاجيته زادت ثروة الأمم، وقد أوضح أيضا أن إنتاجية العمل تتوقف أساساً على ظاهرة تقسيم العمل بين الأفراد، كما يعتمد تقسيم العمل على التراكم الرأسمالي لدى المجتمع، فكلما زاد رصيد المجتمع من الآلات والمعدات زاد عدد العمال الممكن تشغيلهم، كما أوضح أن التراكم الرأسمالي لا يتم بدون وجود ادخار، كما كان آدم سميث من دعاة الحرية الاقتصادية ومن أكثر الناس معاداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي¹.

اعتمد آدم سميث في تحليله على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في حاجة الاقتصاد الوطني للتراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، النمو السكاني وإنتاجية العمل وتأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث اعتقد "آدم سميث" أن النمو الاقتصادي مسألة تراكمية، فعندما يبدأ تقسيم العمل يترتب على ذلك ارتفاع الإنتاجية عندما يكون متوفراً قدر من الطلب الفعال وحجم مناسب من رأس المال، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني، ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 111-112.

زيادة السكان باعتباره حافزا ودافعا له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب ويتسع السوق، ويتبع ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملاً يتأثر بزيادة الدخل¹.

2- روبرت مالتوس (Robert Malthus, 1766–1836): ركزت أفكار وأطروحات "مالتوس" على جانبين هما: نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استناداً إلى "قانون ساي" (العرض يخلق الطلب)، ويرى "مالتوس" بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج للحفاظ على مستوى الربحية، كما ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، فيقترح "مالتوس" في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي².

كما ذكر "مالتوس" بأن هناك اتجاه ثابت لزيادة السكان بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول أن السكان ينمون بمتوالية هندسية (1،2،4،8،16) فيما ينمو الغذاء بمتوالية عددية (1،2،3،4)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، وفي هذه الحالة يؤكد "مالتوس" على أن زيادة السكان تؤدي إلى إحباط عملية النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد تؤدي إلى زيادة السكان بدلا من زيادة رأس المال، وقد خلص "مالتوس" إلى ضرورة تحقيق التوازن بين السكان وبين كمية الموارد الغذائية اللازمة لمعيشتهم، وإلا فإن كل زيادة في السكان عن هذا الحد مصيرها الفناء، وقد أعطى "مالتوس" حلاً لذلك من خلال إنقاص معدل الولادات³.

3- دافيد ريكاردو (Dévide Ricardou, 1817): تأثر "ريكاردو" * بكتابات "آدم سميث"، ثم ما لبث أن أخذ في تشكيل أفكاره محاولاً في النهاية وضع اللمسات الأخيرة لنظريته عن النمو الاقتصادي، وجعل "ريكاردو" من الزراعة القطاع الرئيسي في النشاط الاقتصادي نظراً لدورها الهام في إمداد السكان المتزايد عددهم بالمواد الغذائية، وقد بنا "ريكاردو" أفكاره على دعامتين أساسيتين تتمثلان في نظرية "مالتوس" في السكان و"قانون تناقص الغلة"⁴.

¹ محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 256.

² عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1974، ص 192-193.

³ المرجع السابق، ص 95-96.

* عرّف ريكاردو بعد أن كتب مقالته عام 1815 أثر انخفاض أسعار البيع على الأرباح وفي عام 1918 أصدر كتابه الثاني عن الاقتصاد السياسي والضرائب.

⁴ رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، ط3، جامعة القاهرة، مصر، 1991، ص 326.

حيث أوضح ديفيد ريكاردو أنه مع الزيادة في عدد السكان وزيادة الطلب على الغذاء يتم زيادة الإنتاج الزراعي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، يصاحبه ارتفاع الإيجار وزيادة أرباح أصحاب الأراضي وبالتالي يؤثر ذلك على حجم الاستثمار والتراكم الرأسمالي¹.

ونقطة البداية في النمو عند "ريكاردو" هي أن عنصر السكان يكون صغيراً مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة، مما يجعل فرص الربح متوفرة فيقوم الرأسماليون باستثمار أموالهم في الميادين التي تنهياً لهم فيها مثل هذه الفرص خاصة في مجال الزراعة، مما يزيد من أرباحهم وبالتالي تزداد تراكمات رأس المال، وترتفع الأجور من خلال زيادة الطلب على اليد العاملة، ما من شأنه زيادة النمو السكاني، مما يزيد من زيادة المنافسة على الأراضي الزراعية الخصبة، ومع زيادة السكان المتتالية فإن الأراضي ستستغل بالكامل بما فيها الأراضي الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة تناقص الغلة وارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية، مما يؤدي إلى مطالبة العمال برفع أجورهم، وفي حالة نجاحهم في ذلك فإن الأرباح ستخفض وينقص تراكم رأس المال، ويقل الحافز على الاستثمارات الجديدة، وينخفض الطلب على اليد العاملة فتتجه الأجور نحو الانخفاض حتى تصل غلى حد الكفاف، مما يعمل على ثبات حجم السكان وظهور حالة من الركود ويصبح النمو بعدها عملية عسيرة².

4- التفسير الرياضي للنموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي: يعد تطور النظام الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية سابقاً بين التقدم الفني والنمو السكاني، وتظهر موجة نمو عندما يسبق التقدم الفني النمو السكاني، حيث يترتب على ذلك زيادة زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، مما يدفع إلى زيادة السكان وتظهر بعدها موجة من الركود الاقتصادي وهكذا، ويبدأ التحليل الكلاسيكي من دالة الإنتاج التالية³: $Y = f(K, L, T, N) \dots \dots (2-23)$

حيث: Y الإنتاج، L : قوة العمل، T : مستوى التقدم الفني، N : الأراضي الصالحة للزراعة.

- ويعتمد التراكم الرأسمالي على مستوى الاستثمار: $T = f(I) \dots \dots (2-24)$

✓ كما أن الاستثمار الصافي دالة في الأرباح المحققة لأن الكلاسيك يعتقدون أن الرأسماليين يقبلون على الاستثمارات لأنهم يتوقعون الحصول على أرباح (π) أي إن: $I = f(R) \dots \dots (2-25)$

✓ بالإضافة إلى ذلك فإن الأرباح بدورها تعتمد على مستوى التكنولوجيا وعرض العمل حيث:

$$\pi = f(L, T) \dots \dots (2-26)$$

¹ محمد هبة حسن سعيد، النمو الاقتصادي في المدارس الفكرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 03، مصر، 2013، ص368.

² رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق الذكر، ص327.

³ المرجع السابق، ص318.

✓ وحجم قوة العمل يعتمد على مستوى الأجور حيث: $L = f(W) \dots \dots \dots (2 - 27)$

✓ بالإضافة إلى ذلك فإن الأجور تعتمد على مستوى الاستثمار: $W = f(I) \dots \dots \dots (2 - 28)$

✓ وفي الأخير فإن الناتج الكلي يعادل مجموع الأرباح والأجور: $Y = \pi + W \dots \dots (2 - 29)$

حيث ترمز w إلى معدل الأجر الأدنى¹.

✓ وبتفاضل دالة الإنتاج (28)، نحصل على معدل نمو الدخل الوطني عبر الزمن (t) :

$$\frac{\partial Y}{\partial t} = \frac{\partial F}{\partial K} \cdot \frac{\partial K}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial L} \cdot \frac{\partial L}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial T} \cdot \frac{\partial T}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial N} \cdot \frac{\partial N}{\partial t} \dots \dots \dots (2 - 30)$$

حيث: $\frac{\partial Y}{\partial t}$: معدل نمو الإنتاج السنوي، $\frac{\partial F}{\partial L}$: الإنتاجية الحدية للعمل، $\frac{\partial F}{\partial K}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال،

$\frac{\partial F}{\partial N}$: الإنتاجية الحدية للأرض، $\frac{\partial F}{\partial T}$: الإنتاجية الحدية للتكنولوجيا.

كما أن: $\frac{\partial N}{\partial t}$ و $\frac{\partial T}{\partial t}$ و $\frac{\partial L}{\partial t}$ و $\frac{\partial K}{\partial t}$ تمثل زيادة مساحة الأرض، التقدم التكنولوجي، الزيادة في قوة العمل وتراكم رأس المال عبر الزمن على التوالي.

5- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية: لكي يتحقق ما جاء به المفكرون الكلاسيكيون لابد من ثبات صحة الفرضيات التي استندوا عليها في تحليلهم، وهي افتراضات غير واقعية في الوقت الحاضر، كافتراض وجود المنافسة التامة، وتحقيق التشغيل الكامل، وعدم تدخل الدولة في التأثير على حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم، فالسوق في العديد من الدول الرأسمالية تتعد كثيرا من صفات سوق المنافسة التامة وهي أقرب لأن تكون منافسة احتكارية، بالإضافة إلى ذلك فإن البطالة حالة موجودة باستمرار، إضافة إلى وجود تدخل الدولة والنقابات بالشكل الذي يعيق من الحرية الفردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية².

المطلب الثاني: نماذج تقليدية أخرى.

بالإضافة إلى كل من النماذج السابقة للمفكرين الكلاسيك فإن هناك توجهات أخرى في النمو الاقتصادي لاقتصاديين آخرين سنحاول التطرق إليها في ما يلي:

1. نموذج شومبيتر (Schumpeter, 1939-1911): يعتبر "شومبيتر" من أبرز الكتاب في مجال النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، وبجته في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها، ويبدأ "شومبيتر" دراسته من خلال رفضه لفكرة التنمية على أساس أنها عملية متدرجة

¹ رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 318-322.

² فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 126.

ذات انسجام وتوافق، بل أنه يرى على العكس من ذلك، أن التنمية تحصل بشكل قفزات ودون انسجام وتدرج، وتتم التنمية حسب "شومبيتر" على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار تعقبها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد وعلى التوالي¹.

ويمكن كتابته دالة الإنتاج لدى "شومبيتر" كما يلي²:

$$Y = f(L, K, N, T) \dots \dots \dots (2 - 31)$$

حيث: **L**: العمل، **K**: رأس المال، **N**: الموارد الطبيعية، **T**: التنظيم.

والخلاف بين "شومبيتر" ومن سبقوه - وخاصة عن دالة الإنتاج الكلاسيكية - يتمثل في أنه أعطى دوراً مهماً وأساسياً للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو، كما اعتبر أن نمو السكان بمثابة عامل خارجي.

كما أن الرائد لدى "شومبيتر" هو المحدد الذي يقوم على إدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينهما، وقد يتخذ تجديده الأشكال التالية:

✓ إدخال واستنباط سلع جديدة أو استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج؛

✓ إيجاد سوق جديدة والسيطرة على مصدر جديد للمواد الخام؛

✓ إعادة تنظيم صناعة ما.

ولتنفيذ هذه التجديدات، يقوم المنظّمون بالاقتراض من البنوك لتمويل الاستثمارات الجديدة، ويتضح من ذلك أن المنظّم ليس من الضروري أن يكون مالكا لرأس المال أو لأي عنصر إنتاجي آخر، وذلك لأن العبرة في القيادة وليس في التملك، كما أن وظيفة المنظّم الأساسية بالإضافة إلى الإدارة هي الابتكار والتجديد³.

1.1- التفسير الرياضي للنموذج: ينطلق "شومبيتر" في تحليل نموذجه من دالة الإنتاج التالية⁴:

دالة الإنتاج: هي نفس دالة الإنتاج الكلاسيكية، ونلخصها في الآتي: (2 - 32) $Y = f(L, k, N, T) \dots \dots \dots$

- تعتمد المدخرات على الأجور والأرباح وسعر الفائدة: (2 - 33) $S = S(W, \pi, r) \dots \dots \dots$

حيث عرّف "شومبيتر" الادخار على أنه تجنيب جزء من الدخل بغرض الاستهلاك في المستقبل أو بغرض الاستثمار.

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص 132.

² المرجع السابق، ص 132.

³ المرجع سابق، ص 133.

⁴ رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 357.

- يتكون الاستثمار الكلي من جزئين مخفز وتلقائي، فالاستثمار المخفوز I_i يتم نتيجة زيادة الإنتاج أو الدخل أو المبيعات أو الأرباح، والاستثمار التلقائي I_A يتكون نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التطور التكنولوجي،

$$I = I_i + I_A \dots \dots \dots (2 - 34) \quad \text{حيث:}$$

- يعتمد الاستثمار المخفوز على مستوى الأرباح وسعر الفائدة ورأس المال المتراكم:

$$I_i = I_i(\pi, r, K) \dots \dots (2 - 35)$$

- يعتمد الاستثمار المستقل على التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد: $I_A = I_A(K, T) \dots \dots (2 - 36)$

حيث K يرمز إلى معدل اكتشاف الموارد عبر الزمن $\frac{dK}{dt}$.

وترمز T إلى معدل التقدم التكنولوجي على مر الزمن $\frac{dT}{dt}$.

- كما يعتمد كل من معدل اكتشاف الموارد والتقدم التكنولوجي على عرض المنظمين:

$$T = T(E) \dots \dots \dots (2 - 37)$$

$$K = K(E) \dots \dots \dots (2 - 38)$$

حيث ترمز E إلى معدل زيادة عرض المنظمين على مر الزمن: $\frac{dE}{dt}$

- يعتمد الناتج الوطني الإجمالي على العلاقة بين الإدخار والاستثمار والمضاعف:

$$GNP = K(I - S) \dots \dots (2 - 39)$$

إلى المضاعف K حيث ترمز

- تعتمد الأجور على مستوى الاستثمار: $W = W(I) \dots \dots \dots (2 - 40)$

- ينعكس الجو الاجتماعي للمنظمين خلال توزيع الدخل، لاعتباره أن أي ضغط على الأرباح أو التقليل منها كفيل بتدهور الجو الاجتماعي.

- الناتج الوطني غير الصافي يساوي الأرباح والأجور: $Y = R + W \dots \dots \dots (2 - 41)$

2.1- ميكانيكية عمل النمو الاقتصادي: يبدأ "شومبيتر" تحليله باقتصاد يسوده المنافسة والعمالة الكاملة في حالة توازن ساكن، يكرر نفسه دائماً دون وجود استثمار صافي أو زيادة في السكان، كل هذا ينعكس على الحياة الاقتصادية، التي تأخذ شكل التدفق الدائري يكرر نفسه، وينحصر دور المنظم في إحداث تغييرات في مجرى هذا التدفق، مما يؤدي إلى حدوث اضطراب يلحق بالتوازن السابق نتيجة الابتكار الذي يحدثه المنظم، والذي يأخذ عدة صور منها استحداث سلع جديدة أو تغيير توليفة الإنتاج السابقة، ويغتنم المنظم مثل هذه الفرصة المربحة فيبحث عن تمويل هذه الاستثمارات الجديدة، وبذلك تتولد موجة ضخمة من الاستثمارات الجديدة نتيجة الابتكارات، ويتسع النشاط الاقتصادي؛

وعند الانتهاء من إنشاء مصانع جديدة وتشغيلها، وتجد السلع الاستهلاكية طريقها إلى الأسواق وتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي الذي يمول التوسع في النشاط الاقتصادي، مما يزيد من زيادة الموجة الاستثمارية وزيادة تدفق السلع في الأسواق، فيزداد الناتج والدخل ويستفيد من ذلك كل من أصحاب رأس المال والعمال، ويعم الرواج، غير أن زيادة السلع المتدفقة إلى الأسواق تعمل على تخفيض الأسعار الذي يغذيه انكماش عرض النقود، وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة الصناعات الجديدة ذات التكاليف المنخفضة، مما يؤدي إلى إحداث خسائر كبيرة فيها، مما يقود إلى غلق المنشآت القديمة، ويؤدي ذلك إلى توقع المنضمين عن المستقبل متشائمة، فتتعرض حركة التجديد، ويسود الكساد على نطاق واسع، وبهذا يتحول الرواج إلى كساد؛

غير أنه وبعد فترة قصيرة، تتحسن توقعات المنظمين بالنسبة للمستقبل، ويبدأ بعضهم في إحداث ابتكارات جديدة، وتبدأ موجة الاستثمار التي تعكس التوسع في النشاط الاقتصادي من جديد، ويزداد الإنتاج....، وتبدأ دورة جديدة من الرواج، غير أن نقطة التوازن الجديدة تكون أحسن من تلك التي بدأوا بها، مما يعني أن الدخل الوطني في مجموعه يصبح أعلى مما كان عليه من قبل¹.

3.1- نقد نظرية "شومبيتر": هناك عدة نقاط تعيب تحليل "شومبيتر" ولا تجعل من أفكاره إطارا متكاملًا لنظرية النمو الاقتصادي، نستعرض بعضها في ما يلي:

- المبالغة في إعطاء الأهمية الكبيرة للمنظم في عملية التطور، فليس بالمنظم وحده يحدث التطور بل لابد من وجود عناصر أخرى مكاملة ومساعدة؛
- لم يتعرض "شومبيتر" كثيرا لأسباب توفر القدرات التنظيمية في بعض البلدان، في حين تفتقر البلدان الأخرى إلى حد كبير من هذه القدرات²؛
- افترضه أن الاستثمار يتم تمويله من خلال الاقتراض من البنوك، غير أن هذا النوع من التمويل لا يتم إلا في حالات نادرة، نظرا لأن البنوك لا تمنح قروض طويلة الأجل في البلاد الرأسمالية، وإنما قروض قصيرة الأجل، وهذا راجع إلى طبيعة هذه البنوك. أما الاستثمارات يتم تمويلها عن طريق الأرباح غير الموزعة أو إصدار أسهم وسندات؛
- عدم تعرضه للعوامل التي من شأنها إعاقعة عملية التقدم كالانفجار السكاني وتناقص الغلة خاصة في قطاع الزراعة، وركز على عنصر التنظيم¹.

¹ رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق الذكر، ص362.

² عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2007، ص35.

2. نموذج هارود ودومار Harrod-Domar: حاول (هارود-دومار) تقديم نموذج يشرح شروط حدوث النمو الاقتصادي، فقاما بنقل المفاهيم الكينزية الأساسية (الميل للإدخار، المضاعف) إلى الأجل الطويل، وإعادة تفسير التخلف وربطه بالنمو الديمغرافي الكبير بالإضافة إلى ضعف التراكم وقلة رأس المال وعدم مرونة التقلبات².

يبحث كل من "هارود ودومار" بتقرير الشروط المطلوبة لحدوث النمو السلس والمستمر في الدخل الوطني، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، حيث يحتل تجميع رأس المال دوراً مهماً في عملية النمو وفق تحليلهما، غير أنهما يشددان على الدور المزدوج لتجميع رأس المال، فلا استثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد قدرة الاقتصاد الإنتاجية من ناحية أخرى من خلال زيادة التراكم الرأسمالي³، وسنحاول إبراز توجهات كل منهما على انفراد في ما يلي:

1.2- نموذج هارود: "بنى هارود" نموذج من خلال الاعتماد على الفرضيات التالية⁴:

- الادخار S جزء ثابت من الدخل Y ، ويعني هذا أن S_t في فترة زمنية، يساوي جزءاً من الدخل المدخر مضروباً في الدخل Y_t حيث:

$$S_t = sY_t \quad (0 < s < 1) \dots \dots \dots (2 - 42)$$

وأن s ثابتة، وتمثل الميل الحدي للإدخار MPS ، والميل المتوسط للإدخار APS ؛

- افترض "هارود" أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وأن الاستثمار في الفترة الزمنية (t) يساوي المعجل (v) مضروباً في التغير في الدخل من الفترة الزمنية $(t-1)$ إلى الفترة الزمنية t حيث:

$$I_t = v(Y_t - Y_{t-1}) \quad v > 0 \dots \dots \dots (2 - 43)$$

ومنه فإذا زاد الدخل فإن الاستثمار يكون موجبا.

- تصورات هارود لمعدل النمو: طرح "هارود" نموذج من خلال ثلاثة تصورات لمعدل النمو كما يلي⁵:

✓ **معدل النمو الفعلي**: ويقصد به معدل النمو الجاري، والذي يتحدد استناداً إلى كل من نسبة الادخار ونسبة (رأس المال/ الناتج) أي معامل رأس المال، ويساعد هذا في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير .

$$G = \frac{s}{c} \dots \dots \dots (2 - 44)$$

وتكتب معادلته كما يلي:

حيث: G : معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة وتعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$ ، Y : الدخل أو الناتج الصافي

¹ رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 366.

² محمد هبة حسن سعيد ، مرجع سابق الذكر، ص 370.

³ فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص 146.

⁴ مايكل أبجدمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، مرجع سابق الذكر، ص 458.

⁵ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 134-136.

S: الميل المتوسط للادخار ويعادل $\frac{S}{Y}$ ، **C** : معامل رأس المال ويعادل $\frac{I}{\Delta Y}$.

وبالإحلال في المعادلة السابقة نحصل:

$$G \cdot C = s \dots \dots \dots (2 - 45)$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \dots \dots \dots (2 - 46)$$

$$\frac{I}{Y} = \frac{S}{Y} \dots \dots \dots (2 - 47)$$

$$I = S \dots \dots \dots (2 - 48)$$

مما يعني تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، كما أن تحديد حجم الادخار يعتمد على الدخل، وتحديد

حجم الاستثمار يعتمد على الزيادة في الدخل ΔY .

✓ **معدل النمو المضمون**: يقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، مما يدفع بهم لاتخاذ قرارات للمحافظة على نفس مستوى الإنتاج، والمعادلة

$$G_w = \frac{s}{C_r} \dots \dots \dots (2-49)$$

الأساسية له هي:

حيث: G_w : تمثل النمو المضمون خلال الفترة المحددة ويعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$ ، C_r : معامل رأس المال، **S**: الميل المتوسط للادخار.

✓ **النمو المتوازن**: يتحقق النمو المتوازن عندما يتساوى معدل النمو الفعلي G مع معدل النمو المرغوب G_w ، فإذا كان G أكبر من G_w فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية.

وإذا كان G أقل من G_w ، فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من السلع المطلوبة، والاستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية.

كما يعتقد "هارود" أنه في ظل أفضل الظروف لابد أن يختلف معدل النمو الفعلي عن معدل النمو المرغوب.

✓ **معدل النمو الطبيعي**: يقصد به أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، وبافتراض أن هناك دائماً عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له كما يلي:

$$G_n \times C_r = or \neq s \dots \dots \dots (2 - 50)$$

وهذا يوضح أهمية الميل المتوسط والميل الحدي للادخار في النموذج، كما يعني أن معدل النمو الطبيعي يمكن أن يساوي أو لا يساوي معدل النمو المرغوب فيه، ولا يميل المعدلان للإنبطاق ذاتياً، كما تتوقف قيمة المعدل المرغوب على مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع وكذلك مستوى النشاط الاقتصادي.

– العلاقة بين G و G_w و G_n ¹: تتمثل هذه العلاقة فيما يلي:

✓ إذا كان $G_n > G_w < G$: في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون $G_n > G_w$ ، يعني ذلك ظهور تضخم متتالي، حيث سيكون معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الفعلي $G > G_w$ ، وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب، مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ويدخل المجتمع في حالة التضخم المرضي، ونقطة البدء في هذه الحالة تكون في البحث عن كيفية زيادة المدخرات الموجهة للاستثمار.

✓ إذا كان $G_n < G_w > G$: في حالة ما إذا كان معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي $G_n < G_w$ ، يعني ظهور انكماش متتالي، حينها يكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $G < G_w$ ، وبالتالي سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة، ويدخل المجتمع في حالة الكساد المرضي. وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون من خلال البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات.

2.2- نموذج إيفسي دومار: يعتبر هذا النموذج عبارة عن بناء نظري يتفحص الدور المزدوج للاستثمار في توسع الطلب الكلي وطاقة العرض الكلي للاقتصاد (إجمالي الناتج الوطني المتوقع) عبر الزمن.

وكان السؤال الذي طرحه "دومار": إذا كان الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويولد الدخل أيضاً، فما هو المعدل الذي يجب أن ينمو فيه الاستثمار لكي تتساوى زيادة الدخل مع زيادة الطاقة الإنتاجية؟.

للإجابة على هذا السؤال وضع "دومار" في تحليله معادلة جانبها الأيمن يمثل معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية والجانب الأيسر معدل زيادة الدخل، وحلها يعطي معدل النمو المطلوب، على الشكل التالي²:

$$\Delta Y = \Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} \dots \dots \dots (2 - 51)$$

حيث $\frac{1}{\alpha}$: تمثل المضاعف.

وقد بنا "دومار" نموذجاً على مجموعة من الافتراضات كما يلي³:

✓ جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم (الإندثار)؛

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 137.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 138.

³ المرجع السابق، ص 140-143.

✓ جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظياً وبدون فواصل زمنية، مما يعطي إجماعاً باستمرارها؛

✓ ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة والتحليل.

ويطرح "دومار" نموذجاً من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض ممثلاً في زيادة الاستثمار والزيادة المحققة في جانب الطلب ممثلاً بالزيادة في الدخل، وذلك على النحو التالي:

– **جانب العرض:** افترض "دومار" أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية والمعبر عنها بمعدل الاستثمار I ستساوى مع الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة من زيادة رأس المال s ، وعلى ذلك فإن الطاقة الإنتاجية للاستثمار (I/s) (سنة) تساوي $(s \cdot I)$ (سنة)، وبما أن هناك مجموع إنفاقات استثمارية تمت في الماضي فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة الإنتاجية لا بد وأن تكون أقل من $(I \cdot s)$ ، وهذا الفرق يطلق عليه "دومار" الطاقة الاجتماعية الكامنة ويرمز إليه بالرمز σ والتي تمثل أيضاً الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة نقدية مستثمرة، وعلى ذلك تكون الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات تعادل $\frac{\Delta Y}{I}$ وعليه فإن $I \sigma < I s$ وحيث أن $I \sigma$ تمثل الزيادة في الناتج التي يستطيع المجتمع تحقيقه، ويمثل جانب العرض في النموذج¹.

– **جانب الطلب:** افترض "دومار" أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للاستثمار الصافي، حيث أن الاستثمار يولد دخلاً وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للإدخار، وذلك كما يلي²:

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \dots \dots \dots (2 - 52)$$

حيث: α : الميل الحدي للإدخار، ΔI : الزيادة السنوية في الاستثمار، ΔY : الزيادة السنوية في الدخل.

ومنه فإن الزيادة في الدخل تساوي حاصل ضرب مضاعف الاستثمار $\frac{1}{\alpha}$ في قيمة الزيادة في الاستثمار

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \dots \dots \dots (2 - 53)$$

$$\Delta Y = \Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} \dots \dots \dots (2 - 54)$$

– **التوازن العام:** لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل الكامل لا بد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب،

وعليه تصبح المعادلة الأساسية لنموذج "دومار" كما يلي³:

$$\Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} = I \sigma \dots \dots (2 - 55)$$

بقسمة الطرفين على I ثم الضرب في α تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha \cdot \sigma \dots \dots (2 - 56)$$

وبضرب طرفي المعادلة السابقة في $\frac{1}{\alpha}$ تصبح:

$$\Delta Y = I \sigma \dots \dots (2 - 57)$$

¹ المرجع السابق، ص 141.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص 149.

³ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 142.

يتّضح من ذلك أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة، يلزم أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار (مقلوب معامل رأس المال).

3.2- النقد والتقييم: طبقت نتائج هذا النموذج في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جداً، لكن رغم ذلك فقد تعرض للانتقادات للأسباب التالية¹:

- يفترض النموذج تشابه كل من ظروف الدول المتقدمة والدول المتخلفة لكن الواقع خلاف ذلك بسبب ضعف الإدارة ونقص العمال الماهرين، ضعف القدرة على التخطيط وعدم كمال السوق، تجاهل النموذج للمستجدات الحديثة والمعاصرة على المستويين المحلي والدولي بالنسبة للدول المتخلفة.

- كما لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة فهناك مشاكل أخرى مثل: عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاجتماعي، كما شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، مما أسقطهم في مشكل المديونية. هذه السلبيات أفقدت هذا النموذج أهميته خصوصاً في الدول النامية .

3. نموذج آرثر لويس (Arthur Lewis): يعتبر نموذج "آرثر لويس" من أشهر النماذج النظرية في النمو الاقتصادي، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، وفي ظل هذا النموذج فإن الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما، القطاع الزراعي التقليدي والذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل والقطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي².

3.1- النموذج: أول ما يركز عليه النموذج هو كل من تحول العمالة، ونمو الناتج والتوظيف في القطاع الحديث، فكل من زيادة التوظيف وتحول العمالة في القطاع الحديث تأتي عن طريق التوسع في الناتج في هذا القطاع، كما أن السرعة التي يتم بها حدوث هذا التوسع تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي والتراكم الرأسمالي في القطاع الصناعي، فمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع، ويعاد استثمار هذه الأرباح من طرف المستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة التوسع في هذا القطاع، وبالنسبة للأجور في القطاع الصناعي يفترض لويس أنها ثابتة، كما أنها تتحدد عند مستوى ثابت وأعلى من المستوى الموجود في القطاع التقليدي، حيث يفترض لويس أنها يجب أن تكون أعلى على الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من القطاع الزراعي الريفي إلى القطاع الصناعي الحضري³.

¹ نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، [على الخط]، متاح على: <http://www.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069>، < تاريخ الاطلاع: 27

ماي 2016).

² ميشيل توداور، ترجمة محمد حسن حسني، مرجع سابق الذكر، ص 131.

³ المرجع السابق، ص 132.

2.3- نقد النموذج: رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة هي¹:

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية فإن الطلب على العمل سينخفض، كما وأن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.
- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزامم المدن وارتفاع نسبة البطالة فيها.
- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقة لوجود النقابات العمالية ذات القوة المساومية العالية، حتى مع وجود البطالة.

المطلب الثالث: النماذج النيوكلاسيكية

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى بعض النماذج النيوكلاسيكية مثل نموذج "سولو"، ونموذج كل من "ميد" و"فليدمان" من خلال ما يلي:

1- نموذج "سولو" (Solo, 1956): سنحاول تبينه من خلال ما يلي:

1.1- فرضيات النموذج: تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- يتكون الاقتصاد من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه؛
- وجود التشغيل الكامل للعمالة ومخزون لرأس المال؛
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السعة؛
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدّر بناءً على الإنتاجية الحدية لهما.

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، [على الخط]، متاح على الرابط:

> <http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED3.pdf>، < تاريخ الاطلاع: 06 جوان 2016)، ص 47.

2.1- النموذج: انطلاقاً من أن هناك منتج مركب واحد Y باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L ورأس المال K ، فإن الناتج الإجمالي للفترة t يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار s وثبات معدل نمو العمل n يمكن توظيف النموذج على النحو التالي¹:

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بالرمز k_t فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يعادل:

$$K^* = \frac{\Delta K}{\Delta t} \dots \dots \dots (2 - 58)$$

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج كما يلي: $K^* = sY \dots \dots \dots (2 - 59)$

حيث: s : الميل المتوسط للادخار.

ونظراً للاعتماد في الناتج الإجمالي على العمل ورأس المال فقط فإن دالة الناتج تصبح:

$$Y = f(L, K) \dots \dots \dots (2 - 60)$$

وبتعويض قيمة Y في المعادلة (59) نجد: $K^* = sf(L, K) \dots \dots \dots (2 - 61)$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما العمل L ورأس المال K ، وكلاهما دالة للزمن t .

ونظراً لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت n ، فإن معادلة العمل تصبح:

$$L_t = L_0 \cdot e^{n \cdot t} \dots \dots \dots (2 - 62)$$

أي أن عرض العمل المتاحة L_t يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة 0 إلى الفترة t ، أي أن "سولو" يستخدم كامل المعروض من العمل.

وبتعويض المعادلة رقم (62) في المعادلة رقم (61) يصبح: $\dot{K} = sf(K, L_0 e^{n \cdot t}) \dots \dots \dots (2 - 63)$

وبالاشتقاق الجزئي لدالة الناتج رقم (60) نحصل على عائد العمل المتمثل في الأجور (w) وعائد رأس المال

$$P = \frac{\partial f(L, K)}{\partial K} \dots \dots (2 - 65) \quad , \quad W = \frac{\partial f(L, K)}{\partial L} \dots \dots (2 - 64)$$

3.1- النمط الممكن للنمو: لتحديد النمط الممكن للنمو الاقتصادي يدخل "سولو" في معادلاته نسبة رأس المال إلى

$$r = \frac{K_t}{L_t} \dots \dots \dots (2 - 66)$$

العمل ويرمز إليها بالرمز r التي تعادل:

وبالعودة للمعادلة رقم (61) الخاصة بقوة العمل، يمكن أن نقوم ببناء معادلة مماثلة لرأس المال:

$$K_t = r L_0 e^{nt} \dots \dots \dots (2 - 67)$$

وباشتقاق هذه المعادلة بالنسبة إلى الزمن نحصل على (نلاحظ النقطة التي تظهر فوق بعض المتغيرات للدلالة

$$K^* = r^* L_0 e^{n \cdot t} + nr L_0 e^{n \cdot t} \dots \dots \dots (2 - 68)$$

على حالة ديناميكية في الزمن):

¹ Robert m. Solow, a contribution to the theory of economic growth, the quarterly journal of economics, vol. 70, n°01, disponible sur : (<http://piketty.pse.ens.fr/files/Solow1956.pdf>), (consulté le : 03/08/2016), February 1956, pp 66-69.

كما أن r^* : تمثل تفاضل r بالنسبة للزمن t أي: $r^* = \frac{dr}{dt}$ وتدعى بمعدل رأس المال إلى العمل.

وبالتعويض في المعادلة (63): $r^* L_0 e^{nt} + nr L_0 e^{nt} = sf(K, L_0 e^{nt})$

وبتعويض قيمة K نجد: $r^* L_0 e^{nt} + nr L_0 e^{nt} = sf(r L_0 e^{nt}, L_0 e^{nt})$

ومنه: $L_0 e^{nt} (r^* + nr) = sf(r L_0 e^{nt}, L_0 e^{nt})$

وبقسمة الطرفين على المقدار $L_0 e^{nt}$ تصبح: $(r^* + nr) = sf(r, 1)$

أي أن: $r^* = sf(r, 1) - nr \dots \dots \dots (2 - 69)$

حيث n : المعدل النسبي للتغير في قوة العمل: $n = \frac{L^*}{L}$ والشئ nr : يعبر عن قوة العمل المتحققة أو المستخدمة.

وبما أن $r = \frac{K}{L}$ فإن معدل التغير النسبي لـ r هو الفرق بين معدلي التغير النسبيين لكل من رأس المال أي:

$$r^* = \frac{k^*}{k} - \frac{L^*}{L} \dots \dots \dots (2 - 70)$$

وبما أن $n = \frac{L^*}{L}$ و $r^* = s \cdot f(L, K)$ فإن: $r^* = r \frac{sf(K, L)}{K} - nr \dots \dots \dots (2 - 71)$

بقسمة الطرفين على L وأخذ $\frac{k^*}{K} = \frac{r^*}{r}$ نصل إلى نفس المعادلة رقم (69).

ولاحظ أنه يمكن الحصول على التوازن لما: $sf(r, 1) = nr$ ، حيث:

$f(r, 1)$: تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لرأس المال يعبر عنه r ، وعند عمالة قدرها وحدة واحدة من العمل،

وبالتالي فإن هذا الجزء من المعادلة يعبر أيضا عن رأس المال المحقق أو المنفذ¹.

4.1- الانتقادات الموجهة لنموذج "سولو": تتمثل هذه الانتقادات فيما يلي²:

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي.
- تركيز "سولو" على كون الاقتصاد ينتج منتج واحد.
- إهمال دور رأس المال في النمو والتركيز على النسبة $(\frac{L^*}{L})$.
- افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة أمر غير واقعي، وخاصة في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف.

2- نموذج فيلدمان-ماهالانوبيس (Feldman-Mahalanobis): أعد الاقتصادي الروسي "فيلدمان" نموذج

من خلال تكليفه من طرف مجلس الدول السوفيتية بصياغة نموذج نظري لخطة تنمية طويلة المدى تتراوح بين عشر

¹ Abraham Frois, élément de dynamique économique, 2éd, Dalloz, Paris, 1972, p284.

² مدحت القرشي، مرجع سابق الذكر، ص196.

وعشرين عاماً، وجاء النموذج ضمن ورقة بحثية بعنوان " نحو نظرية لتنمية الدخل الوطني" ^{*}، أما "ماهانوبيس" الاقتصادي الهندي فقد أعد نموذجه ضمن ورقة بحثية بعنوان "بعض الملاحظات على مدخلات نمو الدخل الوطني" ^{*}، ومن الطريف أن "ماهانوبيس" لم يطلع على بحث "فليدمان" إلا بعد نشره بالإنجليزية سنة 1956، وعلى ذلك سيتم عرض النموذجين في نموذج واحد كما يلي:

1.2- فرضيات النموذج: تم بناء هذا النموذج من خلال الفرضيات التالية:

- يتكون الاقتصاد من قطاعين، يضم الأول المنتجات الرأسمالية، ويضم الثاني المنتجات الاستهلاكية، كما أن كل منتج يعتمد على مخزون رأس المال لديهما؛
- ثبات حجم الاستهلاك عند بداية التنمية وتوجه كامل الاستثمارات الجديدة للقطاع الإنتاجي، وزيادة الاستهلاك، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، من الأهداف طويلة الأجل عن طريق رفع كفاءة الطاقة الإنتاجية في المستقبل؛
- لا يوجد نقص في عناصر الإنتاج الأخرى، وعرض العمل غير محدود مع ثبات الأسعار أثناء تنفيذ الخطة، كما أن الاقتصاد مغلق لا يتأثر بالتجارة الخارجية.

كما أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية في النموذج هي الدخل الوطني (Y)، الاستثمار في القطاعين (I)، الاستهلاك في المجتمع متمثلاً في القطاع الثاني (C).

طور فيما بعد "ماهانوبيس" نموذجه (1955) ليشمل أربعة قطاعات، حيث أضاف قطاع الصناعات المنزلية، وقطاع الخدمات.

2.2- الانتقادات الموجهة للنموذج: على الرغم من أهمية ذلك النموذج من الناحية التطبيقية، فقد وجهت إليه العديد من الانتقادات لافتراضه المرونة اللانهائية لعرض المنتجات الزراعية والعمل وثبات المستوى التكنولوجي المستخدم طوال فترة الخطة، وافترضه كذلك للاقتصاد المغلق وثبات مستوى الأسعار، كما أهمل النموذج كثيراً جانب الطلب، بينما تم التركيز على جانب العرض، كما لم يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين مستوى الادخار ومستوى الاستثمار ¹.

3- نموذج ميد (Meade, 1961): قام "جوهان ميد" أثناء فترة عمله كأستاذ في جامعة كامبردج بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقاً لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي ^{*}.

^{*} نشرت هذه الورقة في مجلة المقتصد المخطط في عددي نوفمبر وديسمبر 1968، وقد عرّف النموذج على نطاق واحد بعدما نشر باللغة الإنجليزية عام 1957 ضمن كتاب دومار "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي".

^{*} نشرت هذه الورقة في مجلة الإحصاء الهندية في عدد سبتمبر 1953، وطور هذا النموذج بعد ذلك ليستخدم في إعداد الخطة الخماسية الثانية في الهند.

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق الذكر، ص 175-188.

^{*} نشر محاولته التي عرّف باسم "نموذج ميد" عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي".

1.3- فرضيات النموذج: وضع "ميد" مجموعة من الافتراضات كما يلي:

- الاقتصاد مغلق، مع سيادة المنافسة الكاملة في أسواقه، ويتم إنتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية محليا؛
 - يتمثل رأس المال المستخدم في الاقتصاد الآلات والمعدات، مع افتراض تشابها في المجتمع؛
 - افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وسيادة الاستخدام الكامل للأرض والعمل؛
- كما اعتمد "ميد" في بناء نموذجيه على أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على كل من المخزون الصافي لرأس المال K ، والقدر المتاح من قوة العمل L ، القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية N ، عامل الزمن T المؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي، وعلى ذلك فإن الناتج الصافي أو الدخل الوطني يعد دالة لهذه العناصر الأربعة، يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$Y = f(K, L, N, T) \dots \dots \dots (2 - 72)$$

ليصل في نهاية تحليله إلى المعادلة التي توضح أن معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو الأولى: معدل النمو في مخزون رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال $U.K$ ، الثاني: معدل نمو السكان مرجحاً بالناتج الحدي لقوة العمل $Q.I$ ، أما الثالث/ معدل النمو التكنولوجي r .

$$Y = U.K + Q.I + r \dots \dots \dots (2 - 73)$$

وعلى ذلك تأخذ معادلة "ميد" الأساسية الشكل التالي:

2.3- الانتقادات الموجهة للنموذج: بدوره تعرض نموذج "ميد" كغيره من النماذج إلى عدد من الملاحظات الناقدة، حيث افترض أن الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة وهو افتراض نظري لا وجود له في الواقع العملي، كما افترض تشابه جميع الآلات، وأن هناك إحلال كامل بين هذه الآلات وبعضها البعض، كما لم يفرق بين الأجل الطويل والأجل القصير¹.

4- نموذج "كالدور" (N. Kaldor): قام "كالدور" بتحليل نموذجه من خلال قسمين كما يلي:

1.4- النموذج الأول: انطلق "كالدور" في تحليل نموذجه من فرضية أساسية، تقضي باعتبار أن نسبة (الإدخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك وضع "كالدور" الافتراضات التالية:

- افترض أن الدخل أو الناتج الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط؛
- الميل الحدي للمستهلكين أكبر من نظيره لدى المستثمرين؛
- عدم سيادة المنافسة الكاملة، وكذلك عدم وجود بطالة².

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 196-206.

² المرجع السابق، ص 207-211.

2.4- النموذج الثاني: انطلق "كالدور" في نموذجه الثاني المخصص لدراسة النمو الاقتصادي من خلال اعتباره أن التقدم التكنولوجي ضمن المتغيرات الداخلية لنموذج النمو بينما اعتبره باقي النيوكلاسيك من المتغيرات الخارجية، وبحث في العلاقة بين التقدم الفني وتراكم رأس المال.

وضع "كالدور" مجموعة من الافتراضات كما يلي:

- تحقيق العمالة الكاملة؛
- ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات؛
- اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال؛
- الدخل يتكون من كل من الأجور والأرباح، حيث تمثل الأجور دخل العمال ورواتب الموظفين؛
- يتكون الادخار من جزئين، جزء يستقطع من الأجور، وآخر يستقطع من الأرباح؛
- دالة الاستثمار التي افترضها "كالدور" هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي فترة جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغير ربح رأس المال لنفس الفترة.

تم التعامل مع النموذج على مرحلتين، واحدة خاصة بحالة ثبات عدد السكان، وأخرى خاصة بحالة تزايد عدد السكان¹.

وكملاحظات عامة حول نموذج "كالدور" ككل، فقد استخدم المنهج الديناميكي، وعند حساب معدلات التغير في الدخل ورأس المال كمتغيرات تابعة تستخدم أدوات التحليل الكينزي، ومع ذلك فإن هذا النموذج يختلف تماما عن النماذج الأخرى، لأنه لم يكتفي بدراسة أثر كل من الادخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو، كما أن "كالدور" أضاف إلى تحليله لموضوع نقطة بداية النمو تحليل مستقبل هذا النمو وهو الأمر الذي لم يأخذ في الاعتبار من طرف من سبقوه في هذا المجال².

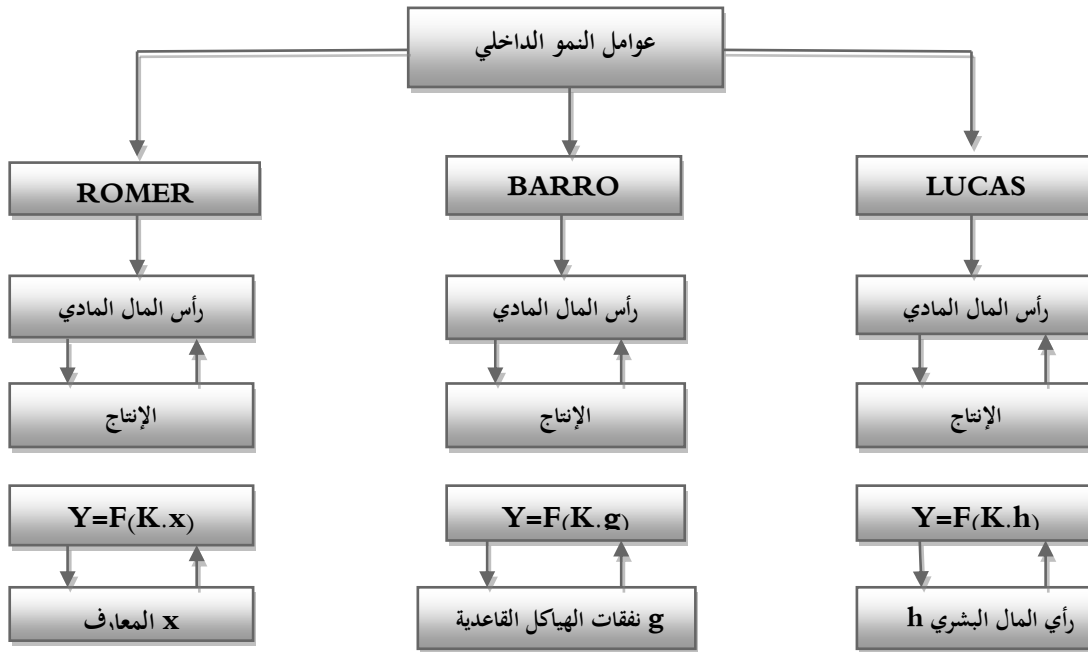
¹ المرجع سابق، ص ص 211-213.

² المرجع السابق، ص 221.

المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نماذج النمو الذاتي)

كان لحيية الأمل التي أصابت المفكرين والاقتصاديين نتيجة تطبيق نظريات ومناهج النمو الاقتصادي خلال ثمانينات القرن العشرين وبداية التسعينات دورها في ظهور كتابات جديدة أطلق عليها النظرية الجديدة للنمو، والتي تتسم بالانتقائية، بمعنى أنها تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع النظريات السابقة للنمو، وسنحاول في هذا الجزء إبراز أهم النظريات الحديثة، والشكل الموالي يبين أهم عوامل النمو الداخلي كما يلي:

شكل رقم (2-4): عوامل النمو الاقتصادي الداخلي.



المرجع: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص43.

المطلب الأول: الأساس الرياضي لنماذج النمو الداخلي

لبلورة الحجة التي تتعلق بالنمو الداخلي يكفي افتراض أن جزءاً ثابتاً من الناتج يتم ادخاره واستثماره، ويمكن

$$K = sY \dots \dots \dots (2 - 74) \quad \text{البدء من العلاقة التالية:}$$

كما يمكن ذكر أنه يلزم أن توجد آلية اقتصادية واجتماعية تجعل المعادلة حقيقة (عند التشغيل الكامل)، وللتحليل الاقتصادي يلزم تحديد كل من محددات الاستثمار والادخار في واقع النشاط، ولنفترض كذلك أن دالة الإنتاج

$$Y = F(K, AL) \dots \dots \dots (2 - 75) \quad \text{هي من نوع ثابت الغلة مع تقدم تكنولوجي حيث:}$$

وبمفاضلة هذه المعادلة بالنسبة للوقت تصبح:

$$\dot{Y} = F_K \dot{K} + F_{AL} (\dot{AL} + AL) = sF_K Y + ALF_{AL} (\hat{A} + \hat{L}) \dots \dots (2 - 76)$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التوجهات الفكرية المختلفة

حيث: F_K : المشتقة الجزئية الأولى بالنسبة لرأس المال.

F_{AL} : المشتقة الجزئية الأولى بالنسبة للتقدم التكنولوجي والعمل بافتراضهما متغيرة واحدة.

وبالنسبة للرمزين المضافين، للاختزال فقط:

$$\hat{A} = \dot{A}/A, \quad \hat{L} = \dot{L}/L$$

وبقسمة المعادلة السابقة على Y تصبح:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sF_K + \frac{ALF_{AL}(\hat{A} + \hat{L})}{Y} \dots \dots \dots (2 - 77)$$

وبوضع: $\hat{Y} = \dot{Y}/Y = g$ تصبح المعادلة على الشكل التالي: (2 - 78)

$$\hat{Y} = g = sF_K + \frac{ALF_{AL}}{Y} (\hat{A} + \hat{L}) \dots \dots \dots (2 - 78)$$

وبتعويض كل من $\hat{A}, \hat{L}$ بكل من λ, μ تصبح لدينا:

$$g = sF_K + \frac{ALF_{AL}}{Y} (\mu + \lambda) \dots \dots \dots (2 - 79)$$

وبوضع $\beta = \frac{F_{KK}}{Y}$ وهو الشق الأول من المجموع الظاهر في دالة الإنتاج رقم (74) التي بدأنا بها التحليل أعلاه، لنحصل

مع ثبات غلة الحجم على الصيغة $1 - \beta = \frac{ALF_{AL}}{Y}$ وهو الشق الثاني من دالة الإنتاج وإن كان قد تغير شكله نظرا للتغيرات الحاصلة فيه.

كما لا توجد حاجة لتكون β ثابتة في هذه المعادلة، وبذلك تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$g = sF_K + (1 - \beta)(\mu + \lambda) \dots \dots \dots (2 - 80)$$

وتمثل المعادلة الأخيرة المقصد المباشر الذي يبين لنا أن الفرق بين معدل نمو الناتج g والمعدل الخارجي للنمو $(\mu + \lambda)$

هو دائما مساويا ل:

$$g - (\mu + \lambda) = sF_K - \beta(\mu + \lambda) \dots \dots \dots (2 - 81)$$

وما يعنيه النمو الداخلي هو أنه يتعين أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي يمكن أن تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج، فإذا ما نما الناتج بمعدل يساوي مجموع معدل نمو السكان ومعدل نمو المكون الخارجي للتغير التكنولوجي، نكون بصدد نموذج للنمو الخارجي، ويوجد نمو داخلي فقط عندما يكون الجانب الأيسر ومن ثم الجانب الأيمن موجبا.

وأما المانع للجانب الأيمن أن يكون موجبا هو انخفاض F_K مع تراكم رأس المال، وعليه يمكن القول أن وظيفة أي نموذج للنمو الداخلي يكمن في إبقاء الناتج الحدي لرأس المال دون انخفاض أسرع من اللازم مع تراكم رأس المال. وهناك طريقتان للقيام بذلك:

الطريقة الأولى: تقوم على افتراض أن لدالة الإنتاج الشكل الخاص:

$$F(K, AL) = aK + G(K, AL) \dots \dots (2 - 82)$$

حيث G : دالة متجانسة من الدرجة، وبالاشتقاق بالنسبة لرأس المال يكون لدينا:

$$F_K = a + Z_K \geq a$$

حيث α : معامل رأس المال، فإذا كانت $\alpha < (\mu + \lambda)$ يكون لدينا نمو داخلي.

الطريقة الثانية: هي الطريقة التي يمكن من خلالها أن يصبح التقدم التكنولوجي داخليا في النموذج، وأول ورقة كانت في هذا الاتجاه ورقة "آرو" حول التعلم عبر الممارسة في ستينيات القرن العشرين، وتتم المناقشة في الورقة مع افتراض أن مستوى التكنولوجيا يعتمد على كمية رأس المال التي تم تراكمها بالفعل:

$$Y = F(K, A(K)L) \dots \dots (2 - 83)$$

حيث يتوقف معدل نمو A على معدل الاستثمار¹.

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي

توجد نماذج كثيرة ومتعددة تعمل بالطريقة نفسها، سنحاول إبراز جزء منها من خلال نموذج كل من بول "رومر"، ونموذج "لوكاس" على التوالي:

1- بول رومير (Paul Romer, 1986): يبدأ "رومر" نموذجه من خلال إعطاء قيمة الصفر لكل من λ, μ ، أي يفترض أنه لا يوجد نمو للسكان كما يفترض غياب تقدم تكنولوجي خارجي، كما افترض "رومر" أن رأس المال البشري H ثابت، وفي هذا النموذج، يتمثل التقدم التكنولوجي في إنتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، أي لا يتمثل في جعل بعض السلع الرأسمالية أكثر إنتاجا وإنما في إنتاج أنواع إضافية من السلع الرأسمالية، ففي لحظة زمنية تكون هناك N من أنواع السلع الرأسمالية، وأن الكميات من الأنواع المختلفة N للسلع الرأسمالية المتاحة للإنتاج هي: $x_1, x_2, \dots, x_N$ وهي تستهلك كلية في فترة إنتاج واحدة.

ومع افتراض أن إجمالي كمية رأس المال البشري متاح للاقتصاد H ثابتة، فيوجد أمام المجتمع دائما إمكانية توزيع هذا المخزون المحدد بين إنتاج الناتج H_Y وإنتاج الأنواع الجديدة من رأس المال H_A كما يلي:

$$H = H_Y + H_A \dots \dots \dots (2 - 84)$$

حيث أن كلا من H_Y, H_A ثابتان.

وبافتراض أن تقنية إنتاج الناتج النهائي من شكل "كوب-دوغلاس" المعدل، وهي ليست بكوب-دوغلاس

$$Y = H_Y^\alpha L^\beta \sum_{i=1}^N x_i^{1-\alpha-\beta} \dots \dots \dots (2 - 85)$$

حيث:

حيث: L هي الكمية الثابتة من العمل الخام متاح وغلتها ثابتة.

كما يفترض "رومر" أن هناك مورداً آخرًا متاح بالكمية R والذي يمكن اعتباره نوعاً خاصاً من العمل أو نوعاً خاصاً من رأس المال البشري، ويفترض أنه يلزم استخدام η وحدات من هذا المورد لإنتاج وحدة واحدة من أي نوع من السلع الرأسمالية، عندما يكون قد تم اختراعها، عندها تستخدم عدد الوحدات ηx_i من المورد لإنتاج عدد الوحدات x_i

¹ روبرت صولو، ترجمة: ليلي عبود، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2003، ص 243-247.

من النوع i من السلع الرأسمالية، وستولد الأسواق التنافسية بوضوح النمط الكافي لإنتاج N من السلع الرأسمالية:

$$x_1 = x_2 = \dots = x_N = \bar{x}$$

وعليه فإن: $R\eta\bar{x} = N$ ، كما أن الناتج: $H^\alpha_\gamma L^\beta$ ثابت ويرمز له ب: B ، وعليه ستكون Y مساوية ل:

$$Y = BN\bar{x}^{1-\alpha-\beta} = BN\left(\frac{R}{\eta N}\right)^{1-\alpha-\beta} = BR^{1-\alpha-\beta} \eta^{-(1-\alpha-\beta)} N^{\alpha+\beta} \dots (2-86)$$

وتتمثل الخلاصة في أنه حتى مع ثبات كل من: R و H و L ، يصبح الناتج النهائي مع هذه التكنولوجيا كبير جداً مع اتساع أنواع السلع الرأسمالية، وفي الواقع نستطيع أن نتقدم خطوة إضافية ونقول أن:

$$\hat{Y} = (\alpha + \beta)\hat{N} \dots \dots \dots (2-87)$$

وحيث أن R, H, N هي كلها ثابتة، وأنه لا يوجد تقدم تكنولوجي خارجي، يحقق أي معدل نمو موجب نمواً داخلياً وتحقق الوظيفة بأي شيء يبقى N موجبة، أي أن أي هيكل للسوق أو أي هيكل اقتصادي يضمن استمرار نمو عدد من أنواع السلع الرأسمالية.

كما أنه كلما اتجهت N نحو المالا نهاية تتجه $(R/N) = \lim_{N \rightarrow \infty} = 0$ نحو الصفر. كما أن السلع الرأسمالية المبتكرة حديثاً ليست أكثر إنتاجية من السلع القديمة¹.

2- نموذج أغيون- هويت (Agion-Hewitt): يدخل كل من "أغيون- هويت" أمورا جديدة مهمة ومتعددة أهمها:

- يمكن أن يجعل البحث والتطوير الناجح التكنولوجيا التي اخترعت بواسطة بحث وتطوير سابق غير مربحة من خلال المنظمين عند اتخاذ القرارات في شأن البحث والتطوير؛

- إمكانية وجود دورات داخلية تنجم عن آلية التجديد التكنولوجي؛

وتتمثل الصيغة المبسطة في نموذجهما من خلال انطلاقيهما من عدم وجود تراكم لرأس المال، والعمالة ثابتة، ووجود سلعة نهائية واحدة تنتج بواسطة عمل يخصص للإنتاج النهائي (x).

وعليه يكون الناتج النهائي مساوياً ل: $Y = Af(x)$ ، كما أنه من المفيد تصور أن العمل ينتج سلعة وسيطة x ، كما يخصص بعض الوقت للبحث والتطوير، وإذا ما نجح ذلك يتمثل التجديد التكنولوجي في سلعة وسيطة جديدة تسمح بزيادة قيمة A ، وتستبعد السلعة الوسيطة القديمة، وإذا رمزنا للتجديد التكنولوجي ب: t فإن:

$$\frac{A_{t+1}}{A_t} = \gamma \quad \text{حيث أن كل تجديد تكنولوجي يؤدي إلى زيادة الناتج بعامل مضاعف: } \gamma > 1$$

وإذا ما رمزنا ب: n لوحدة العمل المخصصة للبحث والتطوير، فإن التجديدات التكنولوجية تصل وفقاً لعملية بواسون بمعدل λn ، هذا يعني أن احتمالية أي تجديد فني في وحدة زمن قصيرة معطاة تكون مساوية ل: λn ، وتكون احتمالية

¹ روبرت صولو، ترجمة: ليلى عبود، مرجع سابق الذكر، ص 247-250.

غياب التجديد التكنولوجي مساوية ل: $(1 - \lambda n)$ ، واحتمال خلق تجديدين تكنولوجيين أو أكثر مساوية للصفر، ويتطلب المشروع المبتكر للتجديد التكنولوجي وضعاً احتكاريًا بالنسبة إلى إنتاج x ، ليكون مفيداً حتى التجديد التكنولوجي التالي¹.

3- نموذج روبرت بارو (Robert Barro, 1990): أضاف Barro مصدر تدفق النفقات العامة G من طرف الدولة إلى مصادر النمو الذاتي (الداخلي) لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، ففي هذا النموذج يعتبر مستوى النفقات العامة هو مصدر النمو الذاتي، أين تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي، ويتمثل هذا الرأسمال في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، والتي تكون مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص خاصة في البنية الأساسية، كالطرق، الموانئ، المطارات، ورعاية وإعداد وتأطير رأس المال البشري مثل التعليم والصحة... إلخ، وحماية حقوق الملكية كالأمن والدفاع... إلخ، والخدمات المباشرة التي تدخل في دالة منفعة المستهلكين مثل الملاعب، المتاحف... إلخ.²

وانطلق Barro في تحليله من اعتباره للنفقات استثماراً في السلع الاجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطى هذه الدالة كما يلي³:

$$Y_i = A_i K_i^\alpha N_i^{1-\alpha} G_i^{1-\alpha} \quad (2-88) \quad \alpha \in]0, 1[$$

حيث: N_i, K_i, Y_i هي على التوالي الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i).
 A : مستوى التقدم التكنولوجي ثابت.

$1-\alpha$: مرونة الإنتاج.

حيث يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية - إذا تم اعتبار جميع المؤسسات متماثلة - بالشكل التالي⁴:

$$Y_i = A K^\alpha N^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (2-89)$$

حيث أن الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية

عن طريق التراكم.

¹ روبرت صولو، ترجمة: ليلي عبود، مرجع سابق الذكر، ص 279-281.

² زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 165.

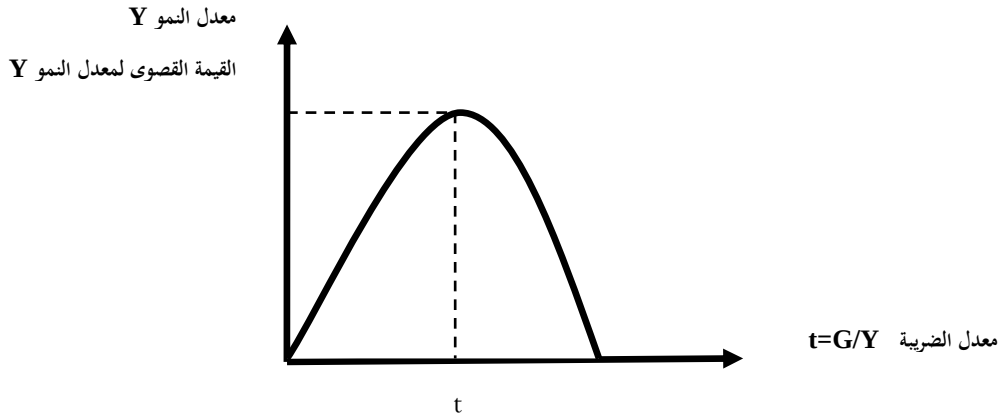
³ Frédérique bec, analyse macroéconomique, édition la découverte, France, 2000, p 402.

⁴ Kathelijne Schubert, Macroéconomie, comportement et croissance, 2^{ème} édition, vuibert, France, 2000, pp214-215.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التوجهات الفكرية المختلفة

بالإضافة إلى ذلك يقول Barro أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل $T=tY$ ، وتوازن الميزانية يكون محققا دائما $T=G$.
والشكل البياني رقم (2-4) يبين تغير Y بدلالة t كما يلي:

شكل رقم (2-5): العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الضريبة.



المصدر: جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2014/2015، ص102.

ومن خلال الشكل السابق رقم (2-4) يتضح أن فرض ضريبة منخفضة يؤثر إيجابيا على معدل النمو حتى يصل إلى حده الأقصى والذي يتناسب مع المعدل الأمثل للضريبة، وهو المعدل الذي يسمح بتمويل المنشآت القاعدية التي تؤثر بشكل غير مباشر على الإنتاج عند استعمالها من قبل القطاع الخاص مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن الأثر الإيجابي للضريبة على تحفيز الإنتاج أكبر من أثرها السلبي على الاستهلاك¹.

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تعتبر جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة التالية:

$$\bar{K} = s(1 - t)Y - \delta \bar{K} \dots \dots \dots (2 - 90)$$

وبالتالي تتحدد معادلة الإنتاج الإجمالي من خلال استبدال G بـ tY كما يلي:

$$Y = AK^\alpha N^{1-\alpha} (tY)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (2 - 91)$$

¹ جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2014/2015، ص102.

وقد استنتج Barro في نهاية تحليله إلى أن أثر تدخل الدولة على النمو الاقتصادي ما هو إلا نتيجة أثريين اثنين هما:

الأول هو الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، والثاني هو الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية¹.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر قد طبقت نموذج روبرت بارو في الاقتصاد الجزائري من خلال التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ساعدها في ذلك الموارد المتحصل عليها من الجباية البترولية التي عرفت ارتفاعا مستمرا في حصيلتها خلال نفس الفترة، نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

4- الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلية: من أهم عيوب نظرية النمو الحديثة اعتمادها على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية، والتي تكون في الغالب غير واقعية مع ما هو موجود في الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل مستمر في الدول النامية، وجود عديد من العراقيل والعقبات الناتجة عن ضعف البنية التحتية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال؛ ومن ناحية أخرى، فقد أهملت نظريات النمو الحديثة الأثر على النمو في الأجل القصير والمتوسط، بسبب تركيزها على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي².

¹ صواليلي صد رالدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص52-53.

² ميشال توداور، ترجمة: محمد حسن حسني، مرجع سابق الذكر، ص ص157-158.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي من بين أهم الوضعيات التي تحاول الدول باختلاف درجات تقدمها الوصول إليها من خلال اتباع سياسات اقتصادية معينة، وذلك من أجل التأثير على المؤشرات المكونة له ومن بينها محاولة الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والقضاء على التضخم مع تحقيق معدلات نمو عالية.

ولتحقيق ذلك فقد عرف موضوع الاستقرار الاقتصادي اهتماماً كبيراً من قبل مفكري المدارس الاقتصادية المختلفة، فمنهم من نادوا بالحرية الاقتصادية في سبيل تحقيق ذلك، وركزوا على جانب العرض باعتبار أن كل عرض يخلق طلباً مساوياً له وأن السوق ينضم نفسه بنفسه، ولكن مع ظهور أزمة الكساد وعدم جدوى هذه الأفكار في القضاء عليه ظهرت أفكار وتوجهات أخرى في إطار المدرسة الكينزية تنادي بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة الإنفاق الحكومي من أجل تنشيط جانب الطلب والقضاء على مشكلة الكساد، تلاها بعد ذلك عدة مدارس كالمدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة النقدية والنيو كينزية.

وباعتبار النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف الذي تسعى الدول الوصول إليه في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي فقد عرف هو الآخر اهتماماً كبيراً من قبل المدارس الفكرية محاولين في ذلك الوصول إلى نموذج معين يمكن تطبيقه في جميع الدول المتقدمة منها والنامية، ومع عدم جدوى تطبيق النماذج التقليدية لجأ مفكرون آخرون في بناء نماذجهم على مصادر النمو الذاتي.

وفي الجزء الموالي سنحاول تتبع التطور الحاصل في السياسة المالية من خلال تحليل أدواتها تماشياً مع البرامج الاقتصادية المطبقة وانعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث:

تطور السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار
الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تسطير العديد من البرامج التنموية وتطبيق مجموعة من الإصلاحات كان الهدف منها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكغيرها من الدول النامية ركزت الجزائر على السياسة المالية كأداة يمكن من خلالها الخروج من الوضعية التي عرفها الاقتصاد بعد الاستقلال إلى غاية نهاية القرن العشرين، وفي إطار ذلك شهدت الجزائر تطبيق عدة برامج تنموية منها المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

وبعد حدوث أزمة البترول 1986 والتي انعكست سلباً على أداء الاقتصاد الجزائري جراء نقص الموارد المالية من العملات الصعبة، لجئت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ما أجبرها على تطبيق حزمة من الإصلاحات مقابل الحصول على التمويل اللازم للقيام بعملية التنمية، تمثلت هذه الإصلاحات في الاستعداد الائتماني الأول (1989، STAND-BY1) والاستعداد الائتماني الثاني (1991، STAND-BY2) سنة 1991، واتفق الاستعداد الائتماني سنة 1994 واتفق التصحيح الهيكلي (ماي 1995 - ماي 1998)¹.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى التطور الحاصل في تطبيق أدوات السياسة المالية تزامناً مع البرامج التنموية التي سطرها الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2016)، ومعرفة مدى انعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي ممثلة أساساً بالنمو الاقتصادي والتضخم والتشغيل والبطالة، ومعرفة حالة التوازن الاقتصادي الخارجي من خلال دراسة وضعية ميزان المدفوعات وأهم حساباته.

وللإلمام بكل ما تقدم قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء تتمثل فيما يلي:

✓ **المبحث الأول:** السياسة المالية وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

✓ **المبحث الثاني:** السياسة المالية وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

✓ **المبحث الثالث:** السياسة المالية وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

¹ لأكثر تفصيل أنظر: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015، ص ص 217-220.

المبحث الأول: السياسة المالية وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

عرفت الجزائر حالة من انعدام الاستقرار الأمني خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين ما انعكس سلباً على مؤشرات الاقتصاد الداخلية والخارجية، وخلال بداية القرن العشرين حاولت الجزائر النهوض بالاقتصاد من خلال اتخاذ عدة إجراءات في إطار السياسة المالية سنحاول معرفتها من خلال هذا الجزء من الدراسة، ونحاول معرفة أثر ذلك على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2000-2004) كما يلي:

المطلب الأول: مخطط الإنعاش الاقتصادي (2000-2004).

أقرّ هذا المخطط في أفريل من عام 2001، بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجاً قياسياً، وذلك بالنظر إلى احتياطي الصّرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11,9 مليار دولار¹، وسنحاول إبراز أهم الجوانب الخاصة بهذا المخطط في ما يلي:

1. أهداف المخطط: سعت الدولة من خلال القيام بهذا المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومحاربة الفقر؛
 - ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛
 - ✓ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
 - ✓ الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي ما بين 5 و6% والذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج².
- وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على أربعة أوجه رئيسية، نحاول توضيحها من

خلال الجدول التالي كما يلي:

الوحدة: مليار دج		جدول رقم(3-1): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).				
البيان	2001	2002	2003	2004	الاجموع (مبالغ)	الاجموع(نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
الاجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

¹ بودخدخ كريم، سلامة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001-2009)، [على الخط]، اطلع عليه في: 12/ 10/ 2016، متاح على الرابط: <<http://search.conduit.com/ResultsExt.aspx?ctid=>>، ص 8.

² ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية "حالة الاستثمار الخاص-دراسة قياسية: 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص136.

المصدر: بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص107.

ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية، نظراً للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة، من تدهور في البنية التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمخطط ملائم، لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافةً إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظراً لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية، وقد خصّصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق فقرة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي¹.

2. **السياسات المصاحبة للمخطط:** لإنجاح هذا المخطط، قامت الدولة بإتباع عدة سياسات تطمح من خلالها إلى تحسين أداء بعض القطاعات والإدارات، ومن بين هذه الإدارات إدارة الضرائب لما لها من أهمية في الاقتصاد الوطني من خلال الإيرادات المترتبة عليها، ولإنجاح هذه السياسات خصّصت الدولة مبالغ معينة سنحاول إبرازها من خلال الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم(3-2): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)					
القطاعات	2001	2002	2003	2004	الوحدة مليار دج
عصنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	المجموع
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05			0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر: كريم زمران، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص204.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر أعطت اهتماماً كبيراً لعصنة إدارة الضرائب، حيث خصّصت لذلك مبلغ معتبر، لجعلها أكثر مرونة مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد جراء الإصلاحات المتكررة، حيث خصّصت الدولة لذلك مبلغ 20 مليار دينار وزعت على السنوات الأربعة، كما خصّصت 2 مليار دينار لكل من تهيئة المناطق الصناعية وصندوق ترقية المنافسة الصناعية، كما خصّصت مبلغ 22.5 مليار دينار لصندوق المساهمة والمشاركة.

¹ بودخدخ كريم، سلامنة محمد، مرجع سابق الذكر، ص10.

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

سنحاول من خلال ما يلي تحليل اتجاه السياسة المالية في الجزائر، من خلال تتبع التطور الحاصل في أدواتها خلال الفترة (2000-2004) كما يلي:

1. **الإنفاق العام:** يعد الإنفاق العام من بين أدوات السياسة المالية التي تستطيع من خلالها الدولة الوصول إلى أهداف اقتصادية معينة، وخلال بداية القرن الحادي والعشرين عرفت الجزائر توسعا كبيرا في الإنفاق العام بغية تحقيق مجموعة من الأهداف حددت في إطار البرنامج الخماسي للتنمية (2000-2004) ومن بين هذه الأهداف تحقيق معدلات نمو عالية، ومن خلال الجدول الموالي سنحاول تبيان أهم التطورات الحاصلة في الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي كما يلي:

الوحدة: مليار دج					
جدول رقم (3-3): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)					
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الإنفاق الكلي	1178,1	1321,0	1550,6	1690,2	1891,8
نسبة نمو الإنفاق الكلي	-	12%	17%	9%	12%
الإنفاق الجاري	856,2	963,6	1097,7	1122,8	1251,1
نسبة النمو %	-	13%	14%	2%	11%
نسبته من الإنفاق الكلي	73%	73%	71%	66%	66%
الإنفاق الاستثماري	321,9	357,4	452,9	567,4	640,7
نسبة النمو %	-	11%	27%	25%	13%
نسبته من الإنفاق الكلي	27%	27%	29%	34%	34%

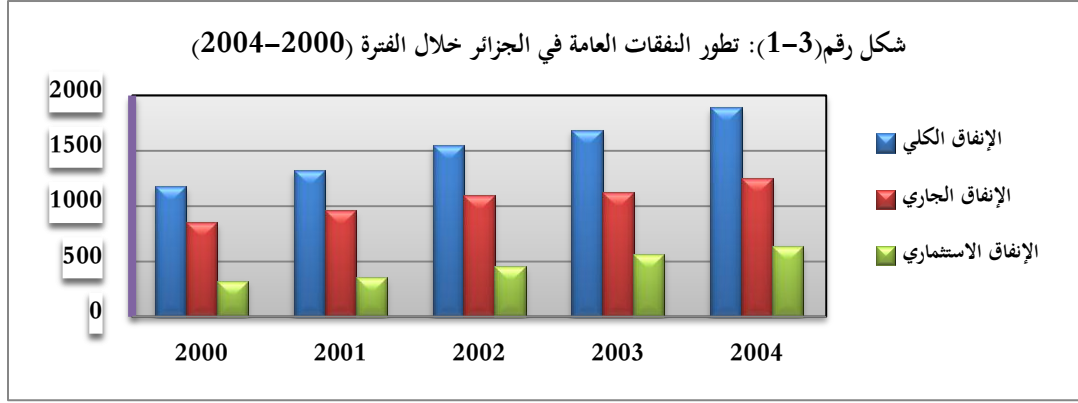
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques, consulté le: (01/11/2017), Disponible sur le lien : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

حيث شهدت النفقات العامة تطور مستمرا في قيمتها، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 1178,1 مليار دج، لتواصل الارتفاع بمعدل 12% سنة 2001 بقيمة إجمالية وصلت إلى 1321,0 مليار دج وبلغت سنة 2004 ما قيمته 1891,8 مليار دج، وبلغ معدل الارتفاع في المتوسط خلال هذه الفترة من الدراسة 12,5%، ويعود هذا الارتفاع في قيمة الإنفاق الحكومي الكلي لعدة أسباب من بينها السياسة التوسعية المنتهجة من قبل الحكومة خلال هذه الفترة من الدراسة في إطار تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي، وقد عرفت هذه الفترة زيادة معتبرة في أسعار البترول التي وصلت للحضيض خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، هذه الزيادة ساعدت الدولة الجزائرية على تطبيق سياساتها في إطار البرامج المسطرة بالاعتماد على الفوائض المالية المتأتية من الجباية البترولية.

وسنحاول من خلال الشكل الموالي تبيان التطور الحاصل في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-

2004) بشقيه الاستهلاكي والاستثماري كما يلي:



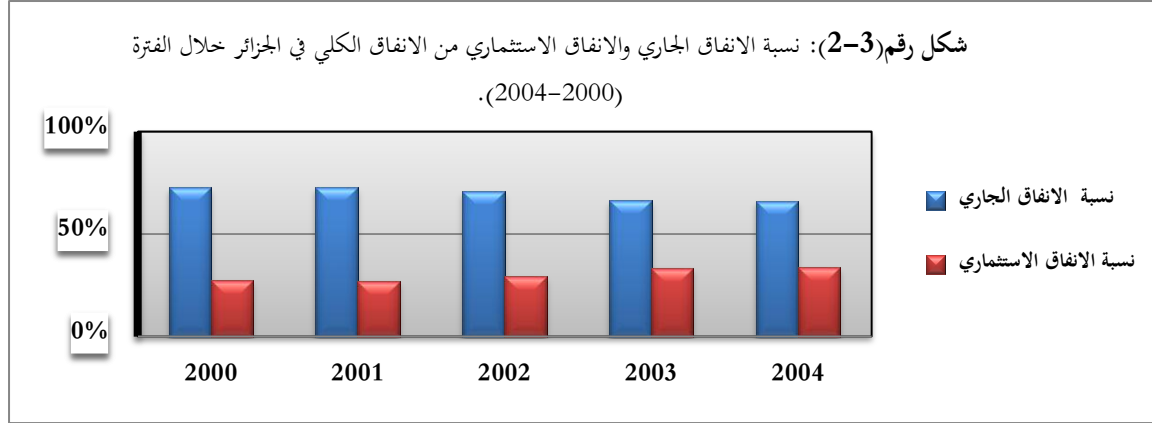
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-3)

نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

1.1- الإنفاق الاستثماري: شهد الإنفاق الاستثماري تطوراً مستمراً في قيمته، حيث وصل سنة 2000 إلى ما قيمته 321,9 مليار دج ممثلاً ما نسبته 27% من إجمالي النفقات العامة في الجزائر، لترتفع هذه النسبة سنة 2002 إلى 29% بقيمة بلغت 452,9 مليار دج، وفي سنة 2004 وصلت قيمته إلى 640,7 مليار دج ممثلاً ما نسبته 34% من قيمة النفقات العامة في الجزائر، وقد وصل معدل الارتفاع في المتوسط خلال هذه الفترة إلى 19%، ويعود هذا التزايد المستمر في قيمة الإنفاق الاستثماري لعدة عوامل من بينها اتجاه الدولة الجزائرية للإنفاق على إنشاء العديد من الهياكل القاعدية كالطرق والجسور، بالإضافة إلى إنشاء العديد من التجمعات السكانية بهدف القضاء على مشكلة السكن التي تعد الشغل الشاغل للمواطن الجزائري لحد الآن.

2.1- الإنفاق الاستهلاكي: شهد الإنفاق الاستهلاكي تطوراً مستمراً إذ استحوذ على ما نسبته 73% من مجموع الإنفاق العام سنة 2000 بقيمة وصلت إلى 856,2 مليار دج، لتبقى نسبة المساهمة على حالها سنة 2001 بالرغم من ارتفاع قيمته إلى 963,6 مليار دج بنسبة ارتفاع وصلت إلى 13%، لتتخفّف نسبة المساهمة في الإنفاق العام ابتداء من سنة 2002 لتصل إلى 66% على الرغم من ارتفاع قيمته إلى 1097,7 مليار دج، وقد وصلت قيمته سنة 2004 إلى 1891,8 مليار دج بنسبة مساهمة وصلت إلى 66%، وقد وصل معدل الارتفاع في المتوسط خلال هذه الفترة إلى 10%، وتعود هذه الزيادة المستمرة في الإنفاق الجاري لعدة أسباب من بينها ارتفاع قيمة كتلة الرواتب والأجور كما هو مبين في الجدول رقم (3-3) بسبب استحداث العديد من مناصب الشغل الجديدة.

والشكل الموالي يبين تطور نسبة مساهمة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري في الإنفاق الكلي خلال الفترة (2000-2004) كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-3).

2. **الإيرادات العامة:** تعد الجزائر من بين الدول الريعانية التي تعتمد أساسا في إيراداتها على الإيرادات النفطية (الجباية البترولية)، وسنحاول من خلال الجدول الموالي تبين التطورات الحاصلة في الإيرادات العامة العادية وغير العادية كما يلي:

جدول رقم (3-4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2004). الوحدة مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة	1124,9	1389,7	1576,7	1525,6	1606,4
نسبة نمو الإيرادات العامة	-	24%	13%	-3%	5%
الإيرادات العادية	404,9	549,1	660,3	689,5	744,2
نسبة النمو %	-	36%	20%	4%	8%
نسبته من الإيرادات العامة	36%	40%	42%	45%	46%
الإيرادات غير العادية	720	840,6	916,4	836,1	862,2
نسبة النمو %	-	17%	9%	-9%	3%
نسبته من الإيرادات العامة	64%	60%	58%	55%	54%

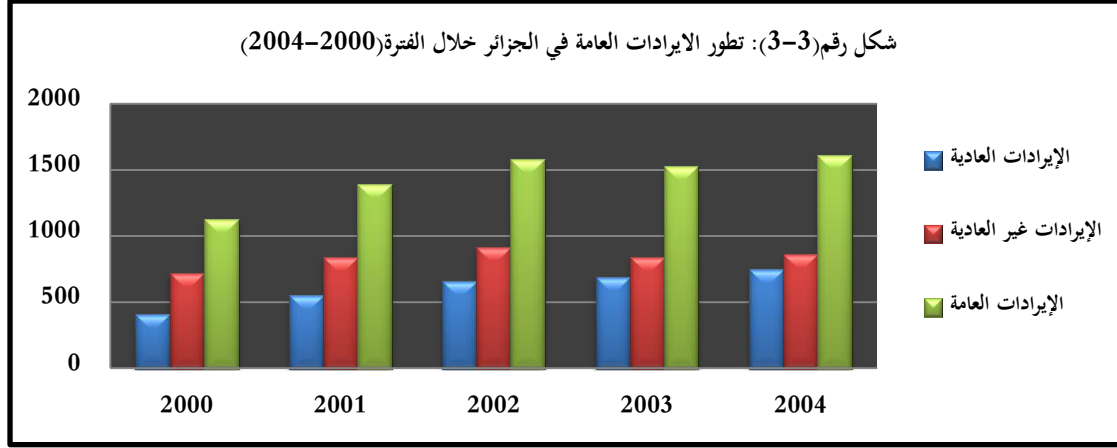
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, op ct.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

عرفت الإيرادات العامة في الجزائر ارتفاعا مستمرا في حصيلتها حيث وصلت سنة 2000 إلى 1124,9 مليار دج لتصل إلى 1576,7 مليار دج سنة 2002، وفي سنة 2003 انخفضت بنسبة 3% لتصل إلى 1525,6 مليار دج، لتعود إلى الارتفاع في السنة الموالية لتصل إلى 1606,4 مليار دج بنسبة ارتفاع وصلت إلى 5%، وبلغ متوسط نمو الإيرادات العامة خلال هذه الفترة 9.75% ومقارنة بفترة الإصلاحات (1991-1998) فقد شهدت الإيرادات العامة تحسنا ملحوظا إذ لم تتجاوز قيمتها 774,511 مليار دج سنة 1998.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2004) كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3-4).

نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

1.2- الإيرادات العادية: تعتمد الإيرادات العادية في الجزائر في حصيلتها أساسا على مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في صورة الضريبة على رقم الأعمال والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب، وقد عرفت الإيرادات العادية المتكونة أساسا من الإيرادات الضريبية تطورا مستمرا خلال الفترة (2000-2004) حيث وصلت قيمتها سنة 2000 إلى 404,9 مليار دج أي ما يعادل ما نسبته 36% من إجمالي الإيرادات العامة لتصل سنة 2001 إلى ما قيمته 549,1 مليار دج أي بنسبة نمو قدرت ب 36 % مقارنة بالسنة السابقة لها وهي أعلى نسبة نمو لها خلال هذه الفترة، وقد عرفت الإيرادات العادية تطورا مستمرا إلى أن وصلت سنة 2004 إلى ما قيمته 744,2 مليار دج لتعادل ما نسبته 46 % من إجمالي الإيرادات العامة، وقد وصلت نسبة نموها في المتوسط إلى 17 % خلال هذه الفترة من الدراسة.

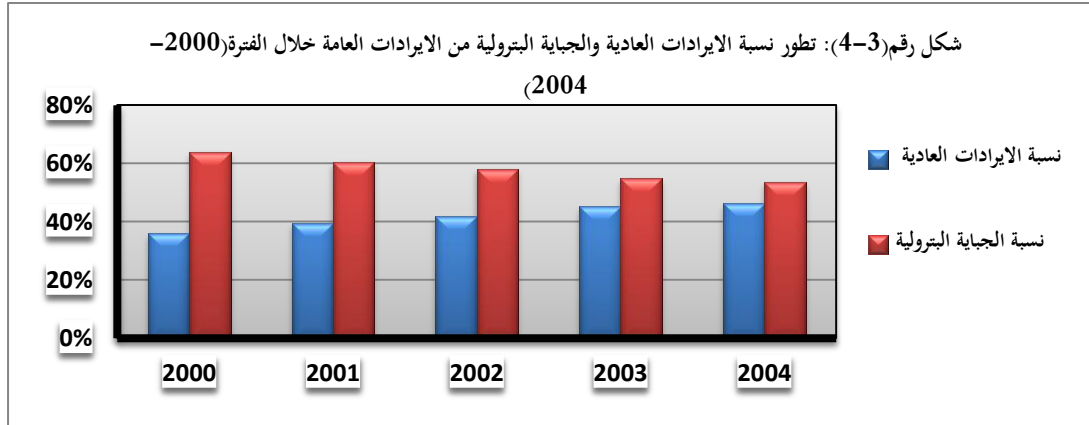
وتعد الإيرادات الضريبية من بين أهم مكونات الإيرادات العادية خلال هذه الفترة من الدراسة، حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى 86,3 % سنة 2000 بقيمة إجمالية قدرت ب: 349,50 مليار دج، وفي سنة 2004 بلغت قيمتها 580,40 مليار دج بنسبة مساهمة بلغت 78 % من إجمالي الإيرادات العادية.

وكباقي الدول النامية التي تتميز بنظام ضريبي يعتمد في حصيلته على الضرائب غير المباشرة، تعد حصيلة الضريبة على القيمة المضافة TVA من بين أهم مكونات الإيرادات الجبائية، حيث وصلت قيمتها سنة 2002 إلى 146,63 مليار دج بنسبة مساهمة قدرت ب: 30,36 % و 164,46 مليار دج سنة 2003 بنسبة مساهمة قدرت ب 31,33%¹.

¹ Vos impôts pour 2002 et 2003, Ministère des Finances, Direction Générale des Impôts, disponible sur : www.mfdgi.gov.dz.

2.2- الجباية البترولية: عرفت الإيرادات غير العادية المتمثلة أساسا في الجباية البترولية تطورا ملحوظا مقارنة بما كانت عليه في سنوات التسعينيات التي عرفت خلالها أسعار البترول أدنى مستوياتها، حيث وصل متوسط سعر البرميل سنة 1998 إلى 11 دولار ، وخلال الفترة (2000-2004) عرفت الجباية البترولية تطورا ملحوظا حيث وصلت سنة 2000 إلى 720 مليار دج أي ما نسبته 64% من إجمالي الإيرادات العامة، لتصل إلى 840,6 مليار دج سنة 2001 أي بنسبة نمو وصلت إلى 17% وهي أعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة من الدراسة، وفي سنة 2002 وصلت إلى أعلى مستوياتها بقيمة قدرت ب 916,4 مليار دج لتعاود الانخفاض خلال السنتين اللاحقتين لتصل إلى 836,1 مليار دج سنة 2003 و862,2 مليار دج سنة 2004، ووصل متوسط نمو الإيرادات غير العادية خلال هذه الفترة إلى 5%، أما فيما يخص نسبة تمثيلها للإيرادات العامة فقد عرفت انخفاضا مستمرا حيث وصلت إلى 64% سنة 2000 لتصل إلى 54% سنة 2004 ما يفسره التحسن الملحوظ في جانب الإيرادات العادية جراء الإجراءات المتخذة من خلال المخطط التنموي المواكب لهذه الفترة والمتمثلة في تخصيص جزء كبير من الغلاف المالي لعصرنة قطاع الضرائب للخروج من التبعية لقطاع المحروقات من جهة، والتذبذب المستمر لأسعار البترول من جهة أخرى، حيث وصل سعر البرميل سنة 2000 إلى حدود 28,6 دولار.

والشكل الموالي يبين نسبة تمثيل كل من الإيرادات العادية والجباية البترولية للإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة من الدراسة كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3-4).

3. الموازنة العامة: تتأثر الموازنة العامة للدولة بالسياسة المنتهجة سواء كانت توسعية أو انكماشية، وسنحاول من خلال هذا الجزء معرفة حالة الموازنة العامة في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد خلال هذه الفترة كما يلي:

الوحدة مليار دج	جدول رقم (3-5): رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2004).				
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الميزانية العامة	53,85-	68,70	26,03	-164,62	-285,37
رصيد الخزينة العمومية	-0,659	-19,99	-11,21	186,94	109,87
رصيد صندوق ضبط الموارد قبل التعويض	453,237	356,001	198,038	476,892	944,391
تعويضات الصندوق	221,100	184,467	170,06	156,000	222,703
رصيد صندوق ضبط الموارد بعد التعويض	232,137	171,534	27,978	320,892	721,688

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

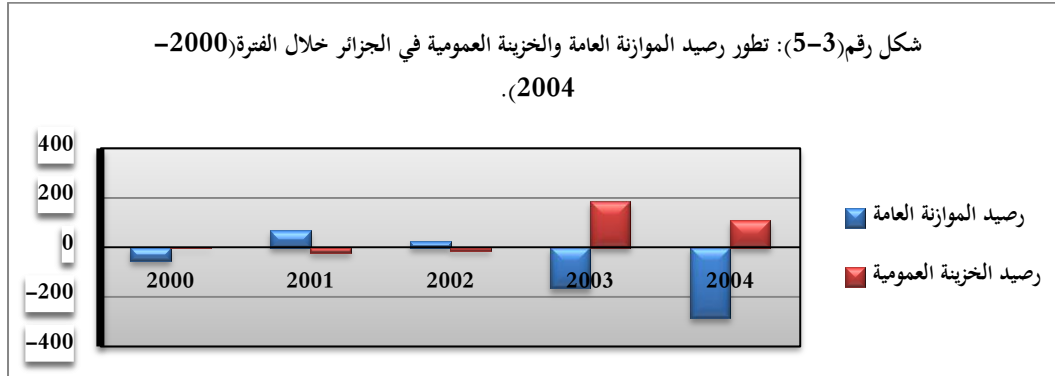
- Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 – 2016, ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques, consulté le: 01/11/2017, Disponible sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz>.
- Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, op ct.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

1.3 الموازنة العامة: حققت الموازنة العامة في الجزائر عجزا خلال سنة 2000 قدر ب: 53,85 مليار دج، وذلك راجع إلى التوسع الكبير في الإنفاق العام، أما خلال سنتي 2001 و2002 فقد عرفت تحقيق فائض وصل إلى 68,70 و26,03 مليار دج على التوالي، لتحقيق عجزاً في سنة 2003 وصل إلى 164,62 مليار دج، وفي سنة 2004 عرفت الموازنة العامة تحقيق أكبر عجز لها خلال هذه الفترة وصل إلى 285,37 مليار دج بنسبة زيادة وصل إلى 73%، ما يفسره التوسع الكبير في الإنفاق الكلي العام يقابله الزيادة الطفيفة في حصيلة الإيرادات العامة، حيث وصل حجم الإنفاق العام من نفس السنة إلى 1891,8 مليار دج بنسبة زيادة وصلت إلى 12% مقابل 1606,4 مليار دج للإيرادات العامة بنسبة زيادة 5%.

2.3- الخزينة العمومية: عرفت الخزينة العمومية هي الأخرى حالة من انعدام الاستقرار خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة، أين حققت عجزا وصل سنة 2001 إلى 19,99 مليار دج، أما خلال السنتين المتبقيتين من الدراسة فقد حققت فائضا قدر ب: 186,94 مليار دج سنة 2003 وهو الأكبر خلال هذه الفترة.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في كل من رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3-5).

3.3- صندوق ضبط الموارد وتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة: تهدف الدول من خلال إنشاء الصناديق السيادية إلى: حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخل الصادرات، تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة، تنويع مداخل البلد وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع الغير متجددة، تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية، مساعدة السلطات النقدية في مختلف الدول المالكة لها على امتصاص السيولة الغير مرغوبة، توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو المستدام "طويل الآجال" لرأس المال في البلدان المالكة للصناديق¹.

وقامت الجزائر سنة 2000 موازنة مع الارتفاع في أسعار البترول وزيادة الإيرادات من الجباية البترولية بإنشاء صندوق ضبط الموارد تابع للخزينة العمومية، وتحت وصاية وزارة المالية، ولا يخضع لرقابة البرلمان عكس الصناديق السيادية الأخرى المنتشرة في العالم، ويعتمد الصندوق في مصادره التمويلية على ما يفيض من مبالغ مالية متأتية من إيرادات النفط المصدر بعد اقتطاع الإيرادات العامة للميزانية والتي حددت من خلال السعر المرجعي للبرميل المقدّر ب: 19 دولار ثم تغير هذا السعر ليصبح 37 دولار سنة 2008، ويعود ذلك إلى التغير الملحوظ في أسعار البترول التي شهدت انخفاضاً محسوساً عند حدوث الأزمة المالية العالمية²، ويتم إعادة ضبط الموازنة العامة تماشياً مع مستجدات الساحة الداخلية بمعنى أنه ما يفيض عن قيمة الجباية البترولية وفق السعر المرجعي للبرميل المحدد في قانون المالية يوجه مباشرة إلى صندوق ضبط الموارد على أن الهدف من هذا الصندوق هو تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

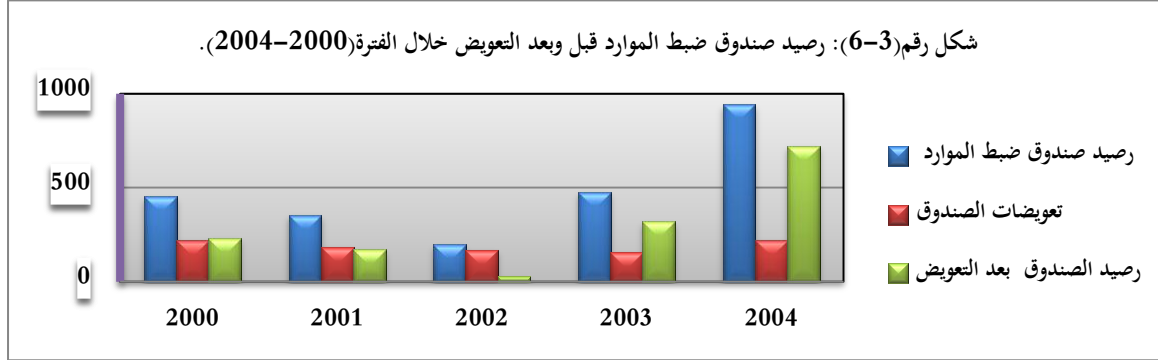
ومع التراكمات المالية المستمرة خلال السنوات التي شهدت تزايداً مستمراً في ارتفاع أسعار البترول اتجهت الدولة الجزائرية إلى استثمار جزء من هذه الأموال في الاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية.

وخلال هذه الفترة من الدراسة (2000-2004) فقد عرف رصيد صندوق ضبط الموارد تغيراً مستمراً، إذ وصل سنة 2000 إلى 453,23 مليار دج لينخفض إلى 356,00 مليار دج في السنة الموالية أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 21,45%، وفي سنة 2002 عرف أضعف رصيد له وصل إلى 198,038 مليار دج ليصل إلى 944,391 مليار دج سنة 2004، وخلال هذه الفترة قدر معدل نمو رصيده في المتوسط 43%، بالإضافة إلى ذلك قامت الدولة باستغلال هذه الأرصدة في تغطية مخلفات الدين العام، إذ بلغت الاقتطاعات سنة 2000 ما قيمته 221,100 مليار دج لترتفع إلى 222,703 مليار دج سنة 2004 مثله ما نسبته 23,58% من إجمالي رصيد صندوق ضبط الموارد.

¹ علي خليفة الكواري وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نوفمبر 2009، ص6.

² عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر "محاولة التقييم"، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر "محاولة التقييم"، جامعة الجزائر 03، 13 ماي 2013، ص135.

والشكل الموالي يبين التطور الحاصل في رصيد صندوق ضبط الموارد خلال هذه الفترة من الدراسة كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3-5).

المطلب الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال الفترة (2000-2004)

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تحليل التطورات الحاصلة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمتمثلة أساسا في كل من النمو الاقتصادي، التشغيل والبطالة، معدل التضخم والتوازن الخارجي خلال الفترة (2000-2004) من خلال ما يلي:

1. **النمو الاقتصادي:** شهدت الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين معدلات نمو منخفضة ساهمت فيها عدة عوامل أهمها الانخفاض الكبير في أسعار البترول، والأوضاع الأمنية الصعبة التي مرت بها، إضافة إلى حزمة الإصلاحات التي باشرت بها الجزائر بمعية البنك والصندوق الدوليين، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين الذي تزامن مع التحسن الملحوظ في أسعار البترول حاولت الجزائر من خلال برجة مخطط تنموي خماسي يمتد من 2000 إلى 2004 تحسين معدلات النمو الاقتصادي مع تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الأخرى، وسنحاول من خلال الجدول تبيان أهم التطورات الحاصلة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الداخلي خلال الفترة (2000-2004) كما يلي:

الجدول رقم (3-6): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	4123,51	4227,11	4522,77	5252,32	6149,12
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	2523,8	2659,0	2851,2	311,75	334,10
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3,8	3,0	5,6	7,2	4,8
الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	2507,2	2783,2	3045,7	3383,4	3829,3
معدل نمو PIBHH %	3,8	6,2	6,5	6,6	5,0
الدين العام الداخلي	1022,9	999,4	980,5	982,2	1000,0
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	24,8	23,6	21,7	18,7	16,3
معدل نمو الدين العام الداخلي %	-2,30%	-1,89%	0,17%	1,81%	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

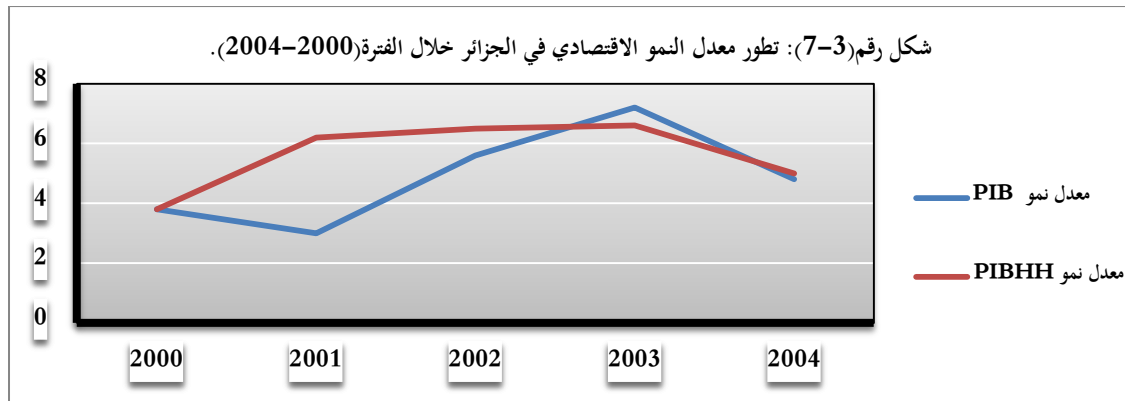
Ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000 - 2016, consulté le (01/11/2017), disponible sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

شهد معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة من الدراسة تغيرا مستمرا بالزيادة أو النقصان، حيث وصل سنة 2000 إلى 3,8% لينخفض في السنة الموالية إلى 3% ليعاود الارتفاع سنة 2002 ليصل إلى 5,6%، وقد عرف النمو الاقتصادي أعلى معدل له سنة 2003 حيث وصل إلى 7,2%، بالإضافة إلى ذلك فقد وصل متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة إلى 4,88%، ما يفسر التزايد المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبنسب متفاوتة، حيث وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2004 بما يساوي 6149,12 مليار دج. أما فيما يخص قيمة الدين العام الداخلي فقد عرف انخفاض خلال السنوات التي تلت سنة 2000، حيث وصلت قيمته من نفس السنة إلى 1022,9 مليار دج ما يعادل 24,8% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة من الدراسة حيث انخفضت إلى 16,3% سنة 2004،

ويمكن توضيح هذه التطورات في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة من الدراسة من خلال

الشكل الموالي كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

هذا، وقد ظل قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد الجزائري مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاعي الزراعة والصناعة، وهو ما يكرس الاختلال الهيكلي للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في صادراته على مصدر أولي وحيد معرض للتقلبات في قيمته باعتباره مرتبط مباشرة بالأسعار في الأسواق العالمية، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول التالي كما يلي:

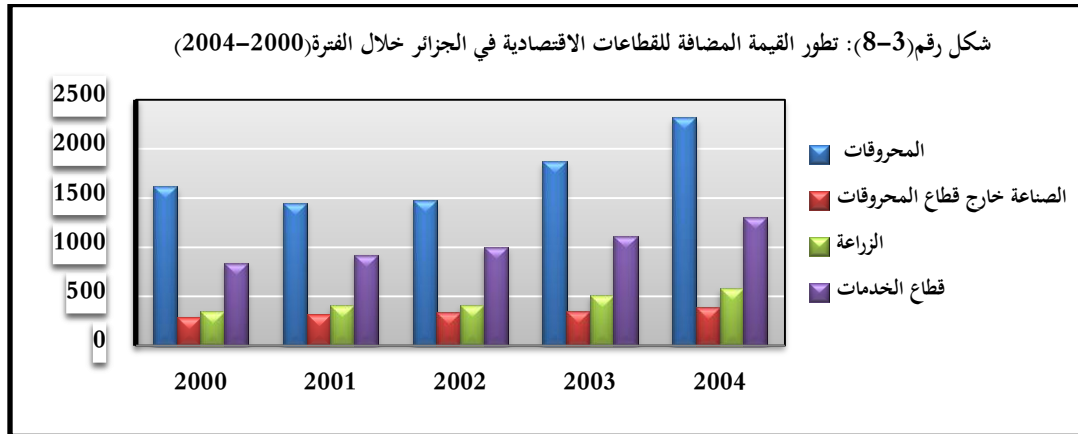
جدول رقم (3-7): القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2004) الوحدة مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
المحروقات	1616,3	1443,9	1477,0	1868,9	2319,8
الصناعة خارج قطاع المحروقات	290,7	315,2	337,6	355,4	388,2
الزراعة	346,2	412,1	417,2	515,3	580,5
قطاع الخدمات	842,7	921,8	1004,2	1112,2	1303,2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 – 2016, ONS, consulté le : 03/10/2017, disponible sur : www.ons.dz.

نلاحظ من خلال الجدول السابق استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت القيمة المضافة لهذا القطاع سنة 2000 إلى 1616,3 مليار دج لتعاود الانخفاض سنة 2001 إلى 1443,9 مليار دج بنسبة انخفاض وصلت إلى (-10,66%)، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 24,9 دولار مقابل 28,6 دولار سنة 2000، لتعاود الارتفاع إلى 25,3 دولار و 29 دولار خلال سنتي 2002 و 2003 لتقفز إلى 38,6 دولار سنة 2004 مما أدى إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع من نفس السنة إلى 2319,8 مليار دج، ويليه قطاع الخدمات حيث تطورت القيمة المضافة له باستمرار إذ بلغت سنة 2000 إلى 842,7 مليار دج لتبلغ 1303,2 مليار دج سنة 2004 أي بمعدل ارتفاع في المتوسط بلغ 11,56%، أما قطاع الزراعة والذي يعد من القطاعات القابلة للتطور لما تحوزه الجزائر من إمكانيات طبيعية متمثلة في الأرض الصالحة للزراعة وتنوع المناخ، لم يرق للتطلعات، حيث يحتل المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ وصلت أعلى قيمة له إلى 580,5 مليار دج سنة 2004، أما قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات فكانت مساهمته ضعيفة طيلة فترة الدراسة إذ وصلت أعلى قيمة له إلى 388,2 مليار دج سنة 2004. ويمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3-7).

2. **التشغيل والبطالة:** سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تحليل التطورات الحاصلة في مؤشر التشغيل والبطالة من خلال تبيان حجم كل من الفئة المشغلة والفئة النشطة والفئة العاطلة عن العمل من الجنسين خلال الفترة (2000-2004) من خلال الجدول الموالي كما يلي:

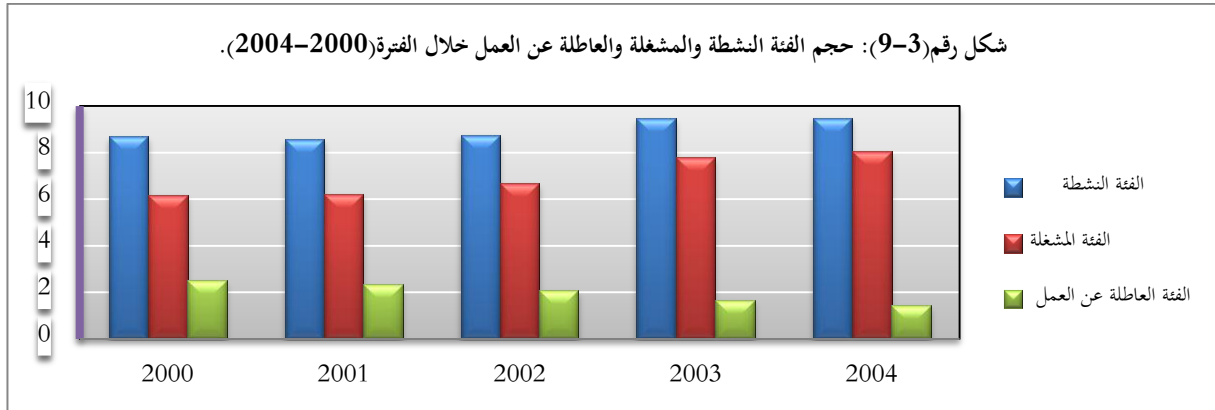
جدول رقم (3-8): تطور مؤشر التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)

2004	2003	2002	2001	2000		
9,492	9,47	8,762	8,568	8,691	المجموع	الفئة النشطة
8,069	7,81	7,511	7,28	7,608	ذكور	(مليون نسمة)
1,423	1,66	1,251	1,288	1,083	إناث	
8,044	7,798	6,684	6,229	6,18	المجموع	الفئة المشغلة
6,87	6,439	5,751	5,345	5,383	ذكور	(مليون نسمة)
1,174	1,359	0,933	0,884	0,797	إناث	
1,448	1,672	2,078	2,339	2,511	المجموع	الفئة العاطلة عن العمل
1,199	1,371	1,76	1,935	2,225	ذكور	(مليون نسمة)
0,249	0,301	0,318	0,404	0,286	إناث	
%84,7	%82,3	%76,3	%72,7	%71,1	المجموع	معدل التشغيل %
%85,1	%82,4	%76,6	%73,4	%70,8	ذكور	
%82,5	%81,9	%74,6	%68,6	%73,6	إناث	
15,25%	17,66%	23,72%	27,30%	28,89%	المجموع	معدل البطالة %
%14,9	%17,6	%23,4	%26,6	%29,2	ذكور	TC
%17,5	%18,1	%25,4	%31,4	%26,4	إناث	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Emploi et chômage 2000-2016, office national des statistiques (ONS), consulté le : 02/11/2017, disponible sur: www.ons.dz.

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق من خلال الشكل التالي كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-8)

نلاحظ من خلال الشكل السابق ما يلي:

1.2- **الفئة النشطة:** شهدت هذه الفئة تطورا مستمرا خلال هذه الفترة من الدراسة باستثناء سنة 2001، حيث انخفضت من 8,691 مليون نسمة إلى 8,568 سنة 2002 لتعاود الارتفاع في السنوات اللاحقة بشكل مستمر،

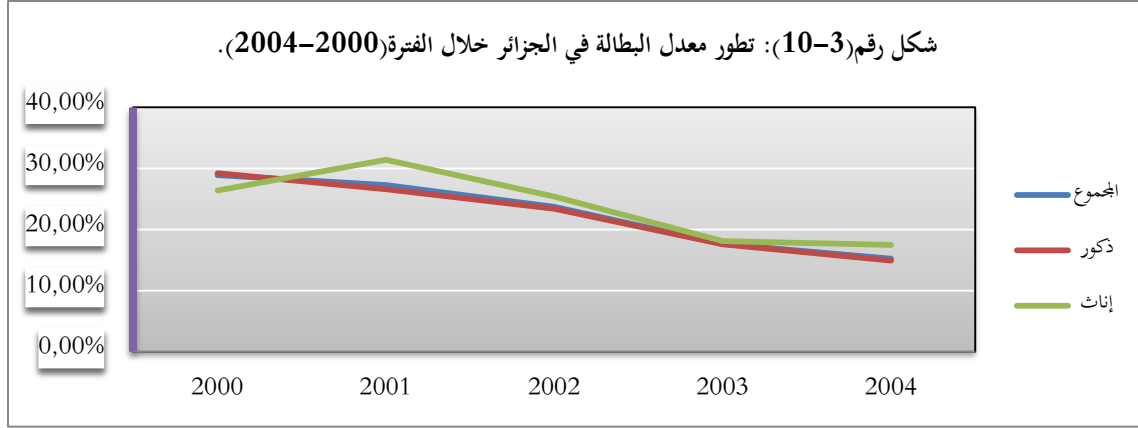
حيث وصلت سنة 2004 إلى 9,492 مليون نسمة، وقد كان نصيب جنس الذكور منها خلال السنوات الخمس من الدراسة يفوق ما نسبته 85%، ويعود ارتفاع الفئة النشطة إلى مكونات المجتمع الجزائري الذي يعد مجتمع شبابي بامتياز باعتبار أن نسبة السكان الذين ينتمون إلى الفئة العمرية المحصورة بين 20-44 وصلت إلى 40% سنتي 2003 و 2004 على التوالي¹.

2.2- الفئة المشغلة: أما فيما يخص الفئة المشغلة فقد وصلت سنة 2000 إلى 6,18 مليون فرد كان نصيب فئة الذكور منها يفوق 87%، وارتفع عدد الفئة المشغلة خلال السنوات اللاحقة حيث وصلت سنة 2004 إلى 8,044 مليون فرد ممثلة ما نسبته 24,44% من مجموع السكان ومسجلة ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2003 بنسبة وصلت إلى 24,48%، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة نسبة الفئة النسوية، حيث وصلت خلال سنة 2003 إلى 1,359 مليون فرد مقابل 0,933 مليون فرد سنة 2002؛ أي بنسبة زيادة وصلت إلى 45,65%، وخلال هذه الفترة من الدراسة فقد استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من الفئة المشغلة حيث وصل عددهم سنة 2000 إلى 3,846 مليون عامل وانخفضت إلى 3,406 مليون عامل سنة 2001 لترتفع سنة 2004 إلى 4,393 مليون عامل مشكلة ما نسبته 54,61% من مجموع فئة المشغلة، واحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثانية حيث استحوذ على 1,381 مليون عامل سنة 2004 بنسبة قدرت ب 17,16% يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة قدرت ب 15,06% من نفس السنة، يليه قطاع الصناعة بنسبة قدرت ب 13,16% سنة 2004، ويضم القطاع الخاص 3,669 مليون عامل سنة 2001 أي ما نسبته 58,90% والباقي (2,560 مليون عامل) يستحوذ عليه القطاع العام، لترتفع حصة القطاع الخاص سنة 2003 إلى 5,121 مليون عامل و5,080 مليون عامل سنة 2004.

3.2- العاطلون عن العمل: أما بالنسبة للعاطلين عن العمل فقد وصل عددهم سنة 2000 إلى 2,511 مليون شخصا بمعدل 28,89% لتبدأ بالانخفاض بعد ذلك لتصل إلى 27,30% سنة 2001 و 15,25% سنة 2004، ويعود هذا الانخفاض إلى السياسة المتبعة من قبل الدولة في إطار مخطط التنمية المبرمج خلال هذه الفترة والتي كان من بين أهدافه تخفيض معدلات البطالة، بالتزامن مع ارتفاع أسعار البترول مما سمح للدولة بخلق مناصب شغل جديدة في القطاعين العام والخاص.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في معدل البطالة خلال الفترة (2000-2004) كما يلي:

¹ Population et Démographie Algérienne l'année 2000-2015, ONS, disponible sur : www.ons.dz.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3-8).

3. التضخم والتوازن الخارجي: سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل التطور الحاصل في معدلات التضخم وأهم مكوناته خلال الفترة (2000-2004) بالإضافة إلى تحليل وضعية التوازن الخارجي من خلال تتبع التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات ومكوناته من خلال ما يلي:

جدول رقم (3-9): تطور معدل التضخم وأهم مكوناته ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2004).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	2022,5	2473,5	2901,5	3354,4	3738,0
معدل نمو % M2	-	22,3%	17,3%	15,6%	11,4%
الرواتب والأجور (مليار دج)	884,6	970,6	1048,9	1137,9	1278,5
معدل نمو الرواتب والأجور %	-	9,7%	8,1%	8,5%	12,4%
معدل التضخم %	0,3	4,2	1,4	4,3	4,0
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	8,930	7,060	4,360	8,840	11,120
حساب رأس المال (مليار دولار)	-1,360	-0,870	-0,710	-1,370	-1,870
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7,570	6,190	3,650	7,470	9,250

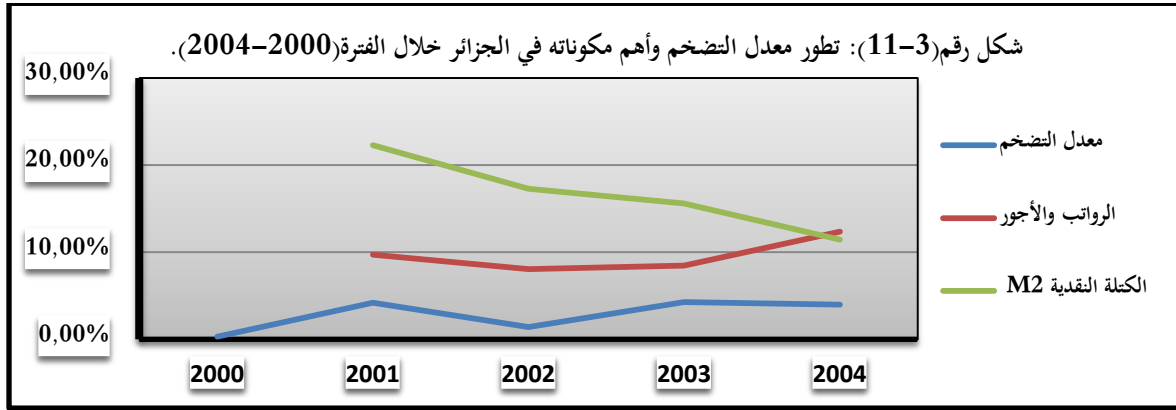
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Balance des paiements 2000 – 2016, banque d'Algérie, consulté le : 02/11/2017, disponible sur : www.ba.dz.
- Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000 – 2016, direction général de la prévision et des politiques, op cit.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

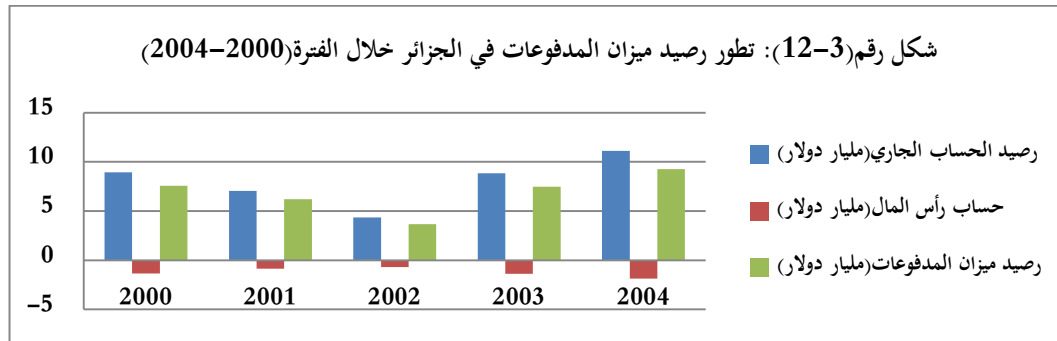
3.1- معدل للتضخم: شهد معدل التضخم خلال الفترة (2000-2004) وهي مرحلة تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، حيث وصل إلى 0,3% سنة 2000 ليرتفع بعدها سنة 2001 إلى 4,2% لينخفض مرة أخرى بسنة بعدها إلى 1,4% ليعاود الارتفاع إلى 4,3% سنة 2003 وينخفض بعدها إلى 4,0% سنة 2004.

ويرى بعض المحللين أن من أهم أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري يعود إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي العام، وزيادة تكاليف الإنتاج المتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور، بالإضافة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية¹. ومن خلال تتبع التطور الحاصل في كل من الكتلة النقدية وكتلة الرواتب والأجور نلاحظ أن كليهما يتطور بمنحى تصاعدي خلال هذه الفترة من الدراسة، حيث وصلت الكتلة النقدية سنة 2000 إلى ما قيمته 2022,5 مليار دج لتصل سنة 2001 إلى 2473,5 بنسبة زيادة وصلت إلى 22,3% لتصل سنة 2004 إلى 3738,0 مليار دج، وقد وصلت نسبة الزيادة في المتوسط إلى 16,65%، أما فيما يخص الرواتب والأجور فقد شهدت هي الأخرى تطورا مستمرا خلال نفس الفترة من الدراسة، حيث بلغت قيمتها سنة 2000 إلى 884,6 مليار دج لتصل سنة 2004 إلى 1278,5 مليار دج، وقد وصلت نسبة الزيادة في المتوسط خلال نفس الفترة إلى 9,7%، ويمكن تبين هذه التطورات من خلال الشكل الموالي كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-9).

2.3- التوازن الخارجي: يمكن تبين وضعية التوازن الخارجي من خلال تتبع التطور الحاصل في أرصدة مكونات ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الشكل الموالي كما يلي:



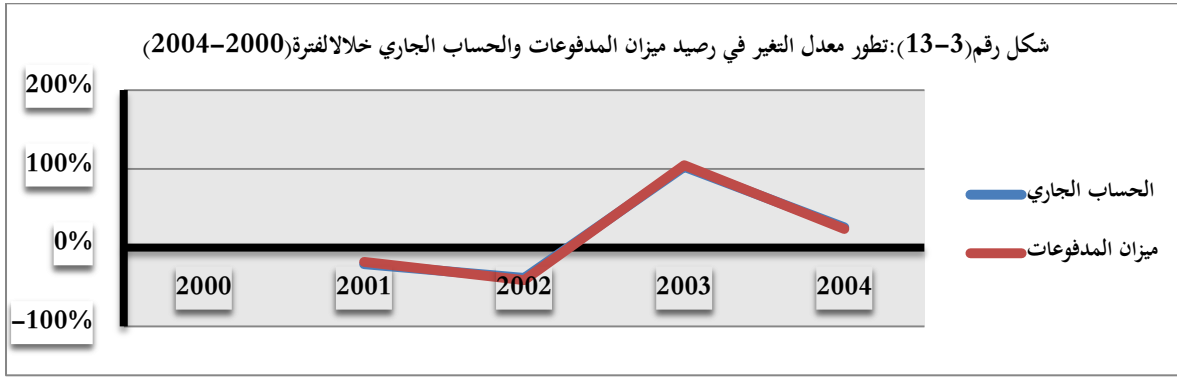
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-9).

¹ Mourad Benachnou, inflation, dévaluation, marginalisation, dar elcharifa, Alger, 1993, p5.

نقلا عن: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي "دراسة اقتصادية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادي" مرجع سابق، ص 246.

نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

عرف ميزان المدفوعات فائضا خلال طول الفترة من الدراسة بالرغم من العجز المستمر المسجل في حساب رأس المال، ويرجع ذلك أساسا إلى تسجيل الحساب الجاري فائضا مستمرا بسبب الفوائض المالية المتكونة أساسا من الصادرات النفطية، حيث وصل رصيد ميزان المدفوعات سنة 2000 إلى 7,570 مليار دولار لينخفض إلى 6,190 مليار دولار سنة 2001 و 3,650 مليار دولار سنة 2002 ، وارتبط هذا الانخفاض ارتباطا وثيقا بحالة الحساب الجاري الذي شهد انخفاضا في رصيده خلال نفس الفترة، وذلك راجع أساسا إلى انخفاض أسعار البترول خلال سنتي 2001 و 2002، ما يلخص أن وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال هذه الفترة من الدراسة قد تحددت من خلال التغير في عوائد الصادرات البترولية من العملة الصعبة، لاعتماد الجزائر بشكل يفوق 95% في صادراتها على العوائد النفطية، ويمكن تلخيص وتبيان ذلك من خلال التمثيل البياني كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-9)

وعليه يمكن القول أن التوازن الخارجي في الجزائر يتحقق من خلال الاستمرار في زيادة العوائد المتأتية من تصدير المنتجات البترولية، باعتبار الاقتصاد الجزائري يفتقر للتنوع في المنتجات المصدرة، ما يعرضه دوما للأزمات والصدمات التي تنعكس مباشرة على الوضعية الاقتصادية للدولة، والتي تكسر التبعية المطلقة لسعر البرميل من البترول في الأسواق الدولية، ولعل أزمة البترول في الثمانينيات¹ من القرن الماضي خير دليل على ذلك.

¹ أنظر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق الذكر، ص 214.

المبحث الثاني: السياسة المالية وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تحليل التطور الحاصل في أدوات السياسة المالية وانعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي، من خلال التطرق في البداية إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والأهداف المسطرة المراد تحقيقها من خلاله، ثم تحليل التطور الحاصل في كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة، بالإضافة إلى تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، بالإضافة إلى تبيان وضعية التوازن الخارجي من خلال تحليل تطور مكونات ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة من الدراسة.

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وذلك بعد تحسّن الوضعية المالية للجزائر، وذلك بعد الارتفاع الذي سجّله سعر النفط في الأسواق العالمية، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عملية التنمية الاقتصادية، وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

1. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو : جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف أهمها¹ :

- **تحديث و توسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرّت به الجزائر خلال فترة التسعينات - سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية - أثر سلباً على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة، قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** يتأتى ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي؛

- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** يرجع ذلك للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تُعتبر الموارد البشرية من أهمّ الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أنّ تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية، من خلال ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في

¹ منتديات ستار تايمز، [عل الخط]، متاح على الرابط: <http://www.startimes.com/f.aspx?t=25097727>، اطلع عليه في: 08 ماي 2016.

ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبخاصة في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات و عوامل الإنتاج؛

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصبّ فيه كل الأهداف السابقة الذكر، ويتحقق نتيجة عددٍ من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية.

2. توزيع الإعتمادات حسب كل باب: ارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، وأما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشياً مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنية التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعاً حاداً نظراً للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرة الأخيرة من تسعينيات القرن الماضي، خصوصاً وأنها تمثل دعماً وحافزاً قوياً للاستثمار والتنمية الاقتصادية¹، ويبين الجدول التالي توزيع الاعتمادات حسب كل باب كما يلي:

جدول رقم (3-10): توزيع اعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب.

الوحدة مليار دج.

النسبة %	المبالغ المخصصة	القطاعات
45,5%	1.908,5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، (الصحة، السكن، التربية الوطنية، الجامعة.....)
40,5%	1.703,1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها (قطاع النقل، الأشغال العمومية، المياه، تهيئة الإقليم)
8%	337,2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها (الزراعة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري، السياحة.....)
4,8%	203,9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها منها (العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة)
1,1%	50,0	برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100%	4.202,7	المجموع الكلي للبرنامج الخماسي 2005-2009

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، [على الخط]، أبريل 2005، (أطلع عليه في 12 ماي 2017)، بتصرف، متاح على الرابط: <<http://www.premier-ministre.gov.dz>>.

- فيما يخص برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، خصّصت الدولة الجزء الأكبر لإنجاز السكنات الجديدة، حيث وصل الجزء المخصص لها حوالي 555 مليار دج، تلتها بعد ذلك كل من قطاع التربية الوطنية، وعمليات تهيئة الإقليم بحوالي 200 مليار دج للقطاع، كما خصّص حوالي 350 مليار دج لتنمية مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا؛

- أما برنامج تطوير المنشآت الأساسية، فقد خصّصت الدولة لتطوير قطاع النقل وتحسين وسائل النقل حوالي 700 مليار دج لتحقيق ذلك، أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد خصّص له حوالي 600 مليار دج، كما خصّص لكل من قطاع المياه (السدود و التحويلات) وقطاع تهيئة الإقليم ما مجموعه 405 مليار دج؛

¹ بودخدخ كريم، سلامة محمد، مرجع سابق، ص 11.

- بالإضافة إلى ذلك فقد خصّصت الدولة لدعم التنمية الاقتصادية حوالي 337,2 مليار دج، منها 300 مليار دج للفلاحة والتنمية الريفية، والباقي وزع بين كل من الصناعة والصيد البحري بمبلغ إجمالي قدر ب: 25.5 مليار دج، فيما خصص الباقي المقدّر ب: 11.7 مليار دج لكل من ترقية الاستثمار والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية؛
- أما فيما يخص تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، فقد خصّص لقطاع المالية مبلغ 65 مليار دج، وأما قطاع الداخلية فقد خصص له 64 مليار دج، والباقي وزّع على كل من قطاع العدالة بمبلغ وصل إلى 34 مليار دج، وقطاع التجارة بمبلغ 2 مليار دج، والباقي وزع على القطاعات الأخرى؛
- كما خصص لبرنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال بمبلغ إجمالي قدر ب: 50 مليار دج.

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة المالية خلال الفترة (2005-2009):

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تبيان التطورات الحاصلة في أدوات السياسة المالية وانعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)، وذلك من خلال ما يلي:

1. الإنفاق العام: شهدت الخمس سنوات السابقة لهذه الفترة توسعا كبيرا في الإنفاق العام، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف التي سطرها الحكومة، من خلال تجسيد البرنامج الخماسي الذي تزامن مع الطفرة الكبيرة التي شهدها قطاع المحروقات باعتباره المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر في جلب العملة الصعبة، وقد أردفت الحكومة البرنامج الإنمائي السابق ببرنامج إنمائي خماسي آخر لإكمال ما تبقى وتحقيق مجموعة أخرى من الأهداف، وسنحاول من خلال الجدول الموالي تحليل التطور الحاصل في الإنفاق العام خلال الفترة (2005-2009) كما يلي:

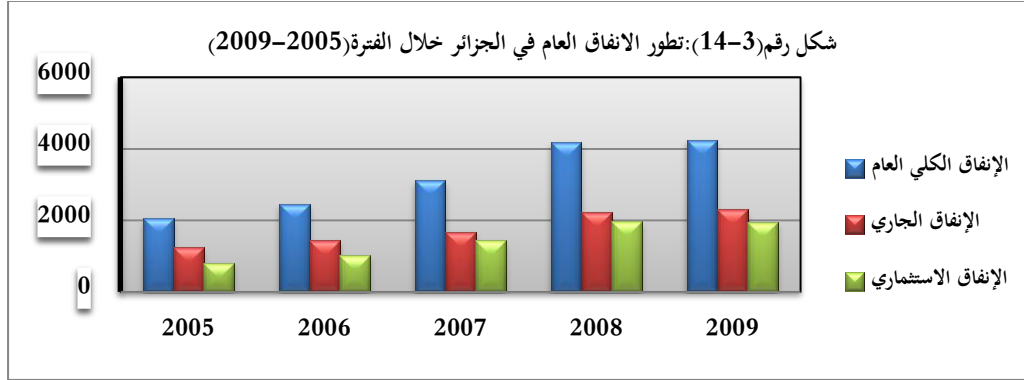
جدول رقم (3-11): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)					
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق الكلي العام	2052,0	2453,0	3108,6	4191,1	4246,3
نسبة نمو الإنفاق الكلي	8%	20%	27%	35%	1%
الإنفاق الجاري	1245,1	1437,9	1673,9	2217,8	2300,0
نسبة النمو %	-0,5%	15%	16%	32%	4%
نسبته من الإنفاق الكلي	61%	59%	54%	53%	54%
الإنفاق الاستثماري	806,9	1015,1	1434,7	1973,3	1946,3
نسبة النمو %	26%	26%	41%	38%	-1%
نسبته من الإنفاق الكلي	39%	41%	46%	47%	46%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, op cit.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

عرف الإنفاق العام خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا في قيمته، وذلك من أجل تغطية التكاليف المترتبة عن المبالغ المخصصة لتطبيق برنامج التنمية الخماسي الذي تزامن مع هذه الفترة من الدراسة، حيث بلغت قيمته 2453,0 مليار دج سنة 2006 مقابل 2052,0 سنة 2005 أي بنسبة ارتفاع بلغت 20%، ليرتفع بنسبة 27% سنة 2007 ثم بنسبة 35% سنة 2008 بقيمة إجمالية وصلت إلى 4191,1 مليار دج، وبلغت نسبة نمو الإنفاق العام في المتوسط 18,20% خلال الفترة (2005-2009)، ويفسر هذا الارتفاع المستمر في الإنفاق العام بإتباع الدولة سياسة إنفاقية توسعية سعت من خلالها إلى تحسين الخدمات العمومية من خلال إنجاز العديد من المشاريع السكنية وخلق العديد من الطرقات الجديدة، وفتح العديد من مناصب الشغل بهدف التقليل من حدة البطالة. والشكل الموالي يلخص التطورات الحاصلة في قيمة الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:



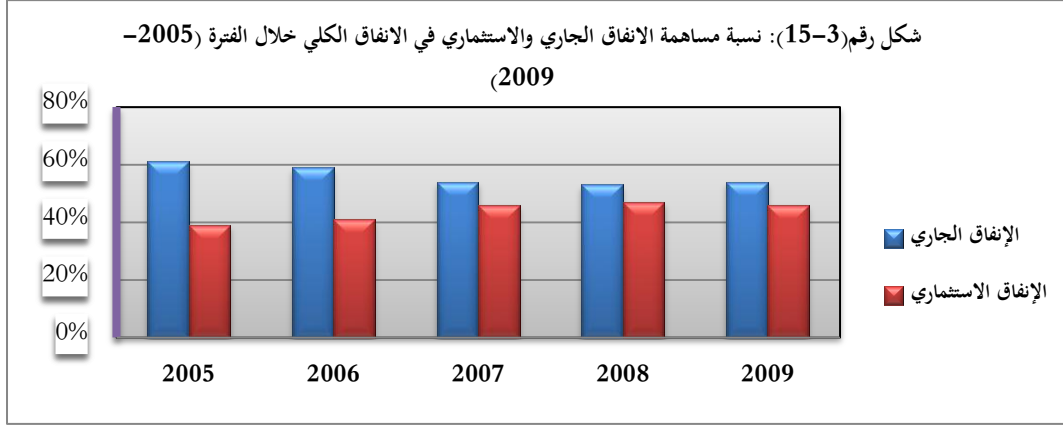
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-11).

نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

1.1 بالنسبة للإنفاق الاستثماري: شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعا مستمرا في قيمته خلال هذه الفترة من الدراسة، حيث بلغ 1015,6 مليار دج سنة 2006 مقابل 806,9 مليار دج سنة 2005 بنسبة ارتفاع وصلت إلى 26% ليصل إلى 1434,1 مليار دج سنة 2007 بنسبة ارتفاع وصلت إلى 41%، وقد عرفت قيمته انخفاضا طفيفا سنة 2009 إذ بلغت قيمته 1946,3 مليار دج مقابل 1973,3 مليار دج أي بنسبة انخفاض بلغت (1%)، لتصل نسبة نموه في المتوسط 26% خلال هذه الفترة من الدراسة، أما فيما يخص نسبة مساهمته في الإنفاق العام فقد وصلت سنة 2008 إلى 47% وهي أعلى نسبة مساهمة له خلال هذه الفترة.

2.1 بالنسبة للإنفاق الجاري: عرف الإنفاق الجاري هو الآخر تطورا مستمرا خلال هذه الفترة من الدراسة، إذ بلغت نسبة نموه في المتوسط 12,4%، وفي سنة 2009 وصل إلى أعلى قيمة له ب 2300,0 مليار دج مقابل 1245,1 سنة 2005، أما فيما يخص نسبة مساهمته في الإنفاق العام فقد كانت مرتفعة نسبيا مقارنة بنسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إذ وصلت إلى 61% سنة 2005 لتتخفص إلى 54% سنة 2009 ما يفسر التوجهات الاستثمارية للدولة الجزائرية لعدة

أسباب منها ما هو اجتماعي في صورة محاولة القضاء على مشكلة السكن أو اقتصادية من خلال تهيئة المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين البنية التحتية المهنية، وسنحاول من خلال الشكل الموالي تبيان تطور نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري والجاري في الإنفاق العام خلال هذه الفترة من الدراسة كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3-11).

2. الإيرادات العامة: سنحاول في هذا الجزء تحليل التطورات الحاصلة في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) من خلال الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (3-12): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009). الوحدة مليار دج.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات العامة	1714	1841,9	1949,1	2902,4	3275,4
نسبة نمو الإيرادات العامة	7%	7%	6%	49%	13%
الإيرادات العادية	815	925,9	976,1	1.187	1.348,4
نسبة النمو %	10%	14%	5%	22%	14%
نسبته من الإيرادات العامة	48%	50%	50%	41%	41%
العجاية البترولية	899	916	973	1.715	1.927
نسبة النمو %	4%	2%	6%	76%	12%
نسبته من الإيرادات العامة	52%	50%	50%	59%	59%

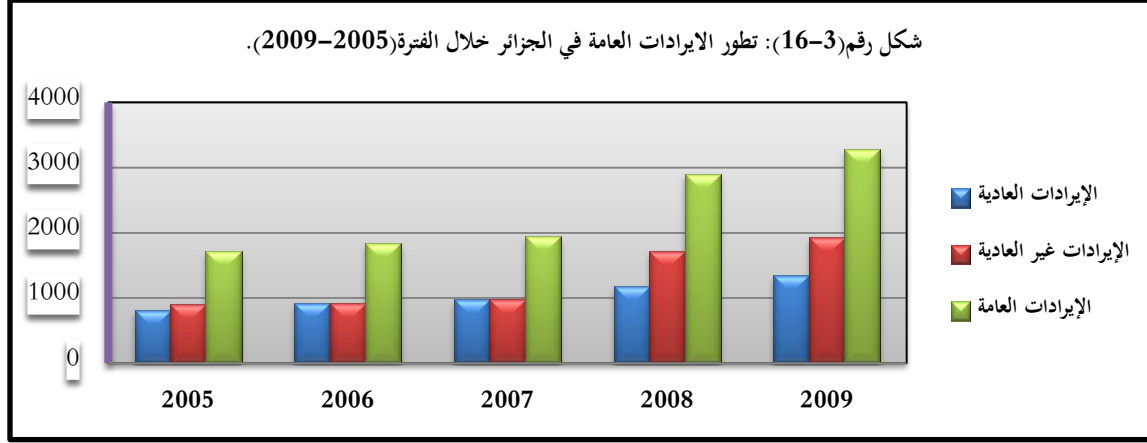
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, op cit.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

عرفت الإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعاً مستمراً في حصيلتها حيث وصلت سنة 2006 إلى 1841,9 مليار دج مقابل 1714 مليار دج سنة 2005 بنسبة ارتفاع وصلت إلى 7%، ليرتفع بنسبة 6% سنة 2007، وفي سنة 2008 وصلت قيمته إلى 2902,4 مليار دج أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 49% وهي أعلى نسبة ارتفاع خلال

هذه الفترة من الدراسة، وبلغ متوسط نمو الإيرادات العامة خلال هذه الفترة 16,4% مقارنة بالفترة السابقة (2000-2004) التي بلغ فيها متوسط النمو في الإيرادات العامة 9,75%، أي بنسبة ارتفاع وصلت في المتوسط إلى 6,75%. وسنحاول من خلال الشكل الموالي تبين ذلك كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-12).

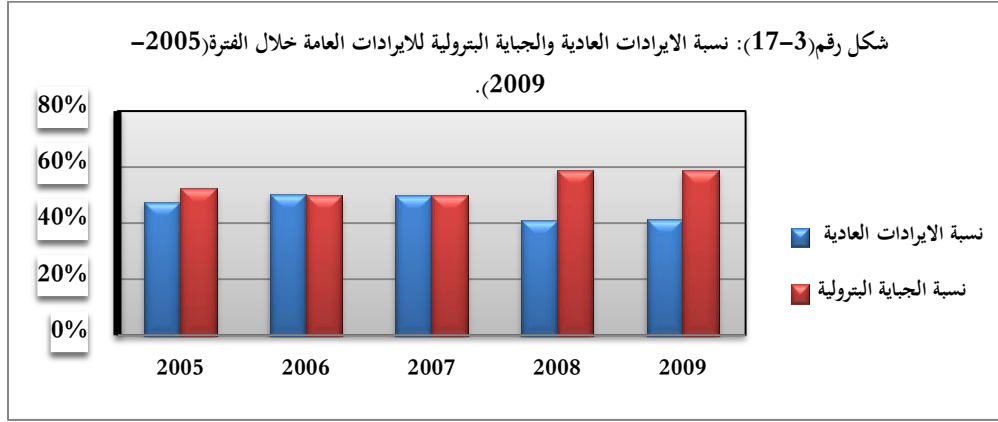
نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

1.2- الإيرادات العادية: عرفت الإيرادات العادية تطورا مستمرا خلال الفترة (2009-2005) حيث وصلت قيمتها سنة 2006 إلى 916 مليار دج مقابل 899 مليار دج سنة 2005 بنسبة ارتفاع وصلت إلى 14% و5% سنة 2007، وفي سنة 2008 وصلت قيمتها إلى 1187 مليار دج بنسبة ارتفاع وصلت إلى 22% وهي أعلى نسبة ارتفاع خلال هذه الفترة، وإجمالا وصل معدل نمو الإيرادات العامة في المتوسط خلال هذه الفترة 11% مقابل 17% خلال الفترة (200-2004)، أما فيما يخص نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة فقد وصلت هذه النسبة في المتوسط إلى 46%. بالإضافة إلى ذلك فقد بقيت الإيرادات الضريبية أهم مكونات الإيرادات العادية من حيث نسبة مساهمتها، حيث وصلت قيمتها إلى 640,472 مليار دج سنة 2005 أي بنسبة مساهمة بلغت 78,58%، لتصل قيمتها إلى 1146,612 مليار دج سنة 2009 بنسبة مساهمة وصلت إلى 85,03%.

2.2- الجباية البترولية: عرفت الجباية البترولية خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا وذلك راجع إلى الزيادة المستمرة في أسعار البترول في الأسواق العالمية، ووصلت قيمة الجباية البترولية إلى 916 مليار دج سنة 2006 مقابل 899 مليار دج بنسبة ارتفاع بلغت 2%، لتصل سنة 2008 إلى 1715 مليار دج بنسبة ارتفاع وصلت إلى 76% وهي أعلى نسبة ارتفاع خلال هذه الفترة، هذا فقد وصل معدل نمو الإيرادات غير العادية خلال هذه الفترة إلى 20%، أما فيما يخص نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة فقد وصلت في المتوسط خلال هذه الفترة إلى 54% مقابل 58% خلال الفترة السابقة (2004-2000).

والشكل الموالي يبين تطور نسبة مساهمة الإيرادات بشقيها العادي والجباية البترولية خلال هذه الفترة من الدراسة

كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-12).

3. الموازنة العامة: عرفت الفترة السابقة تسجيل عجز وفائض في الموازنة العامة للدولة لعدة أسباب منها التوسع الكبير في الإنفاق العام في إطار البرنامج التنموي الذي صادف نفس الفترة، بالإضافة إلى التذبذب في حصيللة الجباية البترولية التي تعد من بين أهم مكونات الإيرادات العامة.

وسنحاول من خلال هذا الجزء تحليل التطور الحاصل في رصيد الموازنة العامة ودور صندوق ضبط الموارد في

تغطية العجز كما يلي:

جدول رقم (3-13): رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2005-2009). الوحدة مليار دج.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الموازنة العامة	-338,04	-611,08	-1159,51	-1288,60	-970,97
رصيد الخزينة العمومية	-472,16	-647,31	-1281,95	-1381,15	-113,70
رصيد صندوق ضبط الموارد قبل التعويض	2090,524	3640,686	4669,893	5503,690	4680,747
تعويضات الصندوق	247,838	709,641	1454,363	1223,617	364,282
رصيد صندوق ضبط الموارد بعد التعويض	1842,686	2931,045	3215,530	4280,073	4316,465

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 – 2016, op cit.
- Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, op cit.

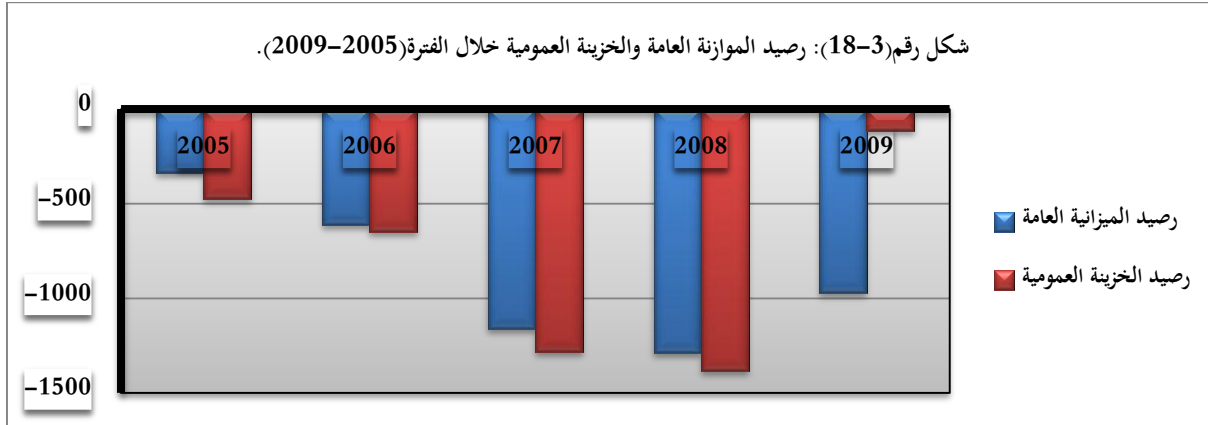
نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

3.1- رصيد الموازنة العامة: حققت الموازنة العامة عجزا طوال هذه الفترة من الدراسة، حيث وصل هذا العجز إلى 338,04 مليار دج سنة 2005 و 611,04 مليار دج سنة 2006 أي بنسبة زيادة في العجز وصلت إلى 80,8%، ومقارنة مع نسبة الزيادة في الإنفاق العام من نفس السنة فقد وصلت إلى 20%، مقابل زيادة طفيفة في الإيرادات العامة وصلت إلى 7,5%، وفي سنة 2008 عرفت الموازنة العامة أكبر عجز لها خلال هذه الفترة حيث وصل إلى 1288,60 مليار دج

بنسبة زيادة وصلت إلى 11,1% مقارنة بسنة 2007، مقابل ذلك عرفت النفقات العامة خلال نفس السنة زيادة قدرت ب: 27% ونسبة زيادة وصلت إلى 48,9% بالنسبة للإيرادات العامة، وفي المتوسط فقد وصل معدل زيادة العجز خلال هذه الفترة إلى 39,3%، وهو معدل مرتفع راجع إلى التوسع المستمر في الإنفاق العام.

2.3- الخزينة العمومية: أثرت وضعية الموازنة العامة خلال هذه الفترة من الدراسة التي عرفت فيه عجزا مستمرا مباشرة على وضعية الخزينة العمومية التي عرفت هي الأخرى تسجيل عجز طوال سنوات هذه الفترة، ففي سنة 2005 وصل العجز إلى 472,16 مليار دج، أما أكبر عجز عرفته الخزينة فقد كان سنة 2008 حيث قدر ب: 1381,15 مليار دج وهي نفس السنة التي صادفت حصول أكبر عجز في الموازنة العامة خلال هذه الفترة، وفي المتوسط فقد وصل معدل نمو العجز إلى 12,8%.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في كل من رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية كما يلي:



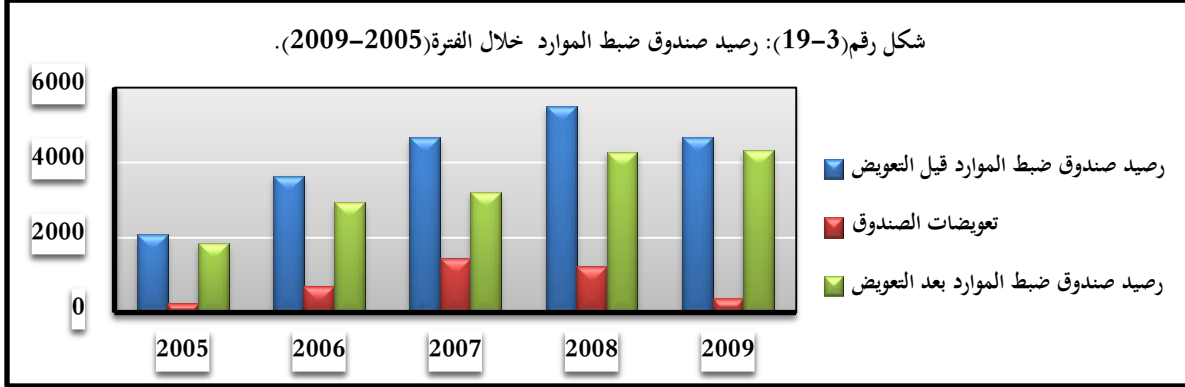
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-13).

3.3- صندوق ضبط الموارد: عرف صندوق ضبط الموارد تحقيق رصيد موجب طيلة فترة الدراسة (2009-2005)، حيث وصل رصيده إلى 2090,52 مليار دج سنة 2005، ليرتفع إلى 3640,68 مليار دج سنة 2006؛ أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 74,2%، وواصل تنامي رصيده ليصل إلى 5503,69 مليار دج سنة 2008، وفي المتوسط فقد وصل معدل نمو رصيده قبل اقتطاع التعويضات خلال هذه الفترة إلى 26,3%.

وبداية من سنة 2006 التي صادفت تغيير أهداف إنشاء الصندوق، ارتفعت التعويضات المقدمة من الصندوق، إذ وصلت سنة 2006 إلى 709,641 مليار دج خصصت لتسديد أقساط الدين العام بقيمة 618,11 مليار دج والجزء المتبقي المقدّر ب: 91,530 خصص لتمويل جزء من العجز في الخزينة العمومية، وفي سنة 2007 شهد صندوق ضبط الموارد سحب أكبر قيمة من رصيده وصلت إلى 1454,36 مليار دج خصصت لتمويل أقساط الدين العام بقيمة 314,45 مليار دج و 607,95 مليار دج خصصت لتسديد التسبيق المقدم من طرف البنك المركزي للخزينة العمومية،

والجزء المتبقي المقدّر ب: 531,95 مليار دج خصص لتمويل جزء من العجز في الخزينة العمومية، وفي المتوسط فقد بلغ معدل نمو التعويضات المقدمة من طرف الصندوق خلال هذه الفترة إلى 51 %.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في كل من رصيد صندوق ضبط الموارد قبل وبعد الاقتطاعات كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-13).

المطلب الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال الفترة (2005-2009).

كما كان عليه الحال في الفترة السابقة من الدراسة، استمرت الدولة الجزائرية في إتباع سياسة مالية توسعية سعيًا منها في الاستمرار في تنفيذ البرامج التنموية ساعدها في ذلك التحسن الملحوظ في أسعار البترول في الأسواق العالمية، وسنحاول من خلال ما يلي ما إذا تم تحقيق مجموعة الأهداف المسطرة من خلال ما يلي:

1. النمو الاقتصادي: سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تتبع التطور الحاصل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة مدى تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة السابقة (2000-2004) على أهم مكوناته من خلال ما يلي:

جدول رقم (3-14): تطور الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الداخلي خلال الفترة (2005-2009).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	الوحدة مليار دج.
PIB بالأسعار الجارية	7562,0	8501,6	9352,9	11043,7	9968,0	
PIB بالأسعار الثابتة	3652,2	3827,9	4062,3	4239,7	4341,7	
معدل النمو الاقتصادي %	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6	
PIBHH	4209,1	4619,4	5263,6	6046,1	6858,9	
معدل نمو PIBHH	6,0	5,4	7,0	6,7	9,6	
الدين العام الداخلي DPI	1094,3	1779,7	1044,1	734,0	808,8	
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	14,5	20,9	11,2	6,6	8,1	

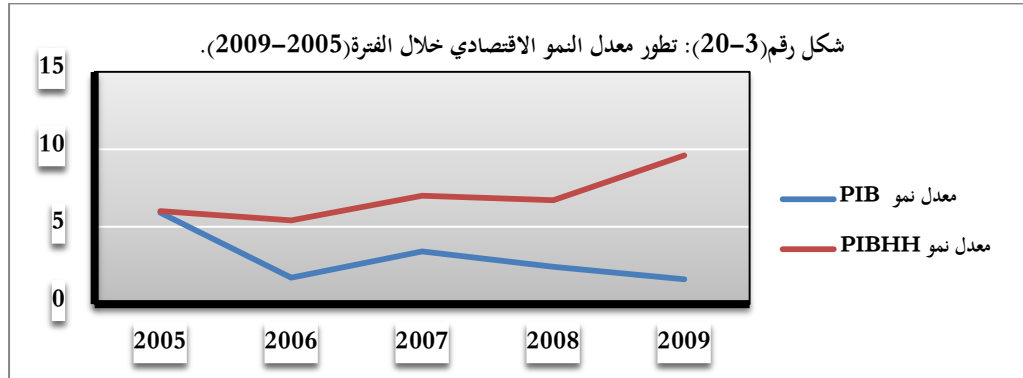
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2016, direction général de la prévision et des politiques, op ct.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

عرف معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة من الدراسة تذبذبا مستمرا حيث وصل إلى أعلى مستوى له سنة 2005 بمعدل 5,9% لينخفض إلى 1,6% سنة 2009، ليلعب في المتوسط خلال هذه الفترة 3% مقابل 4,88% خلال الفترة (2000-2004)، كما عرف معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات تغيرا من سنة لأخرى حيث عرف أعلى معدل له خلال هذه الفترة سنة 2009 حيث بلغ 9,6%.

كما عرف الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أعلى قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2008 حيث وصل إلى 11043,7 مليار دج، لينخفض في السنة الموالية إلى 9968,0 مليار دج، وبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من نفس الفترة، فقد عرف هذا الأخير منحى تصاعدي وبنسب متفاوتة، إذ وصلت قيمته سنة 2009 إلى 4341,7 مليار دج مقابل 3652,2 مليار دج سنة 2005، كما شهد الدين العام الداخلي هو الآخر حالة من التذبذب بين الزيادة والنقصان بنسب مرتفعة في بعض السنوات، إذ ارتفعت قيمته إلى 1779,7 مليار دج سنة 2006 ما يمثل نسبة 20,9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لينخفض في السنة الموالية لها مباشرة إلى 1044,1 مليار دج. ويمكن تمثيل التغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة من الدراسة من خلال الشكل الموالي كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-14).

ويمكن تبين أهمية القطاعات الاقتصادية في الجزائر من خلال القيمة المضافة لكل منها من خلال الجدول الموالي

كما يلي:

جدول رقم (3-15): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2009-2005)

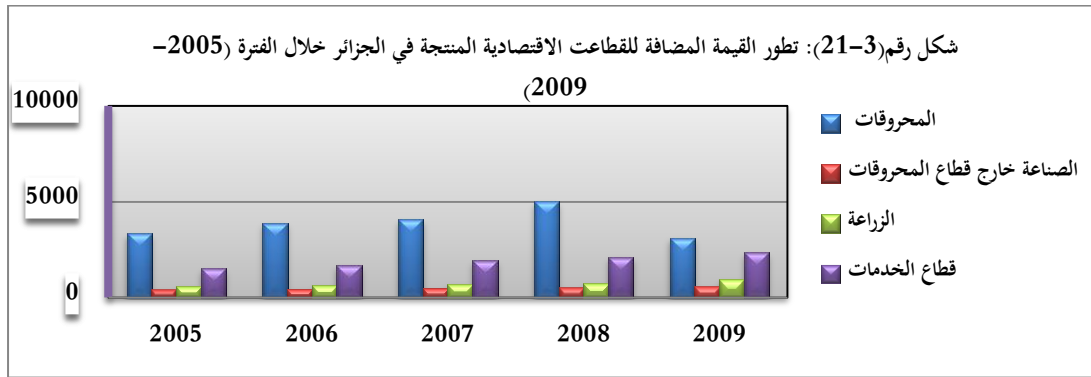
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	3352,9	3882,2	4089,3	4997,6	3109,1
الصناعة خارج قطاع المحروقات	418,3	449,6	479,8	519,6	570,7
الزراعة	581,6	641,3	708,1	727,4	931,3
قطاع الخدمات	1518,9	1684,8	1919,6	2113,7	2349,1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 – 2016, op ct.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع المحروقات استمر خلال هذه الفترة في الاستحواذ على النسبة الأكبر من القيمة المضافة، حيث وصلت سنة 2005 إلى 3352,9 مليار دج لترتفع سنة 2006 إلى 3882,2 مليار دج، وفي سنة 2009 انخفضت هذه القيمة إلى 3109,1 مقابل 4997,6 سنة 2008، ما يفسر انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات الذي بلغت قيمته 6858,9 مليار دج سنة 2009 هذا وقد بقي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية كما كان عليه الحال في الفترة السابقة من الدراسة، حيث وصلت أعلى قيمة له سنة 2009 حيث بلغ 2349,1 مليار دج، أما قطاع الزراعة فقد وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2009 بقيمة 931,3 مليار دج، وباعتبار الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاعي المحروقات وقطاع الخدمات فقد كانت نسبة مساهمة قطاع الصناعة ضعيفا، حيث وصلت أعلى قيمة له سنة 2009 بما يعادل 570,7 مليار دج.

والشكل الموالي يبين أهم التطورات الحاصلة في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-15).

2. التشغيل والبطالة: شهدت هذه الفترة من الدراسة توسعا كبيرا في الإنفاق العام وذلك بهدف التقليل من معدلات البطالة وتحسين المؤشرات الاجتماعية، وسنحاول من خلال الجدول الموالي تبيان تطور الفئة النشطة والمشغلة خلال هذه الفترة من الدراسة من خلال ما يلي:

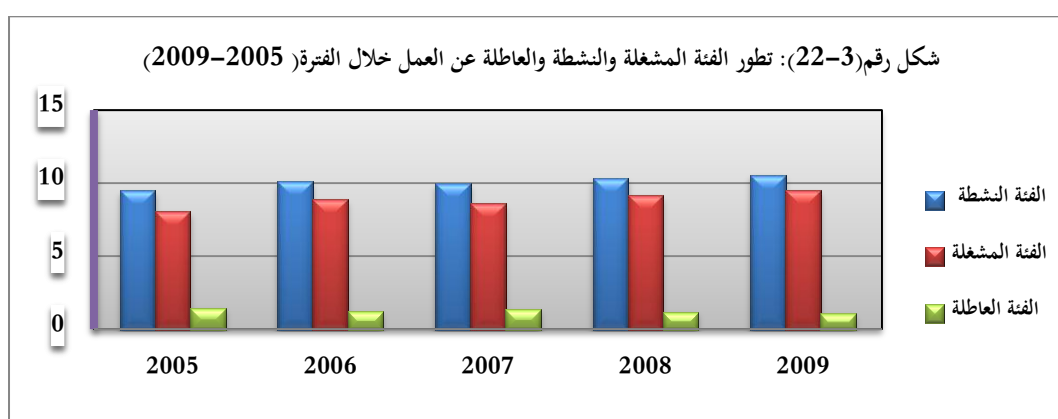
جدول رقم (3-16): تطور مؤشر التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

2009	2008	2007	2006	2005		
10,544	10,315	9,969	10,11	9,492	المجموع	الفئة النشطة
8,99	8,777	8,586	8,319	8,36	ذكور	(مليون شخص)
1,554	1,538	1,383	1,791	1,132	إناث	
9,472	9,146	8,594	8,869	8,044	المجموع	الفئة المشغلة
8,262	8,025	7,718	7,247	7,372	ذكور	(مليون شخص)
1,21	1,121	0,876	1,622	0,672	إناث	
1,072	1,169	1,375	1,241	1,448	المجموع	الفئة العاطلة عن العمل
0,728	0,752	0,868	1,072	0,988	ذكور	(مليون شخص)
0,344	0,417	0,507	0,169	0,46	إناث	
89,8%	88,7%	86,2%	87,7%	84,7%	المجموع	معدل التشغيل %
91,9%	91,4%	89,9%	87,1%	88,2%	ذكور	
77,9%	72,9%	63,3%	90,6%	59,4%	إناث	
10,17%	11,33%	13,79%	12,27%	15,25%	المجموع	معدل البطالة %
8,1%	8,6%	10,1%	12,9%	11,8%	ذكور	TC
22,1%	27,1%	36,7%	9,4%	40,6%	إناث	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Emploi et chômage 2000-2016, office national des statistiques (ONS), op ct.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول من خلال الشكل الموالي كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-16).

نلاحظ من الشكل البياني ما يلي:

1.2- الفئة النشطة: عرفت هذه الفئة تزايداً مستمراً طوال فترة الدراسة، إذ وصل عددهم سنة 2009 إلى 10,544 مليون شخص مقابل 9,492 مليون شخص سنة 2005 أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 11%، وقد كان لفئة الذكور النصيب الأكبر من مجموع الفئة النشطة حيث وصل عددهم سنة 2009 إلى 8,99 مليون فرد أي بنسبة مساهمة وصلت إلى 85%، أما فئة البنات فقد وصلت نسبة مساهمتها 15% من نفس السنة.

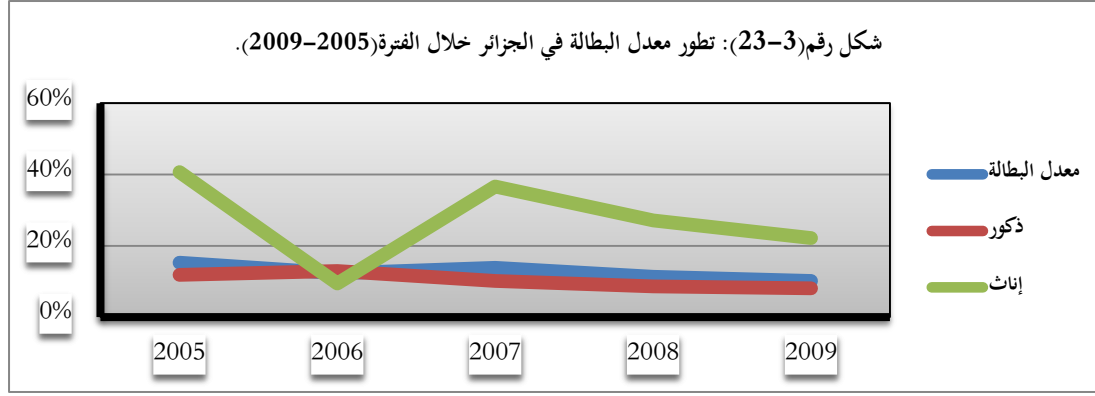
2.2- الفئة المشغلة: عرفت هذه الفئة تطورا مستمرا من حيث العدد خلال هذه الفترة من الدراسة باستثناء سنة 2007 أين عرفت انخفاضا طفيفا مقارنة بالسنة السابقة لها حيث وصل عدد المشغلين إلى 8,594 مليون فرد مقابل 8,869 مليون شخص سنة 2006، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع عدد المشغلين من فئة الإناث سنة 2007 عما كان عليه عددهم سنة 2006 حيث وصلت نسبة الانخفاض إلى 45%، أما فئة المشغلين من الرجال فقد عرفت تزايدا مستمرا باستثناء سنة 2006 التي عرف خلالها عددهم انخفاضا وصلت نسبته إلى 1,6%، هذا وقد كانت نسبة مساهمة فئة الرجال كبيرة جدا مقارنة بفئة الإناث حيث وصلت نسبتهم في المجموع إلى 87,22% سنة 2009.

وخلال هذه الفترة من الدراسة استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من الفئة المشغلة كما كان عليه الحال في الفترة السابقة من الدراسة، حيث وصل عددهم سنة 2005 إلى 4,393 مليون عامل وانخفضت إلى 4,738 مليون عامل سنة 2006 لترتفع سنة 2009 إلى 5,318 مليون عامل مشكلة ما نسبته 56,14% من مجموع الفئة المشغلة، هذا وقد احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية قبل قطاع الفلاحة بدأ من سنة 2007 حيث وصل عدد المشغلين في هذا القطاع 1,524 مليون شخص بنسبة مساهمة وصلت إلى 17,73% مقابل 1,171 مليون شخص في قطاع الفلاحة بنسبة مساهمة وصلت إلى 13,62%، أما قطاع الصناعة نبقى يحتل المرتبة الأخيرة كما كان عليه الحال في الفترة السابقة من الدراسة، ويضم القطاع الخاص 6,123 مليون شخص سنة 2005 أي ما نسبته 69,03% من إجمالي اليد العاملة والنسبة الباقية المقدرة ب: 30,97% يستحوذ عليه القطاع العام، لتتخفص حصة القطاع الخاص سنة 2006 إلى 5,670 مليون عامل وترتفع إلى 6,390 مليون عامل سنة 2009¹.

2.3- العاطلون عن العمل: أما بالنسبة للعاطلين عن العمل فقد وصل عددهم سنة 2005 إلى 1,448 مليون شخصا كانت النسبة الأكبر منهم من فئة الذكور، حيث وصلت إلى 0,988 مليون شخص خلال نفس السنة بنسبة 68%، لترتفع هذه النسبة إلى 86% سنة 2006 لتعاود الانخفاض خلال السنتين الموالتين إلى 63 و 64% على التوالي، أما فيما يخص معدل البطالة في الإجمال فلم يتعدى 15,25% طوال هذه الفترة من الدراسة، وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي خصص في الفترة السابقة من الدراسة بهدف تقليص عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، هذا فقد عرف معدل البطالة انخفاضا وصل سنة 2009 إلى 10,17% وهو أقل معدل خلال فترة الدراسة.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في معدل البطالة خلال الفترة (2005-2009) كما يلي:

¹ Emploi et chômage 2000-2016, office national des statistiques, consulté le: 11/11/2017, disponible sur : www.ons.dz. p01.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-16).

3. التضخم والتوازن الخارجي: عرف معدل التضخم في الفترة السابقة (2000-2004) تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، إذ لم يتجاوز أعلى معدل له 4,0%، كما حقق ميزان المدفوعات فائضا مستمرا بالرغم من العجز المسجل في رصيد حساب رأس المال، وسنحاول من خلال الجدول الموالي تتبع التطور الحاصل في كل من معدل التضخم وأهم مكوناته ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2009) كما يلي:

جدول رقم (3-17): تطور مكونات معدل التضخم وأرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	4157,6	4933,7	5994,6	6956,0	7173,1
معدل نمو % M2	11,2%	18,7%	21,5%	16,0%	3,1%
الرواتب والأجور (مليار دج)	1363,9	1498,4	1722,1	2134,3	2355,6
معدل نمو الرواتب والأجور %	6,7%	9,9%	14,9%	23,9%	10,4%
معدل التضخم %	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	21,2	29,0	30,5	34,5	0,4
حساب رأس المال (مليار دولار)	-4,3	-11,3	-0,9	2,5	3,5
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	16,9	17,7	29,6	37,0	3,9

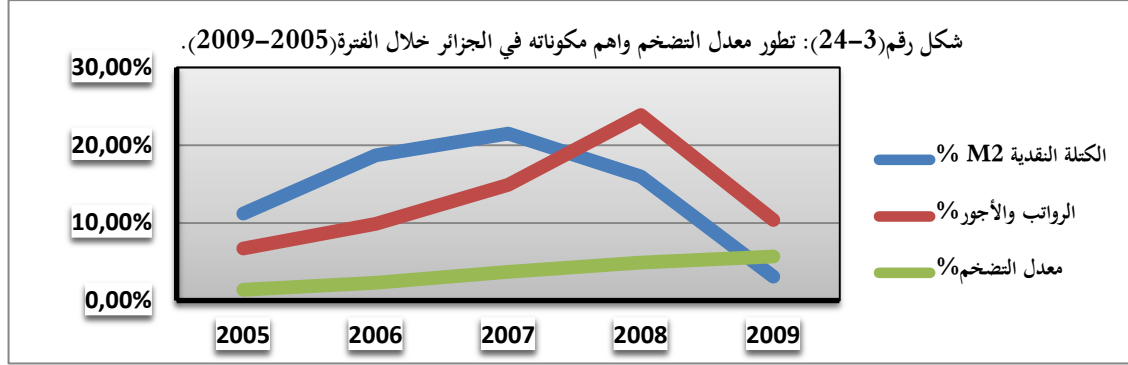
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Balance des paiements 2000 – 2016, banque d'Algérie, op cit.
- Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000 – 2016, direction général de la prévision et des politiques, op cit

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1.3 - معدل التضخم: شهد معدل التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة من الدراسة ارتفاعا مستمرا من 1,4% سنة 2005 إلى 5,7% سنة 2009، حيث بلغ في المتوسط 3,6% وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة من الدراسة الذي بلغ فيها معدل التضخم في المتوسط 2,84%، ومن خلال تتبع التطور الحاصل في كل من الكتلة النقدية وكتلة الرواتب والأجور نلاحظ أن كليهما يتطور بمنحى تصاعدي خلال هذه الفترة من الدراسة، حيث وصلت الكتلة النقدية سنة 2009 إلى 7173,1 مليار دج مقابل 4157,6 مليار دج سنة 2005 أي بمعدل ارتفاع وصل في المتوسط

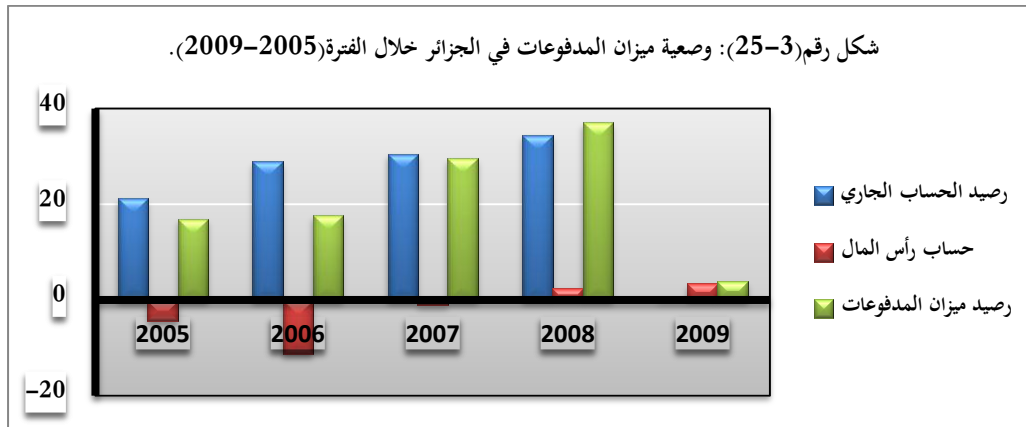
إلى 14,1%، أما فيما يخص كتلة الرواتب والأجور فقد واصلت تطورها خلال نفس الفترة حيث قفزت من 1363,9 مليار دج سنة 2005 مقابل 2355,6 مليار دج، حيث وصلت بنسبة الارتفاع في المتوسط إلى 13,16%، ويمكن تمثيل التطور الحاصل في كل من معدل التضخم وأهم مكوناته من خلال الجدول السابق كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-17).

2.3- التوازن الخارجي: عرف ميزان المدفوعات تحقيق فائضا طيلة هذه الفترة من الدراسة، حيث وصل سنة 2005 إلى 16,9 مليار دولار ليرتفع سنة 2008 إلى 37,0 مليار دولار، وفي سنة 2009 انخفضت قيمة الفائض إلى 3,9 مليار دولار؛ أي بنسبة 89%، ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض رصيد الحساب الجاري من 34,5 مليار دولار سنة 2008 إلى 0,4 مليار دولار سنة 2009، هذا وقد عرف حساب رأس المال عجزا خلال السنوات الثلاث الأولى من هذه الفترة من الدراسة مقابل تسجيل فائض وصل سنة 2009 إلى 3,5 مليار دولار.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في أرصدة حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر كما يلي:

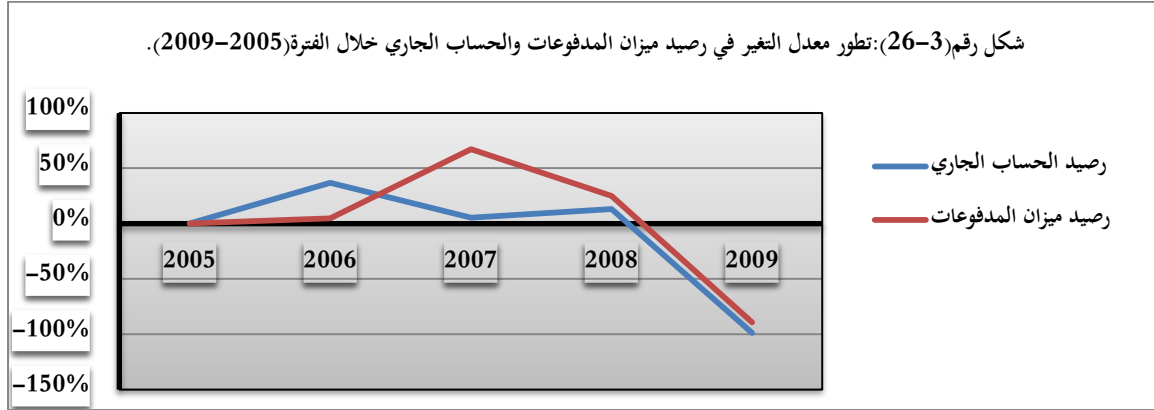


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3-17).

من خلال ما سبق يمكن القول أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال هذه الفترة من الدراسة يتأثر بشكل كبير من الوضعية التي يكون فيها الحساب الجاري، هذا الأخير الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات من المنتجات البترولية والتي تتأثر هي كذلك بأسعار البترول في الأسواق العالمية.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في كل من رصيد ميزان المدفوعات والحساب الجاري خلال نفس الفترة

من الدراسة كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3-17).

المبحث الثالث: السياسة المالية وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

شهدت الفترة السابقة من الدراسة تطبيق سياسة مالية توسعية تمثلت في التوسع الكبير في النفقات العامة في إطار البرامج التنموية التي صادفت الفترة نفسها، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة معرفة ما إذا سارت الدولة الجزائرية في تطبيق السياسة المالية نفسها، من خلال تتبع التطور الحاصل في أدواتها، ومعرفة مدى انعكاس تطبيقها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2010-2016) من خلال ما يلي:

المطلب الأول: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

اتبع هذا البرنامج ببرنامج الاستثمار العمومي الممتد من 2010 إلى غاية 2014، الذي سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث نتج عنه عدة التزامات مالية وصلت إلى 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليون دولار ويتعلق هذا البرنامج بشقين هما¹:

- إنهاء البرامج الكبرى المشروع فيها، لاسيما تلك المتعلقة بقطاعات السكن، الطرقات و المياه، بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليون دولار،
- الشروع في مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل تقريبا 156 مليون دولار.

بالإضافة إلى ذلك فقد خصص ما نسبته 40% من الغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى توجيه 311 مليار دينار نحو تنمية قطاعات البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، واستكمال مكتسبات المخططات السابقة، بالإضافة إلى توجيه أغلفة مالية كبيرة لقطاع السكن، دعم البنية التحتية، زيادة فرص التشغيل، تحسين شبكات الإمداد بالطاقة والمياه الصالحة للشرب وذلك في إطار سعي الدولة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية².

يتم تنفيذ هذا الكم الهائل من النفقات العمومية، والتي غالبها تخص نفقات الاستثمار العمومي عن طريق إجراء الإشراف المنتدب على المشاريع، الموكل لمؤسسات أو هيئات عمومية تحت الوصاية.

ولأجل مراقبة هذا الإجراء الجديد، تم بموجب المادة 61 من القانون رقم 16-11 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، المتضمن قانون المالية لسنة 2012، المعدلة والمتممة للمادة 27 من القانون رقم 21-90 المؤرخ في 15 أغسطس

¹ وزارة المالية، خمسون سنة من الإنجاز، (نسخة إلكترونية)، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 17. متاح على الرابط:

« http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf » .

² محمد بوهزة، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مريع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013، ص ص 06-07.

1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل و المتمم، إدماج انتداب هذه العمليات بالعمليات الموكلة لأمري الصرف الثانويين¹.*

1. **ترتيبات برنامج توطيد النمو:** تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية والوقاية منها، ومن هذه الترتيبات:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما مل يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

- تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة.
- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من اثنتين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة القبلية والبعدية.

- تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.
- وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمية الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية* ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية.

- إن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرياً من الموارد الوطنية، وكل استدانة خارجية ستظل مستبعدة. ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات الدولة، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل².

2. **محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:** خصصت الدولة من خلال هذا البرنامج مبالغ مالية كبيرة تم توزيعها من أجل تحسين أداء بعض القطاعات، وسنحاول تبيان ذلك من خلال الجدول التالي كما يلي:

* الأمر بالصرف الثانوي هو: وهم المسؤولون بصفتهم رؤساء المصالح غير المركزة على الوظائف المحددة في المادة 23 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية. وهم الذين يصدرون حوالات الدفع لفائدة الدائنين في حدود الإعتمادات المفوضة وأوامر الإيرادات ضد المدينين.

¹ وزارة المالية، خمسون سنة من الإنجاز، مرجع سابق الذكر، ص 17.

* المفتشية العامة للمالية "IGF inspection général des finances"

² مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر 2010، ص 40.

جدول رقم (3-18): توزيع الاعتمادات المالية لبرنامج التنمية (2010-2014) على القطاعات الاقتصادية. الوحدة: مليار دج.

المحاور	المبلغ	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49,59
المنشآت الأساسية	6448	31,59
تحسين الخدمة العمومية (العدالة)	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,67
مكافحة البطالة	360	1,76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1,22
المجموع	20412	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، على الخط، تاريخ الاطلاع: 2017/10/10، أكتوبر 2010، متاح على

الرابط: «<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>».

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة المالية خلال الفترة (2010-2016)

سنحاول من خلال هذا الجزء تتبع التغير الحاصل في أدوات السياسة المالية خلال هذه الفترة من الدراسة، ومعرفة ما إذا بقيت الدولة الجزائرية تتبع نفس السياسة المالية المطبقة خلال الفترة السابقة من الدراسة، التي اعتمدت فيها على سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة حجم النفقات العامة في إطار تطبيق البرامج التنموية كما يلي:

1. الإنفاق العام: شهدت الفترة السابقة من الدراسة (2000-2009) إتباع الدولة الجزائرية سياسة مالية توسعية من خلال الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق العام، وذلك لتغطية التكاليف المترتبة عن البرامج التنموية المسطرة خلال تلك الفترة، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة معرفة ما إذا ما زالت الدولة تتبع نفس السياسة الإنفاقية السابقة أم لا من خلال الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (3-19): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2016). الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنفاق الكلي	4466,9	5853,6	7058,2	6024,1	6995,8	7656,3	7383,6
معدل نمو الإنفاق الكلي	5,2%	31,0%	20,6%	14,7%	16,1%	9,4%	3,6%
الإنفاق الجاري	2659,1	3879,2	4782,6	4131,5	4494,3	4617,0	4591,4
معدل النمو %	15,6%	45,9%	23,3%	13,6%	8,8%	2,7%	0,6%
نسبته من الإنفاق الكلي	59,5%	66,3%	67,8%	68,6%	64,2%	60,3%	62,2%
الإنفاق الاستثماري	1807,8	1974,4	2275,6	1892,6	2501,5	3039,3	2792,2
معدل النمو %	7,1%	9,2%	15,3%	16,8%	32,2%	21,5%	8,1%
نسبته من الإنفاق الكلي	40,5%	33,7%	32,2%	31,4%	35,8%	39,7%	37,8%

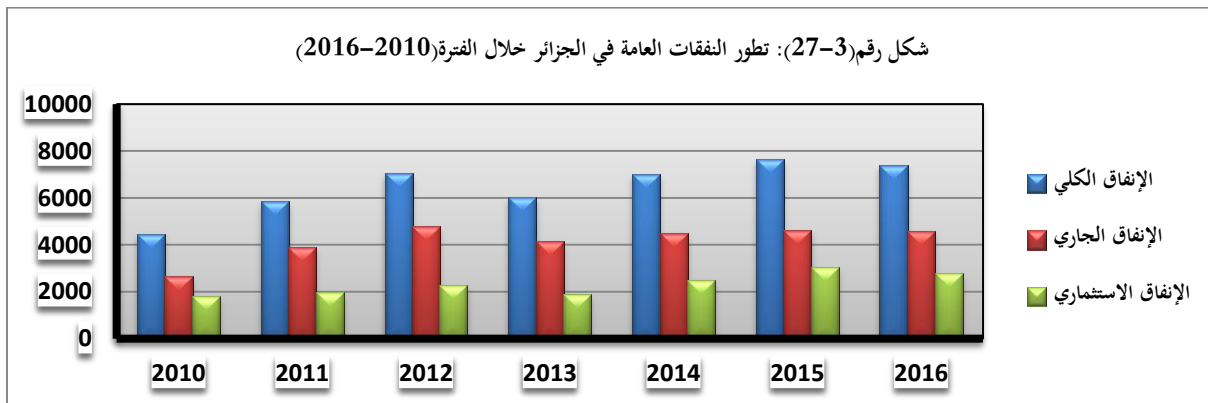
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, op cit.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

عرف الإنفاق العام خلال هذه الفترة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في قيمته، حيث عرف ارتفاعا خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة، حيث بلغ 4466,9 مليار دج سنة 2010 ليقفز إلى 7058,2 مليار دج سنة 2012، هذا وقد عرف حجم الإنفاق العام خلال سنتي 2013 و2014 انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنة السابقة لهما وصل على التوالي إلى 6024,1 و6995,8 مليار دج، ليعاود الارتفاع بعد ذلك ليصل إلى 7656,3 مليار دج سنة 2015، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2016 بنسبة 3,6%، هذا وقد وصل معدل نمو الإنفاق العام في المتوسط إلى 9,14% مقابل 18,20% خلال الفترة (2005-2009).

والشكل الموالي يلخص التطورات الحاصلة في قيمة الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-19).

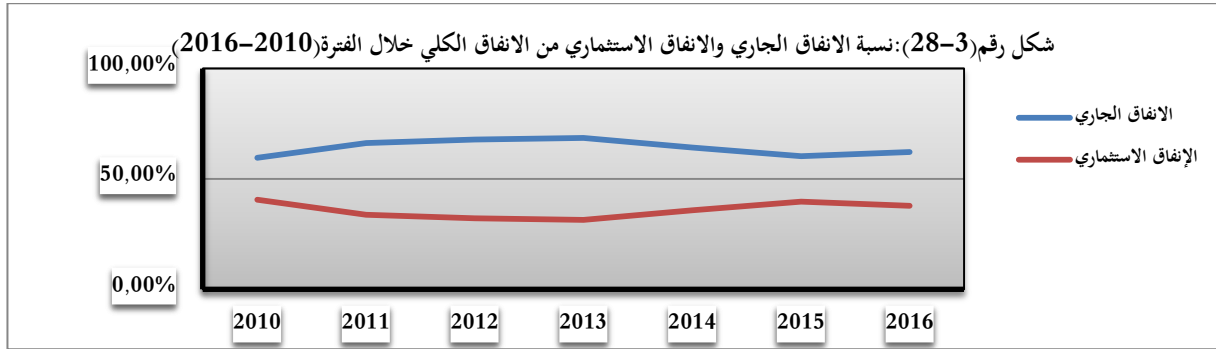
نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

1.1- الإنفاق الاستثماري: عرف الإنفاق الاستثماري خلال هذه الفترة تذبذبا بين الزيادة والنقصان في قيمته، حيث وصل إلى 2275,6 مليار دج سنة 2012 لينخفض إلى 1892,6 في السنة الموالية أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 16,8% ليعاود الارتفاع إلى 2501,5 مليار دج سنة 2014 بنسبة وصلت إلى 32,2%، وفي سنة 201- انخفضت قيمته مجددا بنسبة وصلت إلى 8,1% مقارنة بالسنة السابقة، ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بتجميد العديد من المشاريع التي كان مقررا إنجازها وذلك خوفا من نفاذ احتياطي الصرف بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وعليه فخلال هذه الفترة فقد وصل متوسط نمو الإنفاق الاستثماري إلى 6,6% مقابل 26% خلال الفترة (2005-2009)، هذا فقد وصلت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الكلي في المتوسط خلال هذه الفترة إلى 35,87%.

2.1- الإنفاق الجاري: عرف الإنفاق الجاري خلال هذه الفترة من الدراسة ارتفاعا وصل إلى 3879,2 مليار دج سنة 2011 مقابل 2659,1 مليار دج سنة 2010 أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 45,9%، ليواصل الارتفاع بنسبة 23,3% سنة 2012 بقيمة إجمالية وصلت إلى 4782,6 مليار دج، وفي سنة 2013 عرف انخفاضا وصل إلى 13,6% ليعاود الارتفاع خلال 2014 و2015 حيث وصلت قيمته إلى 4617,0 مليار دج سنة 2015 لينخفض سنة 2016 إلى

4591,4 مليار دج، ويعود هذا الانخفاض إلى إعلان الحكومة سياسة التقشف المتمثلة في تقليص عدد مناصب الشغل المفتوحة وتقليص نفقات تسيير الإدارات العامة، وفي المتوسط وخلال نفس الفترة بلغ معدل نمو النفقات الجارية 11,73%، أما فيما يخص نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال هذه الفترة من الدراسة 64,13% مقابل 70% خلال الفترة السابقة من الدراسة (2005-2009).

والشكل الموالي يبين تطور نسبة مساهمة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري في الإنفاق الكلي خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-19).

2. **الإيرادات العامة:** حققت الإيرادات غير العادية المتمثلة في الجباية البترولية خلال الفترة السابقة من الدراسة (2000-2009) زيادة معتبرة في قيمتها، وساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول تتبع التطورات الحاصلة في مكونات الإيرادات العامة في الجزائر من خلال تحليل معطيات الجدول التالي كما يلي:

جدول رقم (3-20): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

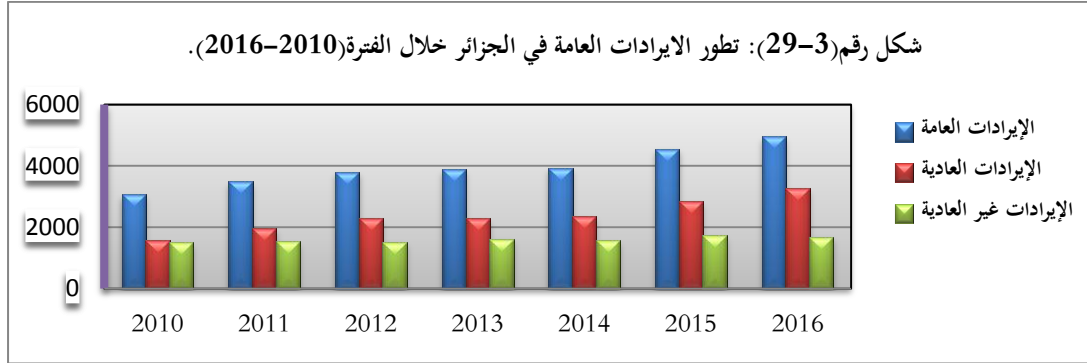
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة	3074,6	3489,8	3804	3895,3	3927,7	4552,5	4943,5
معدل نمو الإيرادات العامة	-6%	14%	9%	2%	1%	16%	9%
الإيرادات العادية	1572,9	1960,4	2285	2279,4	2350	2829,6	3261,1
معدل النمو %	17%	25%	17%	0%	3%	20%	15%
نسبته من الإيرادات العامة	51%	56%	60%	59%	60%	62%	66%
الإيرادات غير العادية	1501,7	1529,4	1519	1615,9	1577,7	1722,9	1682,6
معدل النمو %	-22%	2%	-1%	6%	-2%	9%	-2%
نسبتها من الإيرادات العامة	49%	44%	40%	41%	40%	38%	34%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, op cit.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

شهدت حصيلة الإيرادات العامة زيادة مستمرة خلال هذه الفترة من الدراسة، حيث وصلت سنة 2010 إلى 3074,6 مليار دج لتصل سنة 2011 إلى 3489,8 مليار دج، لتعرف أكبر حصيلة لها سنة 2016 حيث بلغت 4943,5 مليار دج بنسبة زيادة بلغت 9% مقارنة بالسنة السابقة لها، وفي المتوسط بلغ معدل نمو الإيرادات العامة 6,42% مقابل 16,3% خلال الفترة السابقة (2005-2009)، والشكل الموالي يبين التطور الحاصل في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-20).

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

1.2- الإيرادات العادية: عرفت الإيرادات العادية في الجزائر خلال هذه الفترة من الدراسة زيادة مستمرة باستثناء سنة 2013 أين عرفت انخفاض طفيف، حيث بلغت حصيلتها 2279,4 مليار دج مقابل 2285,0 مليار دج سنة 2012، هذا وقد عرفت أكبر حصيلة لها سنة 2016 حيث بلغت 3261,1 مليار دج مقابل 2829,6 مليار دج سنة 2015 أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 15%، بالإضافة إلى ذلك فقد عرفت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة تطورا هي الأخرى حيث قفزت من 51% سنة 2010 إلى 63% سنة 2016، ما يفسره تحسن عملية التحصيل الجبائي من خلال عصرنة الجهاز الضريبي والذي كان من بين أهم السياسات المصاحبة للبرامج التنموية في الفترة السابقة من الدراسة، وفي المتوسط فقد بلغت نسبة المساهمة في المتوسط 59,1% خلا هذه الفترة، أما فيما يخص معدل نمو الإيرادات العادية فقد بلغ في المتوسط خلال هذه الفترة 13,9%.

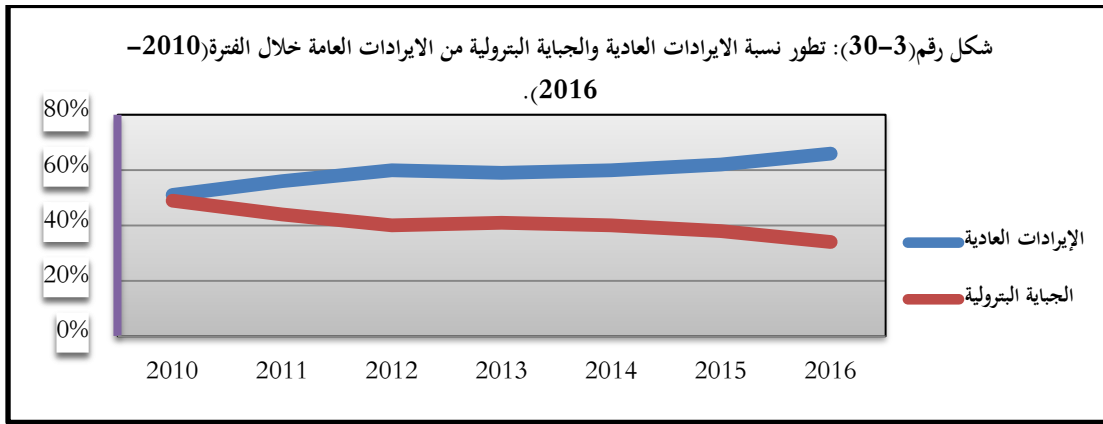
وتعد الجباية العادية من أهم مكونات الإيرادات العادية، حيث بلغت قيمتها 1297,94 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 2482,20 مليار دج سنة 2016، أي بنسبة نمو وصلت في المتوسط إلى 11,89%، أم نسبة مساهمتها فقد عرفت ألى مستوى لها إلى 89,10% سنة 2013 لتصل في المتوسط إلى 83,05% خلال هذه الفترة.

2.2- الجباية البترولية: عرفت حصيلة الجباية البترولية خلال هذه الفترة من الدراسة ارتفاعا وانخفاضا من سنة لأخرى، حيث وصلت حصيلتها إلى 1501,70 مليار دج سنة 2010 لترتفع إلى 1529,40 مليار دج سنة 2011 لتتخفض بعد

سنة إلى 1519,04 مليار دج، وقد عرفت أعلى حصيلة لها سنة 2015 حيث وصلت إلى 1722,94 مليار دج لتتخفّف إلى 1682,55 مليار دج سنة 2016 أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 2,34%، أما فيما يخص معدل نموها في المتوسط فقد عرف قيمة سالبة وصلت إلى 1,42% مقابل خلال الفترة (2005-2009).

أما فيما يخص نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة فقد عرفت هي الأخرى تذبذباً مستمراً، حيث وصلت أعلى نسبة إلى 49% سنة 2010 لتتخفّف إلى 34% سنة 2016، وفي المتوسط فقد وصلت خلال هذه الفترة إلى 40,85% مقابل 54% خلال الفترة (2005-2009).

والشكل الموالي يبين التطور الحاصل في نسبة مساهمة كل من الإيرادات العادية والجباية البترولية في الإيرادات العامة كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-20).

3. الميزانية العامة: عرفت الموازنة العامة والخزينة العمومية خلال الفترة (2010-2016) حالة من العجز المستمر، وكان لصندوق ضبط الموارد دور في تغطية هذا العجز، وسنحاول من خلال الجدول الموالي تتبع التطورات الحاصلة في رصيد كل منهما ودور صندوق ضبط الموارد في إعادة التوازن لهما كما يلي:

جدول رقم (3-21): رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2010-2016). الوحدة: مليار دج.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة	-1392,29	-2363,75	-3254,14	-2128,81	-3068,02	-3103,78	-2285,91
رصيد الخزينة العامة	-1496,47	-2468,84	-3246,19	-2205,94	-3185,99	-3172,34	-2343,73
رصيد صندوق ضبط الموارد	5634,77	7143,15	7817,01	7695,98	7373,83	4960,35	2172,39
قبل التعويض							
تعويضات الصندوق	791,938	1761,45	2283,26	2132,47	2965,67	2886,50	1387,93
رصيد الصندوق ضبط	4842,83	5381,70	5633,75	5563,51	4408,15	2073,84	784,45
الموارد بعد التعويض							

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

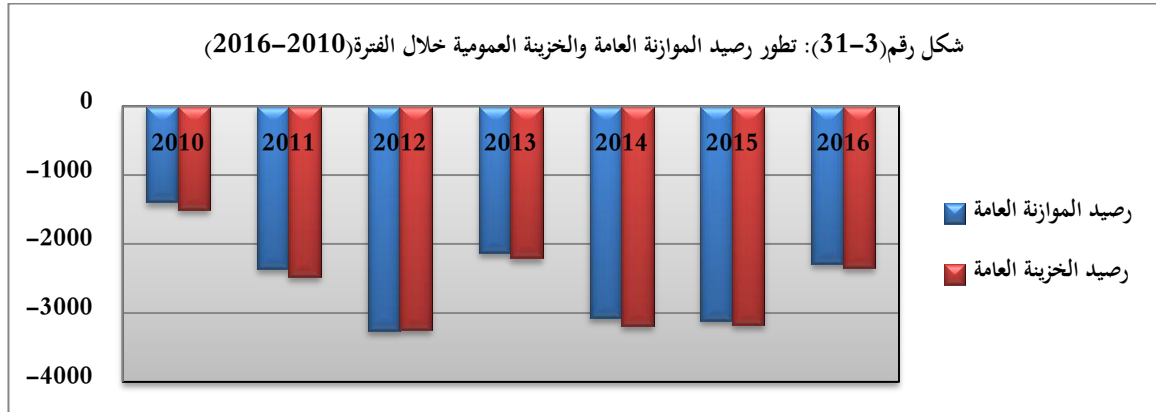
- Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 – 2016, op cit.
- Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, op cit.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1.3- رصيد الموازنة العامة: عرفت الموازنة العامة خلال هذه الفترة من الدراسة تحقيق عجز مستمر وصل سنة 2010 إلى 1392,29 مليار دج ليرتفع إلى 2363,75 مليار دج خلال سنة 2011 أي بنسبة زيادة في العجز وصلت إلى 69,8%، كما عرفت الموازنة العامة أكبر عجز لها خلال هذه الفترة سنة 2012 أين وصل إلى 3254,14 مليار دج، وفي سنة 2016 وصل العجز إلى 2285,91 مليار دج، وفي المتوسط وصل معدل التغير في عجز الموازنة العامة خلال هذه الفترة من الدراسة إلى 15,03% مقابل 39,3% خلال الفترة السابقة (2005-2009).

2.3- الخزينة العمومية: تأثرت الخزينة العمومية بوضعية الموازنة العامة طيلة هذه الفترة من الدراسة، إذ حققت الخزينة هي الأخرى عجزا مستمرا طيلة سنوات هذه الفترة من الدراسة، حيث وصل العجز إلى 1496,47 مليار دج سنة 2010، ليرتفع إلى 2468,84 مليار دج خلال السنة الموالية، وكما كان عليه الحال بالنسبة للموازنة العامة فقد عرفت الخزينة العمومية تحقيق أكبر عجز لها خلال هذه الفترة سنة 2012 أين وصل إلى 3246,19 مليار دج، وفي سنة 2016 تراجعت قيمة العجز إلى 2343,73 مليار دج، وفي المتوسط بلغ معدل التغير في قيمة العجز خلال هذه الفترة 13,7% وهو تقريبا نفس معدل التغير في قيمة عجز الموازنة العامة الذي بلغ 15,03% خلال نفس الفترة من الدراسة.

والشكل الموالي يبين ذلك كما يلي:



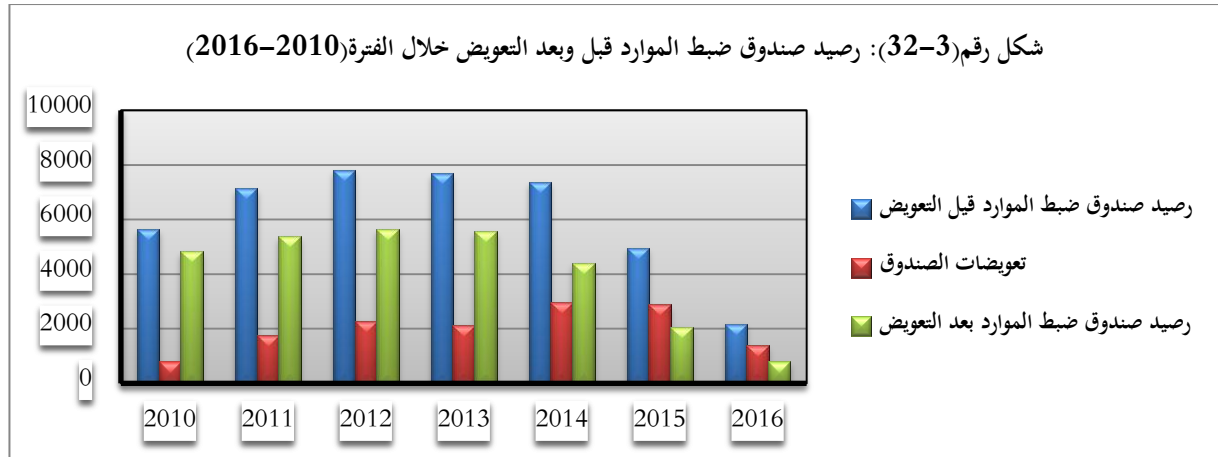
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-21).

3.3- صندوق ضبط الموارد: عرف رصيد الصندوق قبل خصم قيمة التعويضات المقدمة خلال الثلاث سنوات الأول من فترة الدراسة زيادة معتبرة، حيث وصل رصيده إلى 5634,77 مليار دج سنة 2010 لينتقل إلى 7817,01 مليار دج سنة 2012 وهو أكبر رصيد وصل إليه الصندوق خلال هذه الفترة، وفي سنة 2013 عرف تراجعا بنسبة 32% حيث وصل رصيده إلى 7695,98 مليار دج، وخلال سنة 2016 انخفض رصيده إلى 2172,39 مليار دج.

وهناك عدة أسباب أدت إلى انخفاض رصيد الصندوق أهمها التراجع الرهيب في أسعار البترول التي وصلت سنة 2014 إلى 52 دولار للبرميل بعدما وصلت إلى 108 دولار للبرميل سنة 2013¹، لتستمر في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 40 دولار سنة 2016².

بالإضافة إلى ذلك فقد وصل حجم التعويضات الممنوحة من قبل الصندوق إلى 791,93 مليار دج سنة 2010 لترتفع إلى 2283,26 مليار دج سنة 2012 ووجهت لتمويل العجز الحاصل في الخزينة، وفي سنة 2016 وصلت إلى 1387,93 مليار دج، وخلال هذه الفترة من الدراسة فقد ووجهت التعويضات الممنوحة من قبل الصندوق إلى تمويل العجز في الخزينة العمومية، وفي المتوسط وصل معدل نمو التعويضات خلال هذه الفترة إلى 21,7% وهو معدل أكبر من معدل زيادة رصيد الصندوق الذي وصل إلى (-9,7%) خلال نفس الفترة من الدراسة.

أدت الزيادة المستمرة في حجم التعويضات إلى تراجع رصيد الصندوق، حيث وصل سنة 2016 إلى 784,45 مليار دج، وفي المتوسط فقد وصل معدل الانخفاض إلى (-20,2%) خلال هذه الفترة من الدراسة. والشكل الموالي يبين ذلك كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-21).

المطلب الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال الفترة (2010-2016)

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تتبع التطور الحاصل في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر كما

يلي:

¹ غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط "الأسباب والتبعات الجيو سياسية"، معهد بروكنجز، متاح على الرابط: <http://www.brookings.edu/doha>. تاريخ الاطلاع: 2016/10/21، 2015، ص02.

² Oil market outlook for 2017, Monthly Oil Market Report, OPEC, December, 2016, p06.

1. **النمو الاقتصادي:** عرف معدل النمو الاقتصادي تغيرا مستمرا خلال الفترة السابقة من الدراسة، إذ وصل أعلى معدل له سنة 2003 إذ بلغ 7,2%، وسنحاول تبيان أهم التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الداخلي خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:

جدول رقم (3-22): تطور الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الداخلي خلال الفترة (2010-2016).
الوحدة: مليار دج.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
PIB بالأسعار الجارية	11991,56	14588,53	16208,70	16650,18	17242,54	16591,88	17081,84
PIB بالأسعار الثابتة	4554,4	4782,8	5035,3	5258,3	5555,2	5826,3	6121,3
معدل نمو PIB	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,8	3,5
PIBHH	7811,2	9346,0	10672,3	11682,2	12584,7	13457,6	14439,5
معدل نمو PIBHH	6,3	6,2	7,2	7,3	5,7	5,0	2,9
الدين العام الداخلي	1099,2	1215,0	1312,2	1171,7	1239,2	1380,8	3407,3
نسبته من PIB	9,2%	8,3%	8,1%	7,0%	7,2%	8,3%	19,9%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2016, op ct

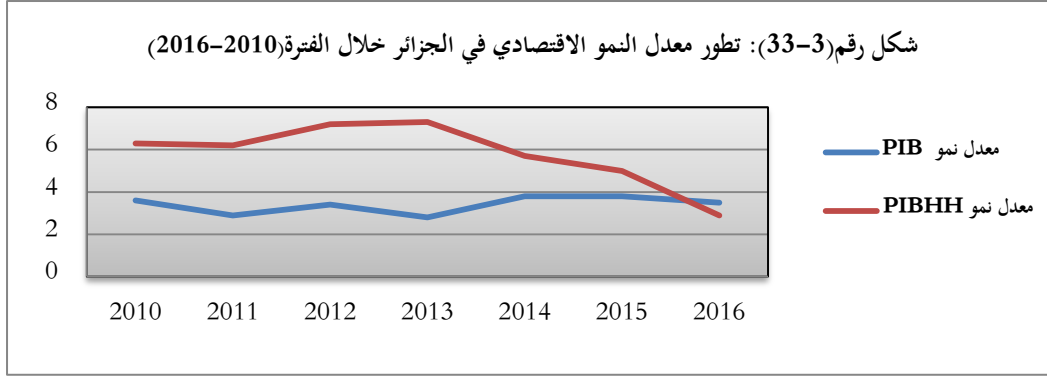
نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

عرف معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض كما كان عليه الحال في الفترة السابقة من الدراسة، حيث وصل سنة 2010 إلى 3,6% لينخفض إلى 2,9 سنة 2011 ليعاود الارتفاع إلى 3,4% سنة 2012، وينخفض مرة أخرى إلى 2,8% سنة 2013، وخلال هذه الفترة فقد عرف النمو الاقتصادي أعلى معدل له سنتي 2014 و 2015 حيث وصل إلى 3,8% لينخفض إلى 3,5% سنة 2016.

ومقارنة مع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات الذي عرف هو الآخر تذبذبا في قيمته خلال هذه الفترة من الدراسة، حيث بلغ 6,3% سنة 2010 لينخفض إلى 6,2% سنة 2011، وقد عرف أعلى معدل له سنة 2013 إذ بلغ 7,3%، وهو معدل مرتفع مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة، ما يفسر تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتغير في القيمة المضافة لقطاع المحروقات.

أما فيما يخص الدين العام الداخلي، فقد عرف هو الآخر تذبذبا مستمرا في قيمته إذ بلغ 3407,3 مليار دج سنة 2016 ممثلا ما نسبته 19,9% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة تقابلها 7,2% سنة 2013 التي تمثل أقل نسبة.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-22).

أما فيما يخص القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المنتجة في الجزائر فيمكن تبينها من خلال الجدول التالي

كما يلي:

جدول رقم (3-23): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016). الوحدة مليار دج.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المحروقات	4180,4	5242,5	5536,4	4968,0	4657,8	3134,3	2642,3
الصناعة	617,4	663,8	728,6	771,8	838,5	900,9	972,5
الزراعة	1015,3	1183,2	1421,7	1640,0	1771,5	1936,4	2034,5
قطاع الخدمات	2586,3	2933,2	3305,2	3849,6	4195,2	4549,9	4993,1

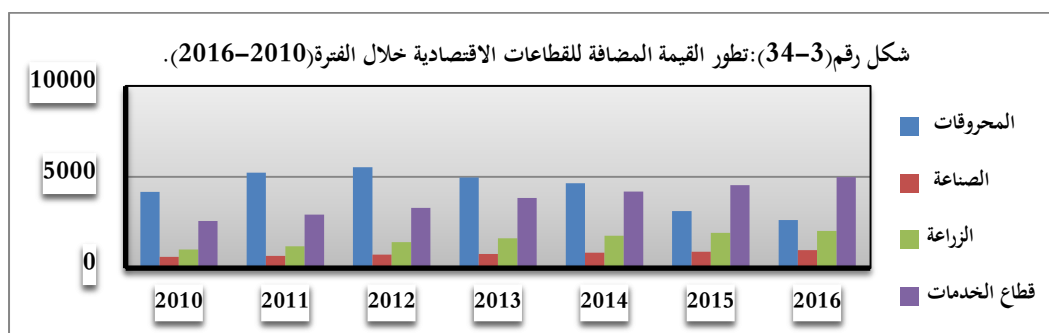
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

— Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 – 2016, op cit.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

شهدت القيمة المضافة لقطاع المحروقات زيادة مستمرة خلال الثلاث سنوات الأولى من فترة الدراسة، حيث انتقلت من 4180,4 مليار دج سنة 2010 إلى 5536,4 مليار دج سنة 2012، وهي أعلى قيمة وصل إليها قطاع المحروقات خلال هذه الفترة، حيث عرف تراجعاً مستمراً خلال السنوات المتبقية إلى أن وصلت قيمته المضافة إلى 2642,3 مليار دج، ويعود هذا الانخفاض الكبير في الأساس إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، أما قطاع الخدمات فقد بقي في المرتبة الثانية كما كان عليه الحال في الفترة السابقة من الدراسة (2000-2009)، وقد شهد هذا القطاع زيادة مستمرة في قيمته خلال فترة الدراسة، حيث وصلت أعلى قيمة له إلى 4993,1 مليار دج سنة 2016، يليه قطاع الفلاحة الذي عرف كذلك زيادة مستمرة في قيمته المضافة والتي وصلت إلى 2034,5 مليار دج سنة 2016، أما قطاع الصناعة فلم يصل إلى المستوى المطلوب مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى إذ وصلت أعلى قيمة له إلى 972,5 مليار دج سنة 2016.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3).

2. التشغيل والبطالة: سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تبيان التطور الحاصل في كل من فئة المشغلين وفئة النشطين من الجنسين، بالإضافة إلى الفئة التي تعاني من البطالة من خلال الجدول الموالي كما يلي:

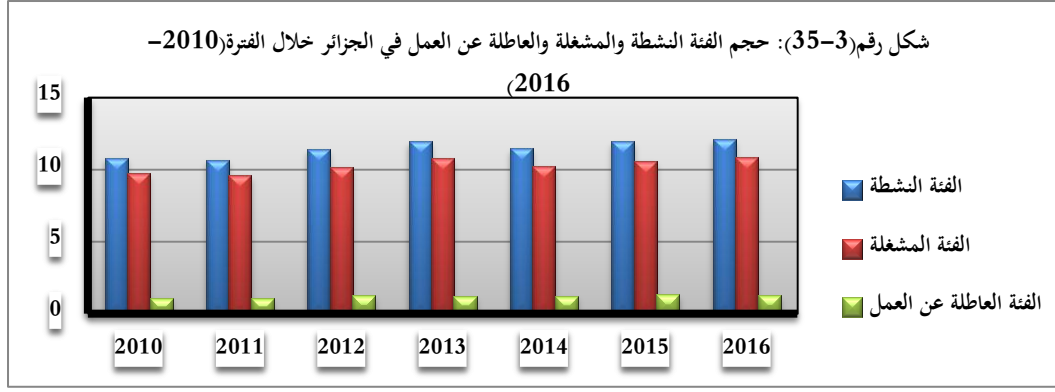
جدول رقم (3-24): تطور مؤشر التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
12,117	11,931	11,453	11,963	11,423	10,661	10,812	المجموع	الفئة النشطة
9,725	9,614	9,376	9,689	9,281	8,776	8,990	ذكور	(مليون شخص)
2,392	2,317	2,077	2,274	2,142	1,885	1,822	إناث	
10,845	10,594	10,239	10,788	10,17	9,599	9,736	المجموع	الفئة المشغلة
8,933	8,66	8,517	8,885	8,393	8,038	8,262	ذكور	(مليون شخص)
1,912	1,934	1,722	1,903	1,777	1,561	1,474	إناث	
1,272	1,337	1,214	1,175	1,253	1,062	1,076	المجموع	الفئة العاطلة عن العمل
0,792	0,954	0,859	0,804	0,888	0,738	0,728	ذكور	(مليون شخص)
0,48	0,383	0,355	0,371	0,365	0,324	0,348	إناث	
89,5%	88,8%	89,4%	90,2%	89,0%	90,0%	90,0%	المجموع	معدل التشغيل %
91,9%	90,1%	90,8%	91,7%	90,4%	91,6%	91,9%	ذكور	
79,9%	83,5%	82,9%	83,7%	83,0%	82,8%	80,9%	إناث	
%10,50	%11,21	%10,60	%9,82	%10,97	%9,96	%9,95	المجموع	معدل البطالة %
8,1%	9,9%	9,2%	8,3%	9,6%	8,4%	8,1%	ذكور	TC
20,1%	16,5%	17,1%	16,3%	17,0%	17,2%	19,1%	إناث	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Emploi et chômage 2000-2016, office national des statistiques, (ONS), op ct.

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق من خلال الشكل الموالي كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-24).

نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

1.2- الفئة النشطة: تخطت هذه الفئة خلال هذه الفترة من الدراسة حاجز 10,8 مليون شخص، إذ وصلت سنة 2010 إلى 10,812 مليون شخص لترتفع إلى 11,963 مليون شخص سنة 2013، لتعاود الانخفاض إلى 11,453 مليون نسمة سنة 2014، وفي 2016 وصل عددهم إلى 12,117 مليون شخص، وتعد مساهمة فئة الذكور في مجموع الفئة النشطة أكبر بكثير من فئة البنات حيث وصلت نسبتهم إلى 80,25% سنة 2016 مقابل 19,75% لفئة البنات من نفس السنة.

2.2- الفئة المشغلة: عرفت هذه الفئة هي الأخرى تطوراً مستمراً خلال الأربع سنوات الأولى من هذه الدراسة، حيث وصل عددهم إلى 9,736 مليون شخص سنة 2010 لترتفع إلى 10,788 سنة 2013، وفي سنة 2014 عرفت هذه الفئة انخفاضاً بـ 549 ألف شخص كما كان عليه الحال فيما يخص الفئة النشطة من نفس السنة، وفي سنة 2016 وصل عددهم إلى 10,845 مليون شخص، وتعد فئة الذكور الممثل الأكبر لهذه الفئة حيث وصلت نسبتهم إلى 82,36% سنة 2016 مقابل 17,64% لفئة الإناث من نفس السنة.

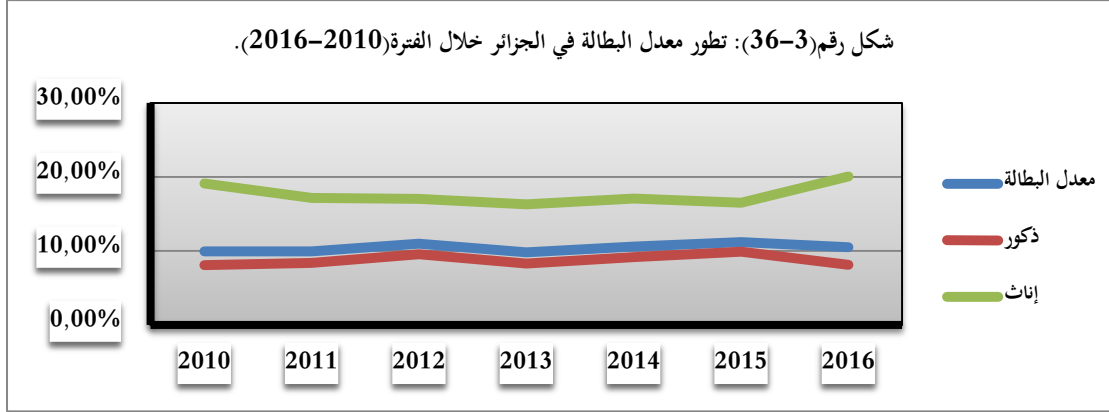
وكما كان عليه الحال في الفترة السابقة من الدراسة (2005-2009) استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من الفئة المشغلة، حيث وصل عددهم إلى 5,377 مليون شخص سنة 2010 بنسبة مساهمة 55,33%، لترتفع هذه النسبة إلى 61,04% سنة 2016، يأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية الذي إستحوذ على ما نسبته 17,47% سنة 2016 والباقي موزع على قطاعي الزراعة والصناعة.

بالإضافة إلى ذلك فقد استحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من الفئة المشغلة، حيث وصل عددهم إلى 6,490 مليون شخص سنة 2016 ممثلاً ما نسبته 59,84% والباقي استحوذ عليه القطاع العام.

3.2- الفئة العاطلة عن العمل: عرفت هذه الفئة خلال هذه الفترة من الدراسة تغيراً من سنة لأخرى، حيث وصلت سنة 2010 إلى 1,076 مليون شخص ممثلة ما نسبته 9,95% لترتفع هذه النسبة إلى 10,5% سنة 2016، وخلال

هذه الفترة كانت نسبة العاطلين عن العمل من فئة الإناث أكبر من فئة الذكور، حيث وصلت نسبة العاطلين من الإناث سنة 2010 إلى 19,1% مقابل 8,1% سنة 2010.

والشكل الموالي يبين التطور الحاصل في معدل البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة من الدراسة كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-24).

3. التضخم والتوازن الخارجي: عرف معدل التضخم في الفترة السابقة من الدراسة أكبر معدل له وصل إلى 5,7%، كما حقق ميزان المدفوعات فائضاً طيلة سنوات الفترة السابقة من الدراسة (2005-2009)، وسنحاول من خلال الجدول الموالي معرفة التطورات الحاصلة في كل من التضخم والتوازن الخارجي كما يلي:

جدول رقم (3-25): تطور معدل التضخم والتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	8280,7	9929,2	11015,1	11941,5	13663,9	13704,5	13945,1
معدل نمو M2 %	15,4%	19,9%	10,9%	8,4%	14,4%	0,3%	1,8%
الرواتب والأجور (مليار دج)	2907,5	3862,8	4287,1	4391,2	4673,7	4928,3	5238,8
معدل نمو الرواتب والأجور %	23,4%	32,9%	11,0%	2,4%	6,4%	5,4%	6,3%
معدل التضخم %	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8	6,4
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	12,14	17,76	12,41	1,15	-9,27	-27,47	-26,31
حساب رأس المال (مليار دولار)	3,177	2,37	-0,36	-1,02	3,39	-0,061	0,281
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	15,32	20,14	12,05	0,133	-5,88	-27,53	-26,03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

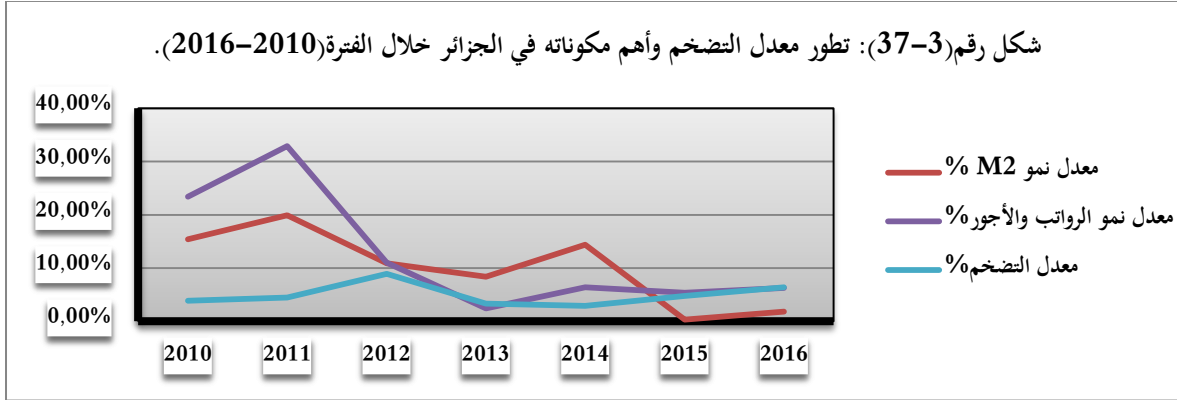
- Balance des paiements 2000 – 2016, banque d'Algérie, op cit.
- Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000 – 2016, op cit

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1.3- معدل التضخم: عرف معدل التضخم في هذه الفترة من الدراسة حالة من الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، حيث حقق أقل معدل له سنة 2014 إذ وصل إلى 2,9% بعدما وصل إلى 8,9% سنة 2012 وهو أعلى معدل له خلال

هذه الفترة، كما وصل سنة 2016 إلى 6,4%، وفي المتوسط فقد وصل معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى 4,95% مقابل 3,6% خلال الفترة السابقة (2005-2009).

أما فيما يخص التطور الحاصل في مكونات التضخم، فقد عرفت الكتلة النقدية زيادة مستمرة في حجمها، حيث وصلت إلى 8280,7 مليار دج سنة 2010 لترتفع إلى 13945,1 مليار خلال سنة 2016 أي بمعدل نمو بلغ في المتوسط خلال هذه الفترة 10,16%، أما كتلة الرواتب والأجور فقد عرفت هي الأخرى زيادة مستمرة، حيث بلغت سنة 2010 إلى 2907,5 مليار دج لترتفع إلى 4928,3 مليار دج ما يفسر السياسة المنتهجة من قبل الحكومة في هذه الفترة والتي عرفت فتح العديد من مناصب الشغل، وفي المتوسط فقد وصل معدل نموها خلال هذه الفترة 13,58% ويمكن تبيان أهم التطورات الحاصلة في معدل التضخم وأهم مكوناته من خلال الشكل الموالي كما يلي:

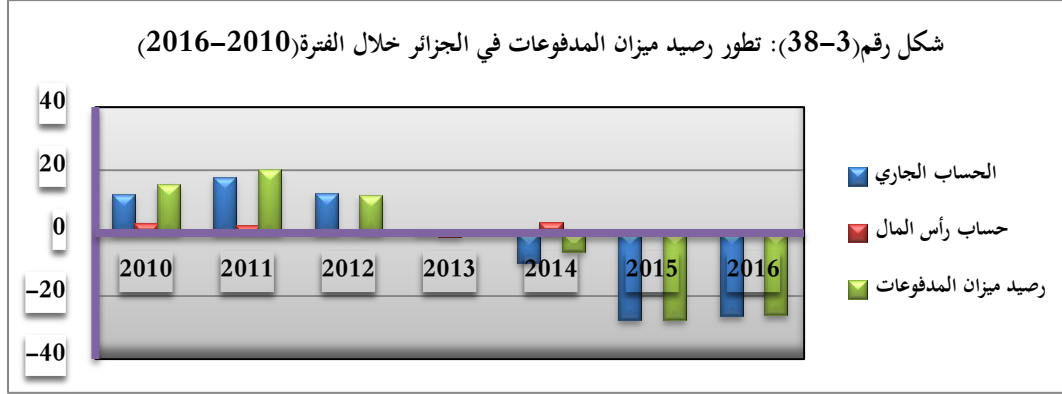


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-25).

2.3- التوازن الخارجي: عرف ميزان المدفوعات تحقيق فائض خلال الأربع سنوات الأولى من الدراسة (2010-2013) حيث وصل هذا الفائض إلى 15,32 مليار دولار سنة 2010 ليرتفع إلى 20,14 مليار دولار سنة 2011، وبعد هذه السنة عرف بعض الانخفاض ليصل إلى 0,133 مليار دولار سنة 2013، أما فيما يخص حسابات ميزان المدفوعات فقد عرف الحساب الجاري تحقيق فائض خلال هذه السنوات، حيث وصل سنة 2011 إلى 17,76 مليار دولار مقابل 2,37 مليار دج حققها حساب رأس المال خلال نفس السنة.

وخلال الفترة (2014-2016) عرف ميزان المدفوعات حالة من العجز وصل سنة 2014 إلى 5,88 مليار دولار على الرغم من تحقيق حساب رأس المال فائض قدر ب: 3,39 مليار دولار مع تحقيق الحساب الجاري لعجز قدر ب: 9,27 مليار دولار، وعرف ميزان المدفوعات أكبر عجز له سنة 2015 أين وصل إلى 27,53 مليار دولار وهو قيمة العجز نفسها تقريبا في الحساب الجاري الذي وصل إلى 27,47 مليار دولار.

ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات من المواد البترولية التي وصلت قيمتها سنة 2015 إلى 33,08 مليار دولار مقابل 58,46 مليار دج سنة 2014 أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 56,58%.
والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في وضعية ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة من الدراسة كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب على معطيات الجدول السابق رقم (3-25).

نلاحظ من خلال الشكل السابق ارتباط وضعية ميزان المدفوعات بوضعية الحساب الجاري الذي تأثر بشكل كبير خلال الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة، التي تزامنت مع الانهيار الكبير في أسعار البترول التي وصلت سنة 2016 إلى 44,7 دولار للبرميل الواحد مقارنة بما كانت عليه.

¹ Balance des paiements 2000 – 2016, banque d’Algérie, www.ba.dz.

خلاصة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في الهيكل الإنتاجي الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية في توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف عملية التنمية، ما أثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي الذي أصبح مرتبطا بالتقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وخلال هذه الفترة من الدراسة عرفت أسعار النفط تحسنا ملحوظا مقارنة بفترة التسعينات من القرن العشرين، ما ساعد على تطبيق الجزائر لخطط تنمية تمثلت في برامج خماسية هدفت من خلالها إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال هذا الفصل تطرقنا للبرامج التنموية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2000-2016) محاولين معرفة تأثير ذلك على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث.

فمن خلال المبحث الأول تطرقنا إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) الذي عرف تخصيص الحكومة لمبالغ مالية ضخمة كان الهدف من خلالها تحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي نسبيا الذي عرف حالة من التذبذب خلال هذه الفترة، كما عرفت معدلات البطالة بعض التراجع مقارنة بسنوات التسعينات، أما معدلات التضخم فقد عرفت هي الأخرى تغيرا من سنة لأخرى وذلك راجع لتركيز الحكومة على التقليل من معدلات البطالة من خلال إتباع سياسة مالية توسعية، بالإضافة إلى ذلك فقد عرفت حالة التوازن الخارجي استقرارا نسبيا وذلك راجع إلى حالة الحساب الجاري الذي عرف تحقيق فائض خلال هذه الفترة. أما المبحث الثاني فقد حاولنا تبيان السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة من خلال التطرف لبرنامج دعم النمو الاقتصادي الذي برمج خلال الفترة (2005-2009) والذي خصص له كذلك مبالغ مالية كبيرة، محاولة من الحكومة الجزائرية في إتمام ما أنجز من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وفي هذه الفترة عرفت أسعار البترول في الأسواق العالمية تحسنا ملحوظا ما ساعد على تطبيق البرنامج التنموي، من خلال تغطية النفقات العامة بإيرادات الجباية البترولية التي عرفت زيادة معتبرة خلال هذه الفترة.

ومن خلال المبحث الثالث تطرقنا إلى برنامج توطيد النمو (2010-2014) الذي برمج لاستكمال ما بدأته الجزائر من خلال البرامج التنموية السابقة، لذلك خصصت له الحكومة غلاف مالي كبير اعتبر قياسيا لضخامته، ومن خلال تتبع النتائج المتوصل إليها فيمكن القول أن الأهداف المسطرة لم تحقق كليا لعدة أسباب من أهمها بقاء الاقتصاد الجزائري مرهونا بالتغيرات المستمرة في أسعار البترول بدليل الأوضاع الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال سنة 2015 وسنة 2016 ما أدى إلى إعلان الحكومة لحالة التقشف بسبب نقص الموارد المالية من العملة الصعبة التي بنت عليها الحكومة في السابق مخططاتها التنموية المرتكزة أساسا على التوسع في الإنفاق العام.

الفصل الرابع:

قياس أثر السياسة المالية على الاستقرار
الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة
(1985 - 2016).

تمهيد:

تم التطرق من خلال الفصل السابق إلى تطور السياسة المالية في الجزائر تماشيا مع التقسيمات المعتمدة في البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2000-2016)، وانعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأساسية متمثلة في النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، حيث عرفت هذه المؤشرات تذبذبا مستمرا بين الارتفاع والانخفاض، إذ وصل أعلى معدل نمو اقتصادي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة إلى 7,2% سنة 2003، كما عرف معدل البطالة أقل نسبة له سنة 2013 حيث وصل إلى 9,8%، أما معدل التضخم فقد عرف هو الآخر أقل نسبة له سنة 2000 حيث وصل إلى 0,33%، وهدفت الجزائر من خلال هذه البرامج إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلية معتمدة في ذلك على سياسة مالية توسعية.

ولقياس أثر السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي سنحاول القيام بدراسة قياسية من خلال استخدام السلاسل الزمنية، حيث تسمح لنا السلاسل الزمنية بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في اقتصاد دولة واحدة، تجنبنا للمشكلات المرتبطة بعدم التجانس بين الدول لاختلافها عن بعضها البعض في كثير من الجوانب كالنظم السياسية، الثقافة والتاريخ وغيرها من الجوانب.

ومن خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول قياس أثر كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2016) وذلك من خلال ثلاثة مباحث مبينة كما يلي:

✓ **المبحث الأول:** الأدوات والاختبارات المعتمدة في الدراسة القياسية.

✓ **المبحث الثاني:** قياس أثر الإيرادات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)

✓ **المبحث الثالث:** قياس أثر النفقات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)

المبحث الأول: الأدوات والاختبارات المعتمدة في الدراسة القياسية.

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى شرح المنهجية المستخدمة في الدراسة والتي تبدأ بتطبيق اختبار سكون السلاسل الزمنية، ثم اختبار التكامل المشترك وتقدير متجهات نموذج تصحيح الخطأ، ثم تطبيق اختبار جرانجر لعلاقات السببية.

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.

تتطلب الفروض التي تقوم عليها نماذج الانحدار التقليدية أن تكون المتغيرات المتضمنة في النموذج المقدر ساكنة، ففي حالة عدم السكون قد يترتب على التقدير ما يعرف بالانحدار الزائف، وهو الحالة التي قد تظهر فيها نتائج تشير إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً بين المتغيرات، في حين قد يكون ذلك راجع إلى مجرد ارتباط بالصدفة وليس إلى علاقة ذات معنى، ونظراً إلى أن غالبية المتغيرات الاقتصادية هي متغيرات غير ساكنة، فإن التحليل المبني على استخدام بيانات السلاسل الزمنية يتطلب البدء باختبار سكون المتغيرات كل على حدا، فإذا وُجد أن جميعها ساكن يمكن في هذه الحالة تطبيق أساليب الانحدار التقليدية كتلك التي تقوم على طريقة المربعات الصغرى، أما في حالة عدم سكون بعض أو كل المتغيرات، فإنه ينبغي استخدام منهجية مختلف تستند إلى اختبار وجود علاقة التكامل المشترك فيما بين المتغيرات¹. وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تبيان استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك من خلال ما يلي:

1. مفهوم السلاسل الزمنية: للإلمام بمفهوم السلاسل الزمنية توجب علينا تحديد التعريفات المختلفة المتعلقة بالسلاسل الزمنية، وأهم مكوناتها من خلال ما يلي:

1.1- تعريف السلاسل الزمنية: تعرف السلاسل الزمنية على أنها "مجموعة مشاهدات حول ظاهرة ما أخذت بترتيب زمني معين، عادة ما يكون فيه تساوي الفترات الزمنية مثل: الساعات، الأيام، الأشهر، أو السنوات"².

كما تعرف على أنها "عبارة عن مجموعة ملاحظات لمتغير ما، عبر فترات زمنية"³. وتعرف كذلك على أنها "عبارة عن توزيع ذو بعدين أحدهما الزمن"⁴.

2.1- العناصر المكونة للسلاسل الزمنية: تتمثل فيما يلي:

¹ إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص194.

² عوض منصور، عزام صبري، مبادئ الإحصاء، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص239.

³ Joseph G. Monk, gestion de la production et des opérations, traduit par: Cloud Engrand, Mc Grawhill Edition, Paris, 1993, p160.

⁴ Pierre Baill, exercices corrigés de statistique descriptive, offices des publications universitaires, Alger .P81

— **الاتجاه العام:** يقصد به تطور السلسلة في الأجل الطويل، فقد يكون الاتجاه العام تزايدياً إذا كانت قيمة الظاهرة تتزايد عبر الزمن، كما قد يكون تناقصياً إذا ما اتجهت قيمة الظاهرة إلى النقصان، وكذلك يمكن أن يأخذ الاتجاه العام شكل الخط المستقيم كما قد يأخذ شكل المنحنى، ويعكس الاتجاه العام تأثير العوامل طويلة الأجل على السلسلة الزمنية¹.

— **التغيرات الموسمية:** تعبر هذه المركبة عن التغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية الناتجة عن التغيرات في الفصول بسبب تأثير عوامل خارجية وهي تتم غالباً بطريقة منتظمة، في شكل دورات لا يزيد طولها عن السنة فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية، أي أنها تمثل التغيرات المتشابهة التي تظهر في الأسابيع أو الأشهر أو الفصول المتناظرة خلال الفترات الزمنية المختلفة التي تعود إليها مشاهدات السلسلة الزمنية، ومن أمثلتها التغيرات في عدد المسافرين من ساعة إلى أخرى أو من يوم إلى آخر في إحدى المحطات، أو تغيرات مبيعات الألبسة القطنية من فصل إلى آخر في السنة الواحدة².

— **التغيرات الدورية:** هي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة زمنية منتظمة أو غير منتظمة ويزيد أمدتها عن السنة، والتغيرات الدورية تقيس فترة أو دورة التغير للمعطيات، وقد تختلف التغيرات من حيث مدتها أو من حيث ارتفاعها، ومن العوامل المسببة لهذه الدورات التغيرات في السياسات النقدية والمالية، التغيرات في حجم الإنفاق الرأسمالي، التغير في حجم المخزون السلعي... الخ³.

— **التغيرات العشوائية:** يقصد بها التحركات المفاجئة في السلسلة الزمنية الراجعة للعوامل العشوائية مثل الزلازل والبراكين والأوبئة والحروب والإضرابات العمالية، التي لا يمكن التنبؤ بها أو تحديد حجمها نظراً لعشوائيتها، كما تعتبر من قبيل التحركات العرضية التغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية خلال فترة معينة نتيجة الصدفة، فعلى سبيل المثال قد يزيد حجم المبيعات لأحد المحلات فجائياً خلال شهر ما نتيجة إقامة مهرجان رياضي غير متوقع بالقرب منه خلال ذلك الشهر⁴.

3.1- شروط استقرارية السلاسل الزمنية: تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا وفقط إذا تحققت الشروط التالية⁵:

✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن بحيث يكون المتوسط $E(y_t)$ مستقل عن الزمن أي:

¹ امتثال محمد حسن، محمد علي محمد، الاستدلال الإحصائي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر، ص363.

² عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، دار الشروق، عمان، الأردن، دون سنة نشر، ص563.

³ Murray R. Spiegel, theory and problems of statistics, Mc GRAW Hill Edition, New York, P284.

⁴ امتثال محمد حسن، مرجع سابق الذكر، ص364.

⁵ مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الكمي غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقره ببومرداس، الجزائر، 2014-2015، ص124.

$$E(y_t) = E(y_{t+k}) = \mu \dots \dots \dots (4-1)$$

✓ ثبات التباين عبر الزمن حيث أن $VAR(y_t)$ مستقل عن الزمن أي:

$$VAR(y_t) = VAR(y_{t+k}) = E(y_t - E(y_t))^2 = E(y_t - \mu)^2 = \delta^2 \dots \dots \dots (4-2)$$

✓ يعتمد التباين بين قيمتين معينتين لنفس المتغير على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين كما يلي:

$$COV(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = COV(y_{t+k}, y_{t+k+s}) \dots \dots \dots (4-3)$$

وبصفة عامة، تكون السيرة VAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف إنطلاقاً من محدد المصفوفة

$$|I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 \dots \dots \Phi_p L^p| = 0$$

تحتوي على جذور خارج الدائرة الوحدة¹.

2. السلاسل الزمنية غير المستقرة: يوجد نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة تتمثل فيما يلي²:

1.2- السلاسل الزمنية من نوع "TS" (Tendance stationnaire): تعتبر هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز

عدم استقرارية تحديده (deterministic) وتأخذ الشكل: $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$ ، حيث: $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن، و ε_t تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشاراً يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$ ، ويعتبر هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، ولجعله مستقرًا يتم تقدير المعالم $\hat{a}_0, \hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من Y_t أي: $Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 t$ ، وتصبح بذلك سلسلة البواقي خالية من الاتجاه العام، كما أنه في حالة تعرض لصدمة عشوائية في لحظة زمنية معينة يكون مفعولها عابراً أي أنه يختفي بمرور الزمن، وهذا يعني بأن المسار طويل المدى لا يتأثر بالتحويلات الظرفية.

2.2- السلاسل الزمنية من نوع "DS" (Différences stationnaire): تعتبر هذه النماذج غير مستقرة أيضاً،

وتبرز عدم استقرارية عشوائية (Stochastic)، وتأخذ الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات $\Delta^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$.

حيث: β : ثابت حقيقي، d : درجة الفروقات، ويستعمل في الغالب الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي $d = 1$ ، وتكتب من الشكل $\Delta Y_t = \beta + \varepsilon_t$ ، وتأخذ هذه النماذج شكلين:

✓ إذا كانت: $\beta = 0$: يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، وبما أن ε_t يعتبر

تشويش أبيض، فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائي (Random Walk Model).

✓ أما إذا كانت: $\beta \neq 0$ يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.

¹ قجاني عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 270.

² شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي "محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 206.

3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: قبل الشروع في القيام بنموذج قياسي أو دراسة أي علاقة في المدى القصير أو الطويل، فإنه يتوجب دراسة الخصائص المميزة للسلاسل الزمنية (المتغيرات) المستخدمة في التقدير وذلك تجنباً لما يسمى بالتقدير المزيف، وتوجد عدة طرق يمكن إتباعها في اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية متمثلة في اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Deckey Fuller واختبار فيليبس بيرون Phillips and perron ودالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function وغيرها¹.

1.3- اختبار ديكي فولر البسيط DF : يقترح هذا الاختبار فرضية العدم التالية:

الفرضية العدمية: $H_0: \lambda = 1$

الفرضية البديلة: $H_1: \lambda < 1$

حيث إنه إذا لم تتحقق الفرضية العدمية فهذا يعني أن السلسلة تحتوي على جذر أحادي، أما إذا تحققت الفرضية البديلة فيعني ذلك أن السلسلة مستقرة أي لا يوجد جذر أحادي، وتطبق الفرضيتين على النماذج التالية²:

✓ نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى: $y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$

✓ نموذج الانحدار الذاتي مع ثابت: $y_t = \lambda_1 y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

✓ نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام ثابت: $y_t = \lambda_1 y_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t$

3.2- اختبار ديكي فولر الموسع ADF: يعتبر اختبار ديكي فولر من بين الاختبارات ذات الكفاءة والأكثر شيوعاً في التطبيقات العملية لمعرفة مدى سكون متغيرات السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها، ويتم اللجوء إلى هذا الاختبار باعتبار أن اختبار DF لا يصبح ملائماً في حالة ما إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي serial correlation، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، ويقوم اختبار ADF على الفرضيتين التاليتين³:

الفرضية العدمية: $H_0: \lambda = 1$

الفرضية البديلة: $H_1: \lambda < 1$

¹ جواد علي، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1970-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 116.

² Hélène Hamisultane, économétrie des séries temporelles, disponible sur : « <https://halshs.archives-ouvertes.fr/cel-01261174/document> », consulté le : 10/11/2017, 2002, pp 4-5.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 658-659.

وتقدر النماذج الثلاثة التالية من خلال طريقة المربعات الصغرى كما يلي¹:

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{k=2}^p \lambda_k \Delta y_{t-k+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{k=2}^p \lambda_k \Delta y_{t-k+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{k=2}^p \lambda_k \Delta y_{t-k+1} + b_t + c + \varepsilon_t$$

حيث: يشير p إلى رقم التأخير الذي يحدد عن طريق تدنية معيار Akaik and Schwarz.

k: هي عدد فترات الإبطاء التي يتم إدخالها في النموذج.

ووفقاً لذلك يتم اختبار فرض وجود جذر الوحدة بالمتغير أو عدم سكون المتغير كفرض عديمي مقابل عدم وجود جذر الوحدة أو سكون المتغير كفرض بديل، وتطبيق هذا الاختبار ومقارنة قيمة الإحصاء المحسوبة بالقيم الحرجة عند مستويات المعنوية المختلفة فإن رفض الفرض العدمي يعني أن السلسلة الزمنية محل الدراسة لا يوجد بها جذر الوحدة أي أنها ساكنة ومتكاملة من الدرجة صفر، في المقابل، فإن رفض الفرض العدمي يعني أن السلسلة بها جذر الوحدة أي متكاملة أي غير ساكنة، وتتحدد درجة التكامل للسلسلة غير الساكنة وفقاً لعدد الفروق التي يجب أخذها لتحويل السلسلة إلى ساكنة، وبصفة عامة تكون السلسلة متكاملة من الدرجة d، إذا أمكن تحويلها إلى سلسلة ساكنة بعد أخذ الفروق لها (d) مرة.

وفي حالة ما إذا كانت بعض أو كل المتغيرات المستخدمة في النموذج متكاملة من درجة أعلى من الصفر، أي غير ساكن في المستوى، فإنه من الضروري الانتقال إلى اختبار ما إذا كانت هناك علاقة تكامل متناظر cointegration توجد فيما بينها، ويقال أن مجموعة من المتغيرات المتكاملة متناظرة التكامل في حالة ما إذا وجدت توليفة خطية بينها تتمتع بالسكون أي متكاملة من الدرجة صفر، ويشترط لتطبيق التكامل المتناظر أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالة اختلاف درجات التكامل للمتغيرات المستخدمة في النموذج فيشترط أن لا تزيد درجة تكامل المتغير التابع عن درجة التكامل لأي من المتغيرات المفسرة المستخدمة، كذلك يجب أن تكون جميع المتغيرات المفسرة إما متكاملة من درجات مختلفة أو أن يكون لاثنتين منها على الأقل نفس درجة التكامل والتي تزيد عن درجة تكامل المتغير التابع².

¹ أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 124.

² إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، مرجع سابق الذكر، ص 195.

3.3- اختبار فليب بيرسون (Phillips et perron, 1988): اقترح كل من فيليب وبيرون من خلال الاختبار

الذي قاما به بتصحيح غير معلمي لإحصائيات ديكي وفولر، كما يسمح هذا الاختبار لإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وتتمثل خطوات اختبار PP في ما يلي¹:

✓ يتم التقدير من خلال طريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاث لـ DF وذلك من أجل تقدير البواقي ε_t .

✓ تقدير التباين في المدى القصير حيث: $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2$

✓ تقدير التباين على المدى الطويل حيث: $s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{j=1}^b (1 - \frac{j}{b+1}) \frac{1}{n} \sum_{t=j+1}^n \varepsilon_t \varepsilon_{t-j}$

✓ ومن أجل تقدير التباين في المدى الطويل يتوجب تحديد رقم التأخير L الذي يساوي بالتقريب: $L = 4(\frac{n}{100})^{\frac{1}{9}}$

✓ حساب إحصائية PP حيث: $t_{\phi_1}^{pp} = \sqrt{k} \times \frac{(\phi_1 - 1)}{\sigma_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$

وتقارن هذه الإحصائية مع القيمة الجدولية من الجدول Mackinnon والمعروف بـ Réponse Surface analyses

4.3- اختبار KPSS: (kwiakowski, Phillips, Schmidt, Shin): تم اقتراح هذا النموذج من قبل

kwiakowski سنة 1992، وهو يعتمد على اختبار مضاعف لاغرنج LM، حيث يركز على فرضية انعدام الاستقرار

بعد تقدير الثاني والثالث، ثم يتم حساب المجموع الجزئي للبواقي حيث: $S_t = \sum_{i=1}^t e_t$ ، ثم يتم تقدير التباين حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 + \sum_{t=1}^i (1 - \frac{i}{t+1}) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1} \dots \dots \dots (4-4)$$

وتكتب إحصائية LM كالتالي: $LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n S_t^2}{n^2} \dots \dots \dots (4-5)$

حيث ترفض الاستقرار عندما تكون إحصائية لاغرنج أكبر من القيمة الحرجة، وتقبل فرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية LM المحسوبة أقل من القيمة الحرجة².

4. اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM: إذا كان هناك سلسلتان (x_t, y_t) غير

مستقرتان فليس من الضروري أن ينجر عن استخدامهما في تقدير علاقة ما الحصول على انحدار زائف، وذلك إذا كانا

يتمتعان بخاصية التكامل المشترك، فإذا كان المتغير y_t مستقراً في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديل عليه يقال أنه

متكامل من الرتبة صفر أي: $y_t \sim I(0)$ ، أما إذا كان نفس المتغير غير مستقر في صورته الأصلية أو أصبح مستقراً بعد

الحصول على الفروق الأولى $(\Delta y_t = y_t - y_{t-1})$ ، يقال أنه متكامل من الرتبة الأولى أي: $y_t \sim I(1)$ ، وبشكل عام إذا

¹ Hélène Hamisultane, économétrie des séries temporelles, op ct, p09.

² بن حمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر 1988-2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 82.

أصبحت السلسلة الزمنية المتعلقة بمتغير ما y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة d أي: $y_t \sim I(d)$.

وهناك بعض الخصائص المتعلقة بتكامل السلاسل الزمنية، منها¹:

✓ إذا كان هناك متغيران (x_t, y_t) وكانت رتبة تكامل كل واحد منهما كما يلي: $y_t \sim I(1)$ و $x_t \sim I(0)$

فإن السلسلة Z_t التي تعبر عن مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي: $Z_t = (x_t + y_t) \sim I(1)$.

✓ لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية على رتبة تكاملهما، فلو أن: $x_t \sim I(d)$ مع a, b ثوابت فإن:

$$z_t = (a + bx_t) \sim I(d)$$

✓ يترتب على طرح سلسلتين زمنييتين متكاملتين من نفس الرتبة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة،

فلو أن: $y_t \sim I(d)$ و $x_t \sim I(d)$ مع a ثابت فإن: $z_t = (y_t - ax_t) \sim I(d)$.

✓ إذا قمنا بتقدير علاقة بين متغيرين (x_t, y_t) وكان كل منهما متكامل من الرتبة الأولى نحصل على بواقي متكاملة من

الرتبة الأولى أيضاً، وهذا يعني أن المتغيرين لا يتصفان بخاصية التكامل المشترك، أي إذا كان:

$$y_t \sim I(1) \text{ و } x_t \sim I(1) \text{ و } y_t = a + bx_t + u_t \text{ و } u_t \sim I(1)$$

وهذا يعني أنه حتى إذا كان هناك سلسلتين زمنييتين متكاملتين من نفس الرتبة كل على حدة، فليس هناك ما يضمن

أن يتصفان بخاصية التكامل المشترك.

1.4- اختبار التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بأنه "تصاحب بين سلسلتين زمنييتين (x_t, y_t) أو أكثر،

بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما عبر الزمن مستقرة، ولعل

هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة

كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة

من المتغيرات المستقلة"، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتين (x_t, y_t) متكاملتين من نفس

الرتبة كل على حدة، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر أي: $u_t \sim I(0)$. ومما

سبق يمكن القول أن التكامل المشترك على أنه "التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل، فلو أن هناك متغيران

يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق الذكر، ص 669-670.

وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في: $u_t = y_t - a - bx_t$ ، فوفقا لهذا فإن النظام يكون في حالة توازن عندما: $u_t = 0$ ، ويكون في حالة عدم توازن إذا كان: $u_t \neq 0$ ¹.

وهناك عدة اختبارات للتكامل المشترك يمكن تبيانها من خلال ما يلي:

— اختبار التكامل المشترك لعدة متغيرات (Johansen, 1988): في سنة 1988 طور نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، ويرتكز هذا الاختبار على تقدير مصفوفة التكامل المتزامن وإيجاد رتبته التي تعبر عن رتبة التكامل المتزامن². ومن خلال هذا التوجه يتم استخدام اختبار للكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك لأسباب معينة تتمثل فيما يلي³:

✓ عند تقدير العلاقة بين أكثر من متغيرين والسلاسل الزمنية غير الساكنة ولها نفس رتبة التكامل.

✓ التأكيد على صحة نتائج اختبار جرانجر أي تقوية النتائج المتحصل عليها.

حيث يقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي⁴:

$$\Delta y_t = A_0 + A_1 \Delta y_{t-1} + A_2 \Delta y_{t-2} \dots + A_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + \Pi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (4-6)$$

وتكتب المصفوفة Π على الشكل:

$$\Pi = \sum_{i=1}^p A_{t-1}$$

حيث أن: P : عدد فترات الإبطاء، $r = R(\Pi_p)$: رتبة المصفوفة Π والتي تمثل عدد علاقات التكامل المشترك.

وتقترح هذه الطريقة لجوهانسون لاختبار فرضية التكامل المشترك إحصائيتين يمكن تبيانها من خلال ما يلي⁵:

الاختبار الأول: تتمثل في اختبار الأثر (Test de Trac)، حيث تختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد أشعة التكامل المشترك الوحيدة k أقل أو تساوي العدد: $r(k < r)$ ، مقابل الفرضية البديلة: $(k = r)$ ، ويمكن حساب إحصائية الاختبار من خلال العلاقة التالية كما يلي:

$$TR = -n \sum_{i=r+1}^k \log(1 - y_i) \dots \dots \dots (4-7)$$

الاختبار الثاني: يتمثل في اختبار القيمة الذاتية العظمى (Teste de Valeur Propre Max)، حيث تحسب إحصائية هذا الاختبار من خلال العلاقة التالية:

$$VP_{max} = n \log(1 - y_{r+1}) \dots \dots \dots (4-8)$$

¹ المرجع السابق، ص 670-671.

² قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 155.

³ قجاني عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 336.

⁴ محمد زكرياء بن معزوز، كمال حمادة، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية للفترة (1970-2010)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 23.

⁵ قجاني عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 337.

واختبار فرضية العدم تكون: $(k = r)$ ، والفرضية البديلة هي: $(k = r + 1)$

وفي حالة الوصول من خلال الاختبارين نتائج مختلفة فتأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبار الأثر لأنه يعتبر أكثر دقة من اختبار القيمة الذاتية العظمى، ويتم مقارنة الإحصائيات المحصل عليها من خلال الاختبارات السابقة مع الإحصائيات الجدولية التي قام بإعدادها **Johansen**.

— اختبار التكامل المشترك ذو المتغيرين (Angel and granger, 1987): تعرف درجة التكامل المتغير كما قدمها كل من: Angel and granger للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل إذ يمكن القول عن y_t بأنه متغير متكامل من الرتبة d إذا أمكن جعله ساكناً أو مستقراً بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك بـ: $I(d)$ ، فإذا كان المتغير متكاملًا من الدرجة الأولى فيرمز له كما يلي¹: $y_t \sim I(1)$.

ولاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرين y_t و x_t يتم تقدير قيمة β من خلال تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى: $y_t = \alpha + \beta x_t + \varepsilon_t$

حيث: y_t : المتغير التابع، x_t : المتغير التوضيحي (المستقل)، ε_t : الحد العشوائي

فإذا كانت هناك سلسلتين زمنيتين غير مستقرتين ومتكاملتين يمكن تقدير العلاقة بينهما من خلال نموذج تصحيح الخطأ، وقد بين كل من أنجل وجرانجر أن كل السلاسل الزمنية متكاملة يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ، والتي تجمع بين العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يعبر عنها بمتجه التكامل المتناظر، والعلاقة قصيرة الأجل التي تشمل على آلية لتصحيح الخطأ بما يضمن أن أي انحراف أو ابتعاد في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل سيتم تصحيحه في الفترات اللاحقة، ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM من خلال إتباع الخطوتين التاليتين²:

الخطوة الأولى: تتمثل في تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة المربعات الصغرى حيث:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + \varepsilon_t$$

الخطوة الثانية: تتمثل في تقدير علاقة النموذج الحركي على المدى القصير بواسطة طريقة المربعات الصغرى حيث:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta y_t + \alpha_2 \Delta \varepsilon_{t-1} + \mu_t$$

2.4- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM: نفترض مجموعة من المعادلات التي يتم تمثيلها على شكل نموذج

الانحدار الذاتي VAR(p) حيث³:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots \dots A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots (4 - 9)$$

¹ ندوى خرعل رشاد، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، 2011، ص 269.

² قجاني عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 337.

³ Arthur Charpentier, cours de séries temporelles théorie et applications, université de paris, disponible sur: « <http://www.wearealgerians.com/up/uploads/139869217825352.pdf> », consulté le: 10/10/2017, p14.

حيث: Y_t : شعاع ذو بعد $(k \times 1)$ يضم k متغير $Y_{t1}, Y_{t2}, \dots, Y_{tk}$

A_0 : شعاع ذو بعد $(k \times 1)$.

A_i : شعاع ذو بعد $(k \times k)^2$.

ε_t : شعاع الأخطاء العشوائية ذو بعد $(k \times 1)$ ويمثل سيرورة خطأ أبيض ذات وسط حسابي يساوي الصفر، مع

مصفوفة التباين المشترك $E(\varepsilon_t \varepsilon_t) = \Sigma \varepsilon$ أي: $\varepsilon_t \sim i.i.d. (0, \Sigma \varepsilon)$

تجدر الإشارة إلى أن نموذج $VAR(p)$ يمكن إعادة كتابته على شكل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM وهذا عندما يكون شرط استقرارية السلاسل الزمنية غير محقق، حيث يتوجب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإذا كانت جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى $i(0)$ فإنه يمكن استخدام طريقة VAR، أما إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة أي متكاملة من الدرجة d ، $i(d)$ حيث $d \leq 1$ فإنه يمكن القيام بما يلي:

✓ إذا لم توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإنه يتوجب حساب الفروق (إجراء التفاضل) d مرة واحدة من أجل الحصول على نموذج VAR.

✓ إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM، ويمكن كتابة هذا النموذج من الدرجة P على الشكل التالي¹:

$$\Delta y_t = A_0 + \Gamma_1 \Delta y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta y_{t-2} \dots \Gamma_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + \Pi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (4-10)$$

حيث: $\Pi = \sum_{i=1}^p A_i = 1$ ، $\Gamma_i = \sum_{j=i-1}^p A_j$ و $i = (1, 2, 3 \dots \dots \dots, p-1)$

المطلب الثاني: نماذج الانحدار الذاتي Vector Auto regressive.

يتطلب بناء نموذج VAR تحقق الشروط التالية²:

- ✓ أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة أي لا تحتوي على جذر الوحدة.
- ✓ تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.
- ✓ دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

¹ Lutz Kilian, Helmut Lutkepohl, Vector Error Correction Models, disponible sur: « <http://www-personal.umich.edu/~lkilian/SVARch03.pdf> », consulté le : 10/10/2017, 2016, p76.

² عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص340.

ولتحديد درجة النموذج VAR، يستخدم معايير المعلومات، فطريقة اختبار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي درجة من 0 إلى p، حيث يعد p العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية، ويستعمل في تحديد درجة النموذج المعايير الثلاثة (akaike, hannan-Quin, Schwarz) المعرفة كما يلي¹:

$$AIC = \ln|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}| + \frac{2k^2p}{T} \dots \dots \dots (4-11)$$

$$HQ = \ln|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}| + \frac{2 \log \log T}{T} k^2 p \dots \dots \dots (4-12)$$

$$SC = \ln|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}| + \frac{k^2 p \ln(T)}{T} \dots \dots \dots (4-13)$$

حيث: $\Sigma_{\hat{\varepsilon}}$ هي مصفوفة التباينات - التباينات المشتركة لبواقي النموذج، k : عدد متغيرات النموذج، T : عدد المشاهدات

1. الصياغة العامة للنموذج العام VAR: يكتب نموذج VAR ل: k متغير و p تباطؤ على الشكل المصفوفي التالي²:

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} \dots \dots + \Phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots (4-14)$$

حيث: $t = 1, 2, \dots \dots, T$

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ \vdots \\ Y_{k,t} \end{bmatrix}; \Phi_i = \begin{bmatrix} \phi_{1i}^1 & \dots & \phi_{1i}^k \\ \vdots & \dots & \vdots \\ \phi_{ki}^1 & \dots & \phi_{ki}^k \end{bmatrix}; \Phi_0 = \begin{bmatrix} \phi_1^0 \\ \vdots \\ \phi_k^0 \end{bmatrix} \dots \dots \dots (4-15)$$

مع:

$$i = 1, 2, \dots \dots, p, \quad \varepsilon_t = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \vdots \\ \varepsilon_{kt} \end{bmatrix} \quad \text{حيث:}$$

كما تسمى: $\Sigma_{\varepsilon} = E(\varepsilon_t \varepsilon_t')$ مصفوفة التباين-التباين المشترك للأخطاء وهي ذات بعد (k, k) ، ويمكن كتابة بدلالة

$$(I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots \dots \Phi_p L^p) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4-16) \quad \text{حيث: } p \text{ معامل التأخير}$$

$$\Phi(L) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4-17). \quad \text{أو:}$$

كما تعتبر المتغيرات $Y_{1,t}, \dots \dots Y_{k,t}$ سلاسل مستقرة والأخطاء $\varepsilon_{1t}, \dots \dots \varepsilon_{kt}$ ذات تشويش أبيض مستقلة ذاتياً وذات تباينات ثابتة $\sigma_{1t}, \dots \dots \sigma_{kt}$.

2. ديناميكية عمل نماذج VAR: تتمثل فيما يلي:

1.2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية: تمثل تحليل دوال الاستجابة الدفعية أهم استخدامات نماذج var

وتعرف على أنها "تأثير أي تغير أو صدمة الحاصلة في أحد البواقي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، حيث

¹ شيوخ محمد، مرجع سابق الذكر، ص 272.

² المرجع السابق، ص 269.

تفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي ε_t لمتغير ما يمكن أن تؤثر مباشرة في قيمة هذا المتغير، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج VAR، فإذا افترضنا نماذج VAR التالية¹:

$$X_t = \alpha_x \sum_{i=1}^p \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \dots \dots \dots (4-18)$$

$$Y_t = \alpha_y \sum_{i=1}^p \beta_{y,i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{y,i} X_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \dots \dots \dots (4-19)$$

إذ أن حدوث صدمة في حد الخطأ ε_x سيؤثر على القيمة الحالية لـ X_t ، بالإضافة إلى تأثيره على القيم المستقبلية لكل من المتغيرين X و Y نظراً لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة لـ X، فإذا تم افتراض أن هذه الصدمة في ε_t مقدرة بوحدة واحدة فسينتج عن ذلك ما يلي:

$$\begin{bmatrix} \Delta X_t \\ \Delta Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} \quad \text{عند الفترة (t):}$$

$$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+1} \\ \Delta Y_{t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \dots \phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \dots \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta X_t \\ \Delta Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \dots \phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \dots \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix} \quad \text{عند الفترة (t+1):}$$

$$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+2} \\ \Delta Y_{t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \dots \phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \dots \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta X_{t+1} \\ \Delta Y_{t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \dots \phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \dots \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} c \\ d \end{bmatrix} \quad \text{عند الفترة (t+2):}$$

وعليه فإن القيم المتحصل عليها (a,b,c,d,e) تشكل دالة الاستجابة الدفعية، كما يمكن تمييز استجابات مختلف السلاسل الزمنية x_{it} لمختلف الأخطاء ε_{js} حيث أن: $i=1,2,\dots,n$ و $s \leq t$ انطلاقاً من المضاعفات الديناميكية المعبر عليها من خلال الصيغة التالية كما يلي:

$$\theta_{it,t-s} = \frac{\partial x_{it}}{\partial \varepsilon_{js}} \dots \dots \dots (4-20)$$

كما يفرض التحليل استقلالية الأخطاء، فغالبا ما يوجد ارتباط بين الأخطاء ε_x و ε_y ويتم قياسه من خلال الاستعانة بعلاقة أخطاء التقدير كما يلي:

$$P_{exey} = \frac{cov(e_x.e_y)}{\sigma_x \sigma_y} \dots \dots \dots (4-21)$$

2.2- تحليل التباين: يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ، حيث نستطيع كتابة تباين الخطأ رياضياً لفترة معينة من الزمن h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي، وعندما تصبح الصدمات طبيعية وشاقولية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج التالي²:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i V_{t-i} \dots \dots (4-22)$$

كما يعطى خطأ التنبؤ في الأفق h من خلال العلاقة التالية:

¹ قجاني عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 341-342.

² شبيخي محمد، مرجع سابق الذكر، ص 283.

$$Y_{t+h} - E_t(Y_{t+h}) = \mu + \sum_{i=0}^{h-1} M_i V_{1,t+h-i} \dots \dots (4-23)$$

ثم يتم تقسيم خطأ التنبؤ من أجل كل مركبة لـ Y_t التي يرمز لها بـ: Y_{jt} فيصبح لدينا:

$$Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} (M_{j1,i} V_{1,t+h-i} + M_{j2,i} V_{2,t+h-i} + \dots + M_{jm,i} V_{m,t+h-i}) \dots \dots (4-24)$$

حيث أن: $M_{j1,i}$ يعبر عن العنصر (j,1) الخاص بالمصفوفة M_j ، ويمكن التعبير عنه بطريقة مختلفة كما يلي:

$$Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{k=1}^n (M_{jk,1} V_{k,t+h} + \dots + M_{jk,h-1} V_{k,t+1}) \dots \dots (4-25)$$

وبما أن الأخطاء v لا تشكل أي ارتباط وذات تباين يساوي 1، يسهل علينا تبين خطأ التنبؤ كما يلي:

$$E(Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}))^2 = \sum_{k=1}^n (M_{jk,1}^2 + \dots + M_{jk,h-1}^2) \dots \dots \dots (4-26)$$

$$M_{jk,1}^2 + \dots + M_{jk,h-1}^2 = \sum_{i=0}^{h-1} (e_j M_i e_k)^2 \quad \text{مع:}$$

حيث: e_i تمثل العمود رقم i للمصفوفة الأحادية والتي تعبر عن مساهمة خطأ المتغير k في تباين خطأ التنبؤ في الأفق h

للمتغير j ، وللوصول إلى التحليل بالنسبة المئوية، نجعل العبارة على الشكل: $\sum_{k=1}^n \sum_{i=0}^{h-1} m_{jk,i}^2$

وبأخذ النموذج VAR لمتغيرين، فإن تباين خطأ التنبؤ لـ: $Y_{1,t+h}$ يكتب كما يلي:

$$\sigma_{Y_1}^2(h) = \sigma_{Y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] + \sigma_{Y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]$$

وفي الأفق h ، فإن تحليل تباين الأخطاء (Y_{1t} على Y_{2t}) بالنسبة المئوية و (Y_{1t} على Y_{2t}) على الترتيب تعطى بالصيغة التالية:

$$\frac{\sigma_{Y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{Y_1}^2(h)} \dots \dots \dots (4-27)$$

$$\frac{\sigma_{Y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{Y_1}^2(h)} \dots \dots \dots (4-28)$$

حيث أنه: إذا حدثت صدمة عشوائية في e_{1t} ولم تؤثر على تباين الخطأ للمتغيرة Y_{2t} مهما كانت فترة التنبؤ، نقول بأن

المتغيرة Y_{2t} ذات منشأ خارجي لأن تطورها مستقل عن e_{1t} .

أما إذا أثرت الصدمة العشوائية الحاصلة في e_{1t} على تباين خطأ المتغيرة Y_{2t} بشكل كبير فإن هذه المتغيرة تعتبر تابعة.

3. اختبار السببية لـ granger: اقترح granger العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين

السلاسل الزمنية، فإذا كانت كل من x_t و y_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن

t ، وكانت السلسلة y_t تحتوي على المعلومات التي تمكن من تحسين التوقعات الخاصة بالسلسلة x_t ، في هذه الحالة يمكن

القول ان السلسلة y_t تسبب x_t والعكس في حالة ما إذا كانت x_t تحتوي على المعلومات التي تمكن من تحسين

التوقعات الخاصة بالسلسلة y_t .¹

¹ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2005-2006، ص 93.

1.3- أنواع السببية: تتمثل فيما يلي¹:

– السببية في اتجاه واحد: يمكن القول أن y_t تسبب x_t إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة من y_t تؤدي إلى

$$y_t \Rightarrow x_t : \sigma^2(y/\bar{\mu}) < \sigma^2(x/\bar{\mu}-\bar{y}) \quad \text{أي: } y_t \Rightarrow x_t \text{ ونكتب } x_t \Rightarrow y_t \text{ أي:}$$

حيث: $\bar{\mu}$: كل المعلومات المتوفرة، $\bar{\mu}-\bar{y}$: جزء من المعلومات الكلية، σ^2 : التباين.

– التغذية الراجعة (feed back) بين x_t و y_t : تحدث هذه الحالة عندما يكون x_t يسبب y_t ، و y_t يسبب

$$x_t \text{ ونكتب } x_t \Leftrightarrow y_t \text{ أي:} \quad \sigma^2(y/\bar{\mu}) < \sigma^2(y/\bar{\mu}-\bar{y}) \dots \dots \dots (4-29)$$

$$\text{مع:} \quad \sigma^2(x/\bar{\mu}) < \sigma^2(x/\bar{\mu}-\bar{y}) \dots \dots \dots (4-30)$$

– السببية اللحظية *causalité instantanée*: يمكن القول أن هناك سببية لحظية بين x_t و y_t أي $y_t \Rightarrow x_t$ إذا

كان توقع القيمة الجارية ل: y_t هو أفضل عندما تدخل القيمة الحالية ($\bar{y}$) ل: y_t حيث:

$$y_t \Rightarrow x_t, \text{ Si: } \sigma^2(x/\bar{\mu}, \bar{y}) < \sigma^2(x, \bar{\mu}) \dots \dots \dots (4-31)$$

– السببية بالتأخير *causalité avec retard*: توجد هذه الحالة عندما يكون y_t يسبب x_t بتأخر m الذي يعبر

عن أصغر قيمة ل k حيث:

$$y_t \Rightarrow x_t \text{ Avec retard, Si: } \sigma^2(x/\bar{\mu}-y(k)) < \sigma^2(x/\bar{\mu}-y(k+1)) \dots \dots \dots (4-32)$$

2.3- مراحل اختبار *granger*: أصبحت معرفة علاقة واتجاه السببية شرطا ضروريا عند تأسيس السياسة الاقتصادية،

حيث قدم جرانجر هذا الاختبار سنة 1969، والذي من خلاله يتم معرفة أي المتغيرين يؤثر على الآخر، وعموما يمكن

القول أن المتغير x يسبب في المتغير y إذا كان التنبؤ ب: y الذي يعتمد بشكل كبير على معرفة ماضي المتغيرين x و y

أحسن من التنبؤ بالذي يعتمد فقط على ماضي y ، ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا من خلال ما يلي²:

$$E[y_t/y_{t-1}, x_{t-1}] \neq E[y_t/y_{t-1}] \dots \dots \dots (4-33)$$

$$E[y_t/y_{t-1}, x_t] \neq E[y_t/y_{t-1}, x_{t-1}] \dots \dots \dots (4-34)$$

$$v_\varepsilon[y_t/y_{t-1}, x_{t-1}] = v_\varepsilon[y_t/y_{t-1}, x_t] \dots \dots \dots (4-35)$$

حيث أن:

✓ x تسبب y في الفترة t إذا تحققت المعادلة رقم (4-33).

✓ x تسبب فوريا في y في الفترة t إذا تحققت المعادلة رقم (4-35).

¹ سعيد هتهات، مرجع سابق الذكر، ص94.

² قجاني عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص343.

✓ x لا تسبب فوراً في y في الفترة t إذا تحققت المعادلة رقم (4-36).

كما أن u تمثل مصفوفة تباين التغيرات لأخطاء التنبؤ.

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 b_2^1 \\ a_2^2 b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots \dots \dots + \begin{bmatrix} a_p^1 b_p^1 \\ a_p^2 b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

ولتكن لدينا الفرضيتين التاليتين:

✓ إذا تم قبول الفرضية الصفرية H_0 حيث: $b_1^1 = b_2^1 \dots b_p^1 = 0$ ، فإن هذا يعني أن y_{2t} لا تسبب في y_{1t} .

✓ إذا تم قبول الفرضية الصفرية H_0 حيث: $a_1^2 = a_2^2 \dots a_p^2 = 0$ ، فإن هذا يعني أن y_{1t} لا تسبب في y_{2t} .

وإذا لم نستطع رفض أي من الفرضيتين السابقتين فهذا معناه أن المتغيرين المستعملين في الدراسة y_{1t} و y_{2t} مستقلين عن بعضهما البعض، وفي حالة ما إذا تم رفضهما معاً فهذا معناه أنه توجد علاقة سببية في اتجاهين.

ولاختبار هذه الفرضية نستخدم إحصائية فيشر F المحسوبة والجدولية، فإذا كانت F المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية مما يعني وجود علاقة سببية، والعكس في حالة ما إذا كانت المحسوبة أقل من الجدولية حيث يتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة سببية بين كل من y_{1t} و y_{2t} .
ويتم حساب إحصائية فيشر F بالمراحل التالية¹:

✓ تقدير العلاقة: $y_t = \sum_{j=1}^p b_j y_{t-j}$ ونحتفظ بمجموع مربع البواقي RSS_R

✓ نقوم بتقدير العلاقة: $y_t = \sum_{i=1}^p \alpha_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^p b_j y_{t-j}$ ونحتفظ بـ: RSS_{UR}

✓ نقوم باختبار الفرضية عن طريق إحصائية فيشر كما يلي: $F_c = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/p}{RSS_{UR}/(n-k)}$

حيث: P : عدد التأخيرات للمتغيرة x_t ، k : عدد المعلمات المقدرة في المرحلة 2، n : عدد المشاهدات.

RSS_R : مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة، RSS_{UR} : مجموعة بواقي المربعات في المعادلة غير المختزلة.

¹ مقراني حميد، مرجع سابق الذكر، ص 128.

المبحث الثاني: قياس أثر الإيرادات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2016).

بعد الإلمام بالجانب النظري للطرق القياسية المراد تطبيقها لقياس أثر السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي، سنحاول من خلال هذا الجزء قياس أثر الإيرادات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال الفترة (1985-2016).

المطلب الأول: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة.

باعتبار النمو الاقتصادي من بين أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي، هدفت الدولة من خلال أدوات السياسة المالية إلى تحقيق معدلات نمو عالية خلال فترة الدراسة، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول أن نقيس أثر التوسع في الإنفاق العام من قبل الدولة على تطور معدلات النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) خلال الفترة (1985-2016).

1. المتغيرات المستخدمة في الدراسة: تتمثل فيما يلي:

1.1- النفقات العامة: تتمثل في مجموع نفقات التسيير والتجهيز التي تقوم بها الدولة خلال فترة زمنية وتقدر بسنة، والتي يتم اعتمادها من خلال قوانين المالية الخاصة بالموازنة العامة للدولة، يعبر عنها من خلال الأسعار المحلية الجارية (مليار دج)، يرمز لها بالرمز **G**، يبلغ عدد المشاهدات الخاصة بها 32 مشاهدة الممتدة للفترة (1985-2016)، وتعتبر متغير مستقل، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالنفقات العامة من وزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات المتاحة على الموقع الإلكتروني: www.dgpp-mf.dz، ومن موقع الديوان الوطني للإحصائيات التالي: www.ons.dz. وتتمثل النفقات العامة في ما يلي:

✓ **نفقات التسيير:** تتمثل في النفقات التي تخصص للتسيير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث تتضمن أجور الموظفين والتحويلات الاجتماعية، ومخصصات أعباء الدين الخارجي وغيرها، نرمز لها بالرمز: **DF**.

✓ **نفقات التجهيز:** تتمثل في النفقات التي لها طابع الاستثمار والتي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي، حيث تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتضمن الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، وإعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة وغيرها، ونرمز لها بالرمز: **DE**.

2.1- الإيرادات العامة: تمثل الإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل الحصول على التغطية اللازمة لنفقاتها العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، حيث يرمز لها بالرمز **R**، ويبلغ عدد مشاهدات المتغير 32 مشاهدة، وذلك خلال الفترة (1985-2016)، وتعتبر متغيراً مستقلاً، وللحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالإيرادات العامة تم الاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz.

ومديرية السياسات والتوقعات التابعة لوزارة المالية المتاحة على الموقع: www.dgpp-mf.dz. وتشمل الإيرادات العامة على الموارد العامة والجباية البترولية:

✓ **الموارد العادية:** تتمثل في الجباية العادية التي تشمل أساسا على حاصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة وحاصل التسجيل والطابع والرسوم الأخرى وغيرها، بالإضافة إلى الإيرادات العادية التي تشمل على الحواصل المختلفة للموازنة العامة ودخول أملاك الدولة وغيرها، يرمز لها بالرمز RN.

✓ **الجباية البترولية: (fiscalité pétrolière)** تتمثل في إيرادات الجباية البترولية التي يتضمنها قانون المالية الخاص بالموازنة العامة لكل سنة أي فصل المخصصات التي توجه إلى صندوق ضبط الموارد، ويرمز لها بالرمز FPLF.

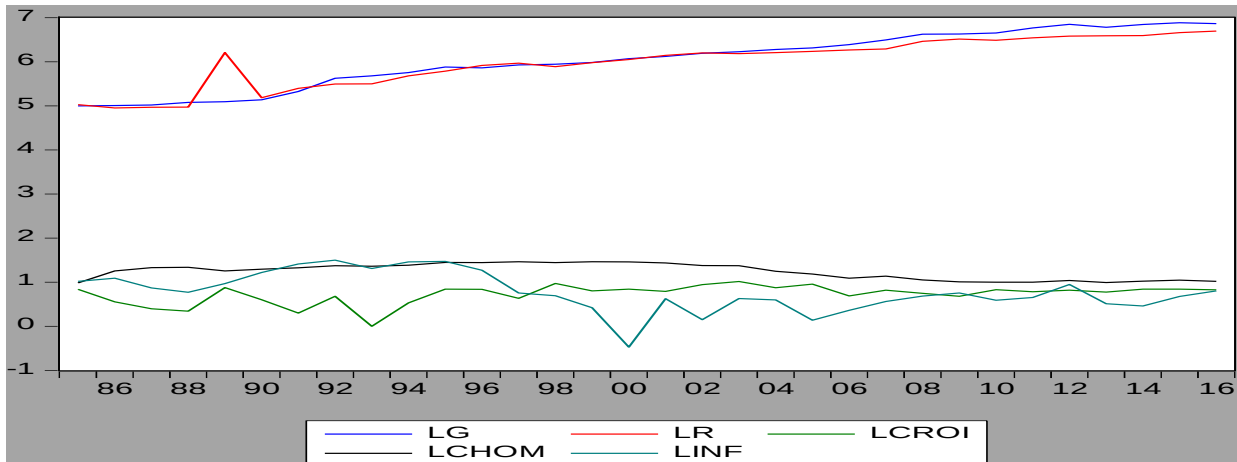
3.1- معدل النمو الاقتصادي: يعتبر المتغير التابع في الدراسة، يتمثل معدل النمو الاقتصادي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، يرمز له بالرمز CROI، كما اعتمدنا في تجميع المعطيات الخاصة بالمتغير على الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz، والتقارير التي يعدها سنويا بنك الجزائر والمتوفرة من خلال الموقع: www.bank-of-algeria.dz.

4.1- معدل البطالة (taux de chômage): يرمز له بالرمز (Chom)، يبلغ عدد مشاهدات المتغير 32 مشاهدة الخاصة بالفترة (1985-2016)، ويعد المتغير التابع للنموذج، كما اعتمدنا في تجميع المعطيات الخاصة بالمتغير على الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz، والتقارير التي يعدها سنويا بنك الجزائر والمتوفرة من خلال الموقع: www.bank-of-algeria.dz.

5.1- معدل التضخم: يرمز له بالرمز INF والذي يقاس من خلال التغير في أسعار الاستهلاك، حيث تم التعبير عنه من خلال النسب المئوية، يبلغ عدد مشاهداته 32 مشاهدة التي تمثل الفترة (1985-2016) وقد تم الحصول على قاعدة البيانات من خلال موقع الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz، والتقارير التي يعدها سنويا بنك الجزائر والمتوفرة من خلال الموقع: www.bank-of-algeria.dz.

والشكل الموالي يبين التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة المأخوذة باللوغاريتم كما يلي:

شكل رقم (4-1): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة (1985-2016).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 9 views

2- استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة: قبل الشروع في اختبار سببية غرانجر لابد من اختبار استقرارية المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وتحديد درجة تكاملها.

1.2- استقرارية سلسلة الإيرادات العامة LR: بتطبيق اختبارات Dickey, fuller على السلسلة نجد أن: $\rho=0$ هو الذي يدني اختباري Akaike و Schwarz للنماذج الثلاثة: (1) intercept, trend and none(3), (2) intercept كما أن T_{cal} أكبر من $T_{tab5\%}$ في النماذج الثلاثة المذكورة سابقا حيث:

$$\checkmark \text{ النموذج رقم 01: } T_{cal} = -1.99 > T_{tab} = -2.96$$

$$\checkmark \text{ النموذج رقم 02: } T_{cal} = -1.30 > T_{tab} = -3.56$$

$$\checkmark \text{ النموذج رقم 03: } T_{cal} = 2.94 > T_{tab} = -1.95$$

بمعنى قبول الفرضية: H_0 والسلسلة غير مستقرة. عند المستوى.

نحلل الآن سلسلة الفروق الأولى للنماذج الثلاثة من أجل "lag 0" فنجد أنه في الحالات الثلاثة أن T_{cal} أصغر من $T_{tab5\%}$ في النماذج الثلاث حيث:

$$\checkmark \text{ النموذج رقم 01: } T_{cal} = -6.29 < T_{tab} = -2.96$$

$$\checkmark \text{ النموذج رقم 02: } T_{cal} = -6.23 < T_{tab} = -3.56$$

$$\checkmark \text{ النموذج رقم 03: } T_{cal} = -4.65 < T_{tab} = -1.95$$

وبالتالي نقبل الفرضية H_1 بمعنى أن السلسلة مستقرة ورتبة تكامل هذه السلسلة هي: $I(1)$.

2,2- استقرارية سلسلة التضخم Linf: بتطبيق اختبارات Dickey fuller على السلسلة نجد أن $\rho = 0$ هو الذي يدنو اختباري Akaike و Schwarz للنماذج الثلاثة: (1) intercept, trend and none(3), (2) intercept كما أن T_{cal} أكبر من $T_{tab5\%}$ حيث:

$$\checkmark \text{ النموذج (1): } T_{cal} = -2.45 > T_{tab} = -2.66$$

$$\checkmark \text{ النموذج (2): } T_{cal} = -2.70 > T_{tab} = -3.56$$

$$\checkmark \text{ النموذج (3): } T_{cal} = -1.20 > T_{tab} = -1.95$$

بمعنى قبول الفرضية H_0 والسلسلة غير مستقرة.

نحلل الآن سلسلة الفروق الأولى للنماذج الثلاثة من أجل "lag 0" فنجد أنه في الحالات الثلاث cal أصغر من $T_{tab5\%}$ حيث:

$$\checkmark \text{ النموذج (1): } T_{cal} = -7.86 < T_{tab} = -2.96$$

$$\checkmark \text{ النموذج (2): } T_{cal} = -7.75 < T_{tab} = -3.56$$

$$\checkmark \text{ النموذج (3): } T_{cal} = -7.99 < T_{tab} = -1.95$$

وبالتالي نقبل الفرضية H_1 بمعنى أن السلسلة مستقرة ورتبة تكامل هذه السلسلة هي: $I(1)$.

3.2- استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي Lcroi: بتطبيق إختبارات Dickey fuller على السلسلة نجد أن $\rho = 0$ هو الذي يدنو اختباري Akaike و Schwarz للنماذج الثلاثة (none(3), trend and) intercept(1), intercept(2).

كما أن T_{cal} أكبر من $T_{tab5\%}$ في النموذج الثالث حيث:

$$\checkmark \text{ النموذج (1): } T_{cal} = -4,83 < T_{tab} = -3,56$$

$$\checkmark \text{ النموذج (2): } T_{cal} = -3,75 < T_{tab} = -2,96$$

$$\checkmark \text{ النموذج (3): } T_{cal} = -0,92 > T_{tab} = -1,95$$

بمعنى قبول الفرضية H_0 والسلسلة غير مستقرة.

نحلل الآن سلسلة الفروق الأولى للنماذج الثلاث من أجل "lag0" فنجد أنه في الحالات الثلاثة T_{cal} أقل من $T_{tab5\%}$ حيث:

$$\checkmark \text{ النموذج (1): } T_{cal} = -8,55 < T_{tab} = -3,56$$

$$\checkmark \text{ النموذج (2): } T_{cal} = -8,72 < T_{tab} = -2,96$$

$$\checkmark \text{ النموذج (3): } T_{cal} = -8,81 < T_{tab} = -1,95$$

وبالتالي نرفض H_0 التي مفادها أن سلسلة الفروقات الأولى غير مستقرة.

وعليه نقبل الفرضية H_1 بمعنى أن سلسلة الفروق الأولى مستقرة ودرجة تكامل هذه السلسلة هي $I(1)$.

4.2- استقرارية سلسلة معدل البطالة Lchom: بتطبيق إختبارات Dickey fuller على السلسلة نجد أن $\rho = 4$ هو الذي يدنو اختباري Akaike و Schwarz للنماذج الثلاثة (none(3), trend and) intercept(1), intercept(2) كما أن T_{cal} أكبر من $T_{tab5\%}$ حيث:

$$\checkmark \text{ النموذج (1): } T_{cal} = -1,53 > T_{tab} = -2,99$$

$$\checkmark \text{ النموذج (2): } T_{cal} = -1,77 > T_{tab} = -3,62$$

$$\checkmark \text{ النموذج (3): } T_{cal} = -1,62 > T_{tab} = -1,95$$

بمعنى قبول الفرضية H_0 والسلسلة غير مستقرة.

نحلل الآن سلسلة الفروقات الأولى للنماذج الثلاث من أجل "lag 4" فنجد أنه في الحالات الثلاث T_{cal} أكبر من $T_{tab5\%}$ حيث:

$$\checkmark \text{ النموذج (1): } T_{cal} = -1,42 > T_{tab} = -3,00$$

$$\checkmark \text{ النموذج (2): } T_{cal} = -0,94 > T_{tab} = -3,63$$

$$\checkmark \text{ النموذج (3): } T_{cal} = -1,15 > T_{tab} = -1,95$$

وبالتالي نقبل الفرضية H_0 بمعنى أن سلسلة الفروق الأولى غير مستقرة.

نحلل الآن سلسلة الفروق الثانية للنماذج الثلاث من أجل "lag 4" فنجد أنه في أغلب الحالات الثلاثة T_{cal} أصغر من $T_{tab5\%}$ حيث:

$$T_{cal} = -1.94 > T_{tab} = -3.01, \quad \checkmark \text{ النموذج (1)}$$

$$T_{cal} = -3.64 < T_{tab} = -2.15 \quad \checkmark \text{ النموذج (2)}$$

$$T_{cal} = -2.00 < T_{tab} = -1.95 \quad \checkmark \text{ النموذج (3)}$$

وبالتالي نقبل الفرضية H_1 بمعنى أن سلسلة الفروق الثانية مستقرة ودرجة تكامل هذه السلسلة هي $I(2)$.

5.2- استقرارية سلسلة النفقات العامة LG: بتطبيق اختبارات Dickey fuller على السلسلة نجد أن $\rho = 0$

هو الذي يدنو اختباري Akaike و Schwarz للنماذج الثلاثة (none(3), trend and intercept(2), intercept(1)) كما أن T_{cal} أكبر من $T_{tab5\%}$ حيث:

$$T_{cal} = -1.14 > T_{tab} = -2.96 \quad \checkmark \text{ النموذج (1)}$$

$$T_{cal} = -1.18 > T_{tab} = -3.56 \quad \checkmark \text{ النموذج (2)}$$

$$T_{cal} = 4.41 > T_{tab} = -1.95 \quad \checkmark \text{ النموذج (3)}$$

بمعنى قبول الفرضية H_0 والسلسلة غير مستقرة.

نحلل الآن سلسلة الفروق الأولى للنماذج الثلاث من أجل "lag 0" فنجد أنه في الحالات الثلاث T_{cal} أصغر من $T_{tab5\%}$ حيث:

$$T_{cal} = -5.38 < T_{tab} = -2.96 \quad \checkmark \text{ النموذج (1)}$$

$$T_{cal} = -5.56 < T_{tab} = -3.56 \quad \checkmark \text{ النموذج (2)}$$

$$T_{cal} = -3.30 < T_{tab} = -1.95 \quad \checkmark \text{ النموذج (3)}$$

وبالتالي نقبل الفرضية H_1 بمعنى أن السلسلة مستقرة ورتبة تكامل هذه السلسلة هي $I(1)$.

ويمكن تبين درجة تكامل متغيرات الدراسة من خلال الجدول الموالي رقم (4-1) كما يلي:

جدول رقم (4-1): درجات تكامل متغيرات الدراسة.

درجة التكامل	الرمز	المتغيرات	
I(1)	Croi	النمو الاقتصادي	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي
I(1)	Inf	التضخم	
I(2)	Chom	البطالة	
I(1)	R	الإيرادات العامة	أدوات السياسة المالية
I(1)	G	النفقات العامة	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجزء رقم 2.

المطلب الثاني: قياس أثر الإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي.

للقيام بتقدير أثر الإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي، سيتم الاستعانة بالنموذج التالي:

$$Lcroi_t = C_0 + b_1 Lr_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4 - 37)$$

وللوصول إلى النتائج المرجوة سيتم التطرق إلى النقاط المبينة من خلال ما يلي:

1. اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن: حيث سيتم ذلك من خلال اختبار قيمة الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى، والتي يمكن من خلالها إمكانية قبول الفرض العدم الذي يشير إلى عدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 0,05، والجدول الموالي يبين ذلك كما يلي:

جدول رقم (4-2): اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	قيمة الأثر	القيمة الحرجة لاختبار	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار
		trace	الأثر عند 5%	max	القيمة الذاتية عند 5%
r=0	0,27	16,15	15,49	9,80	14,26
r≤1	0,10	3,35	3,84	3,35	3,84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1.1- اختبار الأثر: تشير نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم (r=0) التي تشير إلى عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} تساوي: 16,15 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 0,05 والتي تساوي: 15,49، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه توجد علاقة للتكامل المشترك على الأكثر بين متغيرات النموذج، وذلك لأن قيمة الأثر (3,35) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (3,84) عند مستوى معنوية 0,05، وبالتالي يظهر اختبار قيمة الأثر وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

2.1- اختبار القيمة الذاتية العظمى: من خلال هذا الاختبار توصلنا إلى رفض فرضية العدم (r=0) والتي تشير إلى عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى (9,80) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 0,05 والتي تساوي: 14,26، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه توجد علاقة للتكامل المشترك على الأكثر بين متغيرات النموذج، وذلك لأن قيمة القيمة الذاتية العظمى (3,35) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (3,84) عند مستوى معنوية 0,05، ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي: باعتبار أن سلسلتي النمو الاقتصادي والإيرادات العامة متكاملتين من نفس الدرجة (1)I فإنه سنطبق منهجية أنجل غرانجر التي تعتمد على الخطوتين التاليتين:

1.2- تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك: تم تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك للمتغير التابع (Lcroi) على المتغير المستقل (Lr)، فكانت النتائج المحصل عليها على النحو التالي:

$$Lcroi_t = C_0 + b_1 Lr_t + \varepsilon_t$$

$$Lcroi_t = -0,67 + 0,23 Lr_t + \varepsilon_t$$

$$R^2 = 34, \quad \bar{R}^2 = 0,32, \quad F = 15,63, \quad F_{prob} = 0,00043, \quad DW = 1,65$$

نلاحظ من خلال معادلة الانحدار للتكامل المشترك أن هناك علاقة طردية بين متغيرة النمو الاقتصادي ومتغيرة الإيرادات العامة، حيث نجد أنه كلما ارتفعت حصيللة الإيرادات العامة بـ: 1% فإن ذلك سيدفع بالنمو الاقتصادي إلى الزيادة بنسبة: 0,23%، من جهة أخرى فإن النموذج يتمتع بدلالة إحصائية، حيث نجد أن قيمة إحصائية فيشر ($F_{cal} = 15,63$) وهي أكبر من إحصائية فيشر الجدولية ($F_{tab} = 3,32$)، كما أنها معنوية عند مستوى معنوية 0,05، كما يشير معامل التحديد $R^2 = 0,34$ إلى أن 34% من التغيرات التي تحدث في متغيرة النمو الاقتصادي تسببها الإيرادات العامة، أما الباقي 66% فيتم تفسيرها من خلال متغيرات من خارج النموذج، كما يؤكد معامل دارين واتسون (1,65) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، أما فيما يخص معلمات النموذج فنجد أن معلمة الإيرادات العامة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05، أما معلمة الحد الثابت فهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%.

2.2- تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM: قبل تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ، توجب علينا القيام باختبار استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك.

- دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك: كانت نتائج ADF لسلسلة بواقي الانحدار بطريقة OLS كما هو مبين في الجدول على النحو التالي:

جدول رقم (3-4): نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لسلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك للنموذج رقم (01).

النتيجة	ADFT			ADFc	النموذج	المتغيرات
	0,10	0,05	0,01			
مستقرة	2,62	2,96	3,67	5,02	ثابت C	ε_t
مستقرة	3,21	3,56	4,29	4,91	ثابت وقاطع	
مستقرة	1,61	1,95	2,64	5,11	ثابت واتجاه وقاطع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أن اختبار ADF يؤكد أن سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك للنموذج رقم (1) بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة مستقرة عند المستوى، حيث وجدنا أن جميع قيم ADFc المأخوذة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية ADFT عند مستوى معنوية: (1%، 5%، 10%) وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM: تتمثل الخطوة الثانية في منهجية أنجل غرانجر في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وتحديد العلاقة في الأجل القصير، حيث كانت النتائج المتوصل إليها كما هو مبين في الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (4-4): نتائج نموذج تصحيح الخطأ بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة.

$DLcroi = -0,006 + 0,16DLr - 0,766U_{t-1} + \varepsilon_t$				
Variables	coefficients	Std-error	t-statistic	Prob
C	-0.006	0.03	-0.19	0.84
DLr	0.16	0.12	1.33	0.19
U (t-1)	-0.76	0.19	-3.83	0.0007
R ²	0.47	F	12.10	0.00017
R ²	0.43	DW	2.22	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			F(prob) : 5.17 (0.01)	
Heteroskedasticity Test : white			F(prob) : 0.11 (0.98)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews 9**

نلاحظ من خلال الجدول أن المعنوية الإحصائية للنموذج محققة باعتبار أن قيمة إحصائية فيشر ($F_{cal} = 12,10$) هي أكبر من إحصائية فيشر الجدولية ($F_{tab} = 3,32$) عند مستوى معنوية 5%، كما أن حد الخطأ (U_{t-1}) المضاف للنموذج ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5%، أما باقي معلمات النموذج فهي غير معنوية عند نفس المستوى، كما تشير قيمة دارين واتسون (2,22) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، أما فيما يخص الاختبارات التشخيصية للنموذج ككل، فقد أشارت إلى السلوك الجيد للبواقي باعتبار أن كل الاحتمالات كانت أكبر من 0,05، فقد أكد اختبار LM Test على نفي وجود أي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما أكد اختبار **Test white** على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

وفيما يخص معلمة حد الخطأ المضاف للنموذج فإن قيمته معنوية وسالبة (0,76) وهذا يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وتدل هذه القيمة على أن قيمة معدل النمو الاقتصادي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية: t بنسبة من اختلال التوازن المتبقي في الفترة: $t-1$ تساوي 76%، أي أنه عندما ينحرف معدل النمو الاقتصادي عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 76% من هذا الانحراف خلال الفترة $t+1$.

كما تعكس نسبة التصحيح سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي يستغرق سنة وثلاثة أشهر: (1/0,76) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغير في حصيلة الإيرادات العامة.

المطلب الثالث: قياس أثر الإيرادات العامة على معدل البطالة (نموذج رقم (2))

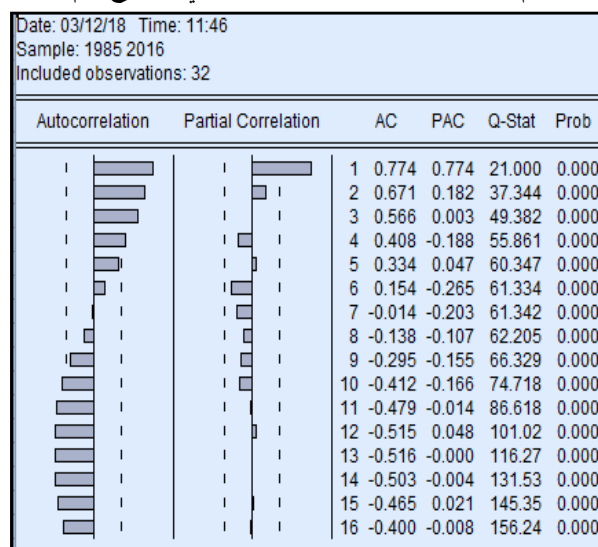
بعد القيام بدراسة أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة قياس أثر الإيرادات العامة (Lr) على معدل البطالة (Lchom) من خلال الاستعانة بالنموذج التالي:

$$Lchom = C + Lr + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4 - 38)$$

1. اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل غرانجر: بعد القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة درجة تكامل كل من الإيرادات العامة والبطالة، تبين لنا أن سلسلة الإيرادات العامة متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) وسلسلة البطالة متكاملة من الدرجة الثانية (I(2) كما هو مبين في الجدول السابق رقم (4-1)، وعليه تم إتباع طريقة أنجل غرانجر من

خلال دراسة استقرارية سلسلة البواقي للنموذج المقدر، حيث وجدنا أن هذه السلسلة غير مستقرة ومنه لا توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، والشكل البياني يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم (4-2): دراسة استقرارية سلسلة بواقي النموذج رقم (02).



2. تقدير نموذج الدراسة: باعتبار أنه لا يوجد تكامل مشترك بين الإيرادات العامة والبطالة سيتم استخدام نموذج

الانحدار الذاتي ذات المتجه (VAR) لتقدير أثر الإيرادات العامة على معدل البطالة من خلال إتباع الخطوات التالية:

1.2- اختبار درجة التأخير p : للقيام بهذا الاختبار قمنا بتدنته معايير (HQ), (SC), (AIC) باختبار أدنى قيمة لهم، ويمكن ملاحظة أن كل من معيار (AIC) ومعيار (SC) كانت نتيجهما الدرجة الرابعة ($P=4$)، أما معيار (HQ) فقد كانت نتيجهما الدرجة الثانية ($P=2$)، وعليه فإن درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي (VAR_p) هي ($P=4$) والجدول الموالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (4-5): اختبار درجة تأخير النموذج رقم (02) المثلى.

lag	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	4.960192	NA	0.002775	-0.211442	-0.116285	-0.182352
1	47.43292	75.84417	0.000178	-2.959495	-2.674022*	-2.872223
2	51.50147	6.684031	0.000178	-2.964390	-2.488603	-2.818937
3	57.87163	9.555252	0.000153	-3.133688	-2.467586	-2.930054
4	66.78839	12.10132*	0.000110*	-3.484885*	-2.628468	-3.223070*
* indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**

2.2- تقدير نموذج الدراسة: بعد معرفة درجة تأخير النموذج والتي كانت الدرجة الرابعة كما هو مبين في الجدول، سيتم تقدير نموذج الدراسة من خلال الاعتماد على تقنية (VAR)، وعليه سيتم تقدير نموذج ($VAR_{P=4}$) إذ تحصلنا على نتائج التقدير التالية:

جدول رقم (4-6): نتائج تقدير النموذج رقم (2) بواسطة VAR.

	LCHOM	LR
LCHOM(-1)	1.059702 (0.22821) [4.64345]	-0.775115 (0.81093) [-0.95584]
LCHOM(-2)	0.099942 (0.31597) [0.31630]	1.396841 (1.12277) [1.24410]
LCHOM(-3)	-0.476331 (0.29443) [-1.61782]	1.170743 (1.04621) [1.11903]
LCHOM(-4)	0.221376 (0.17454) [1.26832]	-2.070680 (0.62021) [-3.33865]
LR(-1)	0.028601 (0.04796) [0.59632]	-0.130125 (0.17043) [-0.76353]
LR(-2)	0.011052 (0.04428) [0.24962]	0.308912 (0.15733) [1.96349]
LR(-3)	-0.020568 (0.04253) [-0.48359]	0.471158 (0.15113) [3.11754]
LR(-4)	-0.062375 (0.04106) [-1.51905]	0.229962 (0.14591) [1.57607]
C	0.361874 (0.28955) [1.24977]	1.256331 (1.02889) [1.22106]
R ²	0.94	
$\bar{R}$	0.92	
F	42.10	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **views9**

3.2- اختبار استقرارية النموذج: للتأكد من مدى استقرارية النموذج المقدر قيد الدراسة تم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، إذ تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول الموالي يبين النتائج المتوصل إليها كما يلي:

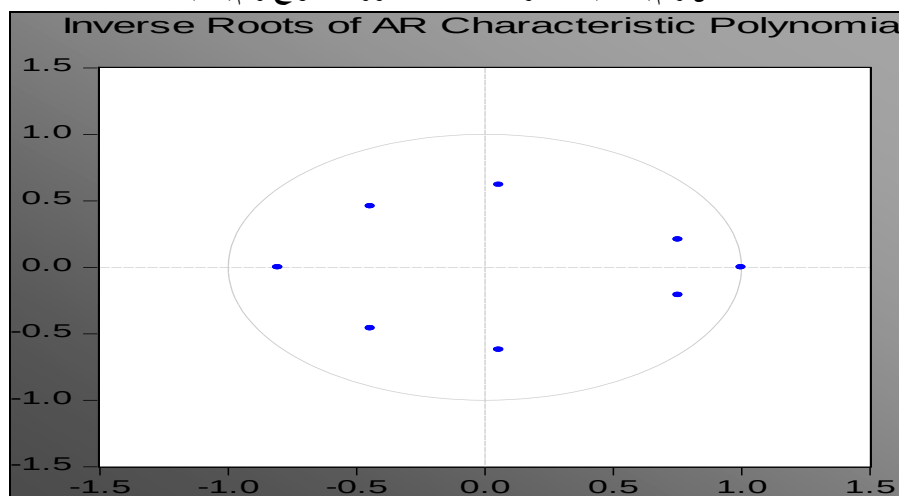
جدول رقم (4-7): اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي **VARp**.

Root	Modulus
-0.804979	0.804979
0.755104 - 0.208046i	0.783241
0.755104 + 0.208046i	0.783241
-0.444045 - 0.457956i	0.637886
-0.444045 + 0.457956i	0.637886
0.055672 - 0.621212i	0.623702
0.055672 + 0.621212i	0.623702

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**

من خلال الجدول السابق تبين لنا أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي أن كلها تقع داخل الدائرة الأحادية وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي المقدر ($VAR_{p=4}$) مستقر، والشكل الموالي يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم (3-4): الدائرة الأحادية لاستقرارية النموذج رقم (02).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

4.2- التحليل الاقتصادي والإحصائي للنموذج: من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي ($VAR_{p=4}$) عن طريق المربعات الصغرى (OLS) توصلنا إلى النتائج البينة في الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (4-8): نتائج تقدير النموذج رقم (02) لشعاع الانحدار الذاتي بواسطة (OLS)

$Lchom = C + b_1Lchom(-1) + b_2Lchom(-2) + b_3Lchom(-3) + b_4Lchom(-4) + b_5Lr(-1) + b_6Lr(-2) + b_7Lr(-3) + b_8Lr(-4) + \varepsilon_t$				
variables	coefficients	Std-error	t-statistic	Prob
C	0.361874	0.289553	1.249769	0.2266
LCHOM(-1)	1.059702	0.228215	4.643448	0.0002
LCHOM(-2)	0.099942	0.315973	0.316299	0.7552
LCHOM(-3)	-0.476331	0.294428	-1.617819	0.1222
LCHOM(-4)	0.221376	0.174543	1.268321	0.2200
LR(-1)	0.028601	0.047962	0.596321	0.5580
LR(-2)	0.011052	0.044276	0.249624	0.8056
LR(-3)	-0.020568	0.042532	-0.483589	0.6342
LR(-4)	-0.062375	0.041062	-1.519049	0.1452
R^2	0.94	F	42.10	0.000
$\bar{R}^2$	0.92	D-W	2.12	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

– التحليل الإحصائي للنموذج: نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة ($F_{cal} = 42,10$) أكبر من إحصائية فيشر الجدولية ($F_{tab} = 3.32$)، مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية (ذات دلالة إحصائية)، عند مستوى معنوية 0,05،

كما قدرت قيمة معامل التحديد R^2 بـ: 0,94 والذي يدل على أن 94% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة مفسرة بقيمتها وقيم الإيرادات العامة للسنوات الأربع السابقة بالإضافة إلى الثابت، أما النسبة المتبقية (6%) فهي مفسرة بالبواقي ومتغيرات خارج النموذج، كما نلاحظ أن معاملات النموذج غير معنوية عند مستوى معنوية 0,05 ما عدا معلمة متغيرة البطالة المبطة بسنة واحدة، أما بالنسبة للارتباط الذاتي للبواقي فإن قيمة داربن واتسون (2.12) تدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي، أما فيما يخص الاختبارات التشخيصية للنموذج ككل، فقد أشارت إلى السلوك الجيد للبواقي باعتبار أن كل الاحتمالات كانت أكبر من 0,05، حيث أكد اختبار LM test على نفي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما أكد اختبار Heteroskedasticity whit Test على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

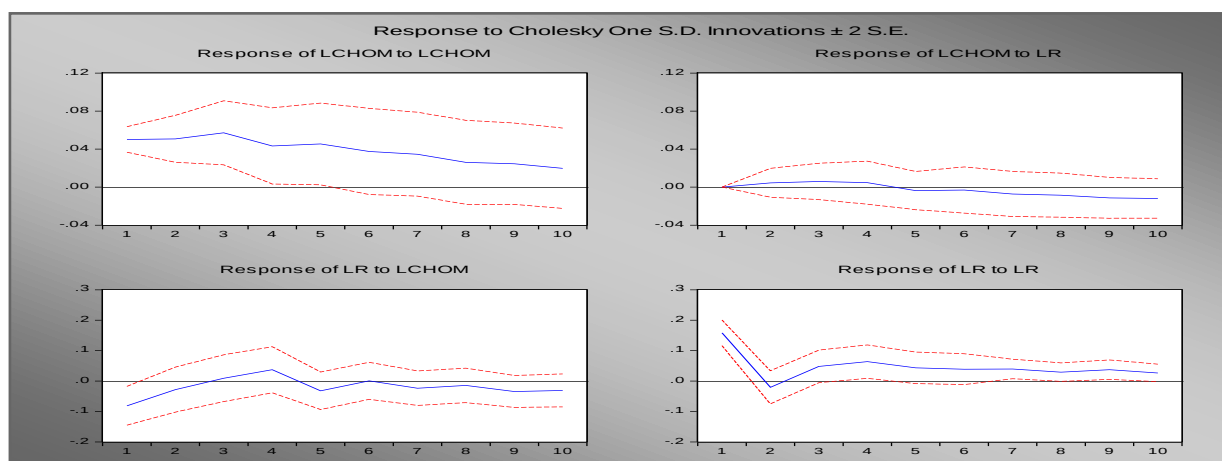
– **التحليل الاقتصادي للنموذج:** نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد علاقة طردية بين كل من معدل البطالة في السنة t ومعدل البطالة في السنة: $t-1$ والسنة: $t-2$ وفي السنة: $t-4$ ، وهذا يفسر بأنه في حالة ارتفاع معدل البطالة في السنة t بـ: 1% فإن ذلك يؤدي إلى زيادته بـ: 1,05% في السنة $t+1$ وبـ: 0,09% في السنة $t+2$ وبـ: 0,22% في السنة $t+4$ ، كما توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة في السنة: t ومعدل البطالة في السنة: $t-3$ ، وهذا يمكن تفسيره بأنه في حالة زيادة معدل البطالة بـ: 1% فإن ذلك سينجر عليه انخفاض معدل البطالة في السنة $t+3$ بـ: 0,47%.

أما فيما يخص العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والإيرادات العامة فهي علاقة طردية فيما يخص الإيرادات العامة المبطة بسنة واحدة والإيرادات العامة المبطة بستين، ويمكن تفسير ذلك بأنه في حالة زيادة الإيرادات العامة في السنة t بـ: 1% فإن ذلك سينجر عليه زيادة معدل البطالة بـ: 0,02% خلال السنة $t+1$ وبـ: 0,01% خلال السنة: $t+2$ ، كما توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة والإيرادات العامة المبطة بثلاث سنوات والإيرادات العامة المبطة بأربع سنوات، ويفسر ذلك بأنه في حالة زيادة الإيرادات العامة بـ: 1% فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ: 0,02% في السنة $t+3$ كما سيؤدي كذلك إلى انخفاض معدل البطالة بـ: 0,06% في السنة: $t+4$ ، ويمكن تفسير ذلك أن الزيادة الحاصلة في الإيرادات العامة كانت نتيجة لزيادة الجباية البترولية، مما شجع الدولة على فتح مناصب شغل جديدة مما أدى إلى تقليص جزء من اليد العاملة العاطلة عن العمل.

3. الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي: يمكن تبين ذلك من خلال ما يلي:

1.3- تحليل دوال الاستجابة الدفعية: كما بينا سابقا في المبحث الأول من هذا الفصل فإنه يمكن تفسير تحليل دوال الاستجابة على أنه تأثير أي تغير أو صدمة الحاصلة في أحد البواقي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، حيث تفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي ε_t لمتغير ما يمكن أن تؤثر مباشرة في قيمة هذا المتغير، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج VAR، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تحليل نتائج صدمات متغير الإيرادات العامة على معدل البطالة في الجزائر ومدى استجابة متغيرة معدل البطالة لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي كما يلي:

شكل رقم (4-4): استجابة معدل البطالة لصدمة تنبؤية لمتغير الإيرادات العامة خلال العشر سنوات المقبلة.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج 9.eviews.

حيث نلاحظ أنه عند حدوث صدمة في الإيرادات العامة يكون لها آثار معنوية ابتداءً من السنة الثانية ($t+1$) التي تلي الصدمة، حيث حدثت استجابة موجبة في معدل البطالة (0,0045)، ثم استجابة موجبة أخرى في السنة التي تليها (0,0059) واستجابة موجبة أخرى في السنة الموالية (0,0046)، إلى أن نصل إلى السنة المستقبلية الخامسة التي سجل فيها استجابة سالبة لمعدل البطالة (-0,003) ثم استجابة أخرى سالبة في السنة السابعة (-0,007) ليستمر ذلك إلى غاية السنة العاشرة التي سجل فيها معدل البطالة استجابة سالبة قدرت بـ: (-0,011).

وعليه يمكن القول أن لمعدل البطالة استجابة متوسطة المدى للصدمة التي تحدث في الإيرادات العامة، ويزيد أثر الاستجابة في المدى الطويل، وعليه فإن الإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال الإيرادات العامة تظهر أثارها ابتداءً من السنة الخامسة.

2.3- تحليل تجزئة التباين: يبين تحليل التباين التغيرات التي تحدث في سلسلة معينة ناتجة عن صدماتها الخاصة مقابل المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج المدروس، ومن خلال ما يلي سنحاول تبين أثر الصدمات التي تحدث في معدلات البطالة والتغيرات الحاصلة فيها ومقارنة ذلك مع الدور الذي تلعبه الإيرادات العامة في تفسير ذلك.

جدول رقم (4-9): نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة.

Variance Decomposition of LCHOM:			
Period	S.E.	LCHOM	LR
1	0.050124	100.0000	0.000000
2	0.071503	99.59818	0.401820
3	0.091715	99.33279	0.667211
4	0.101555	99.24501	0.754994
5	0.111294	99.25919	0.740814
6	0.117488	99.26643	0.733569
7	0.122694	98.97743	1.022570
8	0.125723	98.56985	1.430145
9	0.128605	97.85971	2.140287
10	0.130664	97.09486	2.905139

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 eviews.

يوضح الجدول نسبة تباين الخطأ التنبؤ لمعدلات البطالة والمفسر من خلال صدماته الخاصة والصدمات التي تحدث في المتغير المفسر المتمثل في الإيرادات العامة، حيث يغطي تحليل تجزئة التباين فترة عشر سنوات مستقبلية، ويمكن تفسير نتائج الجدول من خلال ما يلي:

— بالنسبة للمدى القصير (السنة المستقبلية الثانية: $t+1$): نلاحظ أن 99,59% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة تعود إلى صدماته الخاصة، في حين أن المتغير المفسر الوحيد المتمثل في الإيرادات العامة يساهم بحوالي 0,4% في تفسير تباين الخطأ للتنبؤ.

— بالنسبة للمدى المتوسط ($t+4$): نلاحظ أن معدل البطالة يفسر التنبؤ الخاص به بنسبة 99,25% في حين تساهم الإيرادات العامة بـ: 0,74% في تفسير تباين خطأ التنبؤ.

— بالنسبة للمدى الطويل ($t+9$): نلاحظ أن 97,09% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة تعود إلى صدماته الخاصة، أما ما نسبته 2,81% فتعود إلى المتغير المفسر المتمثل في الإيرادات العامة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإيرادات العامة تساهم بنسبة ضئيلة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة، وأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لم تساهم بنسبة كبيرة في تخفيض معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

المطلب الرابع: قياس أثر الإيرادات العامة على معدل التضخم (النموذج رقم 03)

تطرقنا من خلال ما سبق إلى تبيان العلاقة الموجودة بين كل من الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي والبطالة، وسنحاول من خلال ما يلي تبيان العلاقة بين الإيرادات العامة والتضخم من خلال تقدير النموذج التالي:

$$Linf = C + bLR + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4 - 39)$$

1. اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل غرانجر: بعد القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة درجة تكامل كل من الإيرادات العامة والتضخم، تبين لنا أن سلسلة الإيرادات العامة متكاملة من الدرجة الأولى (1)I وسلسلة التضخم متكاملة من نفس الدرجة (1)I كما هو مبين في الجدول السابق رقم (4-1)، وعليه تم إتباع طريقة أنجل غرانجر من خلال دراسة استقرارية سلسلة البواقي للنموذج المقدر، حيث وجدنا أن هذه السلسلة غير مستقرة ومنه لا توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، والشكل البياني التالي يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم (4-5): دراسة استقرارية سلسلة بواقي النموذج رقم (3).

Date: 03/15/18 Time: 16:04 Sample: 1985 2016 Included observations: 32						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.525	0.525	9.6565	0.002
		2	0.423	0.205	16.159	0.000
		3	0.260	-0.035	18.689	0.000
		4	-0.018	-0.292	18.701	0.001
		5	-0.054	-0.007	18.818	0.002
		6	-0.220	-0.141	20.835	0.002
		7	-0.311	-0.142	25.038	0.001
		8	-0.381	-0.194	31.632	0.000
		9	-0.386	-0.053	38.687	0.000
		10	-0.369	-0.102	45.435	0.000
		11	-0.305	-0.059	50.239	0.000
		12	-0.106	0.127	50.847	0.000
		13	-0.062	-0.048	51.068	0.000
		14	-0.004	-0.144	51.070	0.000
		15	0.010	-0.173	51.076	0.000
		16	-0.039	-0.160	51.177	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **evIEWS9**

2. تقدير نموذج الدراسة: باعتبار أنه لا يوجد تكامل مشترك بين الإيرادات العامة والتضخم سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (VAR) لتقدير أثر الإيرادات العامة على معدل التضخم من خلال إتباع الخطوات التالية:

1.2- اختبار درجة التأخير **p**: للقيام بهذا الاختبار قمنا بتدئة معايير (HQ), (SC), (AIC) واختبار أدنى قيمة لهم، ويمكن ملاحظة أن معيار (AIC) كانت نتيجته الدرجة الثانية ($P=2$) أما معيار (SC) ومعيار (HQ) فقد كانت نتيجتهما الدرجة الأولى ($P=1$)، وعليه فإن درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي (VAR_P) هي ($P=1$) باعتبارها المثلى لاستخدامها في النموذج محل الدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (4-10): اختبار درجة تأخير النموذج رقم (03) المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-26.97009	NA	0.027149	2.069292	2.164449	2.098382
1	-9.722232	30.79974*	0.010556	1.123017	1.408489*	1.210288*
2	-5.160083	7.494960	0.010202*	1.082863*	1.558650	1.228316
3	-2.140588	4.529242	0.011096	1.152899	1.819001	1.356533
4	1.674213	5.177230	0.011535	1.166128	2.022545	1.427943
* indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **evIEWS9**

2.2- تقدير نموذج الدراسة: بعد معرفة درجة تأخير النموذج والتي كانت الدرجة الأولى كما هو مبين في الجدول السابق رقم (4-10)، سيتم تقدير نموذج الدراسة من خلال الاعتماد على تقنية (VAR_P)، وعليه سيتم تقدير نموذج ($VAR_{P=1}$) حيث تحصلنا على نتائج التقدير التالية:

جدول رقم (4-11): نتائج تقدير النموذج رقم (3) بواسطة VAR

	LINF	LR
LINF(-1)	0.589043 (0.15606) [3.77448]	-0.149371 (0.13616) [-1.09703]
LR(-1)	-0.137263 (0.12792) [-1.07307]	0.760272 (0.11160) [6.81218]
C	1.132129 (0.83150) [1.36155]	1.600216 (0.72547) [2.20576]
R ²	0.47	
$\bar{R}$	0.43	
F	12.74	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

3.2- اختبار استقرارية النموذج: للتأكد من مدى استقرارية النموذج المقدر قيد الدراسة تم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، إذ تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول الموالي يبين النتائج المتوصل إليها كما يلي:

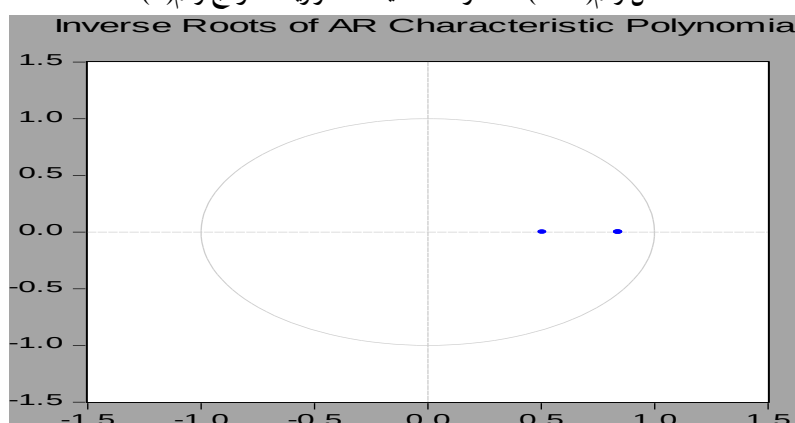
جدول رقم (4-12): اختبار استقرارية النموذج رقم (3).

Root	Modulus
0.841490	0.841490
0.507825	0.507825

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

من خلال الجدول تبين لنا أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي أن كلها تقع داخل الدائرة الأحادية وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي المقدر ($VAR_{p=1}$) مستقر، والشكل الموالي يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم (4-6): الدائرة الأحادية لاستقرارية النموذج رقم (3).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

4.2- التحليل الاقتصادي والإحصائي للنموذج: من أجل التوصل إلى التحليل الإحصائي والاقتصادي الأمثل قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي ($VAR_{p=1}$) عن طريق المربعات الصغرى (OLS) والتي من خلالها توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (4-13): نتائج تقدير النموذج رقم (03) لشعاع الانحدار الذاتي VARp بواسطة (OLS)

$Lchom = C + b_1Linf(-1) + b_2Lr(-1) + \varepsilon_t$				
variables	coefficients	Std-error	t-statistic	Prob
C	1.132129	0.831498	1.361554	0.1842
LINF(-1)	0.589043	0.156059	3.774482	0.0008
LR(-1)	-0.137263	0.127916	-1.073073	0.2924
R^2	0.47	F	12.74	0.000116
$\bar{R}^2$	0.43	D-W	2.24	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test F(prob) : 0,52(0,66)				
Heteroskedasticity Test				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

– التحليل الإحصائي للنموذج: نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة ($F_{cal} = 12,74$) أكبر من الجدولية ($F_{tab} = 3.32$)، كما أنها معنوية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية (ذات دلالة إحصائية)، عند مستوى معنوية 0,05، كما قدرت قيمة معامل التحديد R^2 بـ: 0,47 والذي يدل على أن 47% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم مفسرة من خلال المتغيرات الداخلة في النموذج، أما النسبة المتبقية فهي مفسرة من خلال متغيرات خارج النموذج، أما بالنسبة للارتباط الذاتي للبواقي فإن قيمة دارين واتسون (2,24) تدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختبارات التشخيصية للنموذج تشير إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0,05)، حيث أكد اختبار LM test على نفي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما أكد اختبار Heteroskedasticity whit Test على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

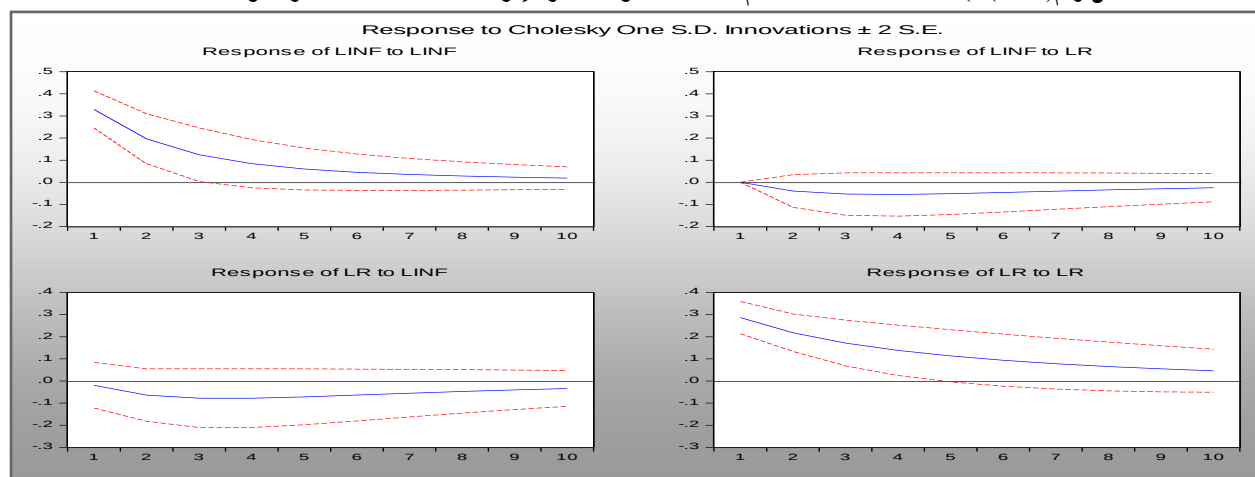
– التحليل الاقتصادي للنموذج: نلاحظ أن زيادة معدل التضخم بـ: 1% ستؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0,58% في السنة المقبلة، أما فيما يخص العلاقة الموجودة بين معدل التضخم والإيرادات العامة المبطة بسنة واحدة هي علاقة عكسية، إذ نجد أن ارتفاع قيمة الإيرادات العامة بـ: 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ: 0,13% خلال السنة المقبلة.

3. الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي: يتم ذلك من خلال ما يلي:

1.3- تحليل دوال الاستجابة الدفعية: نلاحظ من خلال الشكل الموالي التطورات الحاصلة في معدل التضخم والنتيجة

عن الصدمات التي تحدث في الإيرادات العامة خلال العشر سنوات المستقبلية كما يلي:

شكل رقم (4-7): استجابة معدل التضخم لصدمة تنبؤية لمتغير الإيرادات العامة خلال العشر سنوات المقبلة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

حيث نلاحظ أنه عند حدوث صدمة في الإيرادات العامة يكون لها آثار معنوية إبتداءً من السنة الثانية (t+1) التي تلي الصدمة، حيث تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 0,039%، وتتوالى استجابة معدل التضخم في المدى المتوسط، حيث ينخفض في السنة الرابعة بنسبة 0,054%، ثم ينخفض بنسبة 0,051% في السنة الخامسة، في حين تبدأ نسبة الاستجابة بالانخفاض ابتداء من السنة السادسة أين تصل فيها نسبة الانخفاض في معدل التضخم إلى 0,045% ثم إلى 0,039% في السنة السابعة ليواصل تراجع معدل الانخفاض إلى أن يصل إلى 0,031% في السنة العاشرة المستقبلية.

وعليه يمكن القول أن لمعدل التضخم استجابة فورية للصدمة التي تحدث في الإيرادات العامة خاصة في المدى القصير والمتوسط، حيث بدأت نسبة الانخفاض في المدى الطويل تقلص نسبيا مقارنة عما كانت عليه في المدى القصير والمتوسط، وبالرغم من ذلك فإنه يمكن القول أن للإيرادات العامة ككل دور هام في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر.

3,2- تحليل تجزئة التباين: يمكن تبين النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول كما يلي:

جدول رقم (4-17): نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل التضخم.

Variance Decomposition of LINF:			
Period	S.E.	LINF	LR
1	0.32	100.0	0.00
2	0.38	98.95	1.04
3	0.40	97.38	2.61
4	0.42	95.83	4.16
5	0.42	94.54	5.45
6	0.43	93.54	6.45
7	0.43	92.80	7.19
8	0.43	92.27	7.72
9	0.44	91.89	8.10
10	0.44	91.61	8.38

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

يوضح الجدول السابق نسبة تباين الخطأ التنبؤ لمعدلات التضخم والمفسر من خلال صدماته الخاصة والصدمات التي تحدث في المتغير المفسر المتمثل في الإيرادات العامة، حيث يغطي تحليل تجزئة التباين فترة عشر سنوات مستقبلية، ويمكن تفسير نتائج الجدول من خلال ما يلي:

— بالنسبة للمدى القصير (السنة المستقبلية الثانية: $t+1$): نلاحظ أن 98.95% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم تعود إلى صدماته الخاصة، في حين أن المتغير المفسر الوحيد المتمثل في الإيرادات العامة يساهم بحوالي 1,04% في تفسير تباين الخطأ للتنبؤ.

— بالنسبة للمدى المتوسط ($t+4$): نلاحظ أن معدل التضخم يفسر التنبؤ الخاص به بنسبة 94.54% في حين تساهم الإيرادات العامة بـ: 5.45% في تفسير تباين خطأ التنبؤ.

— بالنسبة للمدى الطويل ($t+9$): نلاحظ أن 91.61% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم تعود إلى صدماته الخاصة، أما ما نسبته 8.38% فتعود إلى المتغير المفسر المتمثل في الإيرادات العامة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإيرادات العامة تساهم بنسبة ضئيلة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات التضخم، وأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار الإيرادات العامة لم تراع التطورات الحاصلة في معدل التضخم، وذلك راجع أساساً لنسبة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والتي تتحكم فيها عوامل خارجة عن نطاق قدرة الدولة الجزائرية في إدارتها تتمثل في التغيرات المستمرة في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المبحث الثالث: قياس أثر النفقات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1985-2016).

بعدما تطرقنا إلى تقدير أثر الإيرادات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي المتمثلة في النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تقدير أثر النفقات العامة على نفس المؤشرات السابقة.

المطلب الأول: قياس أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي (النموذج رقم 04)

من خلال تتبعنا لتطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) والتي شهدت تطبيق العديد من البرامج التنموية والتي كانت من بين أهدافها الأساسية تحقيق معدلات نمو عالية، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول قياس العلاقة الموجودة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الاستعانة بالنموذج

$$Lcroi_t = C_0 + b_1 LG_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4 - 40) \quad \text{التالي:}$$

1. اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن: يتم ذلك من خلال ما يلي:

جدول رقم (4-15): اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	قيمة الأثر	القيمة الحرجة لاختبار	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار
		trace	الأثر عند 5%	max	القيمة الذاتية عند 5%
$r=0$	0.36	16.01	15.49	13.82	14.26
$r \leq 1$	0.07	2.18	3.84	2.18	3.84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews9**

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1.1- اختبار الأثر: تشير نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم ($r=0$) التي تشير إلى عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} تساوي: 16,01 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 0,05 والتي تساوي: 15,49، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه توجد علاقة للتكامل المشترك على الأكثر بين متغيرات النموذج، وذلك لأن قيمة الأثر (2,18) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (3,84) عند مستوى معنوية 0,05، وبالتالي يظهر اختبار قيمة الأثر وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

2.1- اختبار القيمة الذاتية العظمى: من خلال هذا الاختبار توصلنا إلى قبول فرضية العدم ($r=0$) والتي تشير إلى عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى (13,82) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 0,05 والتي تساوي: 14,26، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه توجد علاقة للتكامل المشترك على الأكثر بين متغيرات النموذج، وذلك لأن قيمة القيمة الذاتية العظمى (2,18) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (3,84) عند مستوى معنوية 0,05، ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج النفقات العامة والنمو الاقتصادي: باعتبار أن سلسلتي النمو الاقتصادي والنفقات العامة متكاملتين من نفس الدرجة (1)I فإنه سنطبق منهجية أنجل غرانجر التي تعتمد على الخطوتين التاليتين:

1.2- تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك: تم تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك للمتغير التابع (Lcroi) على المتغير المستقل (LG)، فكانت النتائج المحصل عليها على النحو التالي:

$$Lcroi_t = C_0 + b_1 LG_t + \varepsilon_t$$

$$Lcroi_t = -0,27 + 0,16 LG_t + \varepsilon_t$$

$$R^2 = 0,22 \quad \bar{R}^2 = 0,20, \quad F = 8,76, \quad F_{prob} = 0,0059, \quad DW = 1,65$$

نلاحظ من خلال معادلة الانحدار للتكامل المشترك أن هناك علاقة طردية بين متغيرة النمو الاقتصادي ومتغيرة النفقات العامة، حيث نجد أنه كلما ارتفعت قيمة النفقات العامة بـ: 1% فإن ذلك سيدفع بالنمو الاقتصادي إلى الزيادة بنسبة: 0,16%، من جهة آخر فإن النموذج يتمتع بدلالة إحصائية، حيث نجد أن قيمة إحصائية فيشر ($F_{cal} = 8,76$) وهي أكبر من إحصائية فيشر الجدولية ($F_{tab} = 3,32$)، كما يشير معامل التحديد $R^2 = 22$ إلى أن 22% من التغيرات التي تحدث في متغيرة النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات الداخلة في النموذج، أما الباقي 78% فيتم تفسيرها من خلال متغيرات من خارج النموذج، كما يشير معامل دارين واتسون (1,65) إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، أما فيما يخص معلمات النموذج فنجد أن معلمة النفقات العامة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05.

2.2- تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM: قبل تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ، توجب علينا القيام باختبار استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك.

- دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك: كانت نتائج ADF لسلسلة بواقي الانحدار كما هو مبين في الجدول على النحو التالي:

جدول رقم (4-16): نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لسلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك للنموذج رقم (4).

النتيجة	ADFT			ADFc	النموذج	المتغيرات
	0,10	0,05	0,01			
مستقرة	2.62	2.96	3.67	4.79	ثابت C	ε_t
مستقرة	3.21	3.56	4.29	4.74	ثابت وقاطع	
مستقرة	1.61	1.95	2.64	4.87	ثابت واتجاه وقاطع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن اختبار ADF يؤكد أن سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك للنموذج رقم (4) بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة مستقرة عند المستوى، حيث وجدنا أن جميع قيم ADFc المأخوذة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية ADFT عند مستوى معنوية: (1%، 5%، 10%) وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM: تتمثل الخطوة الثانية في منهجية أنجل غرانجر في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وتحديد العلاقة في الأجل القصير، حيث كانت النتائج المتوصل إليها كما هو مبين في الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (4-17): نتائج نموذج تصحيح الخطأ بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة.

$DLcroi = 0,01 - 0,14DLG - 0,88U_{t-1} + \varepsilon_t$				
Variables	coefficients	Std-error	t-statistic	Prob
C	0.01	0.04	0.22	0.82
DLG	-0.14	0.55	-0.26	0.79
U (t-1)	-0.88	0.19	-4.52	0.0001
R^2	0.43	F	10.59	0.0004
$\bar{R}^2$	0.39	DW	2.06	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			F(prob) : 2.32 (0.11)	
Heteroskedasticity Test : white			F(prob) : 0.14(0.97)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن المعنوية الإحصائية للنموذج محققة باعتبار أن قيمة إحصائية فيشر ($F_{cal} = 10,59$) هي أكبر من إحصائية فيشر الجدولية ($F_{tab} = 10,59$) عند مستوى معنوية 5%، كما أن حد الخطأ (U_{t-1}) المضاف للنموذج ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5%، أما باقي معلمات النموذج فهي غير معنوية عند نفس المستوى، كما تشير قيمة داربن واتسون (2,06) إلى انعدام الارتباط الذاتي بين البواقي، أما فيما يخص الاختبارات التشخيصية للنموذج ككل، فقد أشارت إلى السلوك الجيد للبواقي باعتبار أن كل الاحتمالات كانت أكبر من 0,05، فقد أكد اختبار LM Test على نفي وجود أي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما أكد اختبار Test white على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

وفيما يخص معلمة حد الخطأ المضاف للنموذج فإن قيمته معنوية وسالبة (0,88) وهذا يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وتدل هذه القيمة على أن قيمة معدل النمو الاقتصادي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية: t بنسبة من احتمال التوازن المتبقي في الفترة: t-1 تساوي 88%، أي أنه عندما ينحرف معدل النمو الاقتصادي عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 88% من هذا الانحراف خلال الفترة t+1.

كما تعكس نسبة التصحيح سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي يستغرق سنة وشهر (1/0,88) باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغير في قيمة النفقات العامة.

المطلب الثاني : قياس أثر النفقات العامة على معدل البطالة (النموذج رقم 5)

حاولت الجزائر من خلال سياستها المالية تخفيض معدلات البطالة باعتبارها من بين أهم المشكلات الاقتصادية التي تتسبب في وجود حالة من انعدام الاستقرار في الاقتصاد، وسنحاول من خلال هذا الجزء تقدير العلاقة الموجودة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة لمعرفة أثر التوسع في النفقات العامة على تخفيض معدلات البطالة من خلال الاعتماد على تقدير النموذج التالي:

$$Lchom = C + bLG + \varepsilon_t \dots \dots (4 - 41)$$

1. اختبار التكامل المشترك: بعد القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة درجة تكامل كل من النفقات العامة والبطالة، تبين لنا أن سلسلة النفقات العامة متكاملة من الدرجة الأولى (1)I وسلسلة البطالة متكاملة من الدرجة (2)I(2) كما هو مبين في الجدول السابق رقم (4-1)، وعليه تم إتباع طريقة أنجل غرانجر من خلال دراسة استقرارية سلسلة البواقي للنموذج المقدر، حيث وجدنا أن هذه السلسلة غير مستقرة ومنه لا توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، والشكل البياني التالي يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم (4-8): دراسة استقرارية سلسلة بواقي النموذج رقم (5).

Date: 03/25/18 Time: 11:13 Sample: 1985 2016 Included observations: 32						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.764	0.764	20.495	0.000	
		2 0.649	0.157	35.790	0.000	
		3 0.553	0.036	47.257	0.000	
		4 0.477	0.024	56.109	0.000	
		5 0.308	-0.248	59.928	0.000	
		6 0.112	-0.287	60.453	0.000	
		7 -0.061	-0.223	60.617	0.000	
		8 -0.184	-0.107	62.148	0.000	
		9 -0.320	-0.128	67.006	0.000	
		10 -0.440	-0.080	76.582	0.000	
		11 -0.493	0.056	89.192	0.000	
		12 -0.528	-0.010	104.38	0.000	
		13 -0.527	0.020	120.30	0.000	
		14 -0.510	-0.006	136.01	0.000	
		15 -0.445	0.013	148.66	0.000	
		16 -0.373	-0.045	158.11	0.000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

2. تقدير نموذج الدراسة: باعتبار أنه لا يوجد تكامل مشترك بين النفقات العامة ومعدل البطالة سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (VAR) لتقدير أثر النفقات العامة على معدل البطالة من خلال إتباع الخطوات التالية:

1.2- اختبار درجة التأخير p: للقيام بهذا الاختبار قمنا بتدئة معايير (HQ), (SC), (AIC) باختبار أدنى قيمة لهم، ويمكن ملاحظة أن معيار (SC) كانت نتيجته الدرجة الأولى (P=1) أما معيار (AIC) ومعيار (HQ) فقد كانت نتيجتهما الدرجة الرابعة (P=4)، وعليه فإن درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي (VAR_p) هي (P=4) باعتبارها المثلى لاستخدامها في النموذج محل الدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (4-18): اختبار درجة تأخير النموذج رقم (5) المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2.179322	NA	0.004621	0.298523	0.393680	0.327614
1	86.20798	157.8345	1.12e-05	-5.729142	-5.443669*	-5.641870
2	86.60629	0.654358	1.45e-05	-5.471878	-4.996090	-5.326425
3	90.68478	6.117746	1.46e-05	-5.477485	-4.811382	-5.273850
4	102.4951	16.02829*	8.60e-06*	-6.035365*	-5.178947	-5.773549*
*indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**

2.2- تقدير نموذج الدراسة: بعد معرفة درجة تأخير النموذج والتي كانت الدرجة الرابعة كما هو مبين في الجدول السابق، سيتم تقدير نموذج الدراسة من خلال الاعتماد على تقنية (VARp)، وعليه سيتم تقدير نموذج ($VAR_{p=4}$) حيث تحصلنا على نتائج التقدير التالية:

جدول رقم (4-19): نتائج تقدير النموذج رقم (5) بواسطة VAR.

	LCHOM	LG
LCHOM(-1)	1.074844 (0.20098) [5.34793]	0.209335 (0.22225) [0.94191]
LCHOM(-2)	0.169360 (0.27176) [0.62320]	-0.543415 (0.30051) [-1.80830]
LCHOM(-3)	-0.710380 (0.27206) [-2.61116]	-0.469983 (0.30084) [-1.56225]
LCHOM(-4)	0.332679 (0.15449) [2.15337]	0.662925 (0.17084) [3.88046]
LG(-1)	-0.188348 (0.16388) [-1.14930]	0.783610 (0.18122) [4.32414]
LG(-2)	-0.009367 (0.22194) [-0.04220]	-0.091659 (0.24542) [-0.37347]
LG(-3)	0.429518 (0.21256) [2.02071]	0.426182 (0.23505) [1.81319]
LG(-4)	-0.290808 (0.13181) [-2.20631]	-0.245992 (0.14575) [-1.68775]
C	0.521622 (0.22180) [2.35178]	1.027465 (0.24526) [4.18922]
R ²	0.95	
$\bar{R}$	0.93	
F	53.08	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**

3.2- اختبار استقرارية النموذج: للتأكد من مدى استقرارية النموذج المقدر قيد الدراسة تم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، إذ تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول الموالي يبين النتائج المتوصل إليها كما يلي:

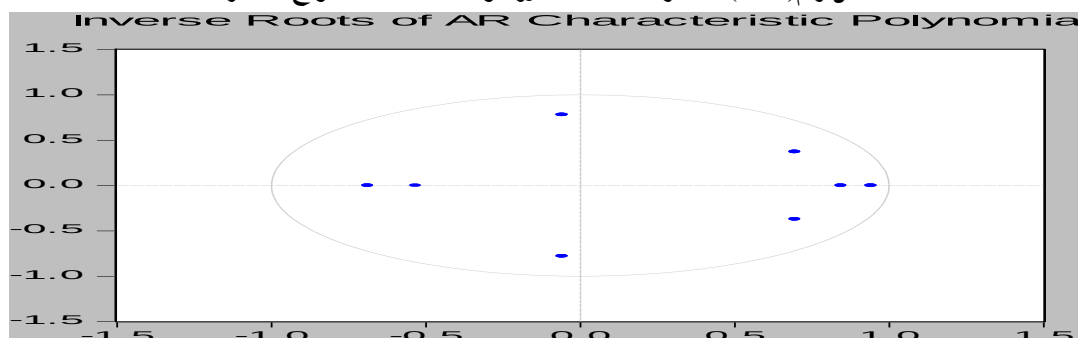
جدول رقم (4-20): اختبار استقرارية النموذج رقم (5).

Root	Modulus
0.943962	0.943962
0.847191	0.847191
0.697371 - 0.371628i	0.790211
0.697371 + 0.371628i	0.790211
-0.055920 - 0.779903i	0.781906
-0.055920 + 0.779903i	0.781906
-0.685404	0.685404
-0.530199	0.530199

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **evIEWS9**

من خلال الجدول السابق تبين لنا أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي أن كلها تقع داخل الدائرة الأحادية وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي المقدر ($VAR_{p=4}$) مستقر، والشكل الموالي يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم (4-9): الدائرة الأحادية لجذور الوحدة المتعددة للنموذج المقدر.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **evIEWS9**

4.2- التحليل الاقتصادي والإحصائي للنموذج: من أجل القيام بالتحليل الإحصائي والاقتصادي الأمثل قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي ($VAR_{p=4}$) عن طريق المربعات الصغرى (OLS) والتي من خلالها توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (4-21): نتائج تقدير النموذج رقم (5) لشعاع الانحدار الذاتي VARp بواسطة (OLS)

$Lchom = C + b_1Lchom(-1) + b_2Lchom(-2) + b_3Lchom(-3) + b_4Lchom(-4) + b_5LG(-1) + b_6LG(-2) + b_7LG(-3) + b_8LG(-4) + \varepsilon_t$				
variables	Coefficients	Std-error	t-statistic	prob
C	0.52	0.22	2.35	0.02
LCHOM(-1)	1.07	0.20	5.34	0.00
LCHOM(-2)	0.16	0.27	0.62	0.54
LCHOM(-3)	-0.71	0.27	-2.61	0.01
LCHOM(-4)	0.33	0.15	2.15	0.04
LG(-1)	-0.18	0.16	-1.14	0.26
LG(-2)	-0.009	0.22	-0.04	0.96
LG(-3)	0.42	0.21	2.02	0.05
LG(-4)	-0.29	0.13	-2.20	0.03
R^2	0.95	F	53.08	0.000000
$\bar{R}^2$	0.93	D-W	2.29	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		F(prob) : 1.44 (0,26)		
Heteroskedasticity Test		F(prob) : 0.55 (0,80)		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews9**

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– **التحليل الإحصائي للنموذج:** نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة ($F_{cal} = 53,08$) أكبر من الجدولية ($F_{tab} = 3,32$)، مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية (ذات دلالة إحصائية)، عند مستوى معنوية 0,05، كما قدرت قيمة معامل التحديد R^2 بـ: 0,95 والذي يدل على أن 95% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة مفسرة بقيمتها وقيم النفقات العامة للسنوات الأربع السابقة بالإضافة إلى الثابت، أما النسبة المتبقية (5%) فهي مفسرة بالبواقي ومتغيرات خارج النموذج. كما نلاحظ أن معلمات النموذج معنوية عند مستوى معنوية 0,05 ما عدا معلمة متغيرة البطالة المبطة بستين، ومعلمة النفقات العامة المبطة بسنة واحدة وستين، أما بالنسبة للارتباط الذاتي للبواقي فإن قيمة داربن واتسون (2.29) تدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختبارات التشخيصية للنموذج تشير إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0,05)، حيث أكد اختبار LM test على نفي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما أكد اختبار **Heteroskedasticity whit Test** على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

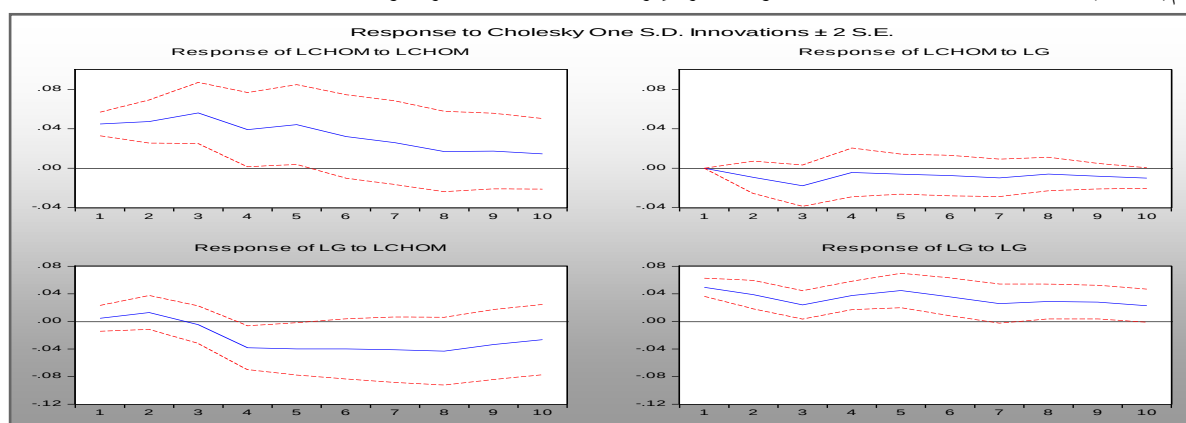
– **التحليل الاقتصادي للنموذج:** نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (4-25) أنه توجد علاقة طردية بين كل من معدل البطالة في السنة t ومعدل البطالة في السنة: t-1 والسنة: t-2 وفي السنة: t-4، وهذا يفسر بأنه في حالة ارتفاع معدل البطالة في السنة t بـ: 1% فإن ذلك يؤدي إلى زيادته بـ: 1,07% في السنة t+1 وبـ: 0,16% في السنة t+2 وبـ: 0,33% في السنة t+4، كما توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة في السنة: t ومعدل البطالة في السنة: t-3، وهذا يمكن تفسيره بأنه في حالة زيادة معدل البطالة بـ: 1% فإن ذلك سينجر عليه انخفاض معدل البطالة في السنة t+3 بـ: 0,71%.

أما فيما يخص العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والنفقات العامة فهي علاقة طردية فيما يخص النفقات العامة في السنة: $t-3$ ، ويمكن تفسير ذلك بأنه في حالة زيادة النفقات العامة في السنة t : بـ 1% فإن ذلك سينجر عليه زيادة معدل البطالة بـ : 0,42% خلال السنة $t+3$ ، ويمكن تفسير ذلك بأن التوسع في الإنفاق العام من قبل الدولة قد أعاق القطاع الخاص في تطبيق مشاريعه الاستثمارية (إزاحة القطاع الخاص من السوق)، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة. كما توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة والنفقات العامة في السنة: $t-1$ والسنة: $t-2$ وفي السنة: $t-4$ ، ويفسر ذلك بأنه في حالة زيادة النفقات العامة بـ : 1% فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ : 0,18% في السنة $t+1$ كما سيؤدي ذلك كذلك إلى انخفاض معدل البطالة بـ : 0,009% في السنة: $t+3$ ، وبـ : 0,29% خلال السنة $t+4$ ، ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة الحاصلة في النفقات العامة من خلال القيام بالعديد من المشاريع الاستثمارية ساعد على خلق العديد من مناصب الشغل، ويعد ذلك من بين الأهداف التي سعت الدولة الجزائرية إلى تحقيقها من خلال برمجة العديد من المخططات الاقتصادية.

3. الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي: سيتم ذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

3.1- تحليل دوال الاستجابة الدفعية: نلاحظ من خلال الشكل الموالي التطورات الحاصلة في معدل البطالة والناجمة عن الصدمات التي تحدث في النفقات العامة خلال العشر سنوات المستقبلية كما يلي:

شكل رقم (4-10): استجابة معدل البطالة لصدمات تنبؤية لمتغير الإيرادات العامة خلال العشر سنوات المقبلة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

حيث نلاحظ أنه عند حدوث صدمة موجبة في النفقات العامة يكون لها آثار معنوية ابتداءً من السنة الثانية ($t+1$) التي تلي الصدمة، حيث تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0,009%، وتتوالى استجابة معدل البطالة في المدى المتوسط، حيث ينخفض في السنة الرابعة بنسبة 0,004%، ثم ينخفض بنسبة 0,006% في السنة الخامسة، في حين تتراوح نسبة الاستجابة بالانخفاض ابتداءً من السنة السادسة بين 0,007% و 0,009% في السنة العاشرة المستقبلية.

وعليه يمكن القول أن لمعدل البطالة استجابة فورية للصدمات التي تحدث في النفقات العامة في المدى القصير والمتوسط والطويل، إلى أن نسبة الاستجابة تعتبر منخفضة نسبياً، وبالرغم من ذلك فإنه يمكن القول أن للنفقات العامة ككل دور في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر.

3.3- تحليل تجزئة التباين: من خلال ما يلي سنحاول تبيان أثر الصدمات التي تحدث في معدلات البطالة والتغيرات الحاصلة فيها ومقارنة ذلك مع الدور الذي تلعبه النفقات العامة في تفسير ذلك.

جدول رقم (4-22): نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمعدل البطالة.

Variance Decomposition of LCHOM			
Period	S.E.	LCHOM	LG
1	0.04	100.0000	0.000
2	0.06	98.006	1.99
3	0.08	94.84	5.15
4	0.09	95.50	4.49
5	0.10	95.97	4.02
6	0.11	95.87	4.12
7	0.114	95.37	4.62
8	0.116	95.23	4.76
9	0.117	94.88	5.11
10	0.119	94.29	5.70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**

يوضح الجدول نسبة تباين الخطأ التنبؤ لمعدلات البطالة والمفسر من خلال صدماته الخاصة والصدمات التي تحدث في المتغير المفسر المتمثل في النفقات العامة، حيث يغطي تحليل تجزئة التباين فترة عشر سنوات مستقبلية، ويمكن تفسير نتائج الجدول من خلال ما يلي:

— **بالنسبة للمدى القصير (السنة المستقبلية الثانية: t+1):** نلاحظ أن 98,006% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة تعود إلى صدماته الخاصة، في حين أن المتغير المفسر الوحيد المتمثل في النفقات العامة يساهم بحوالي 1,99% في تفسير تباين الخطأ للتنبؤ.

— **بالنسبة للمدى المتوسط (t+4):** نلاحظ أن معدل البطالة يفسر التنبؤ الخاص به بنسبة 95,97% في حين تساهم النفقات العامة بـ: 4,03% في تفسير تباين خطأ التنبؤ.

— **بالنسبة للمدى الطويل (t+9):** نلاحظ أن 94,29% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة تعود إلى صدماته الخاصة، أما ما نسبته 5,70% فتعود إلى المتغير المفسر المتمثل في النفقات العامة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النفقات العامة تساهم بنسبة ضئيلة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة، وأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لم تساهم بنسبة كبيرة في تخفيض معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث : قياس أثر النفقات العامة على معدل التضخم(النموذج رقم 06).

تعد النفقات العامة من بين أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدولة من أجل التقليل من حدة التضخم، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة قياس أثر النفقات العامة على التضخم من خلال الاستعانة بالنموذج التالي:

$$Linf = C + bLG + \varepsilon_t \dots \dots (4 - 42)$$

1. اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل غرانجر: بعد القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة درجة تكامل كل من النفقات العامة والتضخم، تبين لنا أن سلسلة النفقات العامة متكاملة من الدرجة الأولى (1)I وسلسلة التضخم متكاملة من الدرجة (1)I كما هو مبين في الجدول السابق رقم (4-1)، وعليه تم إتباع طريقة أنجل غرانجر من خلال دراسة استقرارية سلسلة البواقي للنموذج المقدر، حيث وجدنا أن هذه السلسلة غير مستقرة ومنه لا توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، والشكل البياني التالي يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم (4-11): دراسة استقرارية سلسلة بواقي النموذج.

Date: 03/13/18 Time: 17:14						
Sample: 1985 2016						
Included observations: 32						
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.574	0.574	11.559	0.001
		2	0.444	0.171	18.704	0.000
		3	0.262	-0.073	21.272	0.000
		4	-0.004	-0.280	21.273	0.000
		5	-0.097	-0.053	21.654	0.001
		6	-0.271	-0.173	24.735	0.000
		7	-0.372	-0.150	30.747	0.000
		8	-0.381	-0.073	37.317	0.000
		9	-0.370	-0.032	43.782	0.000
		10	-0.355	-0.139	50.025	0.000
		11	-0.221	0.028	52.564	0.000
		12	-0.150	-0.043	53.783	0.000
		13	-0.057	-0.047	53.967	0.000
		14	-0.037	-0.187	54.050	0.000
		15	-0.005	-0.079	54.052	0.000
		16	0.005	-0.121	54.054	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

2. تقدير نموذج الدراسة: باعتبار أنه لا يوجد تكامل مشترك بين النفقات العامة ومعدل التضخم سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (VAR) لتقدير أثر النفقات العامة على معدل التضخم من خلال إتباع الخطوات التالية:

1.2- اختبار درجة التأخير p: للقيام بهذا الاختبار قمنا بتدنتة معايير (AIC), (SC), (HQ) باختبار أدنى قيمة لهم، ويمكن ملاحظة أن معيار (SC) و معيار (AIC) ومعيار (HQ) فقد كانت نتيحتهم الدرجة الأولى (P=1)، وعليه فإن درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي (VAR_p) هي (P=1) باعتبارها المثلى لاستخدامها في النموذج محل الدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (4-23): اختبار درجة تأخير النموذج رقم (6) المثلث.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-35.03886	NA	0.048313	2.645633	2.740790	2.674723
1	30.16836	116.4415*	0.000611*	-1.726311*	-1.440839*	-1.639040*
2	32.36429	3.607608	0.000699	-1.597450	-1.121662	-1.451997
3	33.39469	1.545587	0.000877	-1.385335	-0.719232	-1.181701
4	35.97024	3.495400	0.000996	-1.283589	-0.427172	-1.021774

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**

2.2- تقدير نموذج الدراسة: بعد معرفة درجة تأخير النموذج والتي كانت الدرجة الأولى كما هو مبين في الجدول السابق، سيتم تقدير نموذج الدراسة من خلال الاعتماد على تقنية (VARp)، وعليه سيتم تقدير نموذج ($VAR_{p=1}$) ومنه تحصلنا على نتائج التقدير التالية:

جدول رقم (4-24): نتائج تقدير النموذج رقم (6) بواسطة VAR

	LINF	LG
LINF(-1)	0.580816 (0.15306) [3.79466]	0.009963 (0.03170) [0.31428]
LG(-1)	-0.137223 (0.10943) [-1.25397]	0.979193 (0.02266) [43.2037]
C	1.144946 (0.72424) [1.58089]	0.177480 (0.15000) [1.18320]
R^2	0.48	
$\bar{R}$	0.44	
F	13.12	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**

3.2- اختبار استقرارية النموذج: للتأكد من مدى استقرارية النموذج المقدر قيد الدراسة تم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، إذ تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول الموالي يبين النتائج المتوصل إليها كما يلي:

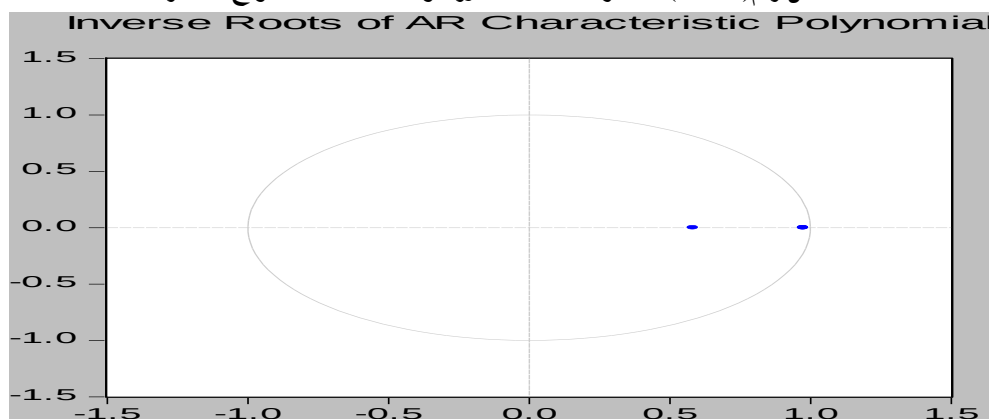
جدول رقم (4-25): اختبار استقرارية النموذج رقم (6).

Root	Modulus
0.975731	0.975731
0.584278	0.584278

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **views9**

من خلال الجدول تبين لنا أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي أن كلها تقع داخل الدائرة الأحادية وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي المقدر ($VAR_{p=1}$) مستقر، والشكل الموالي رقم (4-12) يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم (4-12): الدائرة الأحادية لجذور الوحدة المتعددة للنموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

4.2- التحليل الاقتصادي والإحصائي للنموذج: من أجل القيام بالتحليل الإحصائي والاقتصادي الأمثل قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي ($VAR_{p=4}$) عن طريق المربعات الصغرى (OLS) والتي من خلالها توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (4-26): نتائج تقدير النموذج رقم (6) لشعاع الانحدار الذاتي VAR_p بواسطة (OLS)

$Lin f = C + b_1 Lin f(-1) + b_2 LG(-1) + \varepsilon_t$				
variables	Coefficients	Std-error	t-statistic	Prob
C	1.144946	0.724241	1.580891	0.1251
LINF(-1)	0.580816	0.153061	3.794659	0.0007
LG(-1)	-0.137223	0.109430	-1.253975	0.2202
R^2	0,48	F	13,12	0,000095
$\bar{R}^2$	0,44	D-W	2,23	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			F(prob) : 0,64 (0,53)	
Heteroskedasticity Test			F(prob) : 1,39 (0,26)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

– التحليل الإحصائي للنموذج: نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة ($F_{cal} = 13,12$) أكبر من الجدولية ($F_{tab} = 3,32$)، مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية (ذات دلالة إحصائية) عند مستوى معنوية 0,05، كما قدرت قيمة معامل التحديد R^2 بـ: 0,48 والذي يدل على أن 48% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم مفسرة من خلال المتغيرات الداخلة في النموذج، أما النسبة المتبقية (42%) فهي مفسرة من خلال متغيرات خارج النموذج، كما نلاحظ أن معلمة التضخم المبطن بسنة واحدة معنوية عند مستوى معنوية 0,05 أما باقي معاملات النموذج فهي غير معنوية، أما بالنسبة للارتباط الذاتي للبواقي فإن قيمة داربن واتسون (2,23) تدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختبارات التشخيصية للنموذج تشير إلى السلوك الجيد للبواقي (كل

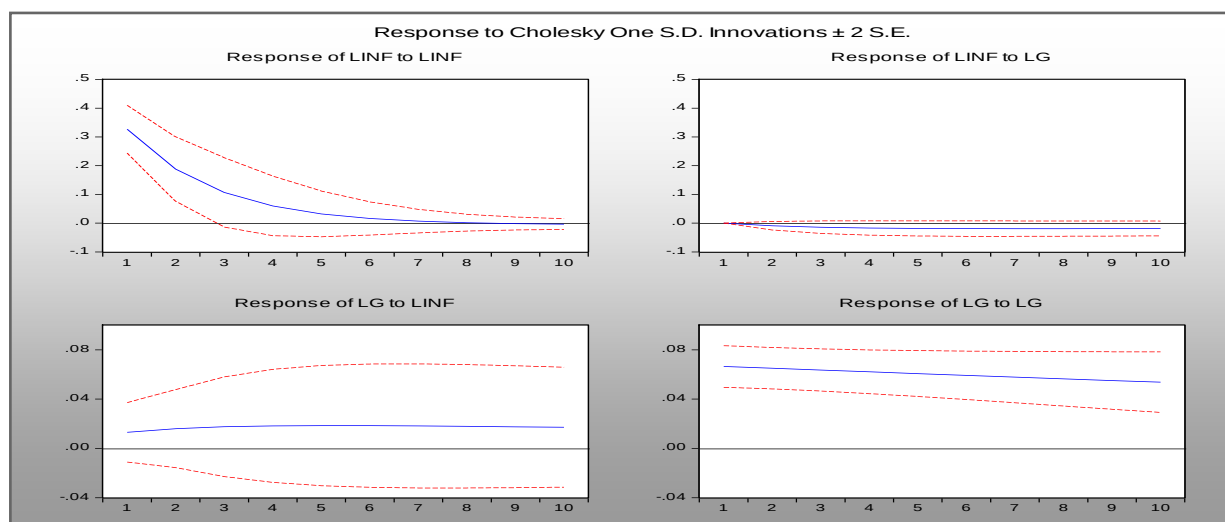
الاحتمالات أكبر من 0,05)، حيث أكد اختبار LM test على نفي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما أكد اختبار Heteroskedasticity whit Test على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

– **التحليل الاقتصادي للنموذج:** من خلال الجدول السابق رقم (4-26) نلاحظ وجود علاقة طردية بين معدل التضخم في السنة: t ومعدل التضخم المبطل بسنة واحدة، ويمكن تفسير ذلك على أن زيادة معدل التضخم بـ: 1% ستؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0,58% في السنة المقبلة، أما فيما يخص العلاقة الموجودة بين معدل التضخم والنفقات العامة المبطل بسنة واحدة هي علاقة عكسية، إذ نجد أن زيادة قيمة النفقات العامة بـ: 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ: 0,13% خلال السنة $t+1$. وهذا ما يؤكد التوجه الكينزي الذي يرى أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعلي، ومن ثم زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستوى التوظيف، فيتم حل مشكلة البطالة وفي نفس الوقت حل مشكلة التضخم، وأن انتهاج تلك السياسة التوسعية تكون بدون وجود آثار تضخمية، وذلك نتيجة حالة عدم التشغيل الكامل للموارد.

3. الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي: سنحاول القيام بهذه الدراسة من خلال التطرق للنقاط التالية:

3.2- تحليل دوال الاستجابة الدفعية: نلاحظ من خلال الشكل الموالي التطورات الحاصلة في معدل التضخم والناجئة عن الصدمات التي تحدث في النفقات العامة خلال العشر سنوات المستقبلية كما يلي:

شكل رقم (4-13): استجابة معدل البطالة لصدمات تنبؤية لمتغير الإيرادات العامة خلال العشر سنوات المقبلة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **evIEWS9**

حيث نلاحظ أنه عند حدوث صدمة في النفقات العامة يكون لها آثار معنوية إبتداءً من السنة الثانية ($t+1$) التي تلي الصدمة، حيث تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 0.009%، وتتوالى استجابة معدل التضخم في المدى المتوسط، حيث ينخفض في السنة الرابعة بنسبة 0.016%، ثم ينخفض بنسبة 0.018% في السنة الخامسة، في حين

تبدأ نسبة الاستجابة بالثبات ابتداء من السنة السادسة أين تصل فيها نسبة الانخفاض في معدل التضخم إلى 0,019%، ليبقى على ما هو عليه إلى غاية السنة الثامنة أين يصل معدل الانخفاض إلى 0.018%، ليبقى في نفس المستوى إلى غاية السنة العاشرة المستقبلية.

وعليه يمكن القول أن لمعدل التضخم استجابة فورية للصدمات التي تحدث في النفقات العامة، حيث تعرف نسبة الانخفاض في معدل التضخم استقرارا على المدى القصير والمتوسط والطويل، وعليه يمكن القول أن السياسة الإنفاقية التوسعية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة راعت التغيرات الحاصلة في معدل التضخم باعتبار أن تخفيض معدلات التضخم يعتبر من بين الأهداف التي تهدف الدولة إلى تحقيقها من خلال البرامج التنموية المطبقة.

3.3- تحليل تجزئة التباين: يمكن تبين النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (4-27): نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمغيرة معدل التضخم

Variance Decomposition of Linf			
Period	S.E.	Linf	LG
1	0.326924	100.0000	0.000000
2	0.377283	99.94159	0.058407
3	0.392435	99.81464	0.185360
4	0.397324	99.63629	0.363713
5	0.399052	99.42687	0.573131
6	0.399832	99.20295	0.797047
7	0.400350	98.97565	1.024346
8	0.400807	98.75159	1.248412
9	0.401251	98.53436	1.465639
10	0.401691	98.32575	1.674248

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج views9

يوضح الجدول نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدلات التضخم والمفسر من خلال صدماته الخاصة والصدمات التي تحدث في المتغير المفسر المتمثل في النفقات العامة، حيث يغطي تحليل تجزئة التباين فترة عشر سنوات مستقبلية، ويمكن تفسير نتائج الجدول من خلال ما يلي:

— بالنسبة للمدى القصير (السنة المستقبلية الثانية: $t+1$): نلاحظ أن 99.94% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم تعود إلى صدماته الخاصة، في حين أن المتغير المفسر الوحيد المتمثل في النفقات العامة يساهم بحوالي 0.058% في تفسير تباين الخطأ للتنبؤ.

— بالنسبة للمدى المتوسط ($t+4$): نلاحظ أن معدل التضخم يفسر التنبؤ الخاص به بنسبة 99.42% في حين تساهم النفقات العامة بـ: 0.57% في تفسير تباين خطأ التنبؤ.

— بالنسبة للمدى الطويل ($t+9$): نلاحظ أن 98.32% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم تعود إلى صدماته الخاصة، أما ما نسبته 1.67% فتعود إلى المتغير المفسر المتمثل في النفقات العامة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النفقات العامة تساهم بنسبة ضئيلة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات التضخم، وأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار النفقات العامة لم تؤثر بشكل كافي في معدل التضخم.

خلاصة:

خصص هذا الفصل للقيام بدراسة قياسية حول أثر أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي المتمثلة في كل من معدل النمو الاقتصادي معدل التضخم ومعدل البطالة خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 2016، من خلال استخدام أساليب القياس الاقتصادي المبينة في المبحث الأول من هذا الفصل.

فمن خلال اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ توصلنا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج (النمو الاقتصادي والإيرادات العامة)، كما أن قيمة معدل النمو الاقتصادي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية: t بنسبة من اختلال التوازن المتبقي في الفترة: $t-1$ ، كما عكست نسبة التصحيح سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي يستغرق سنة و 3 شهر (1/0,76) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغير في قيمة الإيرادات العامة.

كما بينت الدراسة القياسية أن للإيرادات العامة أثر إيجابي ومعنوي على كل من معدل البطالة ومعدل التضخم، فمن خلال نموذج الانحدار الذاتي المتجه var نجد أن الإيرادات العامة لها وزن ضعيف نسبيا في التأثير على معدل البطالة ومعدل التضخم وهو ما بينه كل من دوال الاستجابة الدفعية وتحليل تجزئة التباين.

كما توصلنا من خلال نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج (النمو الاقتصادي والنفقات العامة)، كما أن قيمة معدل النمو الاقتصادي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية: t بنسبة من اختلال التوازن المتبقي في الفترة: $t-1$ ، كما عكست نسبة التصحيح سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي يستغرق سنة وشهر (1/0,88) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغير في قيمة النفقات العامة.

كما بينت الدراسة القياسية أن للنفقات العامة أثر إيجابي ومعنوي على كل من معدل البطالة ومعدل التضخم، فمن خلال نموذج الانحدار الذاتي المتجه var نجد أن النفقات العامة لها وزن ضعيف نسبيا في التأثير على معدل البطالة ومعدل التضخم وهو ما بينه كل من دوال الاستجابة الدفعية وتحليل تجزئة التباين.

خاتمة

يعد معرفة أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال فترة الدراسة الهدف الرئيسي المراد الوصول إليه من خلال هذه الدراسة، وفي سبيل ذلك تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية في صورة: كيف يتم قياس النمو الاقتصادي وما هي أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها والمستخدم في قياس الاستقرار الاقتصادي الداخلي؟، وما هو مسار النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر في ظل التوجهات الاقتصادية والسياسة المالية المتبعة في الجزائر، وتزامنا مع تذبذبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة؟، كل هذا دفع إلى التطرق إلى جل الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء، قسم منها خصص للجانب النظري والجزء الآخر خصص للجانب التطبيقي.

حيث تطرقنا في البداية إلى السياسة المالية والتي تعد من بين أهم أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، فهي من أهم الوسائل التي يتم من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة المشاكل التي تواجهه؛ كالبطالة والتضخم، وفي سبيل ذلك تتبع الدولة خطوات معينة من أهمها تحديد الأهداف الاقتصادية المستقبلية، ولتحقيق ذلك تلجأ الدولة إلى استخدام مجموعة من السياسات والتي تعتبر في الوقت نفسه المكونات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، ومن بينها السياسة المالية والسياسة النقدية، هذا وقد عرف حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تطوراً مستمراً دفع إلى زيادة الاهتمام بدراسة كيفية قياس حجم هذا التدخل، ومن أهم الدراسات المنجزة في هذا المجال نجد كل من قانون فاجنر (Wagner) وأطروحة بيكوك ووايزمان، حيث حاول فاجنر من خلال دراسته إيجاد العلاقة بين التطور الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي، وخلص في الأخير إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي.

ولتطبيق السياسة المالية والوصول إلى الأهداف المسطرة (تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الوصول إلى التشغيل الكامل، تحقيق استقرار الأسعار.....)، تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات والتي تعتبر المكونات الأساسية للسياسة المالية والمتمثلة أساساً في الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة.

ومن خلال دراستنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر وبالتطرق إلى البرامج التنموية المسطرة من قبل الدولة تمت محاولة تبيان أهمية الدور الذي تؤديه كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة من خلال تتبع التطور الحاصل فيهما خلال فترة الدراسة، ففيما يخص الإنفاق العام المشكل أساساً من الإنفاق الاستهلاكي الذي تجاوزت نسبته من الإنفاق الكلي 50 بالمائة خلال جل فترات الدراسة، والإنفاق الاستثماري الذي عرف هو الآخر تطوراً مستمراً خلال فترة الدراسة، كل هذه التطورات قابلها حدوث عجز في الموازنة العامة خلال جل فترات الدراسة ما يفسر بالسياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار البرامج التنموية المسطرة، كما ساعد التطور الحاصل في حصيللة الجباية البترولية على قيام

الدولة بتخصيص جزء كبير منها لتغطية التكاليف الناجمة عن البرامج التنموية، حيث وصل متوسط نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2004 إلى 58%، ثم وصلت إلى 54% خلال الفترة 2005-2009، وخلال الفترة الممتدة من 2010-2016 فقد وصلت نسبة مساهمتها في المتوسط إلى 41%، ويمكن تفسير هذا التراجع إلى الانخفاضات المستمرة في أسعار البترول في الأسواق العالمية ما انعكس بالسلب على قرارات الدولة الإنفاقية التي التزمت سياسة التقشف لتجنب حالة العجز المالي والحيلولة دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية.

أما الفصل الرابع فقد خصص للدراسة القياسية التي نحاول من خلالها تبيان العلاقة الموجودة بين كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة وبين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي المتمثلة في النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة، حيث تم في البداية دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وبعد ذلك تم التطرق إلى قياس أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة، من خلال دراسة التكامل المشترك وتقدير نماذج الدراسة بالاعتماد على طريقة var بالنسبة للتضخم والبطالة مع الإيرادات العامة والنفقات العامة، ونماذج تصحيح الخطأ بالنسبة لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة.

1. اختبار الفرضيات: تم القيام بهذه الدراسة من خلال وضع مجموعة من الفرضيات، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى ما يلي:

الفرضية الأولى:

"تعتمد الدولة على السياسة الإنفاقية فقط للتأثير على النشاط الاقتصادي".

تؤثر السياسة المالية بشكل مباشر أو غير مباشر على النشاط الاقتصادي، حيث تستطيع الدولة من خلال قنوات الإنفاق العام والسياسة الضريبية أن ترتب أمور الاقتصاد وتعيده إلى الوضع الطبيعي من خلال تتبع سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية، ففي حالة وجود كساد ترفع الدولة من حجم الإنفاق العام وتقلل من الضرائب المفروضة من خلال إلغاء جزء منها أو تخفيض في المعدلات المعتمدة مما يؤثر بشكل كبير على الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، مما يساعد على إعادة التوازن بين حجم الطلب الكلي والعرض الكلي، والعكس في حالة وجود تضخم (حالة رواج) كل هذا يؤكد "عدم صحة الفرضية الأولى".

الفرضية الثانية:

"يمكن تحقيق معدلات نمو عالية تمكن من الوصول إلى استقرار اقتصادي جزئي في الدول التي تعتمد في

صادراتها على منتج واحد".

حيث عرف موضوع الاستقرار الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين المنطويين تحت مظلات المدارس الفكرية المختلفة، إذ أجمعت جل المدارس الاقتصادية على أن النمو الاقتصادي يعد من بين أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى الاستقرار في الأسعار والتوظيف الكامل، وتوازن الاقتصاد الخارجي، واختلفت في كيفية تحقيق ذلك والميكانيزمات التي يتم من خلالها الوصول إلى حد معين منه سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، ومن بين هذه المدارس نجد المدرسة الكينزية التي ركزت بشكل كبير على تحفيز جانب الطلب، وذلك لمواكبتها لأزمة الكساد الكبير، ويتم ذلك من خلال التوسع في الإنفاق العام، ومن أهم ما يميز الدول التي ينعدم فيها التنوع الإنتاجي الموجه للتصدير ومن بينها الدول البترولية تبعيتها للتقلبات المستمرة في أسعار المنتج الوحيد الموجه للتصدير، وبالتالي اهتزاز حالة الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، كما تسمح الزيادات المستمرة في أسعار المنتج الوحيد على تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة احتياطي الصرف الذي يتم استخدامه في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسعي إلى تحقيق قدر معين من الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

"لم تحقق الجزائر استقراراً اقتصادياً ونمواً اقتصادياً مقبولين خلال كل فترة الدراسة".

إذ عرفت الفترة (2000-2016) تطبيق الجزائر لعدة مخططات تنموية هدفت من خلالها الجزائر إلى تحسين أداء الاقتصاد الوطني والوصول إلى تحقيق قدر معين من الاستقرار الاقتصادي، ففي العشرية الأخيرة من القرن العشرين التي شهدت فيها الجزائر أوضاع أمنية صعبة وانخفاضاً كبيراً في أسعار البترول، انعكست بالسلب على أداء الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على متأتات الجباية البترولية، كل هذا حتم على الدولة القيام بمشاريع تنموية محاولة من خلالها تحسين الأوضاع الاقتصادية المزرية ساعدها في ذلك التحسن الملحوظ في أسعار البترول، حيث خصصت من أجل ذلك مبالغ ضخمة اعتبرت قياسية، خصصتها في تطبيق برامج تنموية، وبالرغم من كل ما سبق يمكن القول أن الجزائر قد حققت جزءاً صغيراً من الأهداف المسطرة والمراد تحقيقها من خلال البرامج التنموية، حيث عرف معدل النمو الاقتصادي تذبذباً مستمراً من فترة إلى أخرى، الشيء نفسه بالنسبة لمعدل البطالة الذي عرف ارتفاعاً نسبياً طيلة فترة الدراسة، أما معدل التضخم فقد عرف هو الآخر تذبذباً مستمراً من سنة إلى أخرى، ويفسر كل ذلك أن الجزائر لم تصل إلى تحقيق استقرار اقتصادي مقبول طيلة فترة الدراسة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة نسبياً.

الفرضية الرابعة:

تؤثر النفقات العامة والإيرادات العامة ايجابياً على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي على المدى المتوسط والطويل.

حيث أثبتت الدراسة القياسية صحة الفرضية الرابعة، فنجد أن حدوث صدمة ايجابية في الإيرادات العامة والنفقات العامة لها أثر معنوي وإيجابي على معدل البطالة ومعدل التضخم على المدى المتوسط والطويل، ولكن هذه الاستجابة تكون بوتيرة بطيئة، وهو ما توصلنا إليه من خلال تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل تجزئة التباين، ومنه يمكن القول أن السياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في إطار البرامج التنموية المسطرة والمعتمدة في تمويلها بشكل كبير على متأنيات الجباية البترولية، كان لها أثراً إيجابياً على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

2. نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج سنحاول إبرازها فيما يلي:

✓ عرفت أدوات السياسة المالية متمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة تطوراً مستمراً من فترة لأخرى، ففي الفترة التي عرفت تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) حاولت الدولة من خلال سياستها المالية تحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال تخصيص غلاف مالي كبير وصل إلى 7 مليار دولار، حيث توسعت الدولة في إنفاقها العام الذي وصل سنة 2004 إلى 1891,8 مليار دينار، كانت الحصة الأكبر منه للإنفاق الاستهلاكي الذي وصلت نسبته في المتوسط خلال هذه الفترة إلى أكثر من 69%، ساعد في ذلك التحسن الملحوظ في حصيللة الجباية البترولية التي وصلت نسبة مساهمتها في مجموع الإيرادات في المتوسط خلال الفترة نفسها إلى 58,2%، كل ذلك انعكس على حالة الموازنة العامة التي عرفت تحقيق أكبر عجز لها سنة 2004 وصل إلى 285,37 مليار دج.

✓ خلال الفترة الموالية (2005-2009) التي شهدت تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو استمرت الجزائر في انتهاج السياسة المالية نفسها تقريباً من خلال التوسع في الإنفاق العام الذي وصل إلى 4246,3 مليار دج خلال سنة 2009، كانت النسبة الأكبر منه للإنفاق الاستهلاكي الذي وصلت نسبته في المتوسط إلى 56,2%، أما بالنسبة للإيرادات العامة فقد عرفت هي الأخرى زيادة مستمرة في حصيلتها حيث وصلت سنة 2009 إلى 3275,4 مليار دج، كانت النسبة الأكبر منها للجباية البترولية، أما فيما يخص حالة الموازنة العامة فقد انعكست السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة عليها حيث عرفت تحقيق عجزاً طيلة هذه الفترة.

✓ أما خلال الفترة (2010-2016) والتي تزامنت مع تطبيق برنامج توطيد النمو عرفت هي الأخرى إتباع الجزائر سياسة إنفاقية توسعية إذ وصلت قيمته إلى 7656,3 مليار دج، وكانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي كما هو عليه الحال في الفترتين السابقتين، حيث استحوذ في المتوسط على ما نسبته 64%، أما فيما يخص الإيرادات العامة فقد عرفت تطوراً مستمراً في حصيلتها حيث وصلت إلى 4943,5 مليار دج، والملاحظ في هذه الفترة هو تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في

إجمالي الإيرادات العامة ويعود ذلك للانخفاضات الكبيرة لأسعار البترول في الأسواق العالمية، أما فيما يخص وضعية الموازنة العامة فقد عرفت تحقيق عجزاً طيلة هذه الفترة.

✓ عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيراً مستمراً من فترة لأخرى، ففيما يخص النمو الاقتصادي فقد وصل في المتوسط إلى 4,8% خلال الفترة (2000-2004) لينخفض إلى 3,4% في المتوسط خلال الفترة (2010-2016)، يقابله ارتفاع متوسط معدل التضخم من 2,84% خلال الفترة (2000-2004) إلى 4,95% خلال الفترة (2010-2016) ما يفسر السياسة المالية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة، هذا وقد عرف معدل البطالة تغيراً مستمراً من فترة لأخرى، حيث وصل متوسط معدل البطالة إلى 22,56% خلال الفترة (2000-2004) لينخفض إلى 10,43% خلال الفترة (2010-2016) وبالرغم من ذلك فإن هذا المعدل لا يزال مرتفعاً وعلى الدولة إيجاد صيغ جديدة تتم من خلالها خلق مناصب شغل جديدة، أما فيما يخص حالة التوازن الخارجي فيمكن ملاحظة أنه مرتبط بحالة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات البترولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات المستمرة في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

✓ من خلال الدراسة القياسية تبين أن الإيرادات العامة مجتمعة لها علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة، كما بين نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، وأن عودة معدل النمو الاقتصادي لحالته التوازنية يستغرق سنة وثلاثة أشهر باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغير في قيمة الإيرادات العامة.

✓ من خلال التطرق إلى تقدير أثر الإيرادات العامة على معدل البطالة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR فقد تم التوصل إلى أنه في حالة حدوث صدمة في الإيرادات العامة في السنة (t) من خلال اختبار دوال الاستجابة الدفعية فإنه يكون لها استجابة متوسطة المدى ولكنها ضعيفة في معدل البطالة، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل تجزئة التباين بين أن الإيرادات العامة تساهم بنسبة ضئيلة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة.

✓ أشارت الدراسة القياسية إلى أنه توجد علاقة عكسية بين الإيرادات العامة ومعدل التضخم، كما تم التوصل إلى أنه في حالة حدوث صدمة في الإيرادات العامة في السنة (t) من خلال اختبار دوال الاستجابة الدفعية فإنه يكون لها استجابة فورية ولكنها ضعيفة في معدل التضخم، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل تجزئة التباين بين أن الإيرادات العامة تساهم بنسبة ضئيلة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات التضخم.

✓ بينت الدراسة القياسية لأثر النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي أنه توجد علاقة طردية بينهما، كما بين نموذج تصحيح الخطأ أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وأن عودة معدل النمو الاقتصادي

لحالاته التوازنية يستغرق سنة وشهر باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغير في قيمة النفقات العامة.

✓ من خلال التطرق إلى تقدير أثر النفقات العامة على معدل البطالة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR فقد تم التوصل إلى أنه في حالة حدوث صدمة في النفقات العامة في السنة (t) من خلال اختبار دوال الاستجابة الدفعية فإنه يكون لها استجابة فورية ولكنها ضعيفة في معدل البطالة، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل تجزئة التباين بين أن النفقات العامة تساهم بنسبة ضئيلة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة.

✓ أشارت الدراسة القياسية إلى أنه توجد علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل التضخم، كما يتضح أنه في حالة حدوث صدمة في النفقات العامة في السنة (t) من خلال اختبار دوال الاستجابة الدفعية فإنه يكون لها استجابة فورية ولكنها ضعيفة في معدل التضخم، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل تجزئة التباين بين أن النفقات العامة تساهم بنسبة ضئيلة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات التضخم.

3. التوصيات: بناء على ما سبق وفي إطار هذه الدراسة ومن خلال النتائج المتوصل إليها ومن أجل تحسين أداء أدوات السياسة المالية في الجزائر، وتفعيل دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر الشغل الشاغل لجميع الدول باختلاف درجة تطورها، يتم طرح جملة من التوصيات التي يمكن الوصول من خلالها إلى تحقيق ذلك تتمثل فيما يلي:

✓ ترشيد الإنفاق العام من خلال توجيهه إلى القطاعات المنتجة، وتوجيه الدعم إلى الفئات التي تستحقه من خلال إيجاد صيغة معينة كإصدار بطاقات ذكية تخصص للفئة المعوزة، لتجنب الإسراف في الإنفاق العام.

✓ توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة والتخلي عن الإسراف والتبذير، وإعطاء أهمية أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد، وعصرنة الجهاز الضريبي لتقليل من النفقات الجبائية، ومحاربة التهرب الضريبي.

✓ العمل على تحسين أداء القطاعات الاقتصادية التي تتميز بالأداء الضعيف المساهمة بنسبة قليلة في النمو الاقتصادي كقطاع الصناعة الذي عرف أكبر نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 أين وصلت إلى 6.31%.

✓ تنويع الصادرات الجزائرية التي يمكن من خلالها الخروج من التبعية لقطاع المحروقات الذي ساهم بنسبة 93.98% في إجمالي الصادرات سنة 2016، والحيلولة دون الوقوع في الأزمات المترتبة عن التقلبات المستمرة في أسعار البترول في الأسواق العالمية التي وصلت سنة 2016 إلى 44.28 دولار للبرميل مقابل 111.49 دولار سنة 2012.

✓ إعطاء أهمية أكبر لقطاع الفلاحة الذي يساهم بنسبة ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي وصلت إلى 11.91% سنة 2016، وذلك لعدة اعتبارات منها الإمكانات الطبيعية الكبيرة من مساحة صالحة للزراعة ومناخ ملائم وحيز التطور التي يمكن أن

تصل إله الجزائر في هذا المجال، ويتم ذلك من خلال الاحتكاك بالمهارات الأجنبية وتوجيه جزء من حصيلة الجباية البترولية لتطوير هذا القطاع.

✓ ضرورة تحسين أداء قطاع السياحة لما تحوزه الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة تستطيع من خلالها منافسة الدول الرائدة في هذا المجال، وذلك من خلال تحسين الخدمات السياحية في صورة إنشاء سلسلة من الفنادق ومراكز الترفيه، وتأطير وتأهيل اليد العاملة في هذا المجال.

✓ إعداد إستراتيجية طويلة الأمد بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال إعادة بعث هيئة الاستشراف والتنبؤ.

✓ محاربة الفساد بشتى أنواعه باعتباره من بين أكبر العقبات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة.

4. آفاق الدراسة: بعد التطرق إلى أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة وإعطاء جملة من التوصيات، سنحاول طرح جملة من التساؤلات التي يمكن أن تكون نقطة انطلاق لدراسات تلم بالموضوع الذي تمت دراسته من خلال ما يلي:

✓ عصنة القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في القضاء على التبعية لقطاع المحروقات "الواقع والآفاق".

✓ مزاحمة الإنفاق العام للإنفاق الخاص وأثرهما على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

✓ آليات تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحفيز النشاط الاقتصادي في الجزائر.

✓ أجهزة الرقابة المالية (المفتشية العامة للمالية، مجلس المحاسبة) في الجزائر ودورها في تحسين أداء الموازنة العامة.

قائمة المراجع.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
2. أحمد حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة اللبنانية، مصر، 1992.
3. أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
4. امتثال محمد حسن، محمد علي محمد، الاستدلال الإحصائي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر.
5. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
6. باهر عتلم، سامي السيد، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، دار التعاون للطباعة، دون سنة نشر.
7. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
8. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
9. جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي " المنظور العلمي"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
10. جورج ناهمانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1997.
11. حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998.
12. حازم البني، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006.
13. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.
14. حسام داوود، مصطفى سليمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
15. حسن عبد الحميد أحمد شروان، العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
16. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 2001.
17. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
18. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
19. رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي "مقدمة رياضية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

20. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992.
21. رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، عمان، الأردن، 2007.
22. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك " النظريات والسياسات النقدية والمالية"، الكتاب الثاني، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.
23. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الثاني، الكويت، 1994.
24. سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 02، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2004.
25. سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
26. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006.
27. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
28. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2003.
29. السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: التوزيع العادي للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.
30. شياخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي "محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
31. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
32. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
33. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
34. طارق المجدوب، الإدارة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
35. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
36. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1992.
37. عاطف وليم أندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005.
38. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

39. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، دار الشروق، عمان، الأردن، دون سنة نشر.
40. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مطبعة العمرانية للأوفست، القاهرة، مصر، 1998.
41. عبد الرحمن أحمد يسرى، أحمد الناقه، النظرية الاقتصادية الكلية "مدخل حديث"، منشورات كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1994.
42. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
43. عبد الرزاق غازي النقاش، المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997.
44. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
45. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.
46. عبد الله إبراهيم علي، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دت.
47. عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
48. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الجزء 2، مجموعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2003.
49. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
50. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971.
51. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 2005.
52. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
53. العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996.
54. عوض منصور، عزام صبري، مبادئ الإحصاء، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
55. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997.
56. فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
57. فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، دون دار نشر، دون مكان نشر، 2001.
58. فيصل فخري مرار، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة "مدخل مفاهيمي وإداري وتنظيمي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.

59. قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، عمان، الأردن، 1999.
60. كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، القاهرة، مصر، 2015.
61. كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2015.
62. لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2017.
63. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، دت.
64. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
65. ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دط، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، دت.
66. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
67. محمود شهاب مجدي، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
68. منى الطحاوي، المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
69. منى يونس حسين، الاقتصاد الكلي، دار أجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
70. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
71. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر -، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
72. هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
73. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010.
74. وليد عبد الحميد عايد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

II. مذكرات الماجستير:

75. بن حمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر 1988-2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
76. بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

77. جواد علي، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1970-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
78. حمزة فرحان التميمي، أثر المساعدات والمنح الخارجية في ردد الموازنة العامة في الأردن، مذكرة ماجستير في الإدارة العامة غير منشورة، قسم الإدارة العامة، جامعة مؤتة، الأردن، 2008.
79. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2005-2006.
80. فاديا قاسم مشيك، دور الموازنة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية غير منشورة، المعهد العالي للإدارة، الجامعة الإسلامية، لبنان، 2003.
81. قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013-2014.
82. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقره بيومرداس، الجزائر، 2014-2015.

III. أطروحات الدكتوراه:

83. إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2014.
84. بن عزة محمد، ترشيد الإنفاق العام بإتباع الانضباط بالأهداف "دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
85. داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص فلسفة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
86. زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016.

87. ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية "حالة الاستثمار الخاص-دراسة قياسية: 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.
88. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر للفترة (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.
89. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2013-2014.
90. لحيلح الطيب، السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي في ضوء الإسلام، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان، 1997.
- IV. المجالات والدوريات:**
91. أحمد إسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمه، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثاني والثلاثون، 2012.
92. أحمد الكواز، السياسات التنموية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 71، السنة السابعة، الكويت، مارس 2008.
93. أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.
94. إيمان غسان شحرور، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، 2013.
95. إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، مصر، 2012.
96. برنارد هوكمان، السياسة التجارية "هل تسيير على ما يرام حتى الآن"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2012.
97. البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، متاح على الرابط: <http://www.premier-ministre.gov.dz>
98. بودخدخ كريم، سلامة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001-2009)، متاح على الرابط: <http://search.conduit.com/ResultsExt.aspx?ctid>.

99. جواد كاظم البكري، التحليل الكينزي وتطور النظام الرأسمالي، متاح على الرابط: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/fileshare/articles/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf>
100. حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر "شواهد دولية"، مجلة جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، السعودية، 2002.
101. سعدي بختة، تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد الإصلاح الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 16، 2011.
102. صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعدل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 52، المجلد 14، 2008.
103. عبد العزيز رشا سعيد، الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤثراته، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 03، مصر، 2011.
104. عبد اللطيف ماجد، مأمون دقاسة، "الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة"، مجلة آفاق إقتصادية، مجلد 22، العدد 87، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
105. عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.
106. علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نوفمبر 2009.
107. غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط "الأسباب والتبعات الجيو سياسية"، معهد بروكنجز، متاح على الرابط: <http://www.brookings.edu/doha>، تاريخ الاطلاع: 2016/10/21، 2015.
108. فله عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور السياسة التجارية الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع والعشرون، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مارس 2012.
109. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.
110. محمد زكرياء بن معزوز، كمال حمادة، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية للفترة (1970-2010)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.
111. محمد مجيب حسن، أحمد رمضان اشنيبيش، التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، مجلة فكر وإبداع، العدد 86، مصر، جوان 2014.
112. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر 2010.

113. منتديات ستار تايمز، متاح على الرابط: <http://www.startimes.com/f.aspx?t=25097727>
114. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 06، 2010-2009.
115. ندوى خورعل رشاد، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، 2011.
116. وزارة المالية، خمسون سنة من الإنجاز، (نسخة إلكترونية)، بن عكنون، الجزائر، 2012.

V. القوانين والمراسيم:

117. قانون رقم 90-21 المؤرخ في 7 جويلية 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية، المادة رقم 03، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 15/08/1990.
118. قانون رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ: 27-12-2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة بتاريخ 28-12-2017.

VI. الملتقيات العلمية:

119. البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية وقياسية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009.
120. عبد الله الصعيدي، دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العربي الخامس حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم بمصر، مركز تطوير وتدريس العلوم، جامعة عين شمس وجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، أبريل 2005.
121. عبد الله بن منصور، غالم جلطي، أحلقلة الفكر الاقتصادي كآلية لتحسيد الحوكمة العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
122. عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر "محاولة التقييم"، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر "محاولة التقييم"، جامعة الجزائر 03، 13 ماي 2013، ص 135.
123. محمد بوهزة، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013، ص ص 06-07.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I. les ouvrages :

1. Einzig , monetary Policy : means and Ands, penguin books harnonsd worth midilesex, 1964.
2. Emmanuel Disle, Jacques Saraf, droit fiscal, épreuve n°1 du DECF, maison d'édition Dunod, paris, 1993.
3. Joseph G .Monk, gestion de la production et des opérations, traduit par: Cloud Engrand, Mc Grawhill Edition, Paris, 1993
4. Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000.
5. Maurice Baslé, le Budget de l'Etat, 6ème édition, édition la découverte, Paris, 2000.
6. Mourad Benachnhou, inflation, dévaluation, marginalisation, dar elcharifa, Alger, 1993.
7. Murray R .Spiegel, theory and problems of statistics, Mc GRAW Hill Edition , New York.
8. Philips arestis, the case for fiscal policy, the levy economics institutson university of leeds, London, 2005.
9. Pierre Baill, exercices corrigés de statistique descriptive, offices des publications universitaires, Alger .
10. Pierre Beltrame, la Fiscalité en France, Hachette livre, 6ème édition, Paris, 1998.
11. Raymond Muzellec, Finances Publiques, Edition Dalloz, 8ème édition, Paris, 1993.

II. Les lois :

12. Loi n°84/17 du juillet 1984, relatif aux lois des finances, art n° 24, 1984.

III. Périodiques, revue et études:

13. Arthur Charpentier, cours de séries temporelles théorie et applications, université de paris, disponible sur: <http://www.wearealgerians.com/up/uploads/139869217825352.pdf>.
14. Balance des paiements 2000 – 2016, banque d'Algérie.
15. Briguglio L, "Economic Vulnerability and Resilience: Concepts and Measurements", United Nation University, disponible sur: <https://www.ciaonet.org/attachments/914/uploads>, World Institute for Development Economics Research, Research paper N°2008/55, May, 2008
16. Christian bialés, modélisations schématiques de l'équilibre macroéconomique, disponible sur : <http://www.christian-biales.net/documents/modelschema.pdf>.
17. Emploi et chômage 2000-2016, office national des statistiques (ONS).
18. Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 – 2016, office national des statistiques (ONS)
19. Hélène Hamisultane, économétrie des séries temporelles, disponible sur : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/cel-01261174/document>, 2002.
20. International Monetary Fund,. "How the IMF promotes global economic, stability", Fact sheet, August, disponible sur: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm>, 2011.
21. Lutz Kilian, Helmut Lutkepohl, Vector Error Correction Models, disponible sur: <http://www-personal.umich.edu/~lkilian/SVARch03.pdf>, 2016.

22. Oil market outlook for 2017, Monthly Oil Market Report, OPEC, December, 2016.
23. Vijay L.N. Gangal and Ms. Honey Gupta, Public Expenditure and Economic Growth A Case Study of India, Global Journal of Management and Business Studies, Volume 3, Number 2, Research India Publications, India , 2013.
24. Brahim Bouyacoub, Sabiha Touami, la politique économique et la croissance en Algérie « économétrie analysais », revue algérienne de développement économique n°03, juin 2016.
25. Population et Démographie Algérienne l'année 2000-2015, ONS.
26. Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2016, ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques.
27. Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000–2016, ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques.
28. Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques.
29. Vos impôts pour 2002 et 2003, Ministère des Finances, Direction Générale des Impôts.
30. vos impôts, les Recettes définitives appliquées au budget de l'Etat pour l'année 2016, Direction Générale des Impôts, Ministère des Finances.

IV. Les cites web :

31. www.ba.dz.
32. www.dgpp-mf.gov.dz
33. www.mfdgi.gov.dz
34. www.ons.dz

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): اللوغاريتم العشري للإحصائيات المستخدمة في الدراسة القياسية للفترة (1985-2016).

السنوات	LCroi	LChom	LInf	LR	LG
1985	0,839	0,987	1,020	5,025	4,999
1986	0,556	1,255	1,092	4,953	5,008
1987	0,398	1,330	0,872	4,968	5,017
1988	0,342	1,340	0,772	4,971	5,078
1989	0,881	1,258	0,969	6,208	5,095
1990	0,602	1,294	1,221	5,183	5,135
1991	0,301	1,326	1,413	5,396	5,327
1992	0,681	1,377	1,501	5,494	5,623
1993	0,000	1,365	1,313	5,497	5,678
1994	0,531	1,387	1,463	5,679	5,753
1995	0,845	1,449	1,474	5,787	5,881
1996	0,839	1,447	1,271	5,917	5,860
1997	0,633	1,465	0,758	5,967	5,927
1998	0,973	1,447	0,695	5,889	5,942
1999	0,806	1,467	0,423	5,978	5,983
2000	0,845	1,461	-0,470	6,051	6,071
2001	0,792	1,436	0,626	6,143	6,121
2002	0,944	1,380	0,152	6,198	6,191
2003	1,017	1,375	0,630	6,183	6,228
2004	0,875	1,248	0,598	6,206	6,277
2005	0,959	1,185	0,141	6,234	6,312
2006	0,690	1,090	0,364	6,265	6,390
2007	0,820	1,140	0,565	6,290	6,493
2008	0,748	1,053	0,687	6,463	6,622
2009	0,681	1,009	0,758	6,515	6,628
2010	0,833	1,000	0,593	6,488	6,650
2011	0,785	1,000	0,655	6,543	6,767
2012	0,820	1,041	0,949	6,580	6,849
2013	0,778	0,991	0,512	6,591	6,780
2014	0,845	1,025	0,462	6,594	6,845
2015	0,845	1,049	0,679	6,658	6,884
2016	0,826	1,021	0,806	6,694	6,863

الملحق رقم (02): النموذج رقم (01): تقدير أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي.

جدول رقم (1-2): اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن:

Date: 03/18/18 Time: 16:03				
Sample (adjusted): 1987 2016				
Included observations: 30 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LCROI LR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.278745	16.15827	15.49471	0.1091
At most 1	0.105818	3.355394	3.841466	0.0670
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.278745	9.802875	14.26460	0.2252
At most 1	0.105818	3.355394	3.841466	0.0670
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

جدول رقم (2-2): معادلة انحدار التكامل المشترك:

Dependent Variable: LCROI				
Method: Least Squares				
Date: 03/18/18 Time: 16:24				
Sample: 1985 2016				
Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	0.235199	0.059474	3.954627	0.0004
C	-0.679149	0.357546	-1.899476	0.0672
R-squared	0.342669	Mean dependent var		0.729154
Adjusted R-squared	0.320758	S.D. dependent var		0.219280
S.E. of regression	0.180722	Akaike info criterion		-0.523249
Sum squared resid	0.979817	Schwarz criterion		-0.431640
Log likelihood	10.37198	Hannan-Quinn criter.		-0.492883
F-statistic	15.63908	Durbin-Watson stat		1.651287
Prob(F-statistic)	0.000432			

جدول رقم (3-2): دراسة استقرارية سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: UFF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.029168	0.0003
Test critical values:	1% level		-3.670170	
	5% level		-2.963972	
	10% level		-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
Null Hypothesis: UFF has a unit root			
Exogenous: Constant, Linear Trend			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.919764	0.0022
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: UFF has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.117541	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

جدول رقم (2-4): نموذج تصحيح الخطأ:

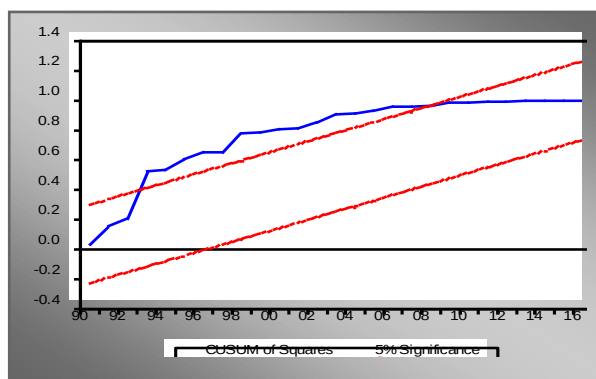
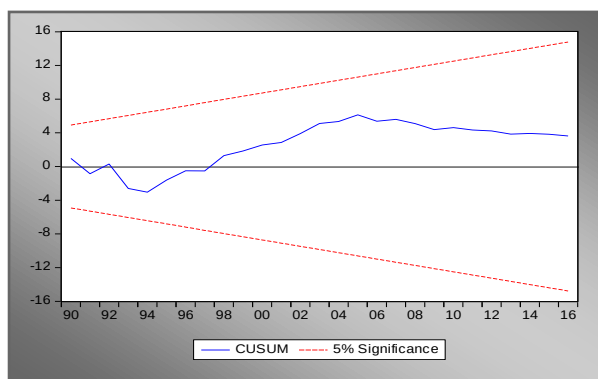
Dependent Variable: DLCROI				
Method: Least Squares				
Date: 03/18/18 Time: 16:41				
Sample (adjusted): 1987 2016				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLR	0.168181	0.126381	1.330742	0.1944
E(-1)	-0.765875	0.199842	-3.832400	0.0007
C	-0.006968	0.035373	-0.196972	0.8453
R-squared	0.472818			0.008992
Adjusted R-squared	0.433768	Mean dependent var		0.252585
S.E. of regression	0.190066	S.D. dependent var		-0.388251
Sum squared resid	0.975378	Akaike info criterion		-0.248131
Log likelihood	8.823762	Schwarz criterion		-0.343425
F-statistic	12.10787	Hannan-Quinn criter.		2.220812
Prob(F-statistic)	0.000176	Durbin-Watson stat		

جدول رقم (2-5): الاختبارات التشخيصية للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	5.171505	Prob. F(2,25)	0.0132
Obs*R-squared	8.779396	Prob. Chi-Square(2)	0.0124
Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.115913	Prob. F(5,24)	0.9877
Obs*R-squared	0.707376	Prob. Chi-Square(5)	0.9826
Scaled explained SS	1.657724	Prob. Chi-Square(5)	0.8942

Chow Breakpoint Test: 2000			
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints			
Varying regressors: All equation variables			
Equation Sample: 1987 2016			
F-statistic	0.613961	Prob. F(3,24)	0.6126

Log likelihood ratio	2.218280	Prob. Chi-Square(3)	0.5284
Wald Statistic	1.841882	Prob. Chi-Square(3)	0.6059



ملحق رقم (3): النموذج رقم (2): تقدير أثر الإيرادات العامة على البطالة .

جدول رقم (3-1): لاختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر (دراسة استقرارية البواقي):

Null Hypothesis: RCHOM1 has a unit root			
Exogenous: Constant, Linear Trend			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.313574	0.0563	
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.415267	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: RCHOM1 has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.791882	0.0710	
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.809160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: RCHOM1 has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.784871	0.0070	
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

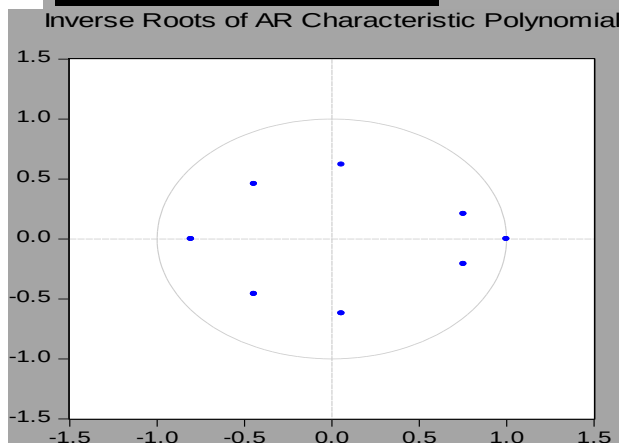
جدول رقم (3-2): تحديد درجة التأخير:

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LCHOM LR						
Exogenous variables: C						
Date: 03/12/18 Time: 11:54						
Sample: 1985 2016						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ

0	4.960192	NA	0.002775	-0.211442	-0.116285	-0.182352
1	47.43292	75.84417	0.000178	-2.959495	-2.674022*	-2.872223
2	51.50147	6.684031	0.000178	-2.964390	-2.488603	-2.818937
3	57.87163	9.555252	0.000153	-3.133688	-2.467586	-2.930054
4	66.78839	12.10132*	0.000110*	-3.484885*	-2.628468	-3.223070*
* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion						
جدول رقم (3-3): تقدير النموذج VAR p						
Vector Autoregression Estimates Date: 03/12/18 Time: 12:15 Sample (adjusted): 1989 2016 Included observations: 28 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []						
	LCHOM		LR			
LCHOM(-1)	1.059702 (0.22821) [4.64345]		-0.775115 (0.81093) [-0.95584]			
LCHOM(-2)	0.099942 (0.31597) [0.31630]		1.396841 (1.12277) [1.24410]			
LCHOM(-3)	-0.476331 (0.29443) [-1.61782]		1.170743 (1.04621) [1.11903]			
LCHOM(-4)	0.221376 (0.17454) [1.26832]		-2.070680 (0.62021) [-3.33865]			
LR(-1)	0.028601 (0.04796) [0.59632]		-0.130125 (0.17043) [-0.76353]			
LR(-2)	0.011052 (0.04428) [0.24962]		0.308912 (0.15733) [1.96349]			
LR(-3)	-0.020568 (0.04253) [-0.48359]		0.471158 (0.15113) [3.11754]			
LR(-4)	-0.062375 (0.04106) [-1.51905]		0.229962 (0.14591) [1.57607]			
C	0.361874 (0.28955) [1.24977]		1.256331 (1.02889) [1.22106]			
R-squared	0.946609		0.868420			
Adj. R-squared	0.924128		0.813018			
Sum sq. resids	0.047735		0.602723			
S.E. equation	0.050124		0.178107			
F-statistic	42.10802		15.67484			
Log likelihood	49.50981		14.00876			
Akaike AIC	-2.893558		-0.357769			
Schwarz SC	-2.465349		0.070440			
Mean dependent	1.242359		6.131776			
S.D. dependent	0.181971		0.411890			

Determinant resid covariance (dof adj.)	6.31E-05
Determinant resid covariance	2.91E-05
Log likelihood	66.78839
Akaike information criterion	-3.484885
Schwarz criterion	-2.628468

جدول رقم (3-4): اختبار استقرارية النموذج:



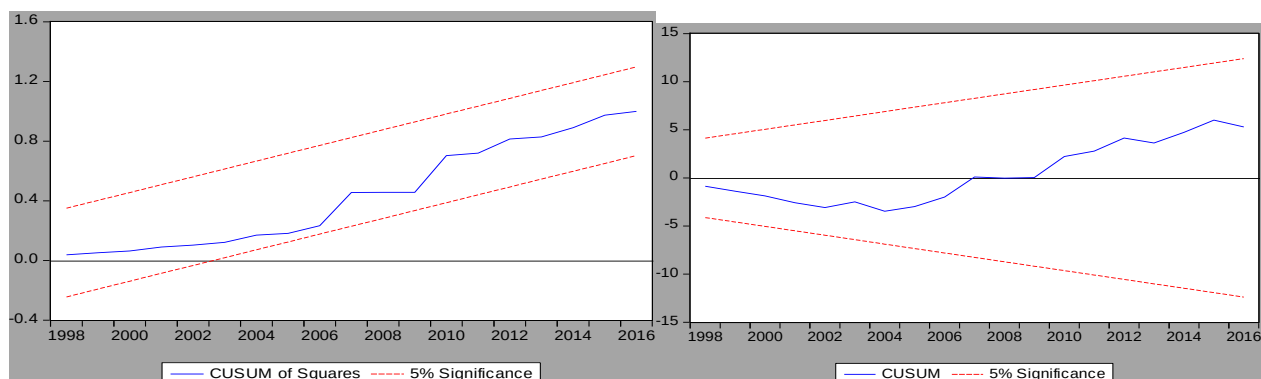
Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: LCHOM LR	
Exogenous variables: C	
Lag specification: 1 4	
Date: 03/12/18 Time: 12:25	
Root	Modulus
1.001094	1.001094
-0.804979	0.804979
0.755104 - 0.208046i	0.783241
0.755104 + 0.208046i	0.783241
-0.444045 - 0.457956i	0.637886
-0.444045 + 0.457956i	0.637886
0.055672 - 0.621212i	0.623702
0.055672 + 0.621212i	0.623702

جدول رقم (3-5): تقدير نموذج var بطريقة المربعات الصغرى:

Dependent Variable: LCHOM				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/18 Time: 13:30				
Sample (adjusted): 1989 2016				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHOM(-1)	1.059702	0.228215	4.643448	0.0002
LCHOM(-2)	0.099942	0.315973	0.316299	0.7552
LCHOM(-3)	-0.476331	0.294428	-1.617819	0.1222
LCHOM(-4)	0.221376	0.174543	1.268321	0.2200
LR(-1)	0.028601	0.047962	0.596321	0.5580
LR(-2)	0.011052	0.044276	0.249624	0.8056
LR(-3)	-0.020568	0.042532	-0.483589	0.6342
LR(-4)	-0.062375	0.041062	-1.519049	0.1452
C	0.361874	0.289553	1.249769	0.2266
R-squared	0.946609	Mean dependent var		1.242359
Adjusted R-squared	0.924128	S.D. dependent var		0.181971
S.E. of regression	0.050124	Akaike info criterion		-2.893558
Sum squared resid	0.047735	Schwarz criterion		-2.465349
Log likelihood	49.50981	Hannan-Quinn criter.		-2.762650
F-statistic	42.10802	Durbin-Watson stat		2.128985
Prob(F-statistic)	0.000000			

جدول رقم (3-6): الاختبارات التشخيصية للنموذج:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.593357	Prob. F(2,17)	0.5635
Obs*R-squared	1.827047	Prob. Chi-Square(2)	0.4011
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.410193	Prob. F(8,19)	0.9007
Obs*R-squared	4.123738	Prob. Chi-Square(8)	0.8458
Scaled explained SS	1.236569	Prob. Chi-Square(8)	0.9963



جدول رقم (3-7): تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

Response of LCHOM:		
Period	LCHOM	LR
1	0.050124 (0.00670)	0.000000 (0.00000)
2	0.050791 (0.01238)	0.004533 (0.00762)
3	0.057126 (0.01684)	0.005965 (0.00957)
4	0.043360 (0.02003)	0.004663 (0.01132)
5	0.045376 (0.02151)	-0.003727 (0.01006)
6	0.037517 (0.02267)	-0.003082 (0.01214)
7	0.034608 (0.02204)	-0.007258 (0.01186)
8	0.026085 (0.02208)	-0.008492 (0.01160)
9	0.024595 (0.02138)	-0.011311 (0.01071)
10	0.019795 (0.02112)	-0.011917 (0.01035)

جدول رقم (3-8): تحليل تجزئة التباين:

Variance Decomposition of LCHOM:			
Period	S.E.	LCHOM	LR
1	0.050124	100.0000	0.000000
2	0.071503	99.59818	0.401820
3	0.091715	99.33279	0.667211
4	0.101555	99.24501	0.754994
5	0.111294	99.25919	0.740814
6	0.117488	99.26643	0.733569
7	0.122694	98.97743	1.022570
8	0.125723	98.56985	1.430145
9	0.128605	97.85971	2.140287
10	0.130664	97.09486	2.905139

ملحق رقم (4): النموذج رقم (3): تقدير أثر الإيرادات العامة على التضخم.

جدول رقم (1-4): التكامل المشترك أنجل غرانجر (دراسة استقرارية البواقي):

Null Hypothesis: RINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.877036	0.1831	
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
Null Hypothesis: RINF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.929939	0.0533	
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: RINF has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.523583	0.0741	
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

جدول رقم (2-4): اختبار درجة تأخير النموذج:

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: LINF LR Exogenous variables: C Date: 03/15/18 Time: 15:27 Sample: 1985 2016 Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-26.97009	NA	0.027149	2.069292	2.164449	2.098382
1	-9.722232	30.79974*	0.010556	1.123017	1.408489*	1.210288*
2	-5.160083	7.494960	0.010202*	1.082863*	1.558650	1.228316
3	-2.140588	4.529242	0.011096	1.152899	1.819001	1.356533
4	1.674213	5.177230	0.011535	1.166128	2.022545	1.427943

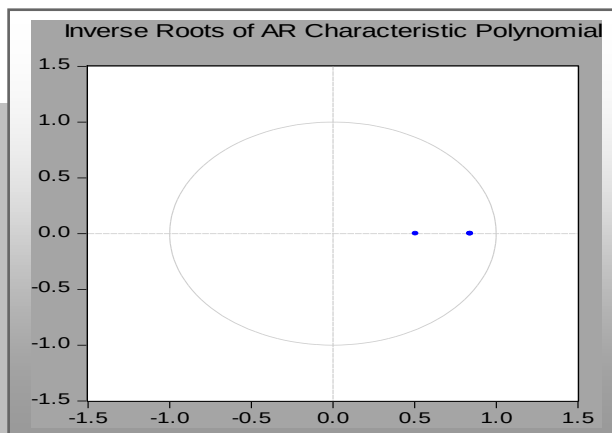
* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

جدول رقم (4-3): تقدير نموذج var:

Vector Autoregression Estimates		
Date: 03/15/18 Time: 15:51		
Sample (adjusted): 1986 2016		
Included observations: 31 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	LINE	LR
LINE(-1)	0.589043 (0.15606) [3.77448]	-0.149371 (0.13616) [-1.09703]
LR(-1)	-0.137263 (0.12792) [-1.07307]	0.760272 (0.11160) [6.81218]
C	1.132129 (0.83150) [1.36155]	1.600216 (0.72547) [2.20576]
R-squared	0.476448	0.720766
Adj. R-squared	0.439051	0.700820
Sum sq. resids	3.035836	2.310974
S.E. equation	0.329276	0.287289
F-statistic	12.74042	36.13708
Log likelihood	-7.972841	-3.744166
Akaike AIC	0.707925	0.435107
Schwarz SC	0.846698	0.573880
Mean dependent	0.772434	6.018764
S.D. dependent	0.439641	0.525234
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.008908
Determinant resid covariance		0.007267
Log likelihood		-11.64673
Akaike information criterion		1.138499
Schwarz criterion		1.416045

جدول رقم (4-4): استقرارية النموذج:

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: LINE LR	
Exogenous variables: C	
Lag specification: 1 1	
Date: 03/15/18 Time: 15:54	
Root	Modulus
0.841490	0.841490
0.507825	0.507825
No root lies outside the unit circle. VAR satisfies the stability condition.	

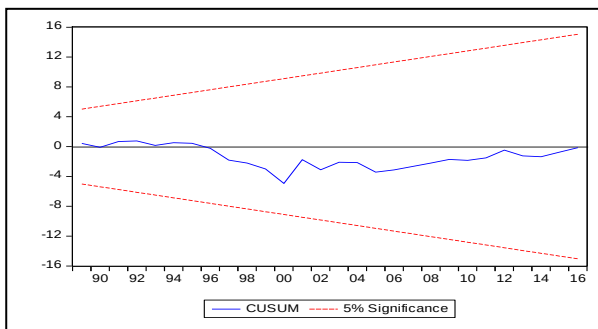
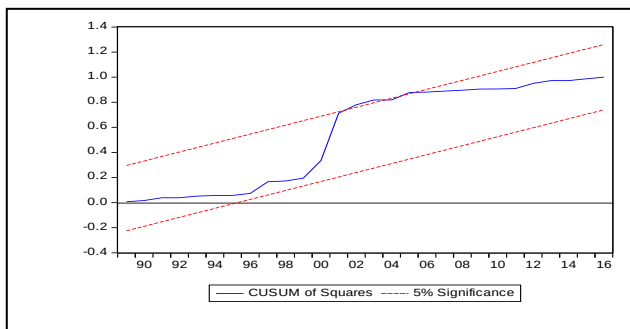


جدول رقم (4-5): تقدير نموذج var بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LINF Method: Least Squares Date: 03/15/18 Time: 15:57 Sample (adjusted): 1986 2016 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	0.589043	0.156059	3.774482	0.0008
LR(-1)	-0.137263	0.127916	-1.073073	0.2924
C	1.132129	0.831498	1.361554	0.1842
R-squared	0.476448	Mean dependent var		0.772434
Adjusted R-squared	0.439051	S.D. dependent var		0.439641
S.E. of regression	0.329276	Akaike info criterion		0.707925
Sum squared resid	3.035836	Schwarz criterion		0.846698
Log likelihood	-7.972841	Hannan-Quinn criter.		0.753162
F-statistic	12.74042	Durbin-Watson stat		2.240869
Prob(F-statistic)	0.000116			

جدول رقم (4-6): الاختبارات التشخيصية للنموذج:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.525688	Prob. F(3,25)	0.6687
Obs*R-squared	1.839519	Prob. Chi-Square(3)	0.6064
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic		Prob. F(2,28)	0.2819
Obs*R-squared	1.325268	Prob. Chi-Square(2)	0.2617
Scaled explained SS	2.680757	Prob. Chi-Square(2)	0.1153



جدول رقم (4-7): تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

Response of LINF:		
Period	LINF	LR
1	0.329276 (0.04182)	0.000000 (0.00000)
2	0.196610 (0.05653)	-0.039345 (0.03700)
3	0.124579 (0.06047)	-0.053089 (0.04775)
4	0.084079 (0.05456)	-0.054820 (0.04908)
5	0.060213 (0.04730)	-0.051283 (0.04724)
6	0.045317 (0.04110)	-0.045771 (0.04438)
7	0.035416 (0.03612)	-0.039845 (0.04122)
8	0.028422 (0.03202)	-0.034204 (0.03800)
9	0.023216 (0.02853)	-0.029125 (0.03483)
10	0.019180 (0.02546)	-0.024682 (0.03175)

جدول رقم (4-8): تحليل التباين:

Variance Decomposition of LINF:			
Period	S.E.	LINF	LR
1	0.329276	100.0000	0.000000
2	0.385521	98.95845	1.041550
3	0.408613	97.38483	2.615173
4	0.420760	95.83615	4.163850
5	0.428129	94.54343	5.456569
6	0.432947	93.54654	6.453458
7	0.436217	92.80860	7.191396
8	0.438478	92.27410	7.725904
9	0.440057	91.89141	8.108588
10	0.441166	91.61911	8.380893

ملحق رقم (5): النموذج رقم (4): أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي:

جدول رقم (5-1): اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن.

Date: 03/19/18 Time: 13:43				
Sample (adjusted): 1987 2016				
Included observations: 30 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LCROI LG				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.369175	16.01045	15.49471	0.0418
At most 1	0.070358	2.188661	3.841466	0.1390

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.369175	13.82179	14.26460	0.0586
At most 1	0.070358	2.188661	3.841466	0.1390
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

جدول رقم (5-2): معادلة انحدار التكامل المشترك:

Dependent Variable: LCROI Method: Least Squares Date: 03/19/18 Time: 13:45 Sample: 1985 2016 Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.166456	0.056239	2.959819	0.0060
C	-0.276226	0.341441	-0.809000	0.4249
R-squared	0.226017	Mean dependent var		0.729154
Adjusted R-squared	0.200217	S.D. dependent var		0.219280
S.E. of regression	0.196104	Akaike info criterion		-0.359887
Sum squared resid	1.153698	Schwarz criterion		-0.268278
Log likelihood	7.758189	Hannan-Quinn criter.		-0.329521
F-statistic	8.760530	Durbin-Watson stat		1.659443
Prob(F-statistic)	0.005962			

جدول رقم (5-3): استقرار سلسلة البواقي.

Null Hypothesis: USS has a unit root				
Exogenous: <u>Constant</u>				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.796124	0.0006
Test critical values:	1% level		-3.670170	
	5% level		-2.963972	
	10% level		-2.621007	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: USS has a unit root				
Exogenous: <u>Constant, Linear Trend</u>				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.746708	0.0034
Test critical values:	1% level		-4.296729	
	5% level		-3.568379	
	10% level		-3.218382	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: USS has a unit root Exogenous: <u>None</u> Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.879071	0.0000	

قائمة الملاحق

Test critical values:	1% level	-2.644302
	5% level	-1.952473
	10% level	-1.610211

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جدول رقم (4-5): نموذج تصحيح الخطأ.

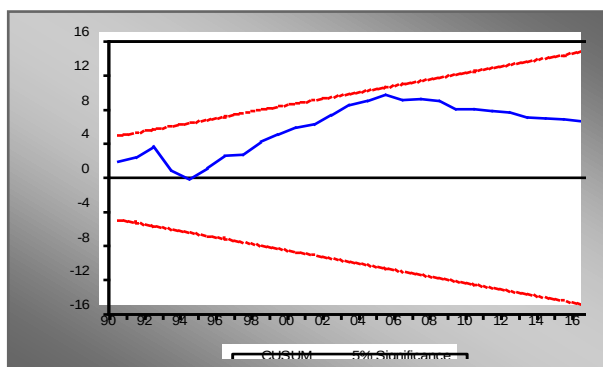
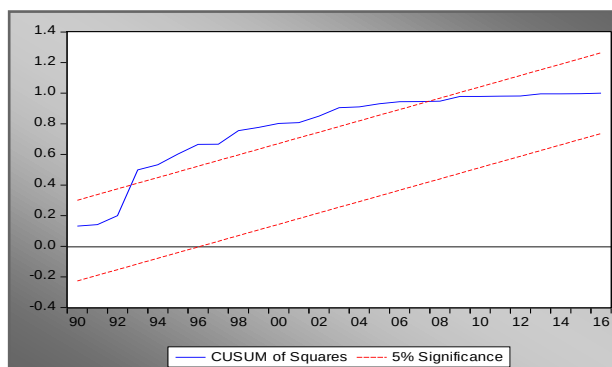
Dependent Variable: DLCROI Method: Least Squares Date: 03/19/18 Time: 14:10 Sample (adjusted): 1987 2016 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLG	-0.147220	0.553914	-0.265781	0.7924
U(t-1)	-0.882897	0.195104	-4.525264	0.0001
C	0.010952	0.049294	0.222176	0.8258
R-squared	0.439707	Mean dependent var		0.008992
Adjusted R-squared	0.398204	S.D. dependent var		0.252585
S.E. of regression	0.195944	Akaike info criterion		-0.327337
Sum squared resid	1.036639	Schwarz criterion		-0.187217
Log likelihood	7.910054	Hannan-Quinn criter.		-0.282511
F-statistic	10.59456	Durbin-Watson stat		2.062659
Prob(F-statistic)	0.000401			

جدول رقم (5-5): الاختبارات التشخيصية للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.323431	Prob. F(2,25)	0.1187
Obs*R-squared	4.702212	Prob. Chi-Square(2)	0.0953

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.147658	Prob. F(5,24)	0.9788
Obs*R-squared	0.895318	Prob. Chi-Square(5)	0.9706
Scaled explained SS	1.943559	Prob. Chi-Square(5)	0.8569

Chow Breakpoint Test: 2000 Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints Varying regressors: All equation variables Equation Sample: 1987 2016			
F-statistic	0.705823	Prob. F(3,2)	0.5579
Log likelihood ratio	2.536516	Prob. Chi-Square(3)	0.4687
Wald Statistic	2.117468	Prob. Chi-Square(3)	0.5484



ملحق رقم (06): النموذج رقم (05): تقدير أثر النفقات العامة على معدل البطالة.

جدول رقم (6-1): اختبار التكامل المشترك أنجل غرانجر: استقرارية البواقي.

Null Hypothesis: RCHOM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.192714	0.0580
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: RCHOM2 has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.568902	0.0591
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: RCHOM2 has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.905969	0.0545
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

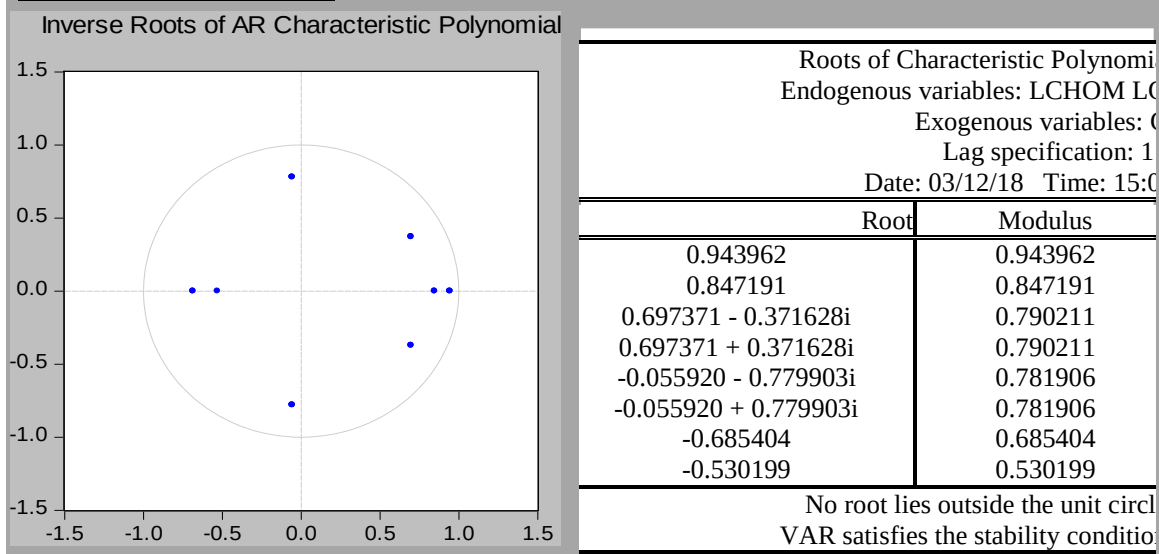
جدول رقم (6-2): اختبار درجة التأخير:

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: LCHOM LG Exogenous variables: C Date: 03/12/18 Time: 14:58 Sample: 1985 2016 Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2.179322	NA	0.004621	0.298523	0.393680	0.327614
1	86.20798	157.8345	1.12e-05	-5.729142	-5.443669*	-5.641870
2	86.60629	0.654358	1.45e-05	-5.471878	-4.996090	-5.326425
3	90.68478	6.117746	1.46e-05	-5.477485	-4.811382	-5.273850
4	102.4951	16.02829*	8.60e-06*	-6.035365*	-5.178947	-5.773549*
* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion						

جدول رقم (6-3): تقدير النموذج:

Vector Autoregression Estimates Date: 03/12/18 Time: 15:00 Sample (adjusted): 1989 2016 Included observations: 28 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []		
	LCHOM	LG
LCHOM(-1)	1.074844 (0.20098) [5.34793]	0.209335 (0.22225) [0.94191]
LCHOM(-2)	0.169360 (0.27176) [0.62320]	-0.543415 (0.30051) [-1.80830]
LCHOM(-3)	-0.710380 (0.27206) [-2.61116]	-0.469983 (0.30084) [-1.56225]
LCHOM(-4)	0.332679 (0.15449) [2.15337]	0.662925 (0.17084) [3.88046]
LG(-1)	-0.188348 (0.16388) [-1.14930]	0.783610 (0.18122) [4.32414]
LG(-2)	-0.009367 (0.22194) [-0.04220]	-0.091659 (0.24542) [-0.37347]
LG(-3)	0.429518 (0.21256) [2.02071]	0.426182 (0.23505) [1.81319]
LG(-4)	-0.290808 (0.13181) [-2.20631]	-0.245992 (0.14575) [-1.68775]
C	0.521622 (0.22180) [2.35178]	1.027465 (0.24526) [4.18922]
R-squared	0.957179	0.993718
Adj. R-squared	0.939149	0.991072
Sum sq. resids	0.038285	0.046814
S.E. equation	0.044889	0.049638
F-statistic	53.08831	375.6617
Log likelihood	52.59840	49.78261
Akaike AIC	-3.114172	-2.913044
Schwarz SC	-2.685963	-2.484835
Mean dependent	1.242359	6.184814
S.D. dependent	0.181971	0.525341
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.92E-06
Determinant resid covariance		2.27E-06
Log likelihood		102.4951
Akaike information criterion		-6.035365
Schwarz criterion		-5.178947

جدول رقم (4-6): استقرارية النموذج:

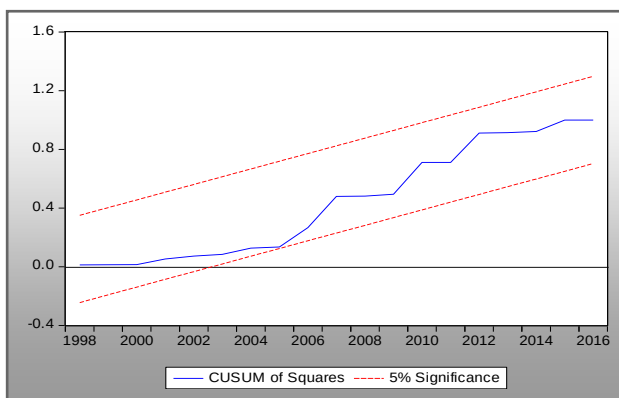
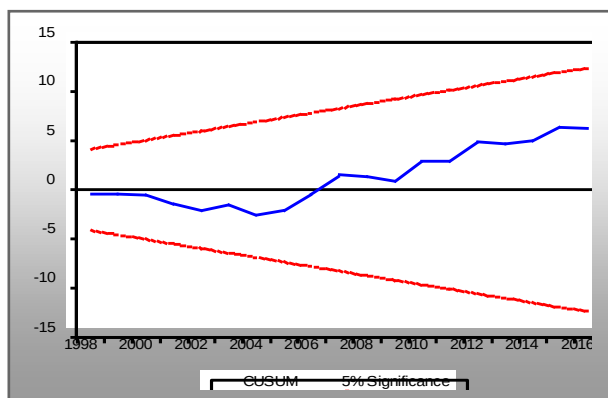


جدول رقم (5-6): تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

Dependent Variable: LCHOM				
Method: Least Squares				
Date: 03/16/18 Time: 20:52				
Sample (adjusted): 1989 2016				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHOM(-1)	1.074844	0.200983	5.347934	0.0000
LCHOM(-2)	0.169360	0.271760	0.623197	0.5406
LCHOM(-3)	-0.710380	0.272056	-2.611159	0.0172
LCHOM(-4)	0.332679	0.154492	2.153373	0.0443
LG(-1)	-0.188348	0.163880	-1.149303	0.2647
LG(-2)	-0.009367	0.221943	-0.042204	0.9668
LG(-3)	0.429518	0.212558	2.020712	0.0576
LG(-4)	-0.290808	0.131807	-2.206311	0.0399
C	0.521622	0.221799	2.351777	0.0296
R-squared	0.957179			
Adjusted R-squared	0.939149	Mean dependent var		1.242359
S.E. of regression	0.044889	S.D. dependent var		0.181971
Sum squared resid	0.038285	Akaike info criterion		-3.114172
Log likelihood	52.59840	Schwarz criterion		-2.685963
F-statistic	53.08831	Hannan-Quinn criter.		-2.983264
Prob(F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson stat		2.292645

جدول رقم (6-6): الاختبارات التشخيصية للنموذج:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.443555	Prob. F(2,17)	0.2636
Obs*R-squared	4.064898	Prob. Chi-Square(2)	0.1310
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.554339	Prob. F(8,19)	0.8014
Obs*R-squared	5.298634	Prob. Chi-Square(8)	0.7252
Scaled explained SS	1.760143	Prob. Chi-Square(8)	0.9875



جدول رقم (6-7): تحليل دوال الاستجابة الدفعية

Response of LCHOM:		
Period	LCHOM	LG
1	0.044889 (0.00600)	0.000000 (0.00000)
2	0.047406 (0.01096)	-0.009311 (0.00820)
3	0.056085 (0.01553)	-0.017767 (0.01048)
4	0.039121 (0.01882)	-0.004300 (0.01239)
5	0.044273 (0.02026)	-0.006054 (0.01013)
6	0.032204 (0.02118)	-0.007498 (0.01026)
7	0.025871 (0.02123)	-0.009853 (0.00949)
8	0.016927 (0.02040)	-0.005899 (0.00849)
9	0.017413 (0.01918)	-0.008124 (0.00647)
10	0.014545 (0.01793)	-0.009996 (0.00520)

جدول رقم (6-8): تحليل تجزئة التباين:

Variance Decomposition of LCHOM:			
Period	S.E.	LCHOM	LG
1	0.044889	100.0000	0.000000
2	0.065947	98.00652	1.993480
3	0.088375	94.84808	5.151921
4	0.096743	95.50316	4.496844
5	0.106564	95.97113	4.028868
6	0.111576	95.87336	4.126638
7	0.114959	95.37804	4.621961
8	0.116348	95.23069	4.769308
9	0.117924	94.88276	5.117241
10	0.119238	94.29203	5.707971

ملحق رقم (7): النموذج رقم (6): تقدير أثر النفقات العامة على معدل التضخم.

جدول رقم (1-7): التكامل المشترك أنجل غرانجر: (استقرارية البواقي):

Null Hypothesis: UINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.668781	0.2553	
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: UINF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.722835	0.0816	
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: UINF has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.772659	0.0072	
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

جدول رقم (2-7): اختبار درجة التأخير للنموذج:

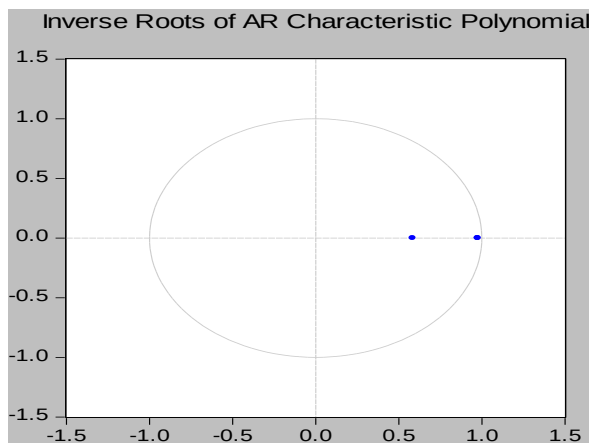
VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: LINF LG Exogenous variables: C Date: 03/13/18 Time: 17:06 Sample: 1985 2016 Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-35.03886	NA	0.048313	2.645633	2.740790	2.674723
1	30.16836	116.4415*	0.000611*	-1.726311*	-1.440839*	-1.639040*
2	32.36429	3.607608	0.000699	-1.597450	-1.121662	-1.451997
3	33.39469	1.545587	0.000877	-1.385335	-0.719232	-1.181701
4	35.97024	3.495400	0.000996	-1.283589	-0.427172	-1.021774
* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion						

جدول رقم (3-7): تقدير النموذج: var:

Vector Autoregression Estimates Date: 03/17/18 Time: 10:38 Sample (adjusted): 1986 2016 Included observations: 31 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []		
	LINF	LG
LINF(-1)	0.580816 (0.15306) [3.79466]	0.009963 (0.03170) [0.31428]
LG(-1)	-0.137223 (0.10943) [-1.25397]	0.979193 (0.02266) [43.2037]
C	1.144946 (0.72424) [1.58089]	0.177480 (0.15000) [1.18320]
R-squared	0.483901	0.988373
Adj. R-squared	0.447037	0.987543
Sum sq. resids	2.992621	0.128372
S.E. equation	0.326924	0.067711
F-statistic	13.12657	1190.142
Log likelihood	-7.750611	41.05844
Akaike AIC	0.693588	-2.455383
Schwarz SC	0.832361	-2.316610
Mean dependent	0.772434	6.073472
S.D. dependent	0.439641	0.606666
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000472
Determinant resid covariance		0.000385
Log likelihood		33.89198
Akaike information criterion		-1.799483
Schwarz criterion		-1.521937

جدول رقم (7-4): استقرارية النموذج:

Roots of Characteristic Polynomial Endogenous variables: LINF LG Exogenous variables: C Lag specification: 1 1 Date: 03/13/18 Time: 17:24	
Root	Modulus
0.975731	0.975731
0.584278	0.584278
No root lies outside the unit circle. VAR satisfies the stability condition.	



جدول رقم (7-5): تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

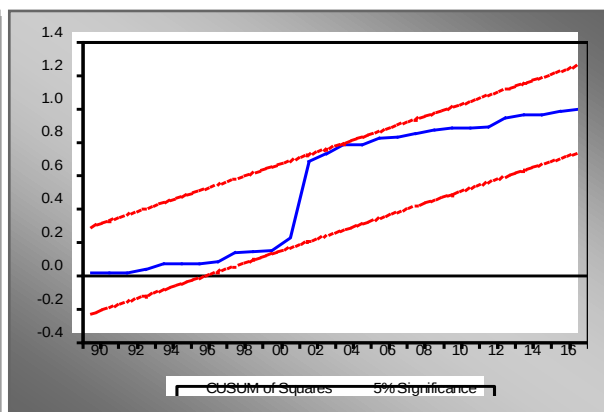
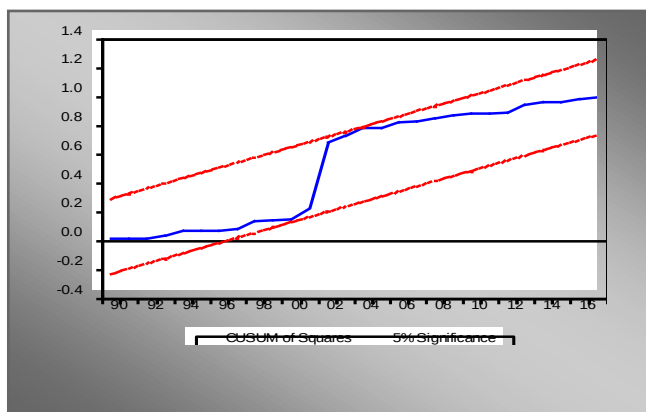
Dependent Variable: LINF Method: Least Squares Date: 03/16/18 Time: 23:15 Sample (adjusted): 1986 2016 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

LINF(-1)	0.580816	0.153061	3.794659	0.0007
LG(-1)	-0.137223	0.109430	-1.253975	0.2202
C	1.144946	0.724241	1.580891	0.1251
R-squared	0.483901	Mean dependent var		0.772434
Adjusted R-squared	0.447037	S.D. dependent var		0.439641
S.E. of regression	0.326924	Akaike info criterion		0.693588
Sum squared resid	2.992621	Schwarz criterion		0.832361
Log likelihood	-7.750611	Hannan-Quinn criter.		0.738824
F-statistic	13.12657	Durbin-Watson stat		2.236354
Prob(F-statistic)	0.000095			

جدول رقم (7-6): الاختبارات التشخيصية للنموذج:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.641484	Prob. F(2,26)	0.5346
Obs*R-squared	1.457759	Prob. Chi-Square(2)	0.4824

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.392672	Prob. F(2,28)	0.2651
Obs*R-squared	2.804765	Prob. Chi-Square(2)	0.2460
Scaled explained SS	4.768548	Prob. Chi-Square(2)	0.0922



جدول رقم (7-7): تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

Response of LINF:		
Period	LINF	LG
1	0.326924 (0.04152)	0.000000 (0.00000)
2	0.188096 (0.05609)	-0.009118 (0.00736)
3	0.107052 (0.06045)	-0.014224 (0.01087)
4	0.059770 (0.05176)	-0.016992 (0.01252)
5	0.032211 (0.03975)	-0.018398 (0.01324)
6	0.016175 (0.02881)	-0.019014 (0.01349)
7	0.006869 (0.02037)	-0.019173 (0.01347)
8	0.001495 (0.01461)	-0.019071 (0.01331)
9	-0.001584 (0.01118)	-0.018820 (0.01308)

10	-0.003323 (0.00946)	-0.018487 (0.01280)

جدول رقم (7-8): تحليل التباين:

Variance Decomposition of LINE:			
Period	S.E.	LINE	LG
1	0.326924	100.0000	0.000000
2	0.377283	99.94159	0.058407
3	0.392435	99.81464	0.185360
4	0.397324	99.63629	0.363713
5	0.399052	99.42687	0.573131
6	0.399832	99.20295	0.797047
7	0.400350	98.97565	1.024346
8	0.400807	98.75159	1.248412
9	0.401251	98.53436	1.465639
10	0.401691	98.32575	1.674248